

۷۸۳۰

تذکرہ عالمگیری

۲۴ خ

۷۱۷

۱۹۵۱
ف

محمد بن عبد الرحمن

المسیکان



Copyright © King Saud University

٢٢١

١٩١

King Saud

١٩١

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٨٢٠ ق ١٦٧١/١

العنوان: (تعليم على المعلم)

المؤلف: الحرة بنت محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

تاريخ النسخ: الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩١ هـ

اسم الناسخ: ---

عدد الأوراق: ٤٤ (٤٤٠٠٠)

ملاحظات: ---

Handwritten marginal note in the top left corner of the left page.

Main handwritten text in Arabic script on the left page, including a Basmala (Bismillah) at the top.

Handwritten note on a small rectangular piece of paper pasted at the bottom of the left page.

Handwritten number '22' in the top right corner of the right page.

Library stamp from the University of King Saud (مكتبة جامعة الملك سعود) containing classification and inventory information.

مكتبة	محمد بن عبد الله
المهيكاني	رقم التصنيف
رقم التسلسل	رقم التور

Watermark text 'King Saud University' across the bottom of the right page.

كتاب كتاب

كتاب الرسل

صلوه المثل في خراة دخر واول ما يتحاشب بالصلوة
فان تمت فطوبى ثم طوبى له والقوة فيها بالصلوات
والا التناز ما واده وتبالة النبالة بعد المات
قال صللم الحيا والخي من الامان

الهي كريم العفو عفو ما اسلفت من الشياو
فقد شوبت بالانام وجمها وليا فاضعها في الشرا
فيضنه نخمن القور في شيا عني وخفف في عني
وود امسيت مشكينا فقير الملك غني في

Handwritten notes in Arabic script at the bottom right of the page, including a large signature and several lines of text.

Handwritten text in Arabic script on the left page, continuing the manuscript's content. The text is dense and covers most of the page area.

هذا تعلية الولد و الله حبيب محمد بن
الحوي على الجمع رحمه الله تعالى وعلمه في

هو الخياط
رجل على رجل
من المراك

۵
مدال

من فصل الى فصل
عن محمد بن ابراهيم
المعتمد بن محمد بن ابراهيم
وغيره من طلبة
الحمد والصلوة على
عليه وآله وسلم
الشيخ محمد بن ابراهيم
الطوسي قدس سره

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله
كتاب الشفعة من الخصال التي لا بد للمسلم من معرفتها وحكمها وبركاتها
 الله والاحكام فانه قوله عليه السلام في الشفعة في كل شيء وقوله
 حار الدار حتى يفسقها سطر بها وان كان غاليا واما الاجماع فظاهر فلما
 اختلفوا هل كانت على العاقبة او خلافه فالأكثر انها على العاقبة لان العاقبة
 ان لا يوجد مال الا بالارضاة قال بعض الاا ان يكون حار من راض وقال
 عليه السلام ان مال امرئ مسلم الا يطعمه من يده وذكر ابو بكر الرازي اثنان
 قاسوا صاحبها كع مال المملوك فقرا وقلعه المملوك وقلعه فقرا والعقبة
 فشفعة الروحانية مال من عليه الذي لا يملكه لو خذ فقرا **قوله** اذا كان من تركا
 بعيدا عن المبيع لغيره الشفعة في الا اذا كان شركا بان شريكه اثنان وليس كسنة
 وتبقى براد اذا كان المبيع والمكشوع به شركا اما حططه او ما او طرئ او حار لانه
 شارك في حقه لطفلا بغير احد **قوله** كل شيء ملكه بدل العاقبة الكاملة
 كل من ملكه بعد بيعه لعوض معلوم هو مال كانه يعم او لا يعم اولاه
 فلو ساعى احتراز من المنافع لا شفعة فيها فلو ساعى احتراز من المنافع
 كالودعة والعارية فلو ساعى احتراز من الارث والاقارب فلو ساعى
 احتراز عن المبيع القاسد فلو ساعى احتراز من المهر والصدقة فلو ساعى
 معلوم احتراز من النسخ بالمعالم عن المجهول فلو ساعى احتراز عن ما هو
 يبيع او ساعى وكل ذلك في ان الله وقال يزوج وس لا شفعة فيما ساقط
 قال تروى فما لا شفعة **قوله** ذكره الامام عبد الله بن محمد فاحدم الضرر والارضاة
 من تركه ونسبها لاضرر منه وليس بها ما تركه قرب الروايات فلو ساعى المبيع
 الا ان يكون حار في ماله او ساعى في رقبته فلو ساعى الضرر والمهر وجوبها فيها
 ذكره في المهر واما ما رواه الله في مثله حال الامم ورواه في الكافة للشعر
 ورواه في اجتهادهم ما خبر في المبيع ويحكم الامم في حقه الشفعة في كل
قوله معا فانه لا يملكه شفعة لانه غير متمم ولا بها ما خبر بالشعر

٩
 والعاقد بالقبه والعتة لم يخرها عقد وذكر في الكافة انه اجماع ولحق في
 حقه فانه بالقبه واصله الاخذ بالعتة اذا عذر الثمن وعسا ما لم يفسد المهر
 بوجبهما في المهر وعثرها ما ملك للعوض **قوله** وبشعره وهو قول ج وعثر
 الباضر وس لا يخره لانه لا يقع به المالك عند ما وشعره في شرح المهر عن القتم
 والمهر وشعره في شرح المهر عن ج لا يملكه شفعة غير متمم فلو ساعى المهر
 به وحكم الحاكم في الحار شرا القاسد لم يطل شفعته وان لم يحكم له حتى في
 الحاكم السع بطلب الشفعة ولما عثر ان يتواطأ على ان يملكه بالمهر حتى يحكم له
 بالشفعة **قوله** لانه لا يعلم كم الثمن وعثره في المهر قال وكذا لو كان
 الثمن معلوما نسي وصوح علمه معلوم فلا شفعه الشفعة بالمعالم ومدرها
 وهذه الصون لا شفعة في علم كم الثمن والمهر في الاسماع به والاشهاد لأك
قوله فقار بغيره المهر شفعة من حيث الحكم وهو انه لا شفعة فيها فالعله في
 الصلح جهالة العوض وفي المهر كون العوض لغيره **قوله** فلو ساعى ما هنا
 به لا شفعة لانه مجهول **قوله** لكون السع قاسدا في الثالث والبرن مجهول
 2 الثالث في الشفعة بوجدها بالثمن والعاقد بغيره القبة عند ان لا يملك في
 2 المهر والصدقة وعثر في اليه **قوله** نحو عوض المتاحر منه نظر لغير المنافع مال
 ولها حركتها ما هو كمنه موصى شفعه وقال بعض ان ساعى المهر والارضاة
 واذا كانت ما لا يملك لا يخر في المهر عوضه الشفعة فلو ساعى لان ملكها لا يملكه الا
 لزم ان يقع في رقبته بطر والعاقد وحول الشفعة فقه المصلحة لغيره تقوم
 البرجائز واما الذي ساعى اخذ المبيع بالقبه وعثره عن المهر والمهر والصلح
 ولعله يقول بغير المهر والارضاة **قوله** عن عدم العذر هذا ان كان الواحد الثمن
 وله العذر الى الله فاما ان يملكها اطلاق فلا شفعه ان لا يملكها العوض
 مجهول لا الله حتمه اصابا ونسبها بالمهر بغيره عن الخطا ووجه هذا النظر
 وهو انه مجهول لا يملك المبيع من الاصابا في حقه فلو قدر ان يملكه من الخطا
 مدار ان يملكه المبيع منها كان قد اخذ المبيع بالقبه وان يملكه بالقبه في مجهول

ذكر ان المال لا يقع الدار بما هو معلوم من الدين وهو الذهب والفضة **قوله**
في بعض النسخ ان السبع لا يراد به السبع للثمن بل مال الاحوار كذا في النسخ
لهذه هي واما ما قولهم في مال صريحا كذا النسخ وقال النسخ في مال من احكام السبع
مراعاة الصنف عدم فلا يسميه فله **الموضع الثاني** لا حلا وان الخلق
منع وانه اولهم الاما ذكره الاثره ان الوارث اول في منعه ولا خلاف انه لا ينفذ
لما عثر ملا في قل الخامل او كثر وعثر في كذا لا يسميه لغير الخلق واما ما
ان ينفذ هذه الاشياء بشرط احدها ان يكون المصنوع مأكلا او قفا فلا
ينفذ بوقت في سرج الاله وسرج لا يصير في سراج وبعده عليه احمد في
سبعه ملو في وقت لا ينفذ عليه السائل في سراج الطرود والشرط لا ينفذ
والحق في الملوك لا ينفذ به ذكره في بعض النسخ الا في وعنه وصار في حكمه
لهذه الاشياء وحدها **قوله** اربعة وراد الهاء في السبع وم والناس الميراث
قوله الميراث في السبع وعدج شريك الرب والطريق في الاله اعني هراة الاله
والا لما وحده اعني في الطريق معهما جميعا فليس شريك الما احصى ولهذا من
له فهو ليس له ان ينفذها الى اول الهرو ولا ان ينفذ اخرى من له ما ينفذ بعدد الاول
السبع وان ينفذ معه اخر فكل احصى **قوله** اذا سبغ العلو او السا او النسخ
سبغه لخاصة العلو ووسع السبع العلو كما يقول في الرواين كرم موانو
حده **قوله** في الاول ان له حقا بعد سبغها وقال والناس السبغها
لا يخلو ان لا واحد هو لاحصا الا ان لم يكن معه احد منه وانما في الحارة
المداد لو ترك لا ينفذ من بعده **قوله** في المائنة والصحيح انها يتوالت في الاله
سواء لا يورثها ان الخصص وكما في شركا الما فان طوائف في حكمه في الكافي
وما ذكره طائفة المائنة في المسئلة بعد هذه والماسلم في الطريق فان
كان طائفة توافقته فيها وتقول صاحب الطريق في مال الزام المروء وان كان
يوافقها في الخصص الخاص بالطريق وان كان الخصص الخاص في الخصص وانما

قد استركا في السبع الا في **قوله** في المائنة من يكون اقر الهيا طائفة لا ينفذ الا في
معا فلما قال المائنة ان الخصص في شركا الطريق خرج الاعا وهو الذي الى ان السبع
وهذا مثل قولنا لا ذكر اربعة وراد الهاء في السبع اعني السبع في مال من احكام السبع
قوله واليه ذهب اصرا ووفد في قول الا في الثاني ووج واسي له في السبع
ساقا واما في سوا في المائنة والرابعة والخامسة **قوله** في الخامسة في السبع
الا في السبع ضعف لثمن الا في سبغ الذي ينفذ في السبع وعما قول الامان في
منهم في قول من ينفذ لا ينفذ في السبع عا في قول الامان فاما ما في قوله الا في
منهم الا في سبغهم **قوله** عا في قول من ينفذ لا ينفذ في السبع عا في قول الامان في
اهم ان ينفذ في السبع في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
معا **قوله** في هذه المائنة في السبع في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
فاما في السبع في السبع في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
يعني السبع في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
حما في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
الامان في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
احصى في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
الامان في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
الجمع في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
درج دو انما واحده في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
دارماع في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
وذلك في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
متحد في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في
لا ينفذ في قول من ينفذ في السبع عا في قول الامان في

عندما علم الاملاك ما خايتهم كما نافذ وان كان صاحرا جليل في تلك اعني ان الا
سما جعل داره مخدرا في الرفا وخيل حوار فكما ان جعله سم او ان الفض الى
شاذع ما قد وحملا ان الخور لانه صراثا ربع لما نزعها وحو الاستطراف
مقتور على اهله او من ياد ذلك الواحد منهم وخيل ان يبع والسمع على حالها
قوله في السادسة اراد بالقربض صاع مخمعة وقوله في السوال والافلا
قائمه له **قوله** انه ملكيت السعة لاربا بل صغف لا عده بالمالك بالخرى والالزم
ان من باع ارضه في حال ما الغير يحرقه في شاة فيها عصا او عارة او لكان
ان يصفها لانه مالك لتلك الما وذلك **قوله** من الوادي وهو ما اخرج الله
بقا **قوله** الا مع عامده ان المالح وسلح طالتم ويح من يدوم للمسم انه
ملك **قوله** من ارباب الاعا في المسلم السعة حلا في القول الا فان **قوله** لا يقطع
حنهم عن الما الاعا قول الا فان **قوله** في السابعة وهم اولي بها من ارباب سائر
الصاع فاما في الهير فتترك في سعة جمع اهل الصاع ارباب العتد الارض
وخصها من الهير فان بالحقوقها ولا وقل لا وقر في الوجهين ان اهل الصند
اولي سعة الحربة والعديروا الهير اللهم اخض وفي القبر عرس الله في بين
جماعة ولله صنفه واخذت كالهير كرى طوق الى صنفه اخرى فصفه
من صنفه الهير لم يزل الذي يحرق ما وه سعة الار يكون الطريق ملكا
له لا خفاياه عما اراد سعة ما خفوق **قوله** في الثامنة لصلح الرخا والمدة
سعة قال في بطن الا اما ان الما له صنفه على اصله احد وهما ان صنف
الرخا ملك لصلح الرخا الا في ولا سعة ما خفي ومثل هذا في الصنف لا يصرح
السالي ان السعة بنت ملكا **قوله** والهير لصلح الارض يعني حتى تص
قوله في الاو كانت لم اشعة طاهر شوب السعة بالمدا ومهم ما دله
في انه اراد به الاحد بالاوليه ومهم انه اراد ان لم اسات السعة فبما هو وكان
في اللوارث فبانه لم في المسع حلطه او عدها مع كونه وارباقه لالحار ان تبا
احد بالسعة الخمسة وارباقا بالاوليه والرو من الاحد من صنفه الاول

قوله

قوله

1957

السعة على الفوز والاوليه على الهراجي **قوله** السعة لا يطل بالانطاف والسمع لا
ولو به تطل **قوله** السعة بالشم والاوليه بالشم **قوله** السعة بعد الم
وسن والاوليه بعد ولا نصا **قوله** السعة فائده فيها الاحي للرب
له سعة السعة اتقاوا الاحد بالاوليه لا تبا لكم **قوله** السعة لا يبع فائده
والاوليه **قوله** صاع الوصي قبل البيع والسمع بعد البيع لغاير اذهم **قوله**
فليس للورثة بعد الملوغ في البيع ههنا البيع وفي الا فان لم البيع فان خلعتوا
بعد الملوغ ههنا والمشرى وما لو كان لها مال ومطلحة والمكر المكرى بالقول
قوله لانها ههنا لم يبع من لولي يليم **قوله** في السابعة لانه دون سعة طاهر بالسعة
لقوله ليعا واولوا الاتحام بعضهم او في بعض وهو قول واحد في سعة
وجلا سعة وخيل كلام الهاج على الساع منها فمعا وكلام ماعا الساع
بهم **قوله** واما قال الخ للغير لا يرام كلامه والتعليل مضطر لان قوله
اقر الى صنفه اراد اقر المساء مع انهم قد اسوا كلهم فصار للاخوين
طرقا فاما صنف الطارف منها سعة احد وحده في لاه الحار لاهم وان
اراد اهل الحيطان سعة ايضا وان كانت العا فقار الكفة فلا مع لقوله
لاها اسحقا من جهة واحدة لان طاهر ههنا السلام ان مود السعة اشراكا
في جهة الملك وفي الاوه لم يصفه ما خرا الكلام ايضا **قوله** اما الموضع الثالث
عند ارباب السعة لصنفه وقال في لا يطلها لهما فاد الميع طالها وعند
الناظر لا سعة للماسق فبعض اصحابه اتقاها على كونه وبعضهم الا اذ كان سركا
وبعضهم اذ كان خارا اذ ما منهم يحقون والحلا وان لم يسم السعة في الذي
ولله في الذي في حططهم والسم والخس واجمع الاحكام لا سعة لهم علنا
وايعا بعضهم في حططنا لقوله ليعا ولم يجعل الله للكافرين وولاه عليهم السلام
يعا ولا يعلا ويدرهم والعباد مع المستحق انهم في وضع لرفع الضر عن المال
فاسوا في المسك والكافر كما في المالك الرود **قوله** في المسك في الارض
عشره فالزم بغير اسرا مسلم فالزم واما فان كان مثاقلة السعة عليه فاط

قوله

وهذا اذا كانت الارض في خط طم او على ما خاره از مع الارض المعلة مع منهم
وهو احاديث ومخرج من الله وان كان يكرهها في كل معا قول طحاوي فيها منهم
ان السعة على الميراثها واداملكوا العشرة فعندهم لا شيء علم فيها وقال
سعد الله الخراج وعما قول لا شيء مع ما لم لا شيء فيها شفعه فان قيل على قول
الحكام كفتح السع منهم دون السعة طلبا السع بالراضى والسعة بالغير وهم
لانهم روي **قوله** في الاول الا عاقدرا ايضا كما ان من اقام شاهدا مع من اقام اربعة
توا في الاحتجاج **قوله** في الناس مع له السعة فيه ولو مر سعة وصوره عند مسلم
من مخرج واحد ما يقصده من ذي فان التزك شفعه **قوله** في المائة خمس اولى
المصارف فاسد فالسعة كمال المال الناس مع لا شيء فيها ولا ما يرى به
الحايط الثاني في الضامن للعامل ان يبيع له الارض كالمسح فله وسئل الالة
صححه ولا شيء وبني ما يرى به شفع للمال وسئل في له ولا يدخل السعة
المصارف **الرابعة** صححه وفيها ربح ولم يربح ما يربح به الحاط الثاني فان
سعة لصان للعامل والمالك واحد هاله ولما لم يربح في ربح وبقي ما يرى
به فليست بشف والمال نصف فمع للمال وعما قول محمد بن سليمان في المال او
شف **قوله** في البيع فلا يبيع اطلاقا فله ولا يبيع طلبها قبله **قوله** وبني بالطلب
ولا يورث ارباعا فله لانه لم يشفها ولا حرم على المبيع الانقاع قبله **قوله** وبني
بالخمس فقبله لا يبيع من المبيع مع ولا يبيع ولا يبيح احده ولا يبيع له المالك المبيع
المبيع **قوله** في المائة عا الوحي كلها مع كان ربح او بقي ما يربح به ام لا **قوله**
فالسعة لما معاوه للمعامل ان يبيع للمالك فيه الخلاف بين القضاة **قوله** كانت
السعة لرب المال وهو للعامل ان يبيع له هو على الخلاف بينهما **قوله** فما الارخ فيه
وهي الصور الناس **قوله** واربعة من مال المصارف هي الصور الناس وقوله لكن
له السعة يدرك على قول محمد بن **قوله** كما يربح على قول محمد بن **الموضع**
الراجح عدم الاحتجاج فيه وما ذكره في الكتاب ما عا ان طلبها على العود عند
الهاكم وم والخمس وقول للشر والناظر وقول للمبيع الماروك على الراجح اختلف

المال في البيع

اهل النور فالمرء ووج والناظر له المجلس وعدم وشعفت اللطفا واحدا
الراجح بالذات في سنة وقول للشر لانه امام وقول ابا امام بكر منه ما سئلها **قوله** لنا
عالم الراجح لا عام **قوله** كما قال المولى مع ما خفي في المولى فان قوله خور في المجلس
مالم يقع امر اخر في احد قولهم وطو وولما النار على الفور طاك **قوله** له فيه
سعة في سنة لانه لو كان في ليا او وكلاما لطلب لم تنظر وعدهج وروى حال الزن
من المصارف لا سطل لو كانت سنة **قوله** وعدهج عن مطالبة الميراث يطل م نص هذا
الاطلاق لم يربح في ما يرى الا ان يكون جاهلا ومدهم كما دلج وفي الرواية عن
وج وشي سطل لمطالبة الناح ولوجها السع وكان ربحه عدهج الاسلام ورواها والا
ساد ولا سطل ان جعل فاما لوجها ان المبيع قد تغير وطريقا المبيع مع الناح لم سطل
وعدهج لم يطل المبيع **قوله** او هه في طلب لانه تراجي في تقرير لطلب المبيع واعدا
عن الطلب **قوله** اذا ما عا ماله فيه سعة بطلت وخذ زماخذ **قوله** لمسا به بطلت ان
كان مران ان عدهج شهود فطلبت لمسا به عدهج هو مثل قول طحاوي قالم الاخت الاسهاد
وان كان مران لشر احد عدهج فلا بد ان يطلب لمسا به هذا في ربح والخمس لانه قالوا
انه بقول لمسا به اما السع مخرج في طلب اليهود **قوله** في حقه عدهج نصي ولا
في الاسهاد عا الطلب ولو كان عدهج شهود عدهج العلم ان مروه عفت ما علم
نصي انه خرج للطلب طريق العرف كقولهم سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ
قوله السلم على المبيع سطل وهو قول الميراثي والاساد اوف والا لعل على انه لا سطل
قوله اتم ربحي تسها كالسهد والشف كما قال سبي النفل كعدهج ادولم خوله السبي
فيها لما نوع له عام النفل **قوله** اشترع ما لم يكن نصي لا يفعل السنة عفتها فعلا
هذا النوع في اول ذوق الرضا هاله ان شرع فيها الحور فصلة الودع كاشع له امام
المكر لعنه ام لا كما سعة من سنة الرضا الى بعد فاذ لانه في النافله بها لانه
قد شرعها وهام قد دخل في الرضا هو محتمل **قوله** لحاجة به لا لطلبها العرب
انه لطلبه في كعبه وكما ظهر من الاجمال **قوله** لا يربح الا ما يربحها في الا
شهاد عا ان الربح لاجلها بعد ما اشهد على طلبها فحصل من هذه الجملة انه ان شهد

كان السائر بطلان نصف لانه قد سلمه واما العكس فوجه قولنا ان الحار الاول
كذب ولم يرضه في النصف فقط واما السمع مع الامه والخفيه بطر والامه
ولكن النظر انه لو بطلان النصف في المسله الاولى **قوله** انه لم يعلم بطلان النصف
العلم لانه خلف على فعله **قوله** وماله في التخذ والخلاف مسمى على ان الاصل لما فعل
الاثر الوحي للصلاح ام عده فمضى هناك السنه على المسح ان العلم للصحة وانه
كان معترفا وكذا في مسله مع الوحي بالالصحة ومع الوحي اصاله من المسح فاما
الصي او الوارث الاخذ لا ذلوه وقال المسمى لم يكن له مال وعلم في المسجل
اللائق القول قول المسمى في الاعتداء وعدم الصلاح كان السمع صحيح فاما ادفعه
والصحة عليه السنه واما ما يفرقها من الاوحيه كما فرقت السوء وعلم قولنا لا فرق ان
يكون الخط اول عدم المال او ذلك الخط اول عدم المال ايمان بطلان ما يجرد
السكرت فلا سلطانا لم يرضه انه الخط اول عدم **قوله** ولا يصح ان يجل هو من تمام
صفا كلامه مع ان يصح كلامه ان الصبح مبر بالسلم ومعنى عدم الخط لا يصح كلامه
عنه انه لا يرضه ان يجل ما فعل الار على عدم الصلاح واوله ويقول انما يصح
سعمله اذ ان يصح بالسنه انه حري بسعه عظيمة ترفع هذا الكلام لا يصح كلامه
منه في الحكم عليه فانه لا يقول بل في كلامه ان الصبح مبر بالسلم في قوله في
التي يصح لجاهه الى قوله والمقصود كل لم يرضه لا يصح كلامه المانع عليه
بل على ان الصبح مبر بالسلم واعرفه **قوله** قد رما نظره الامان ولم يفسل من اول
الوقت واخره **قوله** فاشهد بالوكالة لا بطلان وهو قول من قال بطلان لواء
فصل السمع مسلم السلم والسمع بطلان السلم والسلم باقي السلم ومن لم يصح
بطلان السلم فلم يفعل ما سلمه مطلوبه فمات لما بطلان النصف ان يكون العقد
لا يعلونه ولا ارفع نفه لانه لا يرفع ولا يرفع بل الحاكم ولا بطلان النصف
الا اذا كان عاد المسع مدعى وارجع ولا بطلان موكلة لار حنون العقد بطلان
وعلم قولنا بطلان المسع مدعى وارجع ولا بطلان موكلة لار حنون العقد بطلان
الموكلة ان كان المسع مدعى فمات لوقد سلمه فاطال الموكلة ان كان مدعى والا

قوله ولا يصح ان يجل هو من تمام صفا كلامه مع ان يصح كلامه ان الصبح مبر بالسلم ومعنى عدم الخط لا يصح كلامه

مطلوب وقال انك والسمع عكس ابطال الموكلة في الخالي وان طال الموكلة
بطلان الا ان يكون المسع معه لانه بعد قد صار احسا وحقوق العقد لا تعلق به
قوله وتقاط النصف زمانا بعد ضا اذا تراخا الا حاضه فوق لانه انما بطلان لانا
فقط فيها هل لانه مطلقه **قوله** ما قاله شرافه مثل الدوي من ان يصح المسع
التم او البيع او يضر للمانع وذلك اذا ضمن المسع لا يملك بطلان لانه يرضى بالتم
العقد ووجه الاول انه يعمل للعقد لتسمع في الطار والجار والاثر ان يقال
ان كان الجار للمانع فطاهر انما السطل لا ابطال ما قد وجب وان كان للمانع
هذا ارجح لانه ما حرم ما لطلب وهذا ارجح اعراض الا ان يكون في مجلس العقد
وراعيا المجلس لم يفعل هذا اعراضا واما الصانع كذا في المجلس ان كان بعد
اعراضا ابطال **قوله** حتى يدعو في الشفعه قال السهان بحكمه وكبحه حتى
يعرف انه او ادعا الملك الحاصل بالشفعه فلم يرد ادعى الشفعه ويسأل قوله
دعوى الشفعه انه اراد حتى دعوى الملك الحاصل بالشفعه وقال انهم روج
اما الفصل قوله الشفعه اذ ادكر حتى دعوى الملك بالشفعه وقبل بل عند سمع
السمع بطلان الشفعه فاحرم مدعيه قد يرضى عليك بطلان الملك
عمر عن شمس المذرا دعوى الشفعه مع اذا اشد انه احرم **قوله** والا فاما
مطالب الشفعه دعوى شرطه لكن هو شرط حالي ومع بطلان الدعوى به
ولكن النظر ان طلب الشفعه مشروط بان لا يملك وان لا يملك فادعوه فان
جعل هذا طلبا فندفعه على شرطه وان لم يجعله طلبا فقد نراحي **قوله**
فعلنا لم يتطل شفعه الشفعه وبلغوا قولهم الله انما كان الله من شرطه
ان لا يشوبه عوض اخر فان شابه كان له وبطلان قوله فلهذه فانه الناصب
ان حقه ما عقده ما به على ان يكون العوض مطهر الا لا لا لودعها
وعنده كان العوض مضمرا ولا يشفعه في هذه دعوى مضمرة عند الله
ان الشفعه في المسجل كانت البائنه ما به شفعه كما رجع في قوله ما به
ان يرضى من اي حقه لكان من قفلا وهنت لا يرضى هذه الهبة في قفلا

عوض مظهر مشروط فان وفيه الارض تحت الممان وفيها الشفع وان اشبع
من الهه احترق فان لم يكره جمع هته للان لانها هه بعوض لم يحفل
فالهه للان بعوض للوايه من غير الموهوب له والهه الناسه بعوض
له بعوض الوايه لانته وذل لا بد في الهه الاولى من ان يقول احترق هته
سك على ان هته في ارضك وتوا قلبه هته بها والاما وحث شععي في الهه قبل
فان قال هه ارضك لا شي الهه ارضي لانتك وفعل فلا شععي فيها لان الهه الرجوع
في هته الهه لا الهه بعوض لان العوض لم يصر الى الوايه هته **قوله** انه لا
سعد بخاره هته المله تزل على شوب الشع في الهه بعوض قبل البصر وذكر
صيا لته اما تطل شععي لاله اذ اشري الممان الثاني شععي من التمر فان اشري
تكا لته الارض لم تطل شععي لاله نظرا لانه وذل في ابطال الشع وعنده
ان اطار حل حله للشع **قوله** فان طالت شععي اخيهما دون الارض طالت ارضه
دون الارض فطاله بطلانها وان ارد دون الارض فكت عنه فقال الاستاد
كونه عن اخيهما سلم فطاله وقال او مضطاله لاله هته **قوله** لا اخر
قوله كما قاله ان الهه مع فته نظر لان الاقاله تحدد الشع لا الودعته ورويه
في قوله عما قول عهله لا مع فته نظر لاله ارضه اقل ما امكان مع لاله الاقاله
لانها ما حارها والودعته الرويه لاله شععي المصفي العقد **قوله** كذا حال
ان الملك من لاله لم يقدع الشع **قوله** في حار الشوطا نزل وبعث بطلت
وسجد سطره في الكاهن لاله ارضه اقل ما امكان لاله ارضه وعوض بالله
سطل في الكاهن ولاله ارضه لاله شععي لاله شععي كاله شععي العائد وقال
موضع في الشوطا نزل وذل لاله بطله لاله شععي في موضع مثل ما في الكاهن وقال
سجل الايام في العت الرويه ان دله لاله بطله لاله شععي **الموضع الخامس**
عند التامر ووصاله ومن واحد كرها ولعل مرادهم اذا كانت شععي مجعاعها وعند
ان شريح ان وحن مد الممان واحد منه وان حده مد الممان امر مسلمه الى الممان
م الممان سلم الشع واحد في الممان على الممان في العت والاني ستر ارضه
عنه في الممان **قوله** والممان بطله وختمه لاله وسبع علمه ماله ما لوفي به

دك والكل
حق الممان فكل ومن طه ماسع عنه الممان من الممان او من غيره قال وكور سعه في يد
الممان ولوم عن فضه الشع اذا كانت الشع حكم لاله كد ممان في ممان وفل فضه
ولوم في يد الممان هو غير شععي من مال الشع لاله ممان فته كاله لاله لاله
الغير من الطور حرج من ممان المستل احاره وذل في ممان الوارث ولوم واما غير
احراز الممان فقط وذل لاله العبد غير لاله ارضه عت الشع **قوله** والممان
وانه لا اقاله الممان لاله والخلام لاله بطله لاله عدم في الممان وذل لاله
حجره على حلل ان كان عطا كليا لا حرجي معه وحوذ قرض وارهه بعد بطله ولا
فلاحه حكم الممان بالطلاق **قوله** وان لم تعد لاله الممان في الممان هو العدم **قوله**
ما لم سطله لاله ومثله في الاقاله وقوله وفيه نظري لاله فاش عدم قد طل على
ولي شععي شععي **قوله** في الرابعه وحمله الشع لاله حشا وصفه وقدا
فان بعد الممان بطله حتى يعود للممان جميع الاسماء والالا وذل لاله
فتمته كاله بعد الممان كاله لاله شععي حاشه كاله بعد ممان العوض لاله
من دوا العدم **قوله** في الخامسه بعد العقد انه مله مع لاله حاشه لاله
ولو كان معلوما لاله ممان عتد وقال ح وذل للشع ان الشع لاله الممان
في الحال العت لاله ان شاصر حاشه لاله لاله وذل لاله **قوله** الممان لاله
فه الاشرط لاله الشرط في الممان لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله
ما حده فته **قوله** في السادسه دون اخرى وعد الممان واحد اجمع او مدع لاله
العقد واحد فله لاله شععي سب عتد كل واحد لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله
الصغار او الضاع سطله وهو حار واحد لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله
الفوارس لاله احد لاله وذل لاله **قوله** في السابعه فته لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله
عما من اخذ منه الممان ما لاله او فته لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله
وعنده الممان على الممان اما ما لاله وعوض لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله
الممان وذل لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله
وكت النكات لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله

فان لم تعد الممان بطله حتى يعود للممان جميع الاسماء والالا وذل لاله

لم يشر فكذلك وليس عرض لحره كانت الوردة فانها على السمع **والله** يحضر البائع
 هذا حيث السمع بالسمه فان استأجر المسمى فوجوه وان استأجر المسمى لم يحضر
 ولم يشر وول السمع ان كان من فسخ السمع به انه يبره السمع ان يسمه تعدد لانه
 في محقق لو كان في حال الطلب لسمعته **والله** في الماسنه لم يسمع منه المسمى هو الماسيح
 فلو اواحد الاله فسخ واما بعد فسخه فالقول ان في القول الاول على ان السمع مستقل
 ان السمع من المسمى والبائع وحده **والله** في المسمى في فسخ المسمى في القول الثاني على ان السمع
 السمع وقامه المسمى في القولين من وجوه **الحكم** المسمى في الحكم هل يبره المسمى منه
 ام من السمع **والله** لو كان المسمى عرضا لم يسمه فان طنا نقل سلها المسمى وان قلنا
 في فسخه وورد المسمى عرض الثالث لو لم يسمع من السمع لم يسمه المسمى ان طنا
 نقل وان قلنا في فسخه لم يسمه المسمى وعزم المسمى الرابع لو عمل المولى على
 قولنا لم يسمه مع خلافا طنا نقل سلها المسمى وان قلنا في فسخه لم يسمه المسمى
 المسمى البائع هذا حيث خلافا قول من يقول انه فسخ المسمى في **والله** للبائع ان
 يسمع من سلمي المسمى من السمع سوا قلنا انه في لاه له او قلنا انه وكل المسمى
 لفسخه وقوله اذ لم يكن فسخه لا فرق للوجه الذي ذكرنا **والله** في التاسع لم يكن للمسمى
 ان يسمع من سلمي المسمى ان يسمه باق في الحكم فاما بعده فان قلنا انه في فسخه
 له فسخه وان قلنا نقل فسخه **والله** لفسخه لفسخه **والله** في العاشر وكان للفسخ
 بطلانه بما لم يشر **والله** ما حدث من شرط المسمى في فسخه ولا انه شرطه والا
 لم يشر **والله** في الثاني عشر فسخا او فسخا لفسخ المسمى في فسخه لفسخه فسخا
 فسخه عليه والكا في فسخه لفسخه مع المسمى في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 لوماع او اعتق بفسخ الوحد **والله** في الحكم لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 فان لم يسمع لفسخه وعلية المسمى ان يسمع وان لم يسمع فلا ان كان جاسا لفسخه
 المسمى ان يسمه بعد فسخ المسمى فسخه **والله** وان كان ذلك بعد فسخه لفسخه لفسخه
 كان حكمه الفسخة فالقول في حكمه والسمه طوعا لانه في الحكم لا يسمع ما احدث
 وفي السمع طوعا فسخه وان في الحكم يجوز سماعه فسخه وفسخه لفسخه لفسخه

المسمى
 المسمى
 المسمى

قد مر **والله** احمل الفسخ معناه اذ المسمى **والله** لفسخه لفسخه لفسخه
 اذ لم يسمع سوا لفسخه سوا لفسخه سوا لفسخه سوا لفسخه سوا لفسخه
 ولما نذكر الله **والله** في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 اضمحنا وهذا الخلافا ان عدم الفسخ بالطلب وزوا في فسخه لفسخه لفسخه
 الاعسار ان يعلم ان له فسخا بطلان العا في العا ولا يبره ولو لم يكن قد
 طلب والقول قول المسمى ان لم يعلم المسمى **والله** في فسخه لفسخه لفسخه
 فسخه الى الحاكم وفسخ الاعسار ان يعلم ان السمع فسخه في الاسلام هذا
 احلاف اهل المذهب وقالج وهو مفسد من عدا سوا في كذا فسخه لفسخه
 وف لفسخه في حكم الحاكم **والله** في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 واذا احمل المسمى امان ان السمع عزم مطالب اما خبره برك او خبره
 مع حضور السمع فسخ المسمى ان السمع فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 لم يعلم السمع **والله** في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 طوا حاضره قوله لم يسمع وان لم يعلم فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 مطالب بالسمع في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 فانه لو لم يسمع لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 على الاحتمالين **والله** وما ك مطالب لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 طلب **والله** لان مع ثوب السمع في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 ثوب السمع بالمرفعه الى الحاكم او بغيره ان الحاكم حكمه بها كفسخه لفسخه
 ان الفسخ يكون بعد الحكم ولم يسمع من موضع المسمى وقال معوضه في ماله فسخه
 اللفظه مثل قول **والله** في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 وفيها نظر لانه فسخ على المسمى والعاصف والمسمى المساحه وهو المسمى
 لم في الفسخ والمسمى فسخه **والله** في فسخه لفسخه لفسخه لفسخه لفسخه
 لم يسمع السمع لم يسمع فسخه فسخه فسخه فسخه فسخه فسخه فسخه فسخه
 وقوله دلالة ما ذكرنا في المسمى والمسمى فسخه لفسخه لفسخه لفسخه

فسخه لفسخه

الكثر اذ كان الاول وكان الثاني حصل له عنه **وله** في المأثم ولا يوصي الى حصص
منه وهو اولي يدل انما حقه عالم ان هذا اولي قال الحنفى اذا علم حكمه وعنده
حكمه كما مشروط بان لا يطالبه الا **وله** ولا يسل له عليه وعنده الحنفى من الموصي
وله الرابعة يطالب الموصي له لان الغرض منه ويرى بقوله عقده لا يستعده ولا
يطالبه خلافا للمترين بعد كل واحد منهم لوجوب السعة ورجح العقدة كما
قول الخ فالاولا يطالب اعطاء الموصي له من الموصي له **وله** في الخامسة
نقصه يعني نقص العانة ومراعاة انه ما بعد الطلب فان ما قبله بالماضي
من ان ينقصه ويعزم له السعة عراصة ويترار له **وله** في الخامسة
منافاة الاخاء السعة فله هذه او جعله منها او ما شاء **وله** في الخامسة
والثاني الذي واحد المصير يكون له لم لا يكون لصاحبه كعوض الوقت اذا المدة
لان قطع الوقت من حين الحكم لا انقصه من اصله ولهذا ان الغوائد كلها يكون
للسعة ولهم من هذا ان يكون التمر في مثله الله الموصي له وعنده
من الوقت وعنده لا ينقص المخذ وللصانع في السعة والمقترة قولان
بعد ما يطلع حق السعة وقال ابن ابي ابي راد اقر فيها المصير من السعة من احد
ما في الارض حصته من التمر او من الفضة فليجعلها **وله** في حكم الوكيل
للسعة يعني ما يقابلها الله لا يطالبها عليه ما وقف **وله** كسعة للمصير في مال
المصير فان حصل اذ لم يكن المصير ولا للورثه ملك في التركة لا حق للمصير في ملكه
للمصير في الاربابات والوصف ان لا يكون له ملكا صغيرا فلهذا قال ابن ابي
ثم قضى الله من السعة فالصير له **وله** وقيل لو اعنى المصير العبد فليجبه
التي طواجه يعني الرأى بعد الله ملكه والمصير من كذا هذا فاحاق ما حق
السعة بان يملك المصير من المصير خلافا لغيره وانما هو واجبه انما هو
الشركه نصيبه خفة منه فادراكا ربي ان يعتق ما لا يملك خفة منه كذا ما ملك
ولا يمنع منه الحق الذي فيه للغير واحاق ان الغنى وقع في ملكه كذا
الى اصل قوله هو ملكه **وله** الا ان الاول ان يعرف منها هذا المصير
حضر وانه والقاصر يدوان مصر وصالة لخاص كالتقدم **وله** ما هنا

وله ما هنا في الجرح قال الوصف ورواهما الترس وهو ان لا يوارى
الرجوع قبل ابطال السعة وحكم الرهن وقضا الغرامات وقادته طر ان
موقوف العتق في الجرح فله خلافا لما في الموقوفات قد ذكره في سلك الرهن
لورثته عن عقدة المصير في الجرح وفي المكات لو اشترى المصير اراد سعة له مع
ان سعة موقوف وفي المدة سعة موقوف لا يجوز سعة **وله** في السعة عذرا
وعنده ربه والعبد لا سعة فيما يملك وقاس على المصير المعصوم استولدها
المصير جاهلا ان الاسلاد لا يكون شهلا كما لما لم يرد الى المصير ولو
وهما الخلفان من وجوه اخر فاذا كان كذلك فان حكمه بالسعة بعد الوضوع عزم
المصير للسعة نصف فيه الولد الذي تحقه لكونه نصف الامه الله عتق
وان حكمه في الوضوع فان شهدا بالتميم عزم للمصير جميع فيه الولد وان شهدا
بالرجوع والنصف اما ان كان الولد لا من المصير فاما ان شهدا جاحلا
وحكمه في الوضوع كان للسعة كالثمة واما ان شهدا بعد الوضوع قبل
الحكم كان نصفين واما ان شهدا جاحلا ووضعه قبل الحكم كان كله للمصير لانه
سعة نصف الولد نصفه الذي هو ملكه واما ان شهدا جاحلا لم يملكه عتقه وحكم
في الوضوع فان شهدا الولد بالتميم فكله للمصير والرجوع نصفه للمصير وادان
حكمه للمصير بالامه والملك المبطر وهو للمصير كله ما ان يكون منه او نصفه وجب
احد الحاردين **الموضع السادس** في الاول في السعة على المصير في التمر
الذي مقام السعة على اصلها قبل ان لا تدفع الطاهر ومنعه الطاهر القول
قوله اذا كان مصير عليه فله اذا كان مصير عليه السعة ومثل هذا من وجوه
يعمل الاسلام والخير في دار الاسلام وقال ابن ابي راد كثر وقال ابن ابي
عليه السعة عدا وج وشرح لما ملكه ولو كان مصير عليه او في القول فله
وله في المائنة والقول قول المصير لانه المائنة للعقد كالباع اذا اختلف
هو والمصير وانه ملكه فلا يشبهه الا ما اقر به من سعة استحقاقه عليه السعة
ما سعة كالمصير في الباع لكن في هذا لو كان قبل المصير المصير الى المصير فان
كان بعد القول لونه كالمصير **وله** فعند السعة السعة وهو زوج وقال

اسرار الوصايا كما في سعة
هذا اختلفت على قول واحد
سعة قبل ان ياتوا اطلاقا
والاول

تروا وجهه منه المبرى لا بها شهد بالواك لسان من علمه الشئ في الاستد
 حسته اولى اذا اجتمعوا وهو السمع والاربع المبرى شهد على اربعة ليعتد
 بوجه السمع على اربعة المبرى على نفسه فكانت اولى او على كل واحد من هذه الاعد
 بالاول او بعد واحد وقع منه خطا فله الاخذ بالبعد الخط **قوله** في المائة اعلم
 انما كان يلفظ الله او الملك الحق العقد كان قبل المصير وبعد وما كان يلفظ
 الخط والاعتقاد قبل المصير الحق العقد فلم يسمع السمع الثاني وبعد المصير
 الحق وما كان يلفظ الامر بعد الهام واحد ولم كان الخط والامر كان الله وعلى
 هذه الجملة سوائت الاول احلها كل سقطت تحت يلفظ الله ام يلفظ الخط
 مع الباقية على سقوطها فليس الاصل يوافق المصير من غير هذه الجملة من
 طها ان كان يلفظ الخط ونهاها ان كان يلفظ الله فلا سقطت ان شك في العسر
 الثاني اقام المبرى منه اياها يلفظ الله واقام السمع اياها يلفظ الخط
 فلهامه السمع اولى لا احلها على اربعة من جهة خطا فلهامه السمع اولى
 فلو استقر اياها من واحد كانت السائر بطلان وكان السؤال الاول
 السؤال الثالث **البيان** انه يلفظ الخط واحلها كل قبل او بعد قل استقرها
 متضمن سقوطها من كونها فلا سقطت بالشك فلم يسمع السمع عشرين وخمسين
 ان يقال الاصل علم المصير والقول قول السمع انه توافي هذا الاصل وخمسة ان
 يقال على اصل الهامى احلها قبل وبعد والاصل ان لا يفسد من مرجع الى الاصل
 الاول وهو ثوبها بالعقد **السؤال الرابع** اقام المبرى منه ان الخطا بعد
 واقام السمع منه انه قد حله على خطا من سقطت عنه فان ايقاها
 واحد كما دام هو السؤال الثالث **قوله** اذا كان يلفظ الله والامر لا
 يلقى ان على حكمه ان الامر الملك **قوله** في الرابع والستة من السمع يعني
 الستة وليس الغرض الا اقامها من غير تعرض لما في الكا والهد في آخر الجملة
 فاوى في الطائفة ان الستة عامدى الران فان لم تعلم القول قول
 المبرى في قدر الامر في قدر الستة لو كان عرقا فليس في قيمة هو ما ستره ما علم
 وفي قيمة اما في يوم الموقوفين اما لو اقام منه انه سئل عشرين واقام السمع
 انه سئل عليه قال من وجدنا لافضل قالج الراوى وهو الله هه ذكروا الراوى

والبرارات وذكر في السج في الترتيب في قوله في الخامسة لم يرد
 الا ان لا يترك للمصير كالوكل له وماله الوكل لم الموكل لا يخرج الحكم من
 في الناطق لا يحل كقول الله **قوله** فوحى الى المصير السمع لا للمصير معقوف انه
 شله ظاهرا ولا رجوع **قوله** في السابعة تصفقت الباراد **قوله** في السابعة لم
 يصير الا وان بالناج هذا قول لم ولم يفتل من ان يصل او يعضد وقال المحقق نقل
 فيها كما قبلنا قوله في هذا المصير وقال ابو نصر محمد بن سيار نقل ان وصل كما قال في ستة
 الروت اما لو قال اسرت تصفها لم تصفها او صفقت شترها قل قوله
 بالابق اذ انت الشراصفقت فان كانا مائتا شراصفقت الصفة الاولى
 دون المائة ان المصير حلقا فيها واري رصير اقل من شراصفقت الماص للسمع
 شفعه دون الثاني انه اشك وهو حان واراسرى المصير اعلا لاسعة
 للمخارفة ثم اذا اشك المصير في شفعة لها مقعا **قوله** على هذا من اشك
 ارضا لها شفع لم يسمع خشيها اخرى بطلت شفعها ولم يحكم له حتى يحكم
 لسمعها بالشفعة عليه ولا شفعه في المسعة له لن المسع حرج عن ملكه
 قل الحكم له ولا يسمع لن معها وقع قبل ملكه للست **قوله** في السابعة وان
 قال لم اطلب بطلت شفعه تاه على احد قوله والهدوية ان الموزحة اولى من
 المطلقة فعلى هذا الواش السان شفع من ارض وطلب كل واحد منها
 من صاحبه السعة فان اقام من حكمه لا ارضها وان اطلقا لم يحكم
 لا يملكها وانما وقع مقاما السمع في السابعة قول الراوى ويكون الحكم كالسوط
 وان لم يذكر الشرط فان جا السمع فكل المصير الحكم الا ما في لانه لو عد قبل
 الحكم لم يحكم له فلهذا بعد لانه مشروط **كتاب الاجار** **قوله** حمقة
 احارة الاعيان عقد على عين مخصوصة حتى ياتتم ارضها لا سفاها
 والاصوات معروفة ودر علمها من الخاتمة من شفع وقوله فان
 ارضع لكم فانتم من ارضيهم وقوله ولم يجرى جملتهم وقوله لا يحد عليه اجر
 ومن الستة من استأجر احدا فلهذا لجره وفي الاحد اجره فلا يخفى حسنة

بالاسم و ما فرغنا الا اليوم والقول قول المشاعر لا الظاهر بهدله
 فان كان غير معرفه في الحال والقول قول الموح لظواهر الحال شهده وشله
 لعلم العاشر عراجهم لو اساحر عداته بموض او اوقات ثم حاسا
 صاحبه فقال المساحر من صرعه السنه داكمه فالكه فان كان في الحال انما هو
 مرفقا والقول قول المساحر وان كان حاضرا يحيا والقول قول الموح **قوله**
 في السانته كل شهر بشي معلوم يعني وساحله السهوره لولم يسم كما يفسده
 واداكما في سنه لم يسم شيئا ولو يمكن من الكي وقال ج السهر الاول صحيح
 لانه معلوم فان لم يسم شيئا دخل المانع ايضا وكسده وحل شهر فلما هذا
 لودكي بعض العقد في بعضه وسقط بعضه **قوله** وان لم يعد رولا
 اجزه فلما كان مكنه بالتيقن من جدار الدار او فقت المعافه حار الدار
 الاحمر اذ فعله وله ان لا يفعله ولا احمر وليس له في العلقه واداسم
 الله المانع ولا يحسن فتحه لعله طراقة والافعاله الساتر يعني به لخت
 كما او حرق وخيل الرخبه وذكره في الاماده اذ احمره ثم قال فان سكت بعد فليكن
 اذ احمره لعل شهر كذا وشك او قال نعم لونه ما قال ولم يكن عاصفا وان انكره لم يزد
 الا احمره الملاك كان عاصفا وهذا نوع من المعاطاه في المانع وحرجه ايضا
 لهذه الهوى علم **قوله** في الساعده على المشاعر احمرها لخره في
 معاليه المانع فاداعده المانع ما في حقه فعدرت نعطه الاحمر لخر
 المانع غير مصونه ولو كانت الرقه مصبده **قوله** في اللامه فان ياله احمر
 احمر الملو كذا ان لم يسمه شيئا على العرض فان قال فان لم يسم فلا شي لك
 او قال ان لم يسم الا بعثه فلا شي لك مع الشرط عند الحقيقه والمداكرين
 وقد دخل بالاحمر نرطا والاهوم صرع وقاله وشرايع لولا لا يطلوا
 فنه عما انه عقد طاهر وسعد الشرط وحره الاحمر كما لو قال بعدك
 بعد لم يكن به وكذا خلافه في المصاربه على الرخ كذا لخرها

كما او حرق وخيل الرخبه
 اذ احمره لعل شهر كذا وشك
 او قال نعم لونه ما قال ولم
 كان عاصفا وهذا نوع من
 المعاطاه في المانع وحرجه
 ايضا لهذه الهوى علم

وكذا ان قال ان لم يسم العمل لا شي لك او قال ان صرته فلوف المدة فلا شي
 لك فعمل هذا الخلاف والنظر على القول الاول لولف شي في مده كل ضمه
 بعد رانه كان سباع فزادوا لا مالا صمته الاسعد والريانه ولا يدري
 كان سباع او حصل الريانه ام لا **قوله** في الساعده الحمار طما فان يكن
 في اللات بطر حان ذكره في الواوي وحل لا يطل لكر بحم العقد فاسكر
 من حمله السهر وان فتح فعليه احمره ما تكتن وعذش الخور هذه الاحار
 لاها الوصي فحل تحت الملا على له ام لا وخموا المله انه ان قال الحريك
 الدار سهر اولد الحار ملا ما حجه والملا رص غير الشهور فان يكن فيها بطل
 حان وكان اول الشهر يوم تكتن وان قال الحريك هذا السهر ولد الحار
 ملا ما صمته الاسكال ليه ان سكره الملات بطا حانه الاعا قول العقده
 وان لم يكن خور فكتن معه الاستبعه وعشرين **قوله** في العاشره والعدد
 معن حجه قال ج لا يسم بحسها ويح حست اخر وعده لا يسم حان
 الامر الشريك وسلمه عما قولنا كتلم المسح باحد الوحي الذي قد
 السع وعطا وطاوس لخر احاقه الارض والناصر والناصر والناصر
 لخره و تطعام وحله بعض الناصره عما انه لما خرج منها **قوله** في الثاني
 عشر على امر لم يكن معد من الرراعد اركان لا يزرع مقته والخاص حقونه
 فليس له الفسخ وان كان يزرع مقته او لا من حقونه فهذا عذر
 الفسخ فان يكن من الفسخ مقته او وكل هو محبر ان شافيه وان شافيه
 استتاب والحق الاستتاب ليعلمه فيها صر فان لم يسم ولا استتاب
 فعليه الاحمره وان لم يسم من الفسخ فمثل العقد الاحار لخر
 في كذا بطا ح ما الرجا **قوله** في المائيه عشر او طاهو في معناه يعني
 بعد او صر لخره حجه او من غير حجه **قوله** في الوايه الماكه في

في الوايه الماكه في

تذكر ما ذكره في روضه من ان يكون قد مضى وان لا يتركه الاكثر وهما الشا
وارا لكره ما كان حلالا لم وان يكون المكي قد اذن حلالا لا حد ولا
وم وان لا يتركه من كثرة اه حلالا لم وكلها في الكتاب في الرابع عشر
عشر **والا** ان يكون قد شرعا على صاحبها ان لا يتركه اياه ولا يتركها
منه **والا** لا اذن وما سئل عن المهر في فقه لاه فلهذا الرقعة طلاق المتناحر
في الخامس عشر حكم من يترك عن واحد ضعيف لا يصدق له جميع المانع
والاخره ذلك عن ان يكون في حلاله يضمن في المانع لو بلغ ما ضمه له علم
كلام الهادي ان احيا كثر فعالج والوصف الزمان لست الخال وقال ابو جعفر
بردها لست الخال فان في العزبان فاذداد اهلها في الدار
م اذا العصبه الحان ما كان يتركه من عسر من العسر لجه كالاواب
الا كالفقر وهو واذا لم يتركه مع المسافر الا ان يضمنها كاسان
الله وم يقول في ذلك المانع فله ان يبعها ما شا كما لم يتركه واذا لم يتركه
يودي الى رخصه ما لم يتركه ما ان اخرج للامانه من **والا** لاواحرها من ضا
حما لاه لودي الى اتا في الاحكام الموحى بطلان المسافر بالاصلاح وكفى
والمسافر بطلان له ايضا وم يقول في واحد لا يحد ما فله عليه
ويترك من هذه اذا التاخرت زيدا خطا لكونه انما ساخر كعلي حاطبه
او ذهبه هدا شام ذهنه معك او ضاربه في مال ما يتركه **والا** في
الناس عشر ما عند عليه الا ان يبع ما هو معقود عليه / ان يجوز ان يجر
في المستقبل عند بعض هذه الاحكام لاضرر المسافر ولا مضره ومعه مومه
ايها لولم يترك موحى في الحال جاز وقد تقدم ما يدل على جوازها في الوهم
وفي هذه المسله الا ان يجوز في الوهم لانه عقد موقوف الاسد اقله يترك
كالسبع وحجمه ورج انه لو اخرج شهر من جاز والآخر منها موقوف ومستقل

دعدها سوا كما يروى في الحال او فان عده اندخوز والعزق وعده
في العار عده في الحال **الموحى** **والا** في السبع عشر في الشهر ان المانع
من ذوات العيم فلا يضمن عليها وكذا في الدار من يتركه لو سكتها احدها
سنة لست بالاحرار يقول ان يتركه **والا** ان يتركه ان يقول في ذلك
مهما مان من **الان** من الوافي اليه اسخار الحايطة للسلطنة او لوضع
للدفع وقال في الطحاوي وم في الدعاء بحر **والا** في الخامسة عشر حكم
الاسير حكم للست وعدها كذا ما سئل عنه مما لا يترتب العان فهو كذا
فان احلفا فقال المسافر انما عرسته وقال المال كومت سنة فان كان
الا حان ما فله فالتول قول المسافر الا ان يعلم حلال قوله وان كان مضمنا
فالتول قول المال كذا **الان** يعلم خلاف قوله **والا** في الخامسة عشر حكم
في الروع فان استطاع عن بعضها الرضخه ما وقله وله الخيار ان يتركه
لخصه من الاجرة وان شافه فان كان يتركه لجمع لجمعها في الروع
على البعض لكونه شرعا كاملا له جميع الاجرة **والا** فلم يلق المانع
كان من رضى بالعيا يستلحقه او يتركه قال م فان لم يكن القائل للملك لخص
نت برورق فعل فان لم يعمل كان رضى ولو ادى الى بطلان الاحمال وقال
اذا كان يودي الى بطلان الاحمال لم يترك رضى اذا كان لخدمتها عليها
والموضع مما فيه في عاقلة فان كان رضى في الروع فتركه كان رضى
وان لم يتركه كان رضى **والا** ان يتركه رضى **والا** في قوله
بزرع والحال هذه هذا احد قوله ان الفاسد في الاجرة بالترك ولو لم
بزرع والكن قال هو راجع الى الصحة دون الفاسد **والا** في العذر
حتى من الروع يتركه وقلة لانه لو تركه لرضه احد مثله انما كان له احد
وقوله والارض يعني اياها اذا تترك من رضى رضى او اكثر رضى
ولا يملك للباية **والا** ان يتركه رضى **والا** في قوله يتركه رضى

المساو والمعيون ^{المعنى} وكذا في المدة احرك الدار شهر اكد او شهرين
في الجلة ومبا وفان ^{في السادة} كانه الوسط لئلا يحازه
فانته والشمع مما كان في السبع ^{في السابعة} في الاحمر والبرق
جمع في المسد من العلك والمدة ولا يطغى ذكر المدة وقال ابو نصر بل هو
طالع الحان كما في من بعد ان تالله وذكر ان يعرف ان هذا السبع
من العلك والمدة لذكر المدة هاهنا وصف للعلك وفي كلامه نظر ان الوصف
هو ما لو لم يذكر الوصف فحدث كالراعي والدلال الخاصه ووكذا الحصر
لو لم يذكر المدة فحدث الحان وفي مستلنا لو لم يذكر المدة في الاصحار كالم
الهاوي على طاهره فان قل بعد ذلك المكزي ومارنه عمر الجمل في الوصول
لهذه المدة واستمر كما رضى بالعسله كالاجرة فليس العلم لم يرفع
عن اوله بدرنا لا مخرجي مض الامام السبع فان كان الامر على العكس
عليه المالك ترفع على اوصلي سبع ولسن المالك معه فان لم يجل منه
وارتلم فله الاكثر من المسمى واحده الملك ^{في السادة} كانه الاقل من المسمى واحده
المسلك لا يكون حاله مع المحالفة احسن حاله مع الموافقة وعده من حق
احده الملك كالملة ^{في السابعة} في الناحية فليس عليه الاجرة وهذا طريق ان لا يكون
جميعها التور كونه وقلة طرافه وان لا يملكه العول فان امكن ومكة حثية
في ايهالهم اجرة الواح دون المخرج وكسك ان جافان برال سكر
^{في السبعة} في السبعة مائة في معنى من اجرة الرجوع لئلا يذها اكبافا اجرة
الواح فحذو وكذا الوردة فاحاطة اعلمها مشالهم الاجرة ودهور حتى
بالعبد ^{في السبعة} في السبعة مائة فاعلمها بالكلية كما في الحسنة
فاما العلف قصا وقضا فلا يصح بعد من ما لورث لا ما مرده ان العلف فلا
يست له عوضا في الحان ولكن يذكره درهم معلومه واما ما
في العاشر فله الجمل فحذو منه ما حلا ومن حوى الاول

تكون الوان مثلها ما توثق في الجمل عدج وشي يصغر كل حال الثاني كم حد
الموت فمسل ماله وحده كراو مسلا الجمل مع الجمل المسمى الارمان في الاحمر
ومسلا اذ اراد الاصار على حمل بقية اجتهده في الثقل ^{في السبعة} في السبعة
بضم الجمل تعليقا للصار كله بالسبعة مائة دون غير المسع كالمسعة العلك
ما الخارج مع ان المردى اذ المرون عترة تزدى بفعله وبالحفر وقصبة الخارج كله
وعدج يحصر الصار على الماكور وفيه وعبر المادور في صغر حصة طالم بوان فيه
وهذا مسعز عليه ما ذكرنا في المدة ومثله محاد في الجمل فاعلمها قال
بها صان الكل على كل واحد وقاله هناك الصف هو مشه قولح منها وفي
الافان لوان اسحق لم يجر فحذو الخوالو من سلمها الى المكنى فحذو على الداية
وجده فحذو على المكزي الاصح الرايد لان الحال هو الماشرفان جملاه معا
فحذو على المكزي الضعف وعدهج الرجوع ولوا عترة لم يجر كراو في حذو
لعمل الفع والصر فحذو على بقية الا ان لا يملكه العول فحذو من اركنه وان كان
لا يملكه على لوان مصر ولا ينفعه على قول على حذو على المكزي ^{في السبعة} في السبعة
فحذو طريقا اخر فحذو على هذا المدة ولكنها اضعف او اضعف ان استوا
في ذلك والماض سلكوا بها ما حرم واحد لم يضر فان سحره الى بلد في السفر
فناقد في ساقها في المعرفه ما سوا في السهولة والوعور فلم يضر كراو
ترج صر يدروا السابعة والوعور والعقبة في السابعة لصلامه كالحديد
وحسونه مائة كالحديد او كالعقبة والدر ^{في السبعة} في السبعة فحذو المدة
للمرأة هذا هو الصحيح كما لو لم يملكه فانه اعاق وقاله بالمر كراو المدة للاصل
وللمرأة وقاله المدة المدة في لانه حذو حذو حذو في العقبية المدة
مكة حذو حذو ولا توحده عليه صانع ملكه سلك في ذلك طريق الاعطاف
كما في ان ارق اذ لعلك المستروق وكما قال الجميع اذ اتم السبع المدة في الحمار
للمبايع ملكه المدة في يوم السبع سلك في الاعطاف واجه طاع

بمنه المودع احريه ولو لم يولد له ووافي بها **والله** الملائكة العارضة
بساو من فاما مع في الدابة **والله** في الملائكة عشر خمسة انا ما عدم باله
يا تاليه **والله** في الخامة وفق في الطريق يعني عرج وحشر **والله** المكة للمقام معه
فله الهاله والنصر لاله الله ثم تغرب عنه للنفخ في الصور والعترة وعنده
وتقول بوحده العله ولحق بصر من اضطر الى طعام الغرة **والله** على ما
بناه الشاح الى اسراط الصان لا الحفظ واحدا لا اجماع وقد مر **والله** في
جميع الاحوال يعني وقد اجماعا وحسب على بقاء الله او كان الله او بعد ما وحصل
المسئلة انه اما ان يترك في الطريق خوف على بقاء الله ام لا ان لم يكن خوف بصر ولو
اودعه بغيره فالله بعد الله الرد واحدا فيهما الحفظ واحدا وقال الم اذا كان
فيها الصان مشروط وهو صعب وان كان خوف فان اودعه لم يضر ان
له ان يودع للعذر وان يشبه ولما ان يكون في خوفه عرجه ام لا ان لم يكن
بغيره لم يضر اتفاق وان كان بغيره فالله **والله** في السادس عشر ضعف
العقبة كغيره لانه كثر استراحا لو بالبع الملائكة المجرى والى امر فليسا
ببصر لاله امانه في يده فلا خفة الاحتمال في احراجه وهو وان يجره على قاده
دادوا الاحكام فاستد فلنزل احراجه من يده فاداه احوجه صبرك لو دعه
وقول من يربطه للامع فان كان اراد ان لا يطالب الله بغيره **والله**
من المبرعات اسماح داهم بخدها في الطريق فقال المكري بل هو معك الحان
واقام منه منه فليست الطريق لم يضرها ان صاحبا معاها منى لركوبها
فان عطيت بعد المسافة وهو ما في على حجرة ضم فاما لو لم يترك المكري ايها
احراجه ثم اقام منه عليها واقام الراسي بينه ايها احراجه صبرك لو دعه وكذا
لو احراجه معاها وحدها في الله فلا حرج عليه حتى يتقوى الله
مضرب عنها امكة الردام **والله** في السادس عشر ضعف
المركب وهو احد قولين في الملائكة بصر الملائكة في الخاتم ح ان

والله العنق بدها ما ان المالك فاذا كان الخاضع لا يضر فكذا الميرك وفان ايضا
على المستاح فاما لا يضر لان العنق بدها ما ان المالك فاذا كان لا يضر مع انه يترك
احدهم معقبا فكذا الميرك لانه يترك لوصول الهاء لاوله الخاضع **والله** في
ان في معاقبه علمها عوفا مضمونا فاما بدها كان مضمونا مثله كالنفس والمسخ **والله** في
تقول العنق ما قاله في الخاضع واحدا في الميرك ما روى ان عليا
عليه السلام الميرك وقال لا يصلح الناس الا هذا واعلم ان خاصه الخاضع كسر
المدة وخاصه الميرك ذكر العمل فان جمع الميرك بينهما فعد الميرك به ولا يضر
ذكر المدة وقال ابو بصير في دلوغو وقال طاعت لاجتماع خاصهما وحسب
ثوبهما وثوبهما تسليم ما في الاحكام الخاص لا يضر حتى الاحرام من غير علم
والميرك يضر لا يضر الا بالعلم والاصل اودع من الميرك بغير علم الميرك
قال المساحرون انهم لا ياتون المدة بعد ثوبها وقال طابع على سبيل الميرك العمل
وعلى قول طابعها واحد لولا ان الشيء معه صبر نصف الصانع وبطلان الصبر
الكل كما قالوا لو كان الله بغير ما كبره للاسراع والميرك الميرك
لو لم يترك سبيل الصبر الاحرام وفيه نظر لانه فاستد في العنق لا يضر الميرك
بلا الاسراع اذا **والله** فاداه من العمل والمدة فاما ان يجرهما او يتركهما
او يجرهما وحدها ونكر الاخر ان عرفهما فاما ان يتركهما المدة او العمل ان يترك
بكر المدة فخاص وان يترك العمل فاما ان يكون العمل خاضع لذكر المدة ام ان
كان خاضع كاله الا في الرعي والخاصة ووكيل المصنوع هي الاحكام وكان صبرك
وذكر المدة وصف العمل لو لم يترك فعد لاجل وان كان العمل الخاضع ذكر
المدة بغير الخلاف وان يتركها فان يترك المدة فخاص وان يترك العمل
لم يضر وان يترك احدهما وعرف الثاني فان قدم المدة وعرفها وحر العمل بغيره خاص
وان قدم العمل فعد لاجل الخلاف وان قدم المدة مكره فاض لان اول المدة
يكون من غير نفع عند الحارة فكانه عرفها وان قدم العمل مكر الميرك في الماله

والله في الميرك ما روى ان عليا عليه السلام الميرك وقال لا يصلح الناس الا هذا واعلم ان خاصه الخاضع كسر المدة وخاصه الميرك ذكر العمل فان جمع الميرك بينهما فعد الميرك به ولا يضر ذكر المدة وقال ابو بصير في دلوغو وقال طاعت لاجتماع خاصهما وحسب ثوبهما وثوبهما تسليم ما في الاحكام الخاص لا يضر حتى الاحرام من غير علم والميرك يضر لا يضر الا بالعلم والاصل اودع من الميرك بغير علم الميرك قال المساحرون انهم لا ياتون المدة بعد ثوبها وقال طابع على سبيل الميرك العمل وعلى قول طابعها واحد لولا ان الشيء معه صبر نصف الصانع وبطلان الصبر الكل كما قالوا لو كان الله بغير ما كبره للاسراع والميرك الميرك لو لم يترك سبيل الصبر الاحرام وفيه نظر لانه فاستد في العنق لا يضر الميرك بلا الاسراع اذا **والله** فاداه من العمل والمدة فاما ان يجرهما او يتركهما المدة او العمل ان يترك بكر المدة فخاص وان يترك العمل فاما ان يكون العمل خاضع لذكر المدة ام ان كان خاضع كاله الا في الرعي والخاصة ووكيل المصنوع هي الاحكام وكان صبرك وذكر المدة وصف العمل لو لم يترك فعد لاجل وان كان العمل الخاضع ذكر المدة بغير الخلاف وان يتركها فان يترك المدة فخاص وان يترك العمل لم يضر وان يترك احدهما وعرف الثاني فان قدم المدة وعرفها وحر العمل بغيره خاص وان قدم العمل فعد لاجل الخلاف وان قدم المدة مكره فاض لان اول المدة يكون من غير نفع عند الحارة فكانه عرفها وان قدم العمل مكر الميرك في الماله

والمواعدة من التواعد والتواعد من الساعة **فله** بعضها سوا شرط اوله
ظاهره ان لم يقص وحسب الاجم وكلامه اجمعي ان الشرط الاول ان في
تفقوا الاجم **فله** في الخاصة عدس لسر للاس بعض احاطة بقتة وعد
كالا اذا اجد دار الامر وعنده من تعلم انه سابع وهي باقية كاس عشر اجرة
داره عشر سنين سدا وعمره سدا اوله العجا والمطع وان كان نحو ثمانية ولا
وهنا سوا الامر **كيفية** هو حانه شبع سن وهو امر عشر بعد احده
رادي على الحرس عشر ولا والله عليه فقد جمع في العدد من رابع وما لا يقع فقد
العدد **فله** سابع كلامه ان الحق احاطة كالو ماع ماله وما لغيره السار
لما لا يقع احاطة منه لا احاطة عنده **فله** الوفاء العدد بعد فخذ
ما بعده خلاف الامر **المال** طاله في احاطة منه لا الواجب ان يوه
قسطا في الساج هو المالك فقلو في الاحاطة ملوك ولا الملك الا المالك
فله لم لو انك **فله** لها المصح لها ملوك **فله** اصغ منه الامام والخير
ونظير الستة **فله** وعفت ونظير الامر العدد بعث **فله** ونظير ادعنى
العدد **فله** الخا ز قال الوافي فان كان السد قد نحل الاجم فكلها له وان
لم يلاحه ما يقض للبد واحد ما سفل للعدد ان لم يجمع وكذا لو كان هو الفع
اخره ما كان سده لكر هو الذي مضى **فله** وقال الكافي ان اخرج ما كان
سده فكل الاجم للعدد فصا السد ام لا وان كان المخرج السد فان
كان فصا فكلها له ان لم العدد مع وان لم تكن السد مضى فكلها للعدد
والسد هو الفاضل **فله** اذا جعله للعدد اذا عتق ان يفتح للاحاطة
لا يملك بقتة وكذا الامه اذا عتق موجه فقلوا كذا ضمن اشاع امه
موجه او موجه له الفتح لا يملك بقتة **فله** المفقود في سرى الى السد
واقض كما سرى الى سائر الرقة ولا كسفة الاحاطة والمصح وانما في
العتق ان عتق الفهر وفي الاحاطة لسرى اسفل من مهران **فله** في
السادسة ولا يتجسس فيما لا يمتويه من الاعمال البغلة والدينه **فله** في
السابعة يعقر الاجم مواته يقص المباح في قتاله الاضيق كان الشرط

ما ظلا الا ان يفرق بعقد واحد مع نفسه وفي الوديع والطارف والخاصة
 فهو كما يورد في الضمان **وله** بعض الاجر في مقابله المانع صوابه
 بعض المانع في مقابله الاجر ولا يستقيم التاكيد اذ قوله فهو احولا
 فهو كما ولا يصح العاقل **وله** ذكر بعض اصحابنا انه سلمه الضمان على اذا
 شرط صان العاقل ان لا شرط املك وقوله وجوز العاقل ان لا شرط
 الضمان المطلق بان يقول اريد اذ احركت على انك صان وقصر من انك ولا يفسد
 العاقل وينزل الخلاص على هذا التفسير **وله** لا يفسد على الخط الموصوف
 لان كلامه سقيم لو طما لا موت فاما اذا اطلما انضمت فكلها ما صدر عليه
 وقد ثبت ان العاقل والموت من الضمان الموت ولم ينزل ذلك كذا في الاستئناف
وله في الباقية فانه كونهما منزلة الخاص بها لا يرفع سواء واما الباقية
 فاعلم ان لا يرد اياها في مدعا وهي مضدقة فاعلمه وفيما عداها من الضمان فان استخرج
 على حقا المذكر مع ذكره او مقرر من الله **وله** في الاجر المذكر ان يكون الاجر
 معلوما والعلامة معلوما وبالك ان يكون العمل قد رتاع له فلا يصح استبعاد
 الا انما لفظ المسمى والخاص لكس المسجود والاعمال والاعمال والاعمال والاعمال
 ان يكون العين التي تصنع فيها ملكه ذكره في الزادات في ضلته الخاتمة وظاهر
 المذهب صحة كاساحة على شرا او غير مسموعه من يدعي بالماحزوط واعاد
 عن ابو ميمون المسند من الاطراف الى كل واحد منهما واعاد عن كلامه وروايت
 مما قولنا وقد صح ما مضى في ضلته الاجر والهدى وانما هو ان يولي
 اقره الى قول ابو ميمون في جواب الاول انصح بما ذكره قول صاحبنا على ظاهر
 كلامه حتى صح ما قولنا على ظاهره وانما ان يولي يولي اقره الى قول ابو ميمون
 وليس كذلك فان الباقية لم يرد ذكر المله والها في لفظه بل بوجه **وله** كالحج
 من غير الجملة والخلقة بطريق الجملة والجملة المقصود وصول الجملة الى المقصد
 فعل اي حصوله ووصل فقد حصل المقصود اذ المحصل هو الجملة والجملة
 الجملة واما ذكر المله في الجملة كذا فالعزم من مغلبيه معلوما عظماء في الاعمال

لهذا المادون له دون عتة وحكمة كالادب العام الالهة المدح
 المدد دول العبد ولا الاجم نفع اذا سلما الله والادب عام وحصيل
 هذه الملة ان المعد ما صعد او كذا ان كان كذا اقاما ما دون وغير
 ما دون ان كان ما دون فله احكام اربعة قد عرفت وان لم يكن ما دون فاما
 ان يتلوه على جهة الاحقر الحاضر كمن يقرضه وسبعة حتى يعود الى
 سبعة واركان على جهة المتكبر كمن عليه يد اول امره ما لوحي اسقاه
 فاما ان يكون مكرها او محاررا او مكرها فالحاضر واركان محاررا
 لم يصير العبد ولا الاحقر على قولهم لان العبد كمن عليه عتة والاحقر
 هو الذي تسلك ما في عتته وان كان صغيرا ضمن الرقة والمعد
 حتى يعود الى صاحبه وهذه اصول **الاول** الحاضر اذا احرقت عتته
 لم يصير مستاحرا نحو النذر لعنه تحت المنفعة شعله فالاحقر له ولا يصح
 من احرته الا في فان شعله عن عتته في حواشي الا ان له لا يستاحر
 ولا ما رزقه ولا مطلقا بل هو عتق هذه المدة واما ان يقطع مراحته
 وقال الواحد والعدد والعدد والعدد وحال الذين يورثون على يكون
 احرته مستاحرا اما رزقه فله والميراث مراحته فله اسعالة الميراث
الثاني الذين يصحون للا اصابوا المستاحر ولا يتعدوا الاحقر والميراث
 والميراث اذا ضمن العتال وفيه يضمنون وان لم يضمنوا المتكبر والطب
 المعاطي والسابع قبل السلم والمرس والقاص وسبعة الا يضمنون
 وان يضمنوا الحاضر والمستاحر الا ان شرط عليه ضمان ما يكثر المضارب
 والمودع والوكيل والوصي والمملوك وبناته اذ امرت بامر الوكيل
 والطبيب البصر والقاص واربعه اذ امر ولا يرد والطبيب المعاطي
 والسابع قبل السلم والميراث والعصبة على الجمل والمرس هناك
الثالث من كان في استطاعته المتكبر ما حمله من قود ورائحة او من

صفة ذلك الرقة فسقط صفة اوتى العتد والسوق فاما ما دون
 انقطع الحبل المشدود من المانع وفي المرتعات لو استاحر سبعة لم يباح
 وقعد فيها فلا ضمان على الملاح كما صاع او شرق لان المد المستاحر وكذا
 لو احرته اياه فحمله فباعه وتركها او وكله او عتقه فلا ضمان على المتكبر
 ولو مشي معها فان كان المتكبر والمكبر في مكان فحمله فباعه فعتقه ضمن
 المتكبر لانه ملكه حفظها من العتار الا ان تروى شي ما عليها واما ان كان
 لها او سائق او فاعاد ان المانع في ماله ولا يضمنه المتكبر ولو وضع
 ماعده في عتقه وقعد في احرته وهما مرقومان او عتقه مرقومين وليس
 تروى ما وحدهما ولا يضمن على الملاح لغيره المالك هو الحافظ وكذا
 في عتار **الرابع** **السادس** قولهم في الرقة والعتق الحاضر مد الرقة
 مراحته للميراث في الاحاق ايضا اذا عتقه الرقة عتقه عند عقد
 الاحاق وهو الاجم كما ذكرها وكذا لو اطلق المستاحر فاما لو اكرهه او
 داراه احاح سخاها لم يكره له العتق لان عتقه ما وقع وهو الاجم وحمله
 ما حمله العتق تحت انقطاع المنفعة والعتق الرقة والعقد وكذا
 الاضرار عتدهم خلاف للمدة الا في ماله واحده ذكرها وهي احرته
 الاولى وهي قوله اذا اكره من غيره في المدة لم يخرج من الاول لم يرد ان
 يكون حروجه لعتده فتقوليم ها هنا صفتي كقولهم ان الاضرار تكفي في
 العتق وقد صرحوا في النسخة بعد هذه خلافة **قوله** في النسخة كونه حجاب
 من ان الحانة عتدهم العتق فاعاد الواسا حروجه من ماله فاعاد في
 بعضه فله العتق في الثاني او اكرهه فاحد المساحر من اوابها كان له
 العتق **فقال** لما في الميراث من قتال من قبل قته والبراد بها العتق وهو
 العتق لا الميراث فله العتق الحذر وعدها من ماله فاعاد في قولهم
 في الماله مردوا العتق والاول انهما معا مثلان وادادوا العتق بها

وهو المبدأ لا شيء مردود انما الالف الاوه احلا فكيف وقد قال الرسول
حين اراد ان يشهد شمس الدنيا ما فيها في انه كلما نفي لغيره بعضه بالجمع
المما لا وهو الما فقال ولما بقي منها شيء ما مضى من الما الما فان
ما ذكره من مد على اهلها لا شيء شاذي على الاصول انها متفرعة واما
ذكره في قوله البرزخ فادحه قول اكثر العلماء واما البرزخ وميله
البرزخ فادحه انما قيل ان الله لم يخلق في علمها وهو ليسها فلم
تفعله متفرعة فلهذا فلم يخلق في علمه البرزخ فلهذا في علمه البرز
احد القولين فيها وقيل في علمه البرزخ فلهذا في علمه المتصور وقيل في
شاذي في حاله في الشرح وهو الظاهر في المتصور وهو الحضانة على قولهم
وطد في الاسكان على ان الله يقول المتصور للذين فعلوا في قولهم
ولكن ان مرضه الطير فلهذا لم يخلق في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
انواعها في العلم والبرزخ فلهذا لم يخلق في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
فانما في البرزخ معكم وكذا ان رزقكم في علمها واما الرزق فلهذا
في الخافه هذه فانه في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
سبحان من لا شيء في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
الاكله صعب لان هذا ليس يحتاج ما الاكله بعد التفرع في العلم والبرزخ
والاول في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
: حاز ان يعقد للعدو واما احكامه فلهذا في العلم والبرزخ
ولا في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
الاول في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
وحسبنا العلم والبرزخ فلهذا في علمه

في العلم والبرزخ فلهذا في علمه

حين رزق العلم والبرزخ فلهذا في علمه
له ان رزق العلم والبرزخ فلهذا في علمه
بالعدو في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
انواعها في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
الاكله صعب لان هذا ليس يحتاج ما الاكله بعد التفرع في العلم والبرزخ
والاول في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
: حاز ان يعقد للعدو واما احكامه فلهذا في العلم والبرزخ
ولا في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
الاول في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
في العلم والبرزخ فلهذا في علمه
وحسبنا العلم والبرزخ فلهذا في علمه

لانه مكافاه الاحسان بالاحسان وحده الميع مع الشرط انه احد عي
 على واحد علم في كفا ضلله للمعده وعلى الميت والادان الا انه يمكن العروان
 ايضا المر هذه عادات محضة ولا تسد سائر الاحكام فقد قالوا الذي المر من هذا
 والوديعه جعله كذا جازا لواله احد الاحد على واحد وهو كذا الصريح عليهم الذي لا يقوم
 والنام لوصف من مقامه ولم يكن عليهم وقال تعالى قد مواسين في قوله صدقة وبلغ الوجوه
 لم ينع الخوازمي ولكنه ستم المؤلف كل ذلك احد على واحد **فكله في ان كذا**
 عن طلبة يع وهو لا كذا لا بقوله انه لو كان كذا من دون قوله لم يكن السلام
 واحدا وحاز احد الاحد **والله** السمان كذا واحد العوض عليها في بعض الاحوال
 وذلك ان ربه بما هو الذي يرد ومن شرط الاخر من المبدأ اخرج ومن لم
 تحمل السمان فليس مع اورد من المفسر شاذ به من غير عمل ولم يحسن قوله
 ومن طلب الى غير حاجه **والله** في المائنه والارشاد على الحكم حرام يع على العاصي
 وقد علله في الحكايات فاما على الراشي فقد ورد لعله في حمله التبريد بالرشق
 لما لا يجوز اما الحكم له بالناسطه او لا الحكم عليه كذا **والله** اسكال في احرام
 وان شاء الحكم له بالمعنى ان صرنا كذا كذا هو يصل الى المباح كخطور
 وجب ان قيل هذا غير ممنوع **والله** ان يوصلوا ربه عليه يصل الى
 احدا جده بما صورته صورة الخطور من جهة الصاع **والله** احده الكاهن
 وهو من يعتقد صحة ما يقول او لا يعتقد **والله** لا يعتقد ذلك يقول هو
 بقوله **والله** ان على صاحبه يعني ان احدا شرط **والله** في الرابعه الذي
 اصله هذا على احد قوله ان الظاهر ما في ايديهم انه مبالا والمأخره كونه
 احده في مقابله كخطور **والله** اما حرم احده شرط من صوابه بل قد حرم
والله في الموضع في الطريق المحوفه قال ابو نصر الرضوي من يفتي الطريق
 المحوفه لزم المصون والشرقي عن المان فها هو احدهم من سبب المبالا فان لم

من دفع المان بعد اموالهم واعمالهم وسحقون من الاجر بعد سببهم
 وعلمهم هذا ان كان الخوف من غيرهم فان كان منهم خذ ان يعطوا والا
 بهو المخرجه شي فقط وما لاحدونه هو على وثقتهم وسبقهم على معهم
 المنهت حال وقوعه فاسم في تلك الحال كذا عليهم الميع والخو واحد الاحد على
 بعد انه من باب التمسك **والله** كان المان الذي في معاملة جازا لسله
 قوله تعالى قول لم ما كتب اليهم وويل لهم ما كتبون وعدهم على الكتب
 على ما احدثوا في قتالهم من الكتب وكلامه هذا دل على ان العوض اذا كان
 عطف او نظير عطف ما يقاله من المان ولا يكون ايا حده ويد من احده **والله**
 على العاصي الذي لا يبالى به كالمعصيه الا ان يدار فوايد هذه واحده
 والمائنه لا راعيه اذ لم يستعمله والمائنه ذكرها على حمله اذ العوض
 ورجح طائفة كذا **والله** في مائة مائة ثلاث مائة كفاش السبع الفاسد
والله واذ ايج بعد ذلك وان هذا ذكره ابو نصر والوجه في الجعفر قال يرد
 العيص وكذا الناصب ومما حمله حكم المطر فلا يملكه واما الحكمي فحسب
 هذا القول عزم فالاولى لزم الاول احدا مائة مائة على هذا التوازي
 اما ان طائفة اذ صدقوا ولست اقول **والله** في مائة مائة مائة مائة
 ذكر الوصاياها او ان يلايه مائة على مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 ربح المعصومه انه مائة وله الامعاء مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 طائفة طائفة له ربح وهذا الشرع ضاه **والله** انه اذا كان ملكا له ذكر في
 احدها الاطبة ولم يذكر الوصية الميع القول الثاني وهو انه بطيعة
 ذكره في احرام الكلام حمله مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 لا طيب والله انه كلها مائة على انه قد ملكه **والله** في الوجه الثاني والقول
 الاخر انه لا يملك المان هذا حرم الوصية من ربح اذا انقار فاستحق
 وهو زائد المكسر لم يملكه والكس وكس من حرم صفا هذا المخرج وانكر

سول
 على ما اورد
 في بعض
 المصنفين
 في بعض
 المصنفين
 في بعض
 المصنفين

ان يكون ذلك قولاً لا وصفاً فاستعمل الله لانهما ليستا معا
فان فيهما الصبر والتمسك معا وانه لم يصر صابراً كما كان
معا وانه لم يصر صابراً وهو صلب المحنة هذه واسما كان عطفها
الصبر وكان الصبر كالعوض **والوجه الرابع** انه لم يصر صابراً
فولس يطرأ في لانه في الاول قد اضمحل الحار وهو الصدق وفي الثاني عاد
صبره المحطور لانه قال لا اخذ للشرط المتقدم للامسك للسرط
المتقدم فغير العناء فقط واما في المسئلة لغير عالطه واذ قال اعند
الوجه لا للشرط وصبره انه للشرط فهو الوجه الثالث **والخامس** لا
يكون واحد الاحدم على عمل الميت لانه اذا ما مع واحد من غير عليه وكذا ان
عمل واحد من جماعه عدم واحد فوط هذا الركان لما كان كواكراً
لم يزل واحد من جماعه على محطه وكذا في العاقبة عدم وطوطه
يكون ان عمله صالح **والسابع** لانه عان في هذا الحاح لا الله وله قول اخر
الحاج **والسابع** للملك في حق الله تعالى المسح حوازا احد الاحدم وعلى
بانه يجوز ان يخرجه من جعل العبد حوضاً او مدقاً فان له لسرعة اذ
لو كان عان ما اصر وعوجه وعلى هذا الوجه من موصفاً صلبه بوجه
ما كان احد الاحدم لانه لا يصر وعوجه وفيه نظر لانه لو حصره كافر فان
انه ليس بغيره واما الجمل والفرق بينهما ولا واحد منهما يجوز ان لا
يخلو الذي لم يصر في موصفاً الذي ما فيه وسند عليه **والخامس** وان
كان واحداً لغيره على ما صنع من الاجرم على الله لانه واحد في الجاه
واحد وهو واحد الاحدم على فاحاطة بوجه على الجاه والعبد
على العائل احداً في ان الله لا يصر في موصفاً في المصلحة والظاهر
مع الوان **والسابع** كان ذلك مكره واما على اصل العلم بالحدود
الغائبة عن غيرها وقولاً التزمه لقول العلم من جمل اصوله وقولاً

صحيح في نفسه وقوله واحدها فتعي **والسابع** لانه معناه لغير معلومه والامر
معدوم من الشيء **والسابع** في الاول لان المكبر هو الذي يدعى الزمان
هذا اذا كان الذي بعد انما الله فان كان الدعوى عاد للمرجوع في المجر
ولم يدر الله في هذا القول قوله كالمناجاة المكنى من المسح فان كان الله
للمر لم يكن المسح قد اسفغ وفيه نظر فليكن كالمسح فليكن في المناجاة
من المسح وكما خلافة **والثاني** في المكنى من المسح هذا لم يصر
على حمله الله فان كانا مسبقين على حمله الله فالقول في المكنى من المسح
قال الاول انهم سكرهم قال بل يصر براد والاولى او ارجح فالقول في المكنى
او احلها في المسألة كان على هذه التسمية قال المكبر في حمله الله
في حمله او انما انه فرج واحداً لانه قد انقضى او قال المكبر في الموضع
الذي في حال المكنى بل موصوع غيره العبدية فاما الواحدها في المكان فقال
احد ما هو في حله للثبوت وقال الاخر بل في حله المفرد المتألف والصفة
واحد فلهذا تباين بين كمالها تبايناً او احلها على الله **والرابع** في الرافعة
والله سبحانه بالمان مثل فاذن العالم تحت احده وانه الارض وسبل
لا احده ولا ارض الله كبر في ما هم يتقوا الا في شئ وفي حور الاحد فوان
والثاني واحلها في صفته فالقول قول المادون قد ذكره الودع الى دراهم
واحلها فقال دفعت الى الخ ارفع الى ولا وقد دفعت الله ولا الى الله
سند فالقول قول المالك مع انها احلها في صفته ما اقر به وتكون في
احد فاستعمل المسألة المصارف في مطلق المصارف في مطلقه ونقصه من
الذي المفسد عليه الله والخاطئة لا في مطلقه ولو اطلق ما حاط به القطع
الا ان يكون مع هذا الاختلاف **والثاني** في التلاوة وفي صفته يعني لو قال
طلعت حارة القول قوله كما اذا انقضت في التلاوة واحلها في صفته
ما كان القول قوله **والثاني** في التلاوة على الله لانه قد اقر به

بطلت شهماق الاجرم وسما لوج من الساقى ان عللا بالاولى ولا دور من ان يثرون
 بقله من الاجرم ام لا وان عللا بالثانية لوم انه قيل قوله انه تور المتناحر
 اذا قد استوفى الاجرم مع **د** على راء الله **د** في السابعة كان
 القول قول الثالثك هذا كذا ذكر في الخامسة وما في الخامسة هو القياس
 فقبل الخامسة للرسمى من الاول وهذه للمالك في خلاصه وفي الثاني الاول
 عان مدعى الاجرم فلا خلاف له حتى يودي ما علمها وهو العين التي اسرج
 عليها فادان في هذه لم يسئل قوله لانه بقوله مدعى استحقاق الاجرة
 وفي السابعة قيل قوله لان استحقاق اجرم مدعيها وفيه نظر وهو ما هو في قوله
 الرمز وفيها بعد فمن الذي خرج عن كونه زمنا فسل قوله وفيه
 بعد من الاجرم اذا راعى الاشارة تأكيد **د** في السابعة
 ادعى حيا به وفي خلط القولين فلو ادعى ان حيلته ابد له كان القول
 قوله كذا البصار **د** في السابعة فاصحاح القول قول صاحب التي
 لانها والفرج والطاوى معاني يصير للمالك ولا يسئل قوله بالرد **د**
 في العاشر كان المسألة الضاع بمال له وهما احيلتا في القيمة كسيلة
 القيا فليس في مسلة المال المدعى البصر على الاجرة فعليه القيمة
 وهذا الاجرم هو المدعى بالمالك يصير ابد الاجرم فعليه السنة وما ذكره
 في الفقه حيا قال وعلم بقرينة وهو ما وعلم بقرينة بطر لانه يلزم مسلة في البصا
د ههنا اسود هذا التقا على المخالف فلا يستحق اجرم والمالك
 الحار **د** في الخلاصة عشرة ولم يكن هناك او لم يكن ان جعلت شيئا كذا
 واثو الضرب **د** لو احل المعالج للمخارج الى اجرم فعلى المعالج فطلب
 المعاد فاما الشراية فلا يصح وقالوا بالمال مباشرة والقول قوله **د**
 كان لهما حصة الشاه نصيبه فتمت بها سأل ما احياه المالك هو صفة فلا
 في عليه لانه في مسلة ام كونه وقال بل رخصتها حجة فعليه الارش **د**

فلما لم يكن له ولا كونه ذكره م على اصل المالك ان له الحار ان اجرم لا
 ارش وان شاحنه فتمت بها الحار والقبة **د** في السابعة لانه لما قال
 دجها منته مع الناصر من كلهما فصار مسلة **د** لهما لانه لا يسمي بها
 والابوم مسلة هذا فمير قال للبصا به **د** الاجرم الذي رخصته فامتنع الناس
 من شراية الاجرة على شيء لانه لم يكن عليه ولا يصح ما عليه وهذا كان مدعى
 عليه **د** في السابعة من راء صواب البصا استوعب الموت فعليه دجها خطا
 له فان صادف المالك انه كان ميتا والا صير له قال والميرك اذا اخلع لاه
 من طرف اذن وقعت وقال ان الجواريات ترك هذا الطريق الما فان
 هو مدعى وارضى في مسلة **د** في السابعة الرين على الثاني مع ان لم يحصل له
 على طريق بصدقه فان **د** لم يسطع اليه لاعلم له **د** في السابعة
 وهو القيا كما قال المدعى من اقرنه اني انه خلف على السطع **د** اما في
 احكامهم دونهم في هذا نظر والصحيح ان السطع علمها على الامانة ان الشيء
 بلفظ لانه ليس في **د** والمالك عشر فان قال دجعت اليه الفقه هو نعم
 الدال وكسر القيا **د** في الرابعة عشر فامتنع طاهر بانه ان الاحلا وقع بعد
 مضي المدة فلو وقع فيها نظر الى شاهر الحال كما تقدم في مسلة الميريق **د**
 من العاشر **د** وما لا يثنى الاحترا من صا طوت يعني وقد ضمن المعالج فاما
 لو ضمن مطلقا لم يدخل في الغالب وقول ان مضر لا يثني لصير المعالج الخالف
 هذا **د** في السابعة **د** قوله قبل هذا الاجرم وكور بها البصا
 وح لا يصح احارة المتناحر والخبز هذه الاحارة **د** وسماضان الاجرم
 مع مدوق الناصر لانه يحتاج لا مقاضة والمهالة والعرو والخابه واحد
د في السابعة ان عمدة الحارة لم يقع على حاسب من الارض معانيم فخوران
 يكون على احد حاسب الارض اضعفت حارة العرو والخابه واحد
 له وما امتنع من ان يستحق على الصفة لانه لم يتناول ابد اجرم **د**

٢٢

ط

في
 السابعة
 د

بني يهدوا ولا يهدوا ولا اذ ابد الاجر منه فليس له منه الاثر ارضه الاحاد
لكل واحد من شرايع على النصف الاخر والاول المعاشه وقد ذكر في الكتاب
انه سدان وحر منه فان كان على جهة الارشاد والاهام لما هو من جهة
الاول لو عكس لم يضر هو مستقيم وان كان على جهة انه لا يقع فعنه بطر وما لا
ان سدا شرايع على النصفين بوجوه النصف وقد قال آخر الحكماء ولا يقع
الاحاد على هذه الوجه وقد نظر **ولا يمكن** تسليم المهمل عند الاحاد
انه لا يمكن الاعتقاد احاد على ما في الارض وهو الخ او بالقياسه ولا يمكن
انه يقول قد ضرب او ما من مروج معه وكل بلد **الحق** في الماله وان لم
يكن ما مر القاضي والوصي قال فيهما بمعنى مع وجودها وقال الكشي القسار
في معنى من حيث يجمع بينهما اما مع وجودها فيكون عاصيا لكل حال
فكسلاها على قول الاول اما ان يكون هذا الحكم او وصي ام ان لم يكونا فاعدا
فلكل واحد من المالكين والحد قوله ثم تناهى انه لا يرضى الحق و قوله الثاني ان
كان جهلا لوجوب المصير في الاول او احدا وان علم صر واركا **وهنا** وصي او
حاكم فان فعل بامرهما مع وان فعل لا بامرهما فليس له دفع الكراهة
الا في حق التسمي والمحد فان جهلا احدا والاوليه منها يصح قول واحد او علم
فوان الاظهر انك اذ هو الذي ذكره هذه المسئلة وامامنا قول الكشي مع
وجودها عاصيا لكل حال ومع عدمها كما قال فيهما **ولا** ما لو اهدى
المسئلة امامنا ولوها لاسم بوزها على انه اراد وان لم يكن القاضي والوصي مع
دهما فاحلوا الى الاول لما ضعف المصلحة عندهم والتمسك الزلوا اما
القليل وهو الحق والخروج منه نظر وليس **ولا** وهما ما سار
عادل وهو العمان للتسمي والورع له واراد الله عا دمه وهي الخ والاصل
ولا الخ الا ان الوصي وقال او مصر كان الوصي غورا اذا كان له عمل طست
وقاسه على اللقطه في الارضها حفظ للغير من غير و لانه لا يملكها ولا يملكها
للمنفعة لانه من غير و لانه اماما يحتاج الى الولاء له ليعود ولكن ليس العرف

بان في اللقطه ليس هذا من هو احصل منه بها وهذا من هو احصل منه وهو
الوصي والحاكم فاما ما من مقام المالك اجماع المالك في الاحاد
له اذا صنعها فاما الاعراض على مصر يقول لا يقع من العمل لاجل
الهدو ولا يقع ما سوى ذلك فاما به فلا يهدو عقد مقسم او لانه و قد لنا
حقا هو انشئه باللقطه لا كذا الاعراض وما ذكرنا **ولا** هذا القول هو
الاولا يقع انه فعل كغير مع وجود الحاكم والوصي **له** مساعده المحمدين
التي سكران يجوز احكامه مع الوصي والحاكم وقول وكما حمله على انه
يصح مع العلم **ولا** يقع له لوجوبه فاما انه احوط وانما **ولا**
والسبب المعتبر والمجتمعات كما لا يكره ولم يكره على علم وقال من
ان جهلا اذ انصوا اما الكسب والولاية واما التسمي لوضعه التي
غير من جهة وكونه ليس افعالا لها وحق المالك في الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر الخا حان نصا بالاساق واصفا عدست علم ان الامام الخا حان
نصا فادى ما هو دون **ولا** في الراسه له قوله ضعف بلها طر فان حسب
لا يفتقر زوج بعد الخور وقوله يدفع الى الغير يعني بوجوب العرف وقوله
او ما حرم القاضي يعني شرايعه لان له ولله ولكن الوصي احق منه فاذا اخذ
منه بعد فعل الولاء واذن الاخص **ولا** في الميز الثاني بان يكون من هي
ما خون من فعل جده والمذهب ح وثق فادى له الجاهل الاخر والمذهب وقال
ح للشاخ وعنده ريد والناصر والادو العادى والداعى وقد في حكم
وروا في شرح الامامه عن يحيى ومروا اسر مع يحيى فاما حجة
فيسبح ما روى انه صلى الله عليه وسلم في الخامس وقال من اسلم احدا
فلم يعلقه احمه وقل ان الرسول يهدو والامام امره من راعها ليعرف
نصف الورع ليعلمه ولورون نصفا **ولا** ويكون للوراء كذا المذهب
ان الانسان لو حرر نفسه من العبد لم يملكه راعه او عس بالامر راعه
احد مثله واما احرار الارض في حقهم نصيب راعه الارض اوسط الرعا

٢٢

لانه حصل لما يحتاج ولم ينع فيها ما سبها والقية اوسط الاسعار في
ملك اقله بعد رايه تعالى حصل لها ما يحتاج ولم تقع عليها ما سبها
واحد الوسيط منها وتقوم بعد رايه اوسط الاسعار في ملكه فهو
اخرتها هذا اذا كان المراد على الصنف **والله اعلم** بقوله عن الاخره
نخرج ليعلم المعاطاه واوله يكون غير السبع يعني انه بعد الملك واوله في
المرجع بعد رايه اولى من قولهم اقول العرف في حكم الظاهر اني الناطق الانقضاء
والله اعلم بصاحب الارض لانه استعمله بالورع وان كان استعمله حلقه قبل
مدراة بعد استعمله بالخطا عند **والله اعلم** به هذا على ما تقدم في الاثر
حينئذ ما ملكه **والله اعلم** به وطوره **والله اعلم** به هذا كله على ما تقدم في الاثر
ورايه الى استعمله لا فطير لانه منه مقدار جميع ما عزم من قبله لطاحه ومن
عماه الارض غير ذلك وما فضل عن ذلك بعد وفيل مرطاه صاحبه اما بعد
المرضاة فطير له على كسبه ووطا واما على قول **والله اعلم** به انما
مد هدم فالورع ليس استعمله لا فيكون صاحب الدر ولا راعيه والاحرم
للبراع والافتران بل هو الركون **والله اعلم** به دور النذر الاربع يعني حيا حرا
او هو اصله وقد قال في الوفاء والملك بالورع يعني حيث اصابته مصلحه
والله اعلم به انما استقر اقيم الملكات يعني ذوات القيم والمافع ذواتهم
جماعه ليعلم انهم ما سألوا انما كانا مكره في الغرض **والله اعلم** به
شروط المعادنه الصالحة ان يكون الايجار موجبه معلومه
او مقطوعه من ملك المالك من مقطوع معلوم وان يكون الخمر معلومه الجوى
والعدد والعدد وان يكون لما معاهم الاكراد والعدد وما كان من
هدى الشرطين معلوما في العان اقله في هذا الحاجة الى ذكره وان يكون
الملك معلوم وان يكون العمل معلوما وان يكون الاحرم معلوم
او حرام الاحكام في القامه معلوم **والله اعلم** به في الاول والآخر
العاملات تاسر الناس في هذه النكاح القول قول مراد في العباد

الوقف

في العباد لانه ادعى ما هو المقاد في الاكراد وهذا هو ما مضى في السبع
والله اعلم به اصل العمل ما حرم الله او حرم ما احل يعني مع تقاسم الخلق
والحريم والا فكل صلح يعني ذلك **والله اعلم** به في الماسه عاد بعد رايه في الوفاء
يعني في رايه لو لم يرض بقا العرف لعلعه وكن على ما مضى في طالب
بالاحرم فالله بالاحرم قبل التوقف عليه لانه ملكه وان فعله وتعد الوقف
على الوقف كما في سائر الاوقاف عمارتها من ميعتها لانهما احضرتا والا
فكان العمارتها كما يكون من حيث المال **والله اعلم** به كان الكراعي المشرى يعني ما قضى
بالقول لانه ملكه وان فعله واما بعد البيع وقيل المصنوع الحلية في النافع
واما بعد الحلية فعدم على المشرى لانه ملكه وعدمه على النافع لانه امر
فعله وهكذا الخلاص بينهما فما استعمله كمن يدر او وضع مبرامه باعها
فقفا المبرار عدم الطار على المبيع ورضى على النافع ورضى امر القابضة
في ارض الغنم لانه عدم الاحرم على الامر وعدمه على المامون
فهذه الاربع المسائل الخلقية باوحد **والله اعلم** به لانه لو كان غاصا يعني لو
استمر الغنم ولم يزل رضى **والله اعلم** به ما در الحاكم هو ازاله منكسر عن رضى ولا
حاج حاكم لكونه سادته لحي الاحرم على الفارسين وقيل لانه الاحرم ولو لم يكن
الحاكم لانه ولانه عا ازاله المنكر عن رضى **والله اعلم** به لم يملك الرقبة واما ملك
المسغه فانه نظرا لانه وان لم يملك الرقبة فالسائر ان يكون الاحرم على مالك
الرقبة وهو الله تعالى من حيث المال فحسبنا ما من المسغه لانهما احضرتا الاوقاف
ولا وجه لاحكامها على البائع الا لانه اثر فعله وماد كنه او مضرر
وان مرادهم ان مالك رضى ومراد من رضى رضى فمضطر لانه كلامه هذا
هو ما مضى في كلامهما هو واحرم ما مضى والهي ما مضى ان رضى رضى
على انه امر فعله ومضى على انه ملكه ومضى على انه فاسد وان العارض ومضى على ان
الاحرم المسغه ذكرها ان الاحرم من العلة سوا كان على غير او الفتران عند

الوقف

لعمري عيسى المال فهدا في الحق عام لحمل المسلم **قوله** على وجه الا
حصاص يعني انما فانه اذن الامام وما در يعني وفقر وغيره **قوله** هذا
عنه قدس الله روحه فاسما عما نوارا اذ احاد مصلحه في الطريق
ورابطا فانه على العضة وظاهره ان هذه الخاج في العضة اذن
الامام منهم من وضعه **قوله** والاعداد كاح كالموات وذلك لما في الاراي
طما فانه في العضة في مثل في الموات وما فانه في الموات في العضة
وتبره ورواها في الارض السفا في النظر على في لم حشر ط اذن الامام ويطر
الوارى في السوا ورواها في العضة لم يعلو بها في المملوك لا ويطر
للورد في حقهم معلقه **قوله** ورواها في الموات من الاراضي كاح يعني السفا
وكما في **قوله** **قوله** واما يكون قصر فاما هو او اما الممرات فيقصر في الارض
لان نصت فيها في المات لم يفسر لم جعله حرمه هو الطريق كحرمه قاره **قوله**
في المالة فانه في الدار وهو في طول الحد وقيل على عرض شارع وقيل
الحيث نظر محاذ الحد او خرج مع الاستواء ليس لاحد ان يعرف هذه العدة
وحرم الدار والهيك كالفنا وكذا الجربة اذا كان حولها مباح لانه لما من
حرم لما الجربة من التراب وغشا الجربة والمشي حولها وعنده **قوله**
والا يكون لم اسما عنها فانه لا يجوز الله كره في الراد ارجوانه وان لاحاقه
وانما الذي معه الذي كره في الطريق والمصلح والمدار وتجمع الانعام **قوله**
وتحوله وش مع طاه وهو قول واحد على صواب الصيت من سور البلد
في يوم ساكن الرياح والاصوات **قوله** والمجسك والواحد من كل الغنم
او من غيرهما ان يقر بها وليس احد منعه قال في الروايد الما فانه يحاقه
الا للزينة لكونه مرق او محطاه ولا يجوز لانه حي او ملك **قوله** ولا يجوز له في احاقه
اطواته وهو قول واحد في احاقه وضع في المشي احاقه الارض العشرة في الذي
ضع او احاقه فكذا الله لا يسلط احاقه في عا في العجم وموط
على الكراية **قوله** **قوله** فانه يكون جربها وراعتها

رواها في قول الحق في الحديث **قوله**
ولم يخرث لار العضة بلع فيها ذلك وقوله او خرت وورث يعني في السفا
فلا يدرع الخرت من الارض على ما يدرعها ان تال الله **قوله** سواها في العا ام لا
يعني وقد قصد الفعل فملكه ولو لم يقصد الفعل لملكه كالتروا اهل
المحاطا يعرفون ما يملكهم فملكه لحياء ولو لم يقصدوا لملكه فلو احرعوه
للحد حطبها وقطع او لم يكون مرق في ملك الارض فلو واحد وخمسها اخرى لم
ملكه الاخرى فانه لم يقصد العقل فيها ولو سقط من يده باره هو حامل الما فانه
حرو عضة لم يملكها ولو حرق حرقه المصد ولم يقصد المملك **قوله**
احد ما الخراية والوراغة يعني بالوراغة القا البذر هذه في السفا وقيل
في الورد عن المرقعي انه المرقع في الارض ورواها عنه تحت لسان وعن ابن ابي الدمن
الورع او السقي والورع يعني في الخرت **قوله** والما في ان يقطع حرمها في قطع
الخرت ولو لم يخرت وورثه عدم وح ورواها في قول للسق والما في احاقه
لا يدرع الارض والخرت بعد قطع الاحار **قوله** فملكه داخل المساه وهو ما
حرق او ما احاط به حاقني المنياه مرقح يدخل الما فاما ما زاد على ذلك
وامتد الما اليه ولم يخرع يكون حقا **قوله** في الاولى في الخوض حتى ارموا
يعني يضا **قوله** لسر لعرق طالم يرمي بعد سون عرق يعني ليس لعلم حق
ولو تقدر غرم فاما سون عرق فقد فسدت الظلم الى العرق وهو محار **قوله**
قول المشي موتان الارض لله ولرسوله هي الميم بعد فاعا هذا الاموال الامام
ان كان فان لم يعل الخلا وعل **قوله** والوقت انما يصح من يملكه كالعق
فانه يطره وحدا الامام يعقو عن من يملكه واذن لم يحرر يطر الوان
لمصلحة عام كحد وطريق اذ اقلنا انه لا يدخل ملكه فانه قد قالوا المتولي
ان يقوما اشبع بعله الوقت **قوله** فان كان ذصا فافترها الى الامام يعني بطل
في مصالح دسائم كالطريق للبيد او مصالح دسائمهم **قوله** في المالة هي الماله
احرم بمحولة الما المرقعي خبها او بعضها او لا او اضا فانه جعله احقر
عوضا لا ملك **قوله** كاست المحاه له دون لامر طاهه طاهه او باطنا لها

فانه وهو الذي ذكره على حمله من يد وقال ان مضر باطبا فقط كذا كره
فمن كل شئ ما معنى صوابه لفته كانه باطبا فقط **وله** وهذا عند علم
حجهم من قوله اذا اسيرك اسار فاحصل اليك من العتد ومن قوله اذا اسيرك
جماعه ومعنى حار ومن حوس الاسجار على حذر في المباح ومن اسجار
الصباغ واشتراكم **وله** محمد يكون للامة تعني لفسط عمله وحمل الكل
وساه ما انه الله وقتل الدولة الما ومعدن الراء في المعدر وصاحبه سقل
وحمل وحوز الكل له ولصاحبه الاجرة **وله** خلا معنه او امر باحار الرض
هذا اذا كان مع الميرك فان كان معني الخاص مع مردون يعبر فكلها
خطه وحسنه تصد في ذلك اليوم كانه لا امر ولو لم يكن معناه عند العقد
وله وان كان معني يكون للامة طاهر طاهر او باطبا معناه قول من يد
خليلك توثر في العاصه طاهر او باطبا والاور في الحصى ولا تور في
طاهر او باطبا طاهر او باطبا طاهر او باطبا طاهر او باطبا طاهر
سما من حجب من النج والواي ذكر ان الاحد شر او معني لو انه لفته
كانه باطبا ولو كان طاهر او باطبا طاهر او باطبا طاهر او باطبا طاهر
فاما من امر من قد شئك في صاح للصدق الامر انفاق فاو مع منها من صد
كالومر هاسته وكلام ان معني في قوله امر الصبي في فارسل واذالم
مكر بعقل هلاك الامر لانه كانه له فليس الله محمل ولكن نظر والي ان
ان الامر وحوه وعلمه سواء فعله لفته **وله** والراعه كان للمولى
له سببهم المولى في الاخيه ومعناه انه علمه لصي له علمه ولانه لانه لو
كان مكرها كان معناه لفاعله ولم يبع لانه قد قال بعده وكذلك كان
العنوا من كانه لا امر فكله يعطى العن على عوج حسنه ولا يبع من البيا
لانه لا يكون للعن بعراضه الا ان يكون له علم ولانه فسدت الامر
ان كان على وجه البيع فليس كانه قوله في اخرها فطر الذي جعل
فه فطر هو الذي فيه انكال وحواله انكال يكون كالفاسه واما من يد

اسرار في المرد من الامر بالمعالي في ما في

من غير امتع ولا اولاد عليه فهو لفته وكذا الولد سولف ولا غيره
ولا هو ما موركات لفته **وله** في الاصل لا يكون حرا وانما اذا قطعها المصالح النج
وله في الاول الاسطل طفي بلاستين كما لا سطر حرا المراه في وقف
المولى يعني مدعو عدي سطل حرا الرط **وله** في الماسه قال الملك
الحق البراز وعده ما في حذر ملك فعا قولم ان يكون احاهد الثاني
احال لفته ولا الطير وعلمه الاجرة قال ان مضر لفته طال وهو الصبي
للمحرفه فطر ان غير ماله وكسرتي العتد على اصله ان المحرفه ملك ما حيا
الحق فان سفل ماله وهو على قول من الشجر ملكه العاطم لا الارض فله
المقصود الارض لا الشجر فانهم في العال الطرحه وانه من حمله الخلا فان
سفل لم قد ما علم فله اما الملك فله علم او حمله لكر مع العلم
ما لم لا مع الجهد وهذا خلاف من يخرج فتنطعها فاطع لم ملكها لانهما
المقصود ولا ملكها المحي بل تكون لفته المال **وله** في الماله وعدهم يكون
للعاطع ان عده الاكراه اثر في ان جعل من كالا امر وعده طائر وان جعل
علمه كالا عمل **وله** ان اصوله يعنى ذلك في انه يكتفي الفعل ولو لم حصل قصد
الملك وهكذا فطر فله كانه قوله فطر **وله** او كانت الممار اهل الذمه
يعني لانه لا تعمر مفايرهم لانه لا حرم لهم **وله** عن الطران الاحا يكون
ما حده هدايد ان مرفعه كده ع اها الملك وم يقول حكمها حكم المست
ولا انه انسا في الممار والطرح ويطون الوده **وله** المحر سلمان النص لانه
هل حكم باقي الفتر حكم موضع المست في انه الخلس عليه ولا سكي على الغرائج
للمستطاحه حكمه **وله** في الرابعه واما الشرفانه تكون ملاحا فاما قد راسه
الده الاعصار لا لا في انه ملك **وله** في الخامس **وله** في قوله اوجه علمه ومن
العون فان قيل لم قال احد منها ولم يقل له الممار من احد منها ومن قلعهها

اسرار في المرد من الامر بالمعالي في ما في

٢٧

وما قد ما في الورثة انما بعد اذ لم يكن عليه دين متعرف ذكره من معرف
من حسن وقال في بيان نقل مع الدين **قوله** صار مصعالة يعني انهم صاعدون
على ابناءه عند الموت **قوله** ليس المصارعة قد اقيمت يعني وهو سفلان في ربح
فان كان الربح محورا فقدم شرعا في ربحه لئلا يظن ان الربح محول
فان شاء الماعون واعطوا ذراعا الى اذ قد لا ربح مع محو الربح لم يحو السبع
عن مورثهم فكان له السبع لمحو الربح كالكسب **قوله** وان شارب المال
احده يعني هو اولى به من غيره كالسبع والورثة اولى بالسبع لحقه فيه فاما ذلك
اولى ان ياحد ما اخذه به غيره **قوله** لم ان يبيع رصاه او يملكه بخلاف
ما تقدم لا يملكه الا بخلاف رصاه او يحكم له مع الربح والموت مقام مورثهم الا
اذا اطلق المالك اذ لم يمتد فهو اولى **قوله** فالاصل بقاءه في هذه حال الموت
هو اوله وان جعفر ان الاصل بقاءه ويرك للغير ان كان عدا في بقاءه وان كان
بنا فافترضا وكذا في الودعة والعارية والمجهول والمال الذي في يد
الرجوع والوكيل في سائر الامور **قوله** لا يضمنه الا من هو محول على الامور
وانه امانه بذكره انه قد يمتد وان لو كان باقيا لم يمتد فاما لم يمتد دلالة
قد يمتد جهالة عاقل التامه وقال في رصاه في الودعة كموطوء والمصارعة
كقولهم **قوله** على الوضوء ان كانا وعلى الورثة الرد هذا الذي في قوله
للغير بدي في كسب العقب فان كان مرادها بعد ما وقع من الورثة بعد الوضوء
وان كان مرادها لو لم يتقوا فبقيت نظروا فهو في كلام الهادي اذ ائتمنت
تخرج امان الى ارض غيره وسقط التمسك بها وحلت على صاحب الارض تسليم
لصاحبه وهو خالف وقال في موضع في تخرج او على عينة في مفضول
مركوم مستقل على عينة لم يمتد كذا في كلامه لم يكن امانا كالمعلم
ولا في الرابطة ولا في غيرها من الرادام الا طولوا الم او اكثرها
في علم الرادام من مورثهم موات وقد قال في الكتاب

او المالك اذا مات فاني لم يمتد فعلى هذا ان الودعة او الودعة لا يمتد
في الامور التي الودعة فقال قد يمتد في ردها للمودع قبل الاقرار او
كانت قد بلغت من قبل قوله ام لا او اذ لم يرد ذلك ولكن كما بعد الامور
حي يمتد وقد علم الاقرار او لم يعلم هل يمتد ام لا **قوله** والمائة جمع مائة
ذكره في مائة الربح محووز والاوله ذلك وحسب الربح محووزا فليس له ان يملكه
سواء في الحال بالخير لغيره فدر ما يراه الى ان يملكه فاصلا منه في ربحه
قوله في المائة اذا اودع بوقيد الخاضعة الرمان وقال في الشركة اذا اودع
بطل في المائة والمصارعة وقال في ربحه لا يمتد في ربحه قد اذ عرله وهو عر
وان قال في ربحه لا يمتد في ربحه **الموضع الخامس** وان كان قد اودعها من
صاحب المال ولو اطلقا على شراها المصارعة بوله وكذا ما في ربحه بعد عقد
بعد ما لها يعني ولا يمتد في المصلحة انما اشرافه في العقد المكون
لها حال وما لا يراه بعد ما لها وبعثها فلها ولا ما لها ولا يمتد في ربحه ولا
ما لها بل يمتد في ربحه فلها وما لها لا يمتد في ربحه فلها ولا يمتد في ربحه
قوله في المائة انما في الغواير من جعل جهالة المستدعيه كالفهم المانع وعندها انه
يصح كشركة الرجوع وفيه رابع المال فيكون المستدعيه معلوم فمثل كالفهم
عندها وعندها من الغواير من الرجوع في الوضوء في ضمان الامر **قوله** انما في ربحه
طارة في الفهم اعطاه الما اخرج قال ولا يمتد في ربحه ولا يمتد في ربحه
الامر وانما في ربحه فان لم يكن يمتد في الاول او في ربحه ولا يمتد في ربحه
وان كان ربحه او حرم لم يمتد **قوله** في المائة في حاضر ماله الا ان يكون على حصة
فقد تقدم في السبعة **قوله** في الرابطة كان ضمانا طارعا لو دفعه فان
استاجر بعد العقد على حفظ المال في حفظه لم يمتد في ربحه ولا يمتد في ربحه
او يمتد في ربحه او يمتد في ربحه الما في ربحه فان لم يكن في ربحه
بعد في ربحه في ربحه لا يمتد في ربحه كذا في كتابه في ربحه ولا يمتد في ربحه
بصنعه والودعة ليس واد اعطى احد من ربحه في ربحه ولا يمتد في ربحه

فادرك على ما عقد صار لها فاعلم ان المصارفة اجماع المصارفة
والصان كالو خالف ما اراد او دفع او باع منه وقد جرى عليه
وهو مضار **قوله** في المامته واما اذا اشرك منه جميع السلع والصور
ملكه ومالك البايع وقوله هذا ما توجه العاقل لغيره على ان يكون له المادون التي
لا يدرى عليه **قوله** واما الاسمان فيوجدان لوجهين احدهما انه كالاجماع
الاعين فيرد البايع فيكون له العامل كادركه الخاف فصار كالواشرك من
مكانته وهذا هو الاصل في المالك لا ينعى من المصنع والعامل لا ينعى من المصنع خلاف
المالك وروى الوكيل في مضمونها **قوله** فمدحه المصلحة على ظاهرها في المصارفة
تج ام لا فهو قول اخر لا يعلم الا من خروجه **قوله** في السادسة وكما المصارفة
بانه ان ينعى من المصنع على مضمونها من المالك يطلب **قوله** في السابعة
خروجه على ان المالك ينعى فاما في رد مضمونها المصارف من المصنع **قوله** في اولى النسخ
عنو عليه ينعى انه قد يملك من المصنع فنعى من المصنع وهو مسمى على ان
العامل يملك نفسه بالظهور **قوله** وان لم ينعى من المصنع لا ينعى من المصنع
البعيد كله بل ينعى على اصله ان الوكيل بالشيء المدخل التي في ملكه حاله
محظوظة بهذا او لا الا ان يكون على القول بانه لا ينعى الا في ملكه من المصنع
سلمان وكذا لو دفع هذا المصنع عن نفسه في المصنع لم ينعى من المصنع
او مضمونها الا في حصوله حصول المصنع بعد كونه حكم الله والاحمال
الاول والمالك لا ينعى من المصنع المصنع والمصنع من دون المصنع بل ينعى من ملكه
حاله محظوظة **قوله** فمدحه مضمونها على ان المصنع لا ينعى من المصنع بالظهور
لم ينعى من المصنع ما جرت به المصلحة اما اذا اشرك من المصنع
المالك فمال المصنع ان ينعى من المصنع فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
الشركا وقال المصنف في مضمونها ان ينعى من المصنع فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
وان ينعى من المصنع فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
والاصح العبد وروى هذه الاوالة الروايات **قوله** في السابعة عشر
وليس للعامل احد مضمونها المصنع لانه لا ينعى من المصنع في نفسه وليس
له المصنع وحده فلا ينعى من المصنع المصنع المصنع فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
سما ينعى من المصنع وقال المصنف في مضمونها المصنع فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى

الرجوع الى المصنف في مضمونها المصنع فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى

وكما المصارفة فاستدفع على المصنع من المصنع فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
مضى الوكيل وبما المصنف وهو في مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
مضى الوكيل وبما المصنف وهو في مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
ان علم الوكيل ان المصنف هو المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
ان المصنف هو المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
وشا فمضاهي في اصل المسألة المصنف في مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
في مضمونها فان امر المالك للعامل بمضاهي المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
قله ام ينعى من مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
الرجوع الى المصنف في مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
عند لطلوع المالك من المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
وعده ان المالك ينعى على مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
بالعقبة فمدحه مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
بالعقبة فمدحه مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
في المصنف المسألة السابعة من الموضع المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
ولكن العامل مضمونها مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
في المصنف في احكام المصارفة فان جرت كانه المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
العالم او قال لانه ما مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
الموضع السابعة قوله ان ينعى من المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
بالعقبة المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
بقوله ان ينعى من المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
انه مضمونها مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
وان ينعى من المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
في المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى
رجوعه الى مضمونها مضمونها المصنف فمدحه العامل وبما المصارفة لا ينعى

Copyrighted by King Fahd University

لخرج في مال المطارة فلف المال خرج على المالك وكذا ان يخرج دابة او
 اخيراها وسلم الادب من عند ثم هلك المال خرج على المالك **والقول**
 بها والمال لا يخرج فان كان فيه رخ بعله الاضداد وان لم اجد المال على
 الغرماء **قال** وان خرج لا يضا الدين الذي فيه رخ فبعضه من المال يخرج
 فبعضه لا يخرج ان كان الدين في موضع **قال** فان شرط ان ينفق العامل على نفسه
 فبعضه لا يخرج من المطارة وهذا في حال كره البعثة **قال** البعثة وعما كره
 من المال او بعتة مضماني مضمون او شرط بعتة في سقم الترخاخ فبعضه
 المطارة في جميع ذلك **قال** والمائة ويكون موعدا لا يرد صار لزاما عند الدخول
 فيه كالتفاهة وحل فيها الا ان يبرع بما يقدر الرضا فان قيل هذه اخرى
 محروقة في المالك لبعثه شائرا لم يخرج استبدده **قال** المستدكر الشرا
 من الرخ مقدم ولا يعرفه **قال** في المائة اذا كان مضمنا في مضمون من المال
 الا ان يكون وقوفه في المصرا حل مال المطارة ولو اراه قد خرج كان منها
 وقال الله بعتة في موضع بالبراءة من الماله مفعول بالبراءة وقوله بالبراءة
 مرفقة وللشرا في الماله البعثة والبراءة **قال** في الماله اذا دخل بعتة الحضر
 وقواه **قال** او جعفر لا ينفقه له في رجوعه من الماله لست يخرج قال
 الرواية قد انزل لو كان يبرم **قال** في الدوا او اذ يحامه الا ان يخرج العرق خلاصة
 على علمه **فصل** في ما يبرم **قال** في الامور ان يحال المبرم
 او بعتة المالك في المال اذا كان في المالك عشرة دراهم من الماله ماله
 شراها الله بعتة لغيره ولعل اكثر ما يخرج في رخ مع البعثة على
 راس المال ومعه **قال** اذا كان مع اموال المصارعة ودائع البعثة
 فبعضه بعتة عليها الا ان يعرف بالبراءة في احد منها بعتة البعثة كلها
 فان شرا الماله المصارعة ولعل صاحب بعتة من رخ او شواه فان كان في
 بعتة المالك بعتة من المال وان كانت الحان بها فلا بعتة له وان
 فبعضها مضاف البعثة عليها واما اذا استوفى المبرم مال
 مغايرة فقال التي عظيمة بعتة على المطارة حتى يصل المطارة بعتة

ولو كان في الماله
 عشرة دراهم من الماله
 فبعضه بعتة عليها

البعثة عليها وفي رجوعه على المطارة ومعه **قال** اذا مبرم في رخ
 او يخرج او حشر قال ان يعرف بعتة منها وحالها في المبرم والبعثة
فصل في ما لا يخرج **قال** الاول في الماله العام والماله العام
 قوله **المائة** قال المالك المان قال العامل الماله قوله **المائة** قال
 المالك ورددت راس المال قوله **المائة** قال المالك ورددت راس المال
 مطارة عليه البعثة وفي بعتة القول قول المالك لهما ان ينفق
 به مادن المالك خرج عن ان يكون عاضدا وانفق ان ينفق مادن خرج عن
 ان يكون مقدما لم احلفاهل بعتة عاينه ما في ملك المالك قد
 استقل او بعتة في الماله اول بعتة **المائة** احلفاهل بعتة الخ ام لا
 القول قول المالك ذكر في المبرعات وفيه بطلان مدعي البعثة **المائة**
 احلفاهل رخ القول قول العامل **المائة** احلفاهل بعتة المصداق
 البعتة القول قول المالك **المائة** احلفاهل رخ بعد العمل او بعد موت
 المالك قل بالقول قول المالك لان الاصل ان المالك دخله في المبرعات
 وحله ان القول قول العامل لانه الوقت له وهو محكم بالبراءة وقت
المائة قال المالك واحد العالمين المان راس المال وماله وقال المالك
 المان راس المال واحد العالمين المان راس المال وماله وقال المالك
 شهدا على المبرم ما كان اخذ حشر العامل الثاني في المبرم ولا يقبل
 شهدا على المبرم ما كان اخذ حشر العامل الثاني في المبرم ولا يقبل
 بعباه فقال المالك زيد الرخ ماله واصل الماله للمانه وقال عمر راس
 المان ما كان الرخ ما كان وقال عمر ماله واصل الماله للمانه وقال عمر راس
 من كل ماله شهدا حشر له حشر وعمر ما حشر ماله من كل ماله
 شهدا حشر له شهدا ماله والى في بعتة ماله شهدا حشر ماله
 المالك ورددت راس المال **المائة** احلفاهل رخ بعد العمل او بعد موت
 المالك قل بالقول قول المالك لان الاصل ان المالك دخله في المبرعات
 وحله ان القول قول العامل لانه الوقت له وهو محكم بالبراءة وقت

ولو كان في الماله
 عشرة دراهم من الماله
 فبعضه بعتة عليها

والعبد المأدوم لو حو أحد من العبد المملوك ومن شرطها الخراج كل
المملوك من العبد السابق إياها من قبل العبد وهو لا يبيع من العبد والبيع
المأدوم من المالك إياها من قبله على العبد من العام وهو لا يبيع منها ويقتل
2 وحده بطلبها معهما إياها من قبل المالك أو غيره ولا يبيع من العبد
لغير المالك إلا بعينه إلا في هذه الحالة فلم تأن والخرز الطار والحق لا يبيع
لغيره بغير كراهة لا يبيع العبد ولا يبيع من شركته والمالك يبيع على نفسه
دون شركته فلم يستأوا في العبد ذلك في الحر فأن كانا دس حارة
والدولة مع أن يبيع من المصنف المأدوم حتى يبيع أحدهما ولا يبيع
من العبد من إياها خلف وما قاله في المصنف قد نظر لها وأما سوا
2 أن يصرهما سويك فهي مسئلة على الضمان والموقوف العام ولقد تمتع بهما
وعبد من البيع من الشركتهما إلا أن العبد وكثيرها في العروة
فالطريق محرومة القلعة من النافذة وان كسدت بعد وقال حروف
لا يبيع لهما كالعروض بل كان كالتأكيد قطع اتفاق وم والناصر
لم شرط الخلف المالك المأدوم لا يبيع من أحدهما ذهب ومن الآخر فذهب ولم
يكره من هذه الصورة فلو بلفظاً ولم يخلطاً مع لهما أحدهما أو أسرها
به سألوا ذلك وجده عندها وذكر بعض أهل المذهب أنها
اجتمعت شرطها وبلا فطلما لشركته مع ولو لم يكره المأدوم **قوله**
والعبد لو يبيع لغيره المصنف سعة في الحارة ويحكمه أو يبيع ما شره
2 الزم له بقضه من المالك **قوله** كل واحد منهما وكل الآخر وأما كسدت عنه
ولقد قال بعده كما بطلت به الكسب والوكيل فكميل مع أنه بطلت
ووكيل مع أنه بطلت وفي العروة ما ذكر من أن يبيع عليها حياة فله
خلفها ما شاء وإياها بطلت لهما المال وأما في الحر لهما ما حظرت من عليه
الحق لا يخر إلا أن يرد خلفه ومن كل واحد منهما على القطع

ما يملكه أحدهما من حياته يبيع على قتل أو دين أو مال يملكه أو عنه مما لا يبيع
2 فاما ما يعود مالاً هو الاستدراك للملك كالمخلط والحق فانه يبيع
2 ملكها فكون عليها كالمالك يبيع أحدهما وقد نظر لأن إياها الشئ
عرضاً إلى جهة لا لشركته لم يكره لها وهذا أشد ما ذكره من صحة قول ح
هذا المصنف وعمل قول المالك في الحارة على نصرا وحيوان **قوله** إذا أكل أحدهما
إساناً ما لم يمتعه أن يملك إساناً على العبد فكميل أحدهما إساناً على غيره
ولا إساناً في صحة هذا ولكن بشرط هذا عرض بل عرضه أن أحدهما هو المملوك
بما مر المالك بعينه وليس هذه النسخة بهذه الصفة ساعدت في هذا المصنف
وإذا أكل أحدهما إساناً برفع الإسان وبعده أحدهما أو يقول كليل
أحدهما إساناً **قوله** ولم يستوفها منه لأنه نص في المالك القدر الذي ذكره في البيع
أحدهما لغير الشركه بغير كراهة فأن طار حارة فبما على شركتهما وأما حرز
لم يبيع في نصه فبما قاله أكثروا سطل **قوله** فإن نصه بطلت مع أنه لا
يحل في الشركه لأن الأصل في إجماع أهل هذه الشركه على التولية كما لو
كان أحدهما في الإسد اسد زائر وما حصله من ميراث لغيره وهو وحده بطلت
لا بد من كونه في البيع فلو لا أن سطل بالورد والله خاج العول وسطل
بالرد فهو ضعيف فلا سطل بها الشركه حتى يفسد الوضه منها في البيع
فبولا فاشتهت الميراث وهي تطل بالورد فاشتهت الميراث فلهذا تردد ط
فيها في كراهة البيع وقطع ههنا ما أن الشركه لا سطل بها قبل المصنف فبما قاله
فلم يرد إلا بغيره فلهذا السع ورجح من يرد ههنا كونه معها فلم يرد ههنا
وأن الله قال **قوله** أن ما ذكره من في الميراث والوضه هو حكمها قبل
العول وكذا ما بعد العول قلنا أن لا يبيع من الخلف إلى العول
والسطل بالرد يبيع على ضعف المالك فالحاج إلى ذلك والعلة في بطلان
الشركه هي حصول في المالك وفي الرواية عن المصنف وم سطل بالرد إلى الميراث
كأنه وإنه إجماع لا واعلم أن كل ما أسد هذه الشركه وضع

قوله

في العنان زدها عناءا وكما لا ينع في العنان لصا كما ينع فان
 عملها كل واحد منها احرم ترك لصاحبه وفي ترك العنان اذا
 فسد استحق كل على صاحبه احرم الملا من الوتر فان تبي او فسدها على
 قدر ما لهما واذا احدث للترك المعقون على غير مال كسرة الوتر
 والاعلا فاذا اشترط في الوتر بفضلا في الوتر فقد شرط وتنع الوتر
 وان المال فان جدت لا شرط الفضل ولا على واحد منها اشتراه اذا لم
 ينع الآخر وفي تركه الامان اذا احدث للماله في الوتر كل واحد على
باب العنان هي من العنواخ من عتار السوا وهو صا
 لعرض منه من عتار او من قوله عن امران عرض فالمعنى انهما معقون
 عرض من المال كله او بعضه وبالكسر ما خرو من عتار العتار فادرك
 حطامه على احداهما والآخر ان يبقا في الوضع وراى المال مختلف
 للآخر ليس على صاحبه في الوتر فان فاولا يبقا في الوضع هاهنا كان
 احدهما قد صير لصاحبه وهو الآخر قال في شرح الامام عبد المجيد سطل
 الشرط والعقد وقال سطل العقد **وواجب** فامع الدم وعنه
 اذا كان لا ينع الاخصه للمسلم ولا ينع ان يكون راس المال ادا انا
 بعد زعم الفاعل معرفه لصك او احد منهما **وله** ثم شارك في ثلثه
 وقال بعد ذلك لا ينع احصلا ليركن في عرض من العوض وشارك في ستم
 عما دلت الى اخر كلامه فهذا الكلام يعنى انهما قد صاروا شركاء في العوض
 وبما وضعه ويلزم من امتنع من السع ان ينع لا ينع شركه ليركن
 وعما الكلام الاول الشركه لا يتوزن الا في التمس وفي السع هما شركان
 في العرض شركه املاك فالآخر واحد منهما عما سعه فسه في العرض
وله والى لا ينع ليليا الوتر لان حصه للمسلمين كسرت في مقابل العمل
 ولا ينع والى لا ينع على واحد منها هو الذي يعمل دون الآخر

ووجه فعل احدهما وله العمل الآخر وذلك لا ينع في المثلين **وله** ان
 احدهما اذا كان دينا فليس للآخر ان يعرضه سواء للقطعة من السراج ان
 ينع ولا ينع الا كالكسرة **باب** **شركة الوتر**
 وله والآخر ان يعمل احدهما من الوتر اكثر والمان في العنان والفرق
 ان هذه الشركة مافيه على الاصل وهو ان الخارج بالمان وشركة العنان
 استند المقاربة من حيث ان يعمل واحد منها معقون على المال وقد صحت
 الامانة في المقارنه ان العامل بسعه الرج من عتار **وله** الامان شهما
 سقر فان قد ينع اذا قصد الممان في نوع واحد فاما الواجب العن حان
 غير ذلك في المقارنه وكذا في شركة الامان قال في الدرر حكيم حكم
 شركة العنان الا ان لفظ الممان وضعه كاسية وضد **وله**
 شركة الامان قال في آخره ينع صعبها واحد وموضع سعلها واحد
 وصون هذه الشركة ان يقول الحاجب لحاك من الحياطة بعد امره ان يخط
 على ينفقه فاذا حاطا بواحد فليس سعي الا في حياطة من حياطة ينع
 صار الوتر لولف ومن حياطة امن ان يشغله به يعرض هو سعه له
 لصداخا ورجح واحد العنان فاعلمها كسرت في المعادضة سواء حسنة
 الموتى بالحياطة فاعلمها كالعنان سواء وفي الصبر عن عمل او لا **وله**
 العنان رجل تعاى اذ اذ لم احد **وله** في جمع على صاحب **وله** ان العنان
 ما ينع في الوتر في الاصول لا ينع وقار من شركه او ضايعه له اخر
 للمدرك لم ينع للممان من ساجها **وله** ودد ذلك كلامه ودا في هذه المسألة
 ان من استوجر ليعمل شي له ان يسجله **وله** ولصاحب الدراج احرم الملاك
 قبل ما ينعها الحضر قبل قدر ما كان ينع في عرض الحضر وكسرت
 سمان لا ينع الاسراك فاما يحصل من كسرها وقدره لغير المالك ينع
 لهذا الشخص دون غيره الا ان ينع من القول له ولو كسرت ولو لم ينع

في المخرج
 كسرت لا ينع
 كالعنان
 وكسرت لا ينع
 او سعه للملك

قال في البريعات اذا اشتراك في ما يخص على اسمها فان كان كل واحد
 منها اجترده بغيره فالاحد له وحده فان كان كل واحد سلبا له
 الى صاحبه فاجترها الترمك فكل واحد له صاحبه وعلى كل واحد منها
 لصاحبه اجرة مثله والخاصة به نصفه كذا كل واحد من الدارين ولو
 نصيبا لهما مع معلوم ولم ينعنا لهما الا احدهما بصفان **و** في
 من قال لعمري ما اشرفت اليوم مررتي فموتني وسكت زدك عدد او
 معلوما لا ولا يقع مرادها في الشبهة **الانحصار** صاحب
الشبهة في العلود السفل قال في التبريد السفل بالحر والاسم والعلو جحر
 بالوجهين **ف** الى الوجود لوقال صاحب السفل العلوي ومدي عليه غضب
 قال قول اوله وقال الثاني لهدم العلو حار لخاصة مع هو انه عند لانه
 ملكه وعدا وج لا يجوز لانه **ح** والناصر وهدم من الله روح وش لا يجوز
 الاسفل قال الناصر وش لا يجوز لانه لانه العلوي في السفل لم يصب
 من الاسفل بالهدم دون العوضه دكم من شرا انه لم يحد في شرا حتى
 يعطيه ما عزم **و** **ح** قولنا ان لزم العلو حقاني السفل لانه لا يمكن
 من هدمه والحدوث فيه ماضى الاعلا في على الاسفل اصلاح تعلقه لم ينع
 الاعلا في حق كذا العدم من الشرايين وكالموجر له اراد انه ملزمه **الاصلاح**
 والمعلق ليس له من الاسفل حقيقة ونحوه من هذه العلوان
 كل من له حق في ملكه فان على صاحب الملك اصلاحه ما وجب دفع
 صاحب الحق حقيقة اذا اقتضت عن عادته كطوبى او ميل في ارض العارضا
 على صاحب الملك الاصلاح وكذا الوجه في الارض التي هي لها وهي العلوان او
 اربعة الاعلا على كذا تحت بطلان اسفل الاسفل او بعضه الجبر **الاعلا**
 على اصلاحها وردها كذا كانت ليعمل الاسفل حقيقة ولو كان جبره موجبا
 لا من فاسد مدغم في صف الما الى موقرهما فان كان التغير حصل في
 المدغم وصاحبه بانه على عادته في سيرة الما وليس له ان يعزم وان كان

ط

كان النعمان من الاسفل امر بارتد كما كان الا اطلق المدغم ان يعقم
 عليه للحد من الما حقة **و** اذا كان الما ستم من جبرين من موضع فاد
 بصلحها على بطلانها الما فطل من صلحها بطل المنشرا الى موضع
 ارفع لعله الما فطل لئلا يهدل بصلح حرة كما كانت في الراداد **و**
 يقع ان له **الحد** اطلق لصاحب العلوان في وساقه على وجهين
 احدهما بكونه الاول فاما هنا رجع ما عزم من الاحد ما لمعروف **والسنة**
 اربعة مالات من عدة كانه لم يكن الا في هذا على وجهين احدهما ان
 جعلها اقربا للاسفل فله من غير الاسفل **ح** **و** دمه قهها او لسفل
 والما وان لم يصب لعله في اها يكون له بعد ممتنا ولا اسفل احدهما لاد
 لونه ممتنا على الواج ذكر بعد الحق في حرة الله تعالى **و** لئلا ان
 مع بعض تعلق فان باع وعلم المهر وكذا ان النساء ان جعل لعله العنق
 وخص **الاطلام** في الشرايين اذا اصلح المهر او علفه والمهر في الواج
 بع ونحوه انه لا يخلو اما ان يكون الشيء ابدى م ما ان الما لاد **و** ان كان
 الما في الاول لانه لا يراجع ما يقع وان كان زاده فاما حاضر او عاين
 كان عاينا فكل مستطوع **و** الاول لانه امام رجع وعنده وس لا رجع الا
 ان ياد له الما **ح** وان كان خاصا فان العوايد رجع وان السفل ياد
 فان لم يمتشع لم يراجع عليه وان كان متشعفا فان رجع ياد **الخاص**
 رجع وان السفل ياد فان لم يمتشع الما حرة رجع وان كان بالاحمال ان
 هو م لا رجع وان لم يمتشع رجع **و** اذا عاين الروح وترك او **الرجوع**
 اهم فاسد عليه رجع لا يتم ودعه معها على الفصل الذي ذكرنا
و صار في الحكم كالمادون فارجع لعله في العايد لاد من الحكم
 على ما هو مع الخصم من ردها في حوا الحكم **ح** اذا اخل السفل وهو
 اذا اقله او بطل من عل العلوان فان قطع نقطة من العلوان كذا

لو كان المحل العلوي كان اذا تركه خيوطا لحد الانفلاد في الناله
بالله وان مع شئ اخر في جرح مع ذكره في المصحح الابانه
كم لو كان وضعه في حكي وفساه على اجل فود انه في نظر ان من نام
الفاخر ان يكون في الجمل ان كان فيضاح فيكون كالعلو ولو كان كسند
كان القول لولا الاك في الجمل ولو اقر بالانه لا خير **وله** في الناله مشتركه
الخطا ان اذا كان جانب من دارين في الناله بينهما الكل واحد بل صانع
يشتر وجرت وفقره ما دام في الجمل الا الاحدها وطلب القسمة احدها
لا يصل الى وقته بل ^{بسيط} يفسد وان طلبها من اجله لم يجد انه صريح
في الغرض **وله** في الناله والنالي اولى به اذ لم يكن الحد موضوعا للجمل
كالحد من بيتين او مرتبة غيرهما لو كان من الدور او اللوامف
ولي قول اثر للناسي ملكا لا يفسد به ولكن عاوجه على صاحبه العريضة
وذكر صرار كالحمد الا اذا زاد الى الحد فاجب القولين مع الجمل
على مال امرى علم والنالي والحد لا يفسد احدهما ان افسد احدهما في
حد له وهو محمول على الحد وان كان في الناله لست له المسع
للا نور الى ملك لا يفسد به والاصل ان الحد بينهما ملكا لموضوع
لملك الملك هو كالفان المستدرك لاهله وهو موضع لملكه اما
كم فلا يفسد قسمة كسند الحد ولو كان واحد ان يفسد به خيب لفسد عين
كسند الحد و كسند كسند **وله** في الرابعه لم يفسد احداهما ان خيل
عليه ان زاد العرف في الناله الاولى وان زاد في عينه وبعها فهو
على ظاهره لست له ذلك او يكون المراد به انه جانب من ارض او بيتين
فيكون على ظاهره **وله** او عايناه فترها طامرا فاضا وفسد لصح على
نصف الحد وما يفسد بترك لصاحبه النصف الاخر او بترك لصاحبه موم
جديع واصل لفسد حد عا او يكون الاحتمال والنصف على النصف
فكر في الهامه بالقل **وله** في الخامس ففسد من الاسد اوله

الاول وضع عاوجه ان يكون هذا الوضع لعله او هو حد او اللغز
والجمل **وله** في الاولى من بيتين السكك المستوية مائة الطرفين والمصحح
مستوية الطرفين والحقا وبها يصحها كالمادة اما او المستدرك
داخل **وله** وان كانت غير مائة لم يخرجها الخوارج الناله لولم يطرقت
لانها على اليد وكسند فله ان يطرقت منه فاما القسمة فله ان يفسد ما ساء
من النوات والطاقت اذ لم يطرقت منه كاله ان خرب داره ففسد
كلها ماما واحد او كسند اذا كان فيها الى سكة مائة او صاح ففسد
الناس من الاسطر او فيها الى هذا الوفاق والمستدرك مع من يفسد ما
علمه في من الضر فان كان يفسد ان الى هذا الوفاق المستدرك في
ظهرها دار الى سائر مائة او يفسد مع سبها ماما ففسد الاسطر
من الناله الى المستدرك عا او صاح او عا او احر او اذ ذلك العذر
ان يطرقت من ملكه ان يفسد الى هذا الوفاق المستدرك و كسند
من دار الى دار الى دار كسند الدور لم يفسد الى هذه الدار فان
صاحبها يفسد الوفاق المستدرك لو كان له رجل خري المام داره الى دار
اخرى الى الثالث مع فاشي اخرى وباله ورابعه واراد ان يفسد ذلك
الحق الذي له في ملك العذر فله ذلك من طرفه **وله** في الناله ان يكون بين
عشرة اقاته اذا اتفق على سائر وراح امكن ففسد **وله** في الناله من
في الكف البهاه اما كان ثار عاقل الملك اما لو بني جماعة دورا في ملكهم
وشلوا منها ثار عاقلهم في اشراء الحاج والدركه والنال وعده وكوها وكها
لواحيوا الدور في ارض سوا وجعلوا اشار عاقلهم ذلك وشرا لا يهدم الصور
امع حال ومن اهل الدهر من قال ان كانت قد دمرت وان كان يفسد هدمه
وذلك لا يفسد عليه ومن حق الطلح ان لا يشوبها مائة فاذا كانت معونه
هذه مائة فطلح كرها مصلحه خلاف ملك الامار فيفسد في مائتها
وما يفسد من ثمن الطلح الاسر او يفسد الماوان فيفسد ارضه

او مدقة او حزاما فان قصد الضارب لم يخل ولم يمنع وان لم يقصد ذلك فلام
 وهكذا ذكره والبرعات ومنعه التمس ومنعه هذا في بار الحاميات
 واحاد في البرعات للذي يعلى على الملم ومنعه في الكافي ومقد احاز
 الحاج بقوله في الرابعة كقولنا قول الحق كقول كل هذا في الدواف
 الماخذ فاما السد فاعا ولا حوز الا نادى من وراءه **باب السد**
السد هو سد الماء او سد الرأى والحق المزمع زوايه ففهام قال الكنى
 وذكر الامام الرشيد رحمه الله انه سدد الرأى وما حوز الراوى المزمع وذكر
 الرشيد ان الاول هو سد المنة والماني ادى في سد المنة الذي وقع فيه الحقا
باب ما اوجه محض الملم لانه ساه ذلك لانه فاما ما فاه على حشونة كلامه
باب في النامه وليس لها احد الا على منعه ساه على انها النفا ان حواه الله
 او شهده المرون بان لا يكون له طريق غيره وهذا اذا لم يتوقف المعاهد
 فان شاق فوق المعاهد حق اثنى في الربع او خدد الارض صمير فان قال الاعا
 انصاه من لوانه ذلك من طاهر حا على القولين هل من الحق بالمبد وكذا
 ان كان المسمى للصا به هو صاحب الاسفل متلما **باب** حرمه السواقي
 فالسبب في كل واحد وهو من ير او على غير علم في الاما **باب** النامه
 قال الاعا لا اسفل السبب في الاصابة فالسبب في الاصل في الم القول
 الاسفل الاعا نمر الاعا ولعل مع ان الاسفل ساه قال الوهم قول
 الاعا هو في ما العا فاما ما السبب في ان القول **باب** الاعا في
 النامه ان سبب في نوصه ما اح **باب** ان يخلض را على صاحبه سعطيل الساب
 فاحد بعض النامه **باب** وليس له ان يسلح الى مكان اخر الا ان يعلم انه
 لا يخلد الا بعد حقه وقد دل المسله ان ان سبب الماني لونه الى غير
 الموضع المعناد اذا لم يخل عليه **باب** في الرابعة ذكره في موضع اخر
 البز سبب من فاه المزمع والماني لصاحب الارض فان لم يكن الا في الحزم
باب في الخامسة قال محمد ليمان ليس بحد الحزم المزمع للمؤمن

تحت الاراد ولا يقص بل لو كان العرف خلاف ذلك علم على حشونة
 في الخراج في سبب ما فاه فان سرق بعد هذا الحزم لم يمنع وقيل
 منع ومنع من قول الحق ومنع عكسه **باب** ان يكون لله حريم
 قال محمد من كل جات فالق يقصد من كل جات **باب** في النامه
 ان يتوقف نصه من الما الى ارضه وشبهه بالاسطران فالاسطران واحد
 نصه من المانع وهما نصه من الما وواعيان وهما سمي ان لا
 تبار احد نصه من الما ولو كان لا شريك لفضل في نصه بل
 لغوب وفيه نظروا **باب** ان يقول ساه على ان الما حوز من موصوع
 لمصلحة غيره خلاف الملك الى النص **باب** وليس له ان يتوقف اكثر من نصه
 بعد ان كان ملكا اسعدوا منه ام لا الا ان يعرض شامير كما سبب فاحده
 لغايمه فاما ان كان حقا ووضوله ارضهم لا سببها فله احد كالحق اذا
 ارسله بعد ما استغنى عنه **باب** في النامه لونه العطل ويطبق له الربع
 وعده من الله الخراج حتى يراعي صاحبه **باب** او رد القبة ان كان ملكا
 ساه على انه من ذوات العلم زوايه عن الما صوم لانه خلف في العروة والمال
 والعلو الخقه وهذا في بطر وكل الما خلف وقد قد ما نصه هذا
 وقيل ان كان من مملوك واحد هو ضروري ان الامثال وعرف الما من ذوات
 الامثال **باب** في النامه هذا في الاطاف وحصل من الله والعقبة فتمسك من
 هذا السبب لوضع سبب على املا من المطر او من مزارع مواعيل الحبوب
 للمعرف وقال القبة سبب من سبب حقه للمعرف قال فان خرى العرف
 في العثم الاول بالوصو حاز قال هو والمالكون ولا يدخل في العرف سبب
 والاسم اما السبب فقد ذكره في م انه يدخل في العرف ذكره في الحما
 ويح ففهام له في النامه في حوز من يداه ملك **باب** فله حاز من غير ان
 المالك للمعرف ولو استغرق او حقه ان المسمى مقدم على المستعنه **باب**
 فان ظهرت الكراهه لم يخرق الا من او حقه للمالك لانه لا يخرق

في النامه
 222

ان يتوصل اليه بالاضطرار **ول** اما اذا حوله فهو ان اذا لم يحل
فقولان هما ولا حول ام لا مساهما على ان الما حيا او ملكا او فلان ملكا لم يحل
حول ام لا وان فلان حيا حول ام لا يصح على خليل الكواثر شرط ان الاصل
ولن يكون المحرور الخاف له ويصح الوجهه انه يجوز ضمه ام الحول ام لا
وصحيف القول الثاني له يصح على خليل والد في الحول من ان يعمل عليه
او مدقه **ول** على قول قدما انه ملك فقد اختلف فيه قوله هذا ضعيف لان
اختلف قوله مساهما على انه حيا او ملك لا انهما على انه ملك ولما قال في
السلام الاول اذ كان الما ملكا وقال في الثاني اذ كان ملكا وصاحبها على
ولم يزل اياها ملك **ول** على خليل الاحتياط وحيثما خرج على ان يقول ان
حق يجوز وذكر الوجهين وحيثما اثنى الاثان ان احس على الصلة بانه لم
يكن له قرة فغنة بعد وان كان بعد ادبه فله ذلك فلم ينظر الى الحق والملك
ول على وجه يعود اليهم يعني والاضطرار ما اخذ منه كما ذكر اول المسألة
ول في الاول له ذلك يعني اذ قلنا انه ملك وفي الثاني ليس له ذلك يعني اذا
قلنا انه حيا لا يملكهم قد صاروا احرار **ول** بالنسبة الى الاستماع للمحررين
الى ما لم يسل عليه جزاؤا له **ول** كما تقول في المحلوس في السوق وكثر في
الرواية عن الما صرنا محورا فخلص الما في السوق الواسع اذ لم يصر
مالا له ومرسوق الى موضع هو او الى العتق وله حره كل حاس
قد مضى فيه فباعه والله السع والشرا **ول** في العتق ان يكون اوله اذا
مالم يصر منه وكذا من قبله موضع معاد في المسجد هو اوله اذا
ما دام على المهر والمهر تحت ما قد احرره فقد ملكه وقد ذكر الوجهين في حق
وان سأل الى املاكهم **ول** ما دام في مقرة ومهره خيرا وما لو اصبحت عنه
فارتله فسوق الله احد كان احرره وهذا يدل على مزار الذي سبق
الله قد هو اوله ولو قلنا هو ملك اذن له ام الاطلاق لعدم في الثانية
حيث قال في الوجه الاول ذلك **ول** ليس له الميع من الشر ما دام في
عراه كبره ما لو اجدته الى احرره فله الميع والحرر الوصو **ول** ان يكون

حافة الهزله اراد المحرور قبل ذلك الوكالة الى الما حيا ولا الى الما
لست يبلغ من الما فصح ان له احرره وجاؤه **ول** في العتق ان يكون
اذا احرره حيا في ما لم يطل واحدهم ان يرى حصة الى او اراضة
ما لم يصر عنه فلو ان يكون له حصة في حصة منه تنقطع ما حرا الى
موضع اخر **كتاب العتق** عتقه وج ورس الدور لا
لتم بعضا في بعض المبرور ولا للمصالح وعدم وداوود في عتقه
للمبرور والمصالح وحمل لا في عتقه للمبرور والمصالح وكذا الاراضي
ول قال في الدور والارضون يعني او الارضون لانه يجمع في احاسن وليس
طاعة الاحاسن بعضها في بعض **ول** في عتقه بعضا في بعض طاعة لا يجمع
واخر في عتقه دارها مصادر بعضها في بعض خلاف الدور فعلى هذا
للمسوق ان اصاف اربعة الاول الاحاسن عتقه بعضها في بعض باحد
هذا احسا وهذا احسا وار لا يسمي بعضها في بعض ان يسمي كل حصة
السالي الدور فعتقه بعضها في بعض باحد هذا دار وهذا دار في
لتم بعضها في بعض عتقه كل دار من السركا المال الدار الواحد عتقه
بعضها في بعض ان يخذ هذا من لير في هذا كذا وان لا يسمي بعضها في بعض
ان يسمي كل منزل من الدار الواحد عتقه بعضه في بعض ان
لتم كل منزل من بعض ما في عتقه كل بيت من بعضه وليس هو عتقه بعضه
ول في ان الوكالة لا يصح يعني ما لم يصر بها او حيا فظان الوكالة يدل على انه
شبه الاحاسن واداشته الاحاسن لم يسمي بعضه في بعض **ول** لير فيه
الدور والاراضي يحلف صعب الما لم يطل عتقه عدة احرره في يوم
بالمقوم **ول** والدار الواحد التي فيها سوت اخرى يوم واحد يسال كنه
شبه الدار التي يسمي بعضها في بعض بالتوبة والتوبة لا يسمي بعضه
طولا اذ انتم حاله في تركه وتمامه وهذا في نظر لا يكون عتقا
لله الدار والامات التوبة فيها والاولى ان الارضين الحواتر الدار الواحد

[illegible]

الحال موحلا فالذي لا يملكه المنة المحاور والبيع لا يملكه **أولاً** **الوجه**
الثاني من شروط المنة أن لا يكون على المنة من متصرف وتقوم دوائر القيم
ولن يسميه لكل التركة كالحاج لجان فان كان واحد صغيراً أو عاتلاً
وتركوا نصيبه متاعاً منهم لم ينع إلا أن يخرأو قسموا له نصيبه حصصاً فلم
يجز لم ينع انتقال المنة وإن تكون نصيباً لأحد أصل المنة فهو أدله
للمصحة وشروط مع تلك الأجزاء ثانياً أن يكون المنة لا يسميها فيه وان
المدخلها مرام **الوجه** للمحاور فان تراخى أو اندخل حرام **حار** **الوجه** من غير
مطالبة المنة على منتهى الملك إذا كان التي في أيديهم هراماً ووجه
وفول الشئ وعيدج لا يسمي منهم حتى يسموا المنة بالملك مسلمة وسرج إلى وض
عنهم ثانياً أن البدل لا يملك على الملك فلعلمها بدعي أو عارية وهو ما يسمي **الوجه**
على أنها بدل على الملك وكذا الخلاف لو كان في الورثة عبد أو صغار وهو
بدل الحاضر أو الكارط كما حرامه عبد محكي كالمقول فإنه عارية **الوجه**
وجعل العاتق القدر على جميعها ليعم إن دلوا عليها عليها ما كان عارياً
لما دعوا ليرسمه حكم بالملك وكذا مع الحاكم في كل حكم على عارية وصغير
الوجه يجوز أن يكون المستوفى ما صعد أو قال البر للربح والبيع وسمي المنة **عند**
أو ثورا إذا كان يرضع منهم لم ينع **الوجه** فان تراخى أو اندخل المنة على المنة
لم ينعوا فان طلب بعضهم بعضاً بعد ذلك فليس له أن ينادي في البيع ليس له الملك
كالعبد وقال الله أن يرضع ذلك كحقوق الزوجية **الوجه** وهو صاحب الأول
لم يسميها العاتق من سبعة على من يرضع لأن يرضع على من سبعة وعكس في الخا
بط واما ما نصبت على أصلها إلى دفع المنة وهما كالحائض عرض أو
هو ملكه أن يرضع من طلبة ومنه نظر **الوجه** في آخر الأول وان لم يكن الواد
رأيه الله لا يرضع وجود الأب مثلاً واما دالة الإمام مع العنة المنقطعة
إلا أن يخشى العناد فيه في الحال **الوجه** في المال فاسح على آخره أو الإمام

قال انها تقوم يوم العقد وهو اذا اوفت يوم العقد لم يدخل فيه وصحتها
اذا اخلت به بعد الساتر ايها الحق نسبه اليه رجل منه في صحتها يوم
كل واحد وحده خلاف العكس **واما اذا اقره بعد الوصع** في لانه يمكن
لغيره وقد استهلكه وله فيه فالاولا اذ اقرها بعد الوصع في لانه يمكن
ما ان الولد يولد في تحت عنده فاما كان عليه وهذا هو النسب الخامس النسب
السادس قوله في الوصع فاما في العام ما لم يولد وهو في الوصع في لانه
فيما له هو اول من حمل فيه في الوصع وعده في في جمع الوصع والوصع
والعقد في الاول من فمته او الذي يزوج لانه قد عوقب الاطباء في ذلك
ايها ما ايمان في تحتها في الوصع فاما في لانه في الوصع في الوصع في
فلا يلزمها اكثر مما كان في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
ايها لانه عزم خفيته نسبه كالماترته وهو في الوصع في الوصع في الوصع في
حال العقد في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
الله الا اذا كان في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
يلزمها ما اراد في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
فتمت في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
الموضع الخامس في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
هو اول من في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
انها في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
كان في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
معضل في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
في سائر المواضع لعل الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
ما فيه في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في

2

في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في

ايها في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
اذا اخلت به بعد الساتر ايها الحق نسبه اليه رجل منه في صحتها يوم
كل واحد وحده خلاف العكس **واما اذا اقره بعد الوصع** في لانه يمكن
لغيره وقد استهلكه وله فيه فالاولا اذ اقرها بعد الوصع في لانه يمكن
ما ان الولد يولد في تحت عنده فاما كان عليه وهذا هو النسب الخامس النسب
السادس قوله في الوصع فاما في العام ما لم يولد وهو في الوصع في الوصع في
فيما له هو اول من حمل فيه في الوصع وعده في في جمع الوصع والوصع
والعقد في الاول من فمته او الذي يزوج لانه قد عوقب الاطباء في ذلك
ايها ما ايمان في تحتها في الوصع فاما في لانه في الوصع في الوصع في
فلا يلزمها اكثر مما كان في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
ايها لانه عزم خفيته نسبه كالماترته وهو في الوصع في الوصع في الوصع في
حال العقد في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
الله الا اذا كان في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
يلزمها ما اراد في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
فتمت في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
الموضع الخامس في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
هو اول من في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
انها في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
كان في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
معضل في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
في سائر المواضع لعل الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
ما فيه في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في
في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في

2

2

في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في

في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في

في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في

في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في الوصع في

تجاهه فلا يضمن بطلانها وكان العبد مضمنا في حياضه الضان كرهه
بمصلحة الطمان المتقدم وفي هذا نظر لا يتم له ترميدوا ضان المضمون لما
في العقد كان المتاح حصة من تزداد الجرم ولا يضمنه لا وروى
ان يكون مضمنا لا يضمنه ما عدا الوحد الذي قصه يعي وهو قص على انه
احصه فلف على اية احصيه واحصى ما يقين الانسان ماله وماله لو لم
كان مضمنا فكذا هذا فان قيل فلم ان يضمنه بعد التراب والافاق لما
لست عاين احصيه وشبهه بالقرص والسبع الفاسد والعقد انه قص
الناس الخور ان يضمن ما فلفه كلفه والواهن والرهين اذ روى عند
يد والسموح لا يضمن المهرين بان الرهن عند نسخ والمهرين والسبع
والحق لا يراد اذ الطاهر الحار والرهن الفاسد كالمشاع في قول الا
حكام وفي غير حق على الودع في الاول لم يكن للمهرين ان يطلب
الرهين بعد الطاهر واما قدر قيمة الرهن فقد سقط وان الخار ساقط
الموحد وفيه نظر لان الحق محله والناسه منه ان الرهن ليس من الرام
والرهين اذ الشا قاطا في الثالثة فيها صور احدها هو رهن
حصة فضمنه ساقط لان الضان بعد الحس فمائل الدين وهو من غير الحس
فما حصر واحد الناسه مرهون تحت وفيه جوهر الحس فمائل ان
ضمنه احد القدر فاحدها مائل الدين الثالث هو رهن تحت وبعض
ورنه ضمنه ساقط الرابعه مرهون تحت وفيه حصر ولا قضا
قطا وفي هذه الرابعه لاحياء منه الخمسة مرهون تحت وفيه حصر
فلا يضمنه شي لا ضمان الرهن وضان الرهن من المعاملة وفيها اذا اقال
الحس منه وفي احد ما ضمنه قد يضمنه حياضه لا ضمان الرهن وما واما
اذا حصر هو ضمان الخامس وهو رهن لو كان ودعه وليس فيه ربا والصبر كما
في الكتاب فعول فان كان رهنه هو ما يضمنه حصة في الاول وقوله
فان كان يضمنه حياضه في الخامسة وقوله ولم يكن يضمنه ولا كان فيه
حصر فانه ما بالناسه والثالثه وذلك لان الرهن اذ لا يضمن
الرهن هو ما يضمنه في الخامسة وقوله وان كان يضمنه حياضه هذه

الصورة الرابعه اذ كانت الحياضه من غير المهرين بل المهرين مطالبه
المهرين في نظر لان الوعد في واحدا من المهرين في العاشر ان لا يطالب الا الثاني
فاذا اخلت الحياضه الارشيد رهنه الى المهرين في الرهن حصل المذهب
ان الرهن هو الثاني في وعد الاول فاعيد رهنه الاول لصون الثاني وهو
الرهن واعيد رهنه الثاني فلو لم يلف الاول ضمنه على قول ط وما ذكره في القواسم
في المصنوع والدر الحجاج ومعه ان شروط الرهن المصنوع الحكي والعقد وند
ما انه متى ان المصنوع الذي حرم حصر كونه رهنه فكذا اذ ارضوا بالحق
عن كونه رهنه فبالا ليجزى هذه الحاصل الذي ذكره مدرك على ان ساعا الدين
حرج الرهن عن الضمان وان لم يضمن الرهن في الحياضه ان الرهن مضمون
على المسعر حصة ولما اقال وقضى للمعبر على الرهن يحس ولو لم يكن مضمونا
حصة فاصح له الاعتدال في الرهن له بالدين وهو قول ط واحد في قوله
بمهر العاشره وقال ح والضمان لو حصر وط لا يضمن الا قدر رهنه وضمنه حصر
ومثله ذكر ط في كتاب العاشره فكون قوله وقضى للمعبر على الرهن يحس رهنه
دنه ولا يضمن الا مطالبه بل ما حصرها من المهرين فعلى القول الاول فوايد
الاولي لو لم يلف فل يضمنه الناسه لو لم يلف بعد ما سئل عنه القائله لو
يضمن المهرين طول الرهن يحس الرابعه لو لم يلف مع فلم يضمنه الى الرهن
فلف مع ضمها للواقع اذ اخبر عنه فقال الرهن على وقال المعبر
مع المهرين فلامع لسد على القول الاول وعلى الثاني عكس هذه الاحكام والقول
قوله الرهن في الحياضه على القول الثاني واذا اخلت في قدر الدين الذي
فهو القول قول الرهن والاولى انهما ادعى الاطلاوق القول قوله والنسبه على من
يدعي النسبه وان سماه معاملة الخلاف بين قول ط وقوله الاحاقه ولو عجز
المسعر عن التكاليف للمعبر العكس والرجوع عليه ومع القصد بالربا والحق
والقدر والتحقق فان حلف ضمن في الساعه طاهر كلام الهاكي ان النسبه
يوم التلف رهنه ما وانه مضمون حصر في حصر الاخرين مواو للباسر لكن
نظر ان راد الهاكي لو كان يضمنه لكان لهما يوم العقد لغير حصرها
يعتبر في حال الملامه لان اليوم يقع التلف قبل التلف في زمان

كلما حاز العبد على صافه فهو عارته يعني خوار عارته لا ارفع هو عارته
اذا كان كل ملك عارته وصوار العارته ما حازته لعاره عارته اعارته
وما لا يصح العقيد على صافه فهو قرص الاول ان يقال وما لا يصح لعارته فصار
ضرب على ضربا وهو الملمات الاللعار وضرب ضرب على ضربا عارته الشاه
للبر والصوف والخم للثمن وعلى الجملة فكلما حاز راطه حاز عارته
والعال وما لم يخر عارته لم يخر عارته انه مقتض بالمعنى والمدر عارته من
صحة المعنى والشاه للصوف والبر والمحر كوز عارته ما لا طاع وفي الحارة
الخلاف والمفعة الموضي بما في عداود اربع اعاد بها لا اعاد بها دخر
الاور في وضرب الاز الاول الى الثاني يسقط طاع الحارة للوطى
فاذا قد نزل على وجه يخلع **الموضع الثاني** عالما كان او جاهلا
انه استعاره للخدمة فلو استعاره للوطى لم يخدم له لخدمته لخدمته
المستعق في شايه وله الحار ان اماره فتمت فاما السرة من المقاتل او حرة
بالاثر من مائة فتمت فاما السرة من المقاتل فتمت فتمت فتمت فتمت
حوار الرجوع لكرهه والروا اعلم حاله وهو احد بولي سرور والمان عارته
حتى يحرم وعقد نعم في الموضع اذا رجع قبل الوقت في المظلمة لا بعد
الوقت والاصل في هذه المسئلة انه محسب بالاعانة ومتى بالمعبر كونه رجع
فغيره لاجل المعبر وبطل الاحتان ومثل هذا ما في المعربات من اعاد
ارضا او وهما في فهم احقق خبره ورجع فبما له العارته الا ان
من ارى يعلم الواهب او فحمل له في منزله العارته رجع منه فهو كالعالم
هنا ومثل هذا الصاد ذكر في كتاب العقب فمردف الى رطل حشيش
عليها لم احقق خبره ورجع على الدافع ولم يفضل من اراد بها لغيره
لغير عوض قال طي منزله العقب وان معروف محمد سلمان منزله له
لعارته اذا دفع لغير عوض لغير عوض ومنه في الاقار ان الوهوت له لا
يرجع بها الى العبد على قول اولي هذه المسائل من منزله للمع ودكر
انصافا في المودع والمستعير والمتاحر ثم ايجب في جوعا على مصادقهم
انه ان جعلوا للعر فالعبد بالعهن روح هذه هي روحه فوجها واولها

فانت امة ومن حقها الاولاد ارجع عما من غرة فصل والعارضة سطل
ولموت المعبر الا ان يكون اعاز موفا ووث معلوم ومحمل وحق للمعار كات
وصه للمعار الى موته من الملك ولموت المستعير فلو مات المعبر ولم يعلم
المستعير حتى استعملها منه ضمن الاجر للورثة لانه لم يعبره فاما ان
ارجع للمعبر ولم يعلم المستعير حتى استعملها منه ضمن بطر والاولى انه مالم يعلم
لا ضمن الا وكذا بالبيع فان لم يعلمه عن المعار فقبل الزهر وقد سماه
لك او سرط عليه صانها وعدج لا ضمن لشرط وعده المأمور ونهي
ظلمانه ما امل الاول الى ارسوا الى اريد تعبر له داته من احوال من
فمن حق المعبر فلم يعلم المرسل فركبوا المعبر فليست له ضمن لانه قد ارجع له
ولو لم يعلم الا احده وان تركبوا المستعير ضمن ذكره في الفروع والاول ارجع
على الرسول الماسه امره بصوره شافا ستعانة ونظر
المعبر الفان ولم يخبر المرسل فله ضم وهو ارجع على الرسول انه ينظر
المالته حار دخل الى المستعير فقال قد اسعفتها من طاحها قد
وسله له ام الله المال للرجع على المستعير لا المستعير على الذي سلمها اليه
لانه صدقة وانه نظر لانه لا يبيع صدقة في هذا الموضع انه عن طالع الفير
فكلها ما سئل ودار الفان على من يبيع عنه منها الرابعه قال
بالله للاه ان تغير من متزوجها الله لو والحد والقاتن والقدور والطاويل
ايها الماعون الخامسة فصل المديونية او من العير بعد فاعل النكاح
فت هو مال الله كد حاحه خصت من العير ومال الله احده وسومه الارض
من الحفر كماله فصل موصع العير فلم يكن ارجاعه بعد ما كدوا الخواصر
فما صاحب الفصل اطلاقه وله الخرافه وخيل ان ليس عليه ذلك لان ليس
المستعير فصل الماحان وفي ذلك المخرج بعد المطالبة بالبيع وما قاله
بطر الى خصه حمدك خلاق العير فله لانه لا حوله يعني اليه
في آخر الاول على ان يملكه في المديونية لم يذكره المداكر له ان يملكه اذا سافر
القدر المعادي ذلك وكذا المداكر والمخبة طاروا المستعير عارضة مطلقه ان
بعد الا ان شرط عليه ان لا يعبر كمن دفع الله الطعام به الى ارجع

وهو ان يقدم اليه الطعام في سكر او يقول له من هذه الخبزة فاما اذا اخرج
 من كل واحد فله ان يأكل ويأخذ ويضع مثل ان يقطعه الطعام ويقول له كل
 من هذه الخبزة في الواقع اعلم ان الاحصاء خاص وان لم يخرج وترجع المعية
 على ايها الشا ان لا يخرج من ارضه ان يعلم على المسعر وان علم فعليه
 علم ان العوارى يصير بالعدى ام لا وان وجد مع الواقي في الخبزة وقوله
 2 النادرة ليست المسعر بل المعبر هو احد قوله في السابعة فان
 سبها ما اديها لم يكره الا انها ليست لما ان تستفك فكذلك الاعم اذا بها بالسنن
 1 ان يكون عاقله المستمع اديها به وعلمه على ما في الاقان العج من
 الاقان والجميع من ولو كانت مبركة كالمداية ومع ردك الى السائر
 وما ذكره في الخبزة هو عزم البرع وليس عزمه فاسله اذ انى العارية صحت
 وان اكره الاستعمال لم يصح لوجه في الماسة من الموضع المالت
 والقول في العبر مع منته هو صحيح على ظاهره من دون نص لان الرد واجب
 بالانصاف فاذا ادعاه فقد ادعى عبوطا وحسنه فعليه السعة واما قول
 ربه ومع انصحهم انه اذا لم يرض بالقول قوله كالمودع فالرقار المودع لا
 يرضه الرد فاذا ادعاه فله قوله لانه الخبزة والرد على المسعر كما
 لو اخطأ في غير العارية في العبر والقول قول المالك وذا فيه اذا اخطأ في
 رد المودع ولم يرض به والمسلة النادرة مضمرة في كتاب الاحارات
 عند رجب هذه الدرر لغيره هو عليه السلام
 انه غير مقصور والعرض مخرج على الوجود والوجود ولاه ليس من كماله
 انه لو كان الملاقاة الروح فوقعها الروح له وعلى قولنا وانما احد
 لوقفه الموهوب لملكه عند الماصوم وقولنا وجه ان يستهلكه الماسة
 طال الهالك علم الخبزة ان يصنع ثم يوهب له فصار في رتبة المالك
 له فله قبل قبضه من غير موهبه عليه الدرر والاحكام لا واراء الوحيه
 وانما على عود من جاز سوا كان العود قليلا او كثيرا كلما جاز به
 حاربه هبة الا المديون العود وانما حاربه هبة والوقفات من الخبزة

الاسماء منه وما لا يصح فيه ولا يصح هبة الا الخبزة والخم الاصح والفقير
 من الموهوب له واحد فلو لم يصح او كونه في قبضه من العود والله
 غير مقصور بل لا يعلم المصنف والخبز الا انها لا يصح من غيرها
 العود يعني ليس هو من لوازمها خلاف المسع والعوض من لوازمه فاما قول
 طابها ليعني النوار يعني منه ومن العود وما ذكره في الخبر من علم علم
 في الصدقة قبل المداية الوفاء والخبر ان لا يصحها على ظاهرهما على
 اصولنا الا ان شرط في الوقت ان يكون معلوما وانما الهبة ان يكون مقصودا
 ولا يشترط كلام امير المؤمنين تافض لا يصح مقصود ولا يصح في حقه له
 وهو لا يعلم قدره لا يجوز معلوما به قدر المصنف فانه لا يكون
 معلوما بالانصاف وقوله فلا يجوز هبته هو موضع خلاف من اخبر انه قد
 صار محقورا يعلم في الحال كما لو قال له من عندك ثوب من هذه
 الثوب من ثوبك فله وقد راجع على شعر واحد انه انما يحتاج الى ان
 وقليم قاله والاولى رجع منه اذ لمسه الكلام منها معلوما يعلم انه
 ليس بقبضه قال لا بد الا ان يصح حاضره فله ان لا يحار على الهبة
 من جهة الموهوب وهذه الخبزة على ان الموهوب من جنس واحد وان
 يعلم الموهوب له تعالى اما اذا علم الموهوب له ولا بد من ان يكون من جنس
 او احاسن اياه به ولا فائدة لقوله من جنس واحد بل الجنس والاحاسن سواء
 وقوله الا انه لا يعلم كقوله يعني في رده او عده او كونه او ربه معلوم
 على الخبزة يعني ان المصنف لا على الفصل يعني كم خمسة عدد او ربه او ربه
 ان الجملة اقسام احدها لاخرها انما هو من جنس واحد وانما السائر ان
 يكون محضوا لثوبان في هذا المزار او المزار في الماله والخبزة يعني وقال الموهوب
 لا يصح الا ان يعلم الجنس وعلمه علمه او لم ويحل فله قول ان المالك علم
 المصنف من المصنف والمعداد مقدمه وتخرج جود وقوله الخبزة الا ان
 يعلم الجنس في المصنف قال الامير الحسين ان جملة المصنف الجنس والعذر بطل
 او علمها كلها وان علم المصنف وان علم المصنف وان علم المصنف

والاصح ان لا يصح
 من الموهوب له
 من الموهوب له
 من الموهوب له

في قول الجمله وعلموا لم يقع اذا كان في خبر الموهوب له وان علموا الموهوب له والصفة
 لا الحسن بطلان ان علمها الواجب كلها وجه الموهوب للصفة العتمة الموهوب
 وهما ما ملكت فهو مشاهة معرفة الصفة فان علمها الحسن مع ولو جهلا اليك
 وان جهلا الحسن مع الموهوب ولم يقع عند الموهوبه الخامس وهذه ما ملكت
 في الاوصاف التي في خبر الموهوب ولا يعلم للملك مع عدم في الاول الا انه باطله
 ولو عرف الواحد ان ما لم يقع من الايمان بواحد لا يقع ان وكل فيه والرد كقولهم انه
 صفا اذا كان في خبره لكنه يقال خبره الا هو مع في الثاني ولم يعلم خبره ما سادله
 في الصفة وهو المراد بقوله اذا علم على سبيل الجمله والمفصل هو اليك وسيله
 ان يتصور حسن واحد عال او احاسن متوابع علم الصفة وطاهر كلامهم مع
 مردود معرفة الصفة الحسن لكنه هذا اجل خبره وان وقع لتوافقه كلامه نحو
 وقول يقع لاذ علم احاسنها هدام كلامها وملم شرطه لانه لا يودي الى سداد
 لا يقع بالاجماع يعني على ما دله فاما اذا كان الموهوب احاسنا مختلفة
 ولم تعلم جميعها لا يقع طاهر فاعلم والافعال لم يعلم والجمع ايه يقع فاعلم ولا
 بعد حمل الثاني في خلاف العلم لانه لا عوضها ولا الشرط العاشر
 لو ما من يار اذا رضاه من ارضى جعل المثل ان الموهوب احاسن من مثله
 ما ان الموهوب من كل ثواب من ثواب فبعضه نظير من وجهين احدهما ان المثل هو
 الاحاسن كلها جعل المال لانه وهذه واحد اما المال في بعضه في الله عز وجل
 للملكه والى ان يسل الاحاسن من ثواب وارض من ارضى فاعلم ان
 انها شار مختلفه الاحاسن والاراضى في حكم الاحاسن المختلفه فبعضه
 فالصانع من وجهين كل جمع ما ملكت وهو لا يعلم مع فاعلم من الله
 وما مضى ملكه وما لا تلافا ولو قال بعد وجمع ما ملكت على غير ما لم اذنت
 انها كما عبر عنه والقول قولها ولم يعلمها بعد على العباد في الشاء
 حازه كسبه وعبد ربه والتمس في الداعي مع لا يقع على ايه هذه الصور
 عاظم الشاء كونه لا يمكن حازه وقال في خبره في الحاصل الشاء ما فيه
 لا موهوب كذا ذكر في الموهوب في الارض حازه في لانه الخراج الى لانه الا اذا
 له عروها فاد السبله في الاصحاح لانه كعرفه الصفة الحسن واليكم

في الخامسة والاربعون من الهادي وبعد والمار والصاد والهمس
مع وللما ومن بعده وان والجار والواحد لها اربعة اقسام
العض او رجع الواه في هنته بطل عدم خلاف الهادي الساق في العض
ولولته ذكر في الاقامه الثالث بصره الواه في هنته اربعة اقسام
بكون فصالة الحاق في العض الاحمر اربعة اقسام فكون في العض الرابع اربعة اقسام
من رضاء ذكره م والاحج لالحاج رضاء في المختار في حاج بغيره فالتحقيق
الهده عقد ضعف فالعض بقتله بالعض كالمع الفاضل لاله الحاج
في العض الى رضاء كما في القنول اذا كان حاضرا لعضوا العض كالمع
الاحمر حصون ولو كان وكلامه في الوادار عمل واليوم من كانا
هد ومن قبله العض من غير رضاء واركانا من غير لم يخر الا رضاء ولو قضى
لا رضاء وله اربعة اقسام الاربعه اقسام فالعض من حاكم فان اختلف من هيا
فلا بد من الحاكم الحاضر احسن لا بد من العض كان الموهوب له رضاء ام لا
والا يومضه او حقه وعما في الحويج المبرور فيها قبل فصلا في الواسع
وهذا في نظر ان عقد لا ضعف فاذ المبرور قبل العض في السبع مع قوته فبها
اولى اما سقم هذا عا في لزوج لوالى الصان واعلم ان العور في لاله
في الحاج العضوا وسطا بالرد وهو السبع والاحمر والهمس والكام
واشاهها دسها الحاج فهو لا واسطرا بالرد وهو الحويج وكالسبع
والعض العضوا والهمس والحارات والدعوى وسها الحاج
فهو واسطرا بالرد الوضد والوكاله والاورا والاراد الرد على العور
وعدهج وش لا سطل الاما لورد في السادسة من اعلى اهم براعول
فيها المختار هذا احد قوله وطا والباقي في العضوا على العور وكذا قولهم
في السابعة ان رضاء من المختار قبل القنول وقوله فيها الا في المبرور
فيها فبها دسها قوله كقنول الهده وقضه في العضوا فبها دسها ولولته
سبعه وقضه مالم يعرفا وذلك لانه في رضاء قبل العضوا في العور
يعطى لقولهم ان رضاء من المختار معناه انه قد اسلم اليه وقوله
فان قوله طاله فبها دسها قبل الاسفار في الخامسة هي يكون فهو لا يعني

عند
انه نفي عن القول والاثبات في اخرها لفظ الماضي والمستقبل
نفي وعبر بالقول نفي وعبرها من النسخ والشرائط المتعددة قال في شرح
معرفة قوله عند ما هو قول وسر واما الخلاف في النسخ فجعل الاحاق
في النسخ نفي والمستقبل بعد النسخ لا في النسخ ومثل ما في كالمسح ومضى
قوله عند ما راجع الى الاحاق وحدها نفي ماضي ومستقبل بعد ما نفي عدم
فاما عند نفي الماضي في النسخ 2 النسخ والمراد به لنقص في الظاهر
والهبة فمما سار العود غير المعاد واما تلك الامور على مذهبهم
من النسخ للموت او من الواهب او القابل وعدم الهدية لا بد من لا
صاته الميراثا من معاد وله الاحاق في نفي 2 ان الحقوق يعطى للموكل
وليس من ان الاحاق في الاضافة فان لم يخالف قوله بل الواضحة الى
نسخه حاز عند باحلاف المامور في العاشر ان النسخ محل
القول لانه انما من لفظين فما اول واحد وذكر العقبه جميعا هو اول واحد
لم في الوله الصغير ان النسخ محل القول كالحاقه وليس له لانه
الجميع لحد منها البعض كالقول كالحاقه والماضي والهدية لا بد
القول وذكر في الثاني والروايد ان له في الكل ملة في اول الهاب
2 الا ان حاشيه في الحاقه عن عمله الموقوف قوله لانه حل في
ملكه لان العبد لا يملك تسديا واحالة ذهبيه ولا نفي قول السند ولا رن
فان قيل التسديا حاز العبد احدا ان نفي واحدا ان نفي ان الاحاق يكون
من بدل التي ملكه والاول او في العبد في كل الصيغ ان خير وان كان
القابل السديا واحسا والذي في نفي قوله لانه من ان خير لو قيل عنه
لن قوله لن هو قول العقد ملحق في العوض فيكون قوله في المجلس
والنسخ اذا كان عاسا وقيل حاز نفي في العرض والحمد ان لا بد
من زهد اعطى العبد في تسليمه ويحكم من اذا اوهاها في الحاقه
منها ما لم ينع الاحاق في نفي في صيغها لا العبد هو نظامهم
نوع القول في ما اول ان ارد ان يملكه لان كذا في هذا العقد
اذا اطلق على شرط بطله فمثل هو في الحال لان القول في المجلس في شرط

لله لزم منه لو قال بعد منك هذا انما تارجم وتكرار ما احكى العبد بالسر
 وهو قال على ان يعمله فلان وهذا سماع كبر حكاية العبد بالسر وعقده
 في الماسك ذكر ما في السراج ما اصاب من القول كقولهم في
 الماله عز فان قيل بعد الموعود جاز لي ان يصعد العبد بقوله او قوله
 الا ان قال ما في الكتاب وانما بعد ان يطع في المجلس ومن الله انما في العتق
 اذا وصف بالعبودية خارج ذكره والافان وانما الله في الابدان
 وهذا وذكره الاساتذ في شرح لمضيق كتاب الركن لانه عقد في الحاشية
 الهية بمعنى النوار يعني كافي في مائة ومن الله تعالى قال في شرح الانامه قول الله
 ايها الاسفي قال وهو قول عامه اهل السراج واحد في روي عن جعفر ع
 من كرمه الرجل احب ان ينزل الجنة ويحبه ما عده ولا سئل له فان الله لا يحب
 المتخلفين بالسر ان هو له وانه اوله الاضطره وقوله في الروي في شرح
 العوض فصل في رضى لحد الاعوان وقيل مثلها فانما سماع فاسد النكاح
 والسبع والهبة وقيل بالعرف واحكامه بقوله علم ما كان واجبا وانما
 نظر ان الله في نفس العوض عدم وكذا الاحكام بعد العوض هو هذه والهبة
 بمعنى العوض لفاق واحكامه بالان بعد ذلك ايها الله وقيل السلام وانه
 وهي ما حو من قولهم حاك الله او احاك حياه طوبه وقوله نحو ما حو اذا
 قال سلام عليك قد رزقته الله وارفاقا له وركابه بلائى بعد ذلك الاسد
 بالسلامه عليك والورد واجب فان كان ما فعلت عليك وقيل رزقته
 سلامه لعموم الاله واحكامه ليعني اسد في الم الم الم الم الم الم الم
 احدها معنى السلامه في الدنيا وهم وان رزقته العاقب ونزاعه عليه هذه
 السد والساني بمعنى الهبة والرحمة ولا يجوز وخوفا ما حو من الله فعمله له
 وسلم لصر على النعمي بما رزقته السلام ورحمة الله فعمله لافعال في حقه
 الله نعمش يتدبره لذكوار الدعا ما حو من الله وعمله فالواو سلم الماسي
 على العام والواو على الماسي والواو على الماسي والواو على الماسي
 الكبر والافعال على الكبر وعج لاخير بالوديع كبر
 قوله عند من سئل الهبة لشرط العوض كما سئل السبع على العوض

مما لا ينعى البيع بلفظ الله لا ينعى الله بلفظ البيع وكان ان خاصية البيع المبر
خاصية الله عدمه والالفاظ مائة في اختلاف الاحكام وان كان المعنى
واحدا الا ترى انه لو كان ذلك على يد درهم وعطيك لغيره ومثله مع ان يقول العرو
احلكت بالدرهم الذي على يدي ولا ينعى ان يقول بعه منك درهم الذي
لدي على يدي ان يقول احلكت درهمي الذي على يدي ولا يتناول بعه
درهم الذي على يدي درهم الذي على يدي ولو قال بعه هذا الدرهم درهم
نوديه يوم كذا لم ينعى ولو قال بعه درهمك درهم نوديه يوم كذا مع
مرجع فيها ان كانت فانه ينعى براضتها فان اشترى اقله من الخاتم كالمع
الفاقد سواء قولك اودى فنتها بعه اركا بعه وان العزم والبيع مطلقا وقوله
وفي بيع الماس عوصن يعني اصغره ولم يذكر له صاحبه وقوله حاز بها ان
فهو وسواها كان معناه او في المهر لا ينعى الذي ينعى الرجوع فيها اذا كان
يعرض ولم يحط بالمال كان او عرضا وعدمه لا يجوز الا ان يكون ما لا عرضا
كما ذكر في السابعة وقوله فاشه الاول وهو ان يصنع الموهوب له من بعض
فاشرا حدهما على الاخر في الرجوع وفي بعض الرجوع مع العلم بالاسهل
لم يكن له ان يرجع بعه اذا كانت الله لغيره لا ينعى لهما لو كانت لغيره او
وواحدة كما يعرض ولم يحط وانما اذا اقل الله المضمون فلا
رجوع حاله وقوله كما لا يكون للبيع لان كل واحد جدد له حتى ملك
الغير فطالب على العترة وهذا مطرد الا في الملبس وقوله صر فنته
يعنى عوضه الذي هو في ماله الماله لانه يصير الفقه حقيقته الا ان
يكون قد مضى من زمانه ودفعه الماله وكذا قوله في فقه المسع وقوله
معناه ان الموهوب له لم يملك المهر بعه فله العترة او بعه بعد كونه
لم يملكها مطلقا مسقرا اليها موقوف على تقرير الحاكم او تحتها في الماله
الا انه اذا قضى بعد ملكه سواء لم يملكها او في قبيلها فليس لها سواء
في العترة الا ان هذه هي فقه المصنف في تلك الموضع سواء في اياها
حكم الحاكم فانه هذه الله بالبيع مع ملكه او وجه الامام او قلت ان لم لا
مع ولكن فائدة في الحاكم الرجوع بالعترة لانه اصدقها وهو ماله المصنف

وقال ابو نصر حكم الحاكم بالبيع ها وفي البيع الفاسد بطل كما مر عليه العترة
والرابعة كانت للعوض ليس من حيا كما روي من هذه وصدره ويدر
ان لا يتوعد عوضا ما كان ثباته كان للعوض وبطل قوله الله وقوله ان
العوض معلوم انه للعوض بغيره من ان العوض مضمون في العترة
نظر على المذهب اما هو ماله صوابه وقد بطلنا الله في الفقه وقوله
والا ينعى البيع الله صاحبه والله لا يشاهد فلو كان في صيغة البيع لا يتقبل فيه
قال محمد سليمان في قوله هذا بعه منك ما يراه في الحديث ان الاول اذا ذهب
للاثر فنته موقوفه على هذه الما في المجلس فله الرجوع فله الما فان
لم يرجع في الما في المجلس فنتها في المجلس فانه فاقام الما في المجلس
قل له بطل الله الاول والاحكام في المجلس اذا مال الله بعه كذا اعلى ان
بطله فان طلق في المجلس في الام لا ينعى الله ولو قيل الله ولم يطلو لم ينعى الله
كذا هذا اذا مال في الحاشية بعد هذه فوهما ما شارح في حلاله جعل
الله الاول موقوف على العترة فقل العترة الله الما كالمع في قول الاول
ويخرج من جعلها كالعوض في اصل الحليل في المجلس او بعه ولا ينعى الرجوع
على ما ذكره من بعد ان تملكه بطلوه وهما ولم يخله بعه في فنته ومحمد سليمان
يقول لم ينعى الله الاول في السادسة في حكم الرمان في عترة بعه الله
مر احكام البيع ماله الرمان وهما اذا كان بينهما ماطل وحده الرمان ولم يسل
بطل الله كلها كما لو كان بلفظ البيع بل يرد الرمان فقط وما في احكامها
احكام الله في انه لا رد بعه ولا اسحقا ولا عترة ذلك من حار الرمان والمص
في المجلس في العترة وقوله وهو مشبه بالعترة بعه لعوض وان لم يكن عترة
معهودا فيعلم بطله وبطله وقوله الاعسار في ملكه بعه من الرمان
بالعوض والما ترخص من ربح العترة فتم في الما بلفظه دون المص
وفي الرمان المصنف وهذا احد قوله ان المصنف في الرمان بطله في المصنف
مران على بطله وكذا لو لم يكن له ان ان ينعى وقوع البيع في
السابعة كانت الله صحيحة وبطل الشرط لو جهرا احد هاهنا وفيها موه
بطل الثالث وثالثه والما في جعل رجوعها الى ملكه مشروط بالانذار

الموت والموت المشروط بالبيع وعند المأخر لا يبيع الله واشترطت
في حق المتهب أو بعد موته يحصل التسليم من الله إذا كان في مقامها
موقوف فاما مال أو غير من الاموال لا عرض لكان التالى حتى يعلم لا
انفاق وان كان الا فاما مضمون ومطهر اركان مطهر فاما معلوم او
مجهول اركان مضمون فاما ان يوفى اولا وان كان عرضا فان يوفى ولا
رجوع العاق وان لم ينف بعد لا رجوع هنا وقته ذكرنا ومضى في الاسرار
وهو افسر ما ذكر على حكاية الاسرار المزعج وعند الهدوء مزعج ذكره
في ما يلزمنا اذا امرت لطلب حرم المعاصي ومنها وهنت لغير وجهها
ومنها وهنت لغير وجهها كل شرط ليس كالتالي هو باطل
دل على بطلان كل شرط في كل عقد وفي العقد كما حاد منه
من العقود الا البيع فحارج مدلول اخر خاص فيه فان قيل كذا
حكم لا يوجد في الخارج في السنة والاجماع والعاسر قلبا كلفنا
لصاحبها التماسا فانه قوله تعالى واسمعوا والجماع وسمع غير التماس
قوله ما توفى في المعاصي فاعيدوا ما اولي الامر في التماسه الا ان
فيه اما اذا شرط ما مخرج منها فمع واما لو لم يفل منها فمع على احد قوله ان
المعسر مرد وان العيم وعلى التماسه من ذوات الاموال يبيع في التماسه
والاحلاف فيه مع في الصلة فاما انه رجوع ان لم يشتر التماسه فمع عند الهدوء
كتموا صواب الله في العاشرة على حب التماسه معي على ما سمع الناس او
يعني ان عاين هذا المسح بالدينار ابدى في قوله لان الواهب
مرضى ان يصفى البايع يعني عنده انه قد ملك ولولا هذا الاعتقاد ما ذهب
وعلى المسح على روح التماسه فاحر وجهها باطل فلم يملك البايع الدينار فاشبهه
فلم يبيع الله لان عند المبرى ابدى ملكه التماسه فلا يضر الله ولو علم انه ما ملك
التماسه ما ذهب ولا يقال لقد ملكه البايع فكيف يملكه ولا اراد حله دون
عنده وانما لم لا يملكه ولا يملكه فان كان التماسه قد اطلق الدينار وسوا قد
دعوى في ان الاموال اجماعا على المبرى ولو علم حاله ما ارجع التماسه احلاف
صواب الله وضمير يصفى البايع فاما ولا يلزم او اراد ما ذكره صاحب التماسه ومن الله

نفعاً وما ذكر في باب البر الحليم الظاهر ويكون مراد من الله وضرباً من الله
 نفعاً فإن **كلمة** فاس على المكسر والصحيح ما هو صريح **قوله** أما ما شرف
 الريان فكذلك **قوله** رداً المكسر **قوله** رداً المكسر وأما أصل المكسر والصحيح
 يتكون عنه والصرف يقع من غير رداً **الموضع الثالث** الهبة والهبة
 هي للولد وهذه لعنة فالهبة للولد فهما لله أو الهبة ما يرجع إليه
 لا بعد وهو واحد **قوله** ذكر في باب الحضانة في بعض **قوله** إذا كان وجهه له ضرب
 من الله الأولى والثانية في الميع بعد أن يرجع وعنده ريد والمصروح
 وصح أبو مفضل لا يقع صفة إذا زاد أكثر أو عداً وترفع في الصفة قال
 والكبر للامانة وإن عداً وهو اللادان سئلوا صفة أو كبر أو هو قول
 من الله قال سئلوا كان لفظ الهبة أو الصدقة وهو العاقبة لأن الله لله لله
 صدقة لكن قيل إن **الحكام** أنه يرجع في الصدقة للولد **قوله** أما الهبة
 الولد عداً وشأن يرجع منها كانت لأخي أو قرينة وعنده ما يرجع في هبة
 العاقبة إلى هبة الميراثي الرجم المرمم فالوط من يلهم بدخه **قوله** إلى الذين
 يلهم بدخه خلاف المخرج أو النصارى من هذه المسألة أن الرواحل ليست
 حلالاً إلا في حرج المذكرين ماله أن من يلهم في الرجم بدخه لا بد أن يورث
 منهم الفضل لقوله إن كانت هبة تلك لصله الرجم فعلى هذا العاقبة أصل
 الأول في الرجم المحرم فالظاهر أن الفضل ولا يسل قولاً له لم يورث أو فكيف
 خلف على أنه ما يورث الفضل فظاهر على أنها من الرجم إلى من يلهم بدخه
 وقد عدهم والمالك من يلهم بدخه ولا يورث يورث الفضل منهم فعلى هذا
 لا يورث من العلم الثاني والثالث لا بد من هبة الفضل إلا إذا كان له عاقبة
 القول **قوله** خروج الموهوب ولو رجع إليه وفي العرفان إذا علمه
 أو أباؤهم أو أسلم أو أمته امتنع الرجوع فإن شئ عاد كما كان له
 الرجوع ولو أحاد من جهته على الموهوب لم يرد لها الموهبة ودخ السامع وحدها
 هذا ما وجدته وقلدها لا يمنع من الرجوع وفي النكاح وإن كان الزوج جعل
 للبدن فما منع من الرجوع ولعل إذا لم ينع بعض العضة دون بعض رجع
 كالميراث في الأولى وثمة إلا فإنه يمكن فصله عن عداً من بعض

للموقوف عليه **والاول** حكم على العاقل ان يحلها حالها انما ان
 يكون ماسم ام لا ان كان الثاني ما لا يقع وان كان يقيم فاما ان يقع
 ما ذكره او غيرهما لا ان كان الاول مع وان كان الثاني بالساعة اما
 مقدار الموقوف حلالا مع او متوجرا عنه او مقدم عليه فالاول ان يقع
 نصف ارضه بعد موتهم ونصفها الوحي وكان نصف نصف ارضه وحيث
 ولا حاجة الى ان يحد وبال الوصف يحتاج الى اطلاق الوقف والثاني ان كان
 نصف موصى كل ماله على خلاف المرات او على احد مع ماله على موقد وعاد
 المار ملكا للورثة فمما سمي الوحي والبال وقد نصت في ارضه
 ومن اخرج وفي هذا الماله اوال فقوله **والنعم** والماضي ان الاحكام بعد
 وارض عمر الى وقتها ما من الرسول كما يشاءه والنظر على هذا انه يجب
 القسمة للشريك فيكون ما كان وفقا في نصه الذي له ملكا وما كان ملكا
 في نصه الوافي له ملكا وفقا وقوله لا يصح لغيره العلة والنظر عليه
 ان مثل هذا اورد عليه عدس في وقف الشارع الطار في الممارعة ايضا
 فداخار الوقف الذي وهو يودي الى مثل هذا الا انه اذا وجد احد القطع
 فاما ان يقول في الوقف فيها بعد عاقل واحد فما للوقف بجمع الناس
 ملكا وقد كان الوقف حل فيها او يقول في حل فيها فلم ار له البيع او
 لقوله احد ما فلا محصور على المثل هذا المثل هو الذي ذكره في
 الطلاق وقوله **فما قسمه** او اراقها فستدفع والنظر عليه انما
 قسمه مع لود في عقد القسمة الى مع الوقف والكد ما قسمه اذ اراد
 عاقل هذا ليد بعد حصة البيع في الاحكام القول في عدم حاصله
 فيها او معناه فهو حائل فيها نعم ما حكاه عاقل العاقل وحكامه
 لم يعمدوا التسوية فاسمهم وما لا وما قسمه او اراد مع وقوله **مرفد**
 لا يصح صدق ان المصالح الخيل والخيول يقول في الوقف الذي قسم
 سواها قسمه بالعموم او بالادوار هذا لاننا في الاول لا يعمد
 ويقيم من عاقل ان العاقل ورواها عاقل ما لا قسم في قول لا يصح
 قسم وصعقوا رواه في مصر عن الهادي والقسم لانها شئ على القسمة اذ
 الكسول لم يعرف ذلك من يد ههنا والوجه جعله في كتابه حكاه لا

لم يخلوا لحدس في الوقف فاما في الوقف وعليهم وهو الموقوف والموقوف لا قسمه
لنفسه فاما ان يكون الشارع مقارنا يقع موقدا وهو المقدم
 حوتا تر الوارد في جمع البركة على سبل الشارع ولم يذكر الحكم بعد ذلك هل
 لغيره ام لا وهو لغيره فاما في مرفق من الشارع الطار في المقدم بان
 الوقف الطار في سبل الا بعد القسمة فيقول ذلك في المقدم وقوله
 فاما ان لم يترك الشريك وقف الشريك حين لم يداه عاقل الفور وقسمه نظر لانه اعطاه
 حتى متى **تأ** في الناحية ليع العتق لانه سق في السعيه والوقف
 ان لا يقع في سق في السعيه والوقف لانه سق في السعيه والوقف
 نظر من وجه **احد** ما انه سق في السعيه والوقف لانه سق في السعيه والوقف
 ان قد اضر اربابا لغيا للاحترامهم وقد حصلوا لاختل المال اربابا لغيره
 كان الموقوف عدا وقد علم على وقف في الوقف وسعى ولم يرد من هذا الوقف
 طشا وحصل علة للمدعي كالعقب الرابع قد قال لا يصح عن الموقوف
 في مثل هذه لان في اطلاق الحق العرفا **والله** كان له الرجوع وسعيها اما
 الرجوع بالسعي فظاهر فاما ما يقول في عدم رجوع كاسر الوصايا وعرضه لا
 ليع كالعقب **في** الثالثة ان الوقف لا يصح على الذمة وعدمه في كسره
 في الراد ارجح قال اذ الطار الوقف على الخطر في الذمة حازا في الوقف ارجح
 من ارجحه كالطلاق والعقب فاعلم هذه المعنى فان ما قيل في حمله
 ان ليس للورثة المعنى لانه حازا في الذمة والخطر كالذمة والشرط
 فيكون المصالح ملكا لا يملك لغيره فلو كان لغيره المصالح لم يملك
 حيا ما عفا وعفا **و** كمال ان القسم المعنى كما قالوا في حيا من المعنى
 انه لو رد وهذا مقوله وفي كلام الاسانظر من حيا في الفقه كلامهم ومن حيث
 عاقل الجهالة وم قد صرح في حيا الوقف في الجهالة **والله** في حيا وقوله
 ارض الى اخرها فان لم يترك حيا كما في المصالح والطار انقام الدر في
 الذمة كاحد لغيره **والله** في حيا الوقف على الاصل في المصالح وان كان
 في حال الموصى وقسمه نظر لانه سق في السعيه والوقف لانه سق في السعيه والوقف
 لم لا ساع ولم يخرج من ارضهم فلو جعل الرقعة لغيره وهو الله على الوقف
 هذا مع ان يوصي رقة ماله لورثه والعلة لورثه وهذا لا يصح الا ان يملك كلام

في حيا وقوله
 ان يترك من المعنى
 ولم يترك من المعنى
 من المصالح في المصالح
 لم يترك من المعنى

الهادي ان وقت الوقف ملك للوقف عليه اسما **وقد** فان كان في حال الوقف كان
 وقفا كما وقف وقال الصانع لا يبيع على بعض دون بعض ولا يخلو ولا يبيع
 ولا يورث الا اخرج اولاد الصانع يورثون اخرج الروح فالحال في ذلك ما في القبر فعلى
 له هل يصرف ويملك الهادي والخرماد في ذلك لعل حلاله كما بان اثبات ما قامت
 الدلالة على جلاله ولكن نقول له هل يصرف هذا اشعارا بالمرتب في الوقف لا بد من
 ان يتولى بعض الوقف في بعض حلك **وقد** وعدم اذا كان في حال المرض
 فانما زادها الملك فثبت الملك وهو وارث وهو لا يورث وصيه الوارث اذا لم يختر
 وهذا لم يختر فلهذا دعا على اوله القديم والحق ان هذه وصية مفعلة في حال
 المرض فانه قد ذكره في كتابه في الازان **وقد** في الازان والامر للمعيار
 هذا يدل على ان القبر لا يترط انما هما مقصودا بل الدار معصية حاصه
 من الورثه فلما في الدين ما قصد القبر بهذا الوقف فثبت لهما الدين وذلك
 انه قد صرح بذكر المار في الوقف لوقف القبر وهما القبر والحق ان اول اذا
 المراد قصد المار وحده **مسألة** اذا وقف مال القبر واخر لم يبيح **مسألة** وقف
 المستقر واوصاومات حسق الورثه نصا الدين او دفع امر القبر الوقت وان سبق
 العواصم بعد بطل **الموضع الثالث** قوله في مخطوط او صلاح محقق
 خالف قول على جليل في عند من يجوز على لغة الفسور واما على اهل اللغة فحرم
 من الوصيه لم ينفذ لظن ان شرطه القبره والوصيه كور بالمناج ولكن حمله المذكور
 انه وقف على محصورين حتى يكون القبره معدنه فان سلوا او سلموا وبهلم احد
 لا على الجورم لانه لا يراد على لم يملكوا الطعام الذي فيه لانه عدونه
 متحقق للمناز وطعنا ولكن الاحتجاج بانه لا يترتب بطلانها لانها لم تكن
 الدين لم يملكوا في الدين الا بعد اعلانيه قريه ولا يلزم قبله في الركن لانها
 لا توجد منهم ولا يرد اليهم ولكن بعد من جاز المسألة على انه وقف على غير العمل
 الذي لا على عمومهم كالوقف على غير المسلمين ولو وقف على احد محمد صلى
 الله عليه وسلم ما يبيح كالوقف على النابيس **وقد** او في ضمن ذلك في القبره
 (المعدنه) بالخالف الاول هو المعدنه والثاني هو المعدنه **وقد** فثبت القبره
 ليس على تملك الوقف لانه بطل شرطه وهو السل لانه اذا كان في
 سلوه هذا عدم السل فبطل وحل حلاله فالمرور وهو وضعه في مفعلة

معصية من اوطان
 الوقف على هذا القبر
 يكون ان لا يورثوا
 مصر والروية في ادوار
 فيهم في الناس

والوقف على اللفظ وقفه وقد وجد فيكم وعما ان الوقف على النفس والبدن
 فيه قريه والوقف على جليل في عند الا اذا ذكر تملك الله الا ان قصد القبره بالوقف
 على النفس والبدن في ذكرهم **واما** استحلاله مسله في الارضه بطريق غير
 احدهما لان القبره معدنه وهو ان في المفسور مقصود للمقايح فالقبره معدنه
 ويحرم لان يملك المصالح وذكر في الارضه عده شواخدا في البيع والحق في
 ولا يورث فقط ذكر انه لو وقف على البيع والحق في البيع واحد من اصول اربعة
 احدها اذا وقف على نفسه وولده ثم على البيع لما عرفت ان الذي يطل هو
 المهر ولا الوقف في ذلك اها في هذا بطريق وجهين احدهما انما لا يملك في البيع
 بطل هو المهر في الوقف هو طاهر الكلام وتوافق العاين في الثاني ان سلما
 هذا قد جمع بين مفعلة واحدها فيه قريه على ذلك وهو النفس والولد والبيع
 لا يريه في بيع عامه فيه قريه وبطل الامر في هذا مفعلة واحد في طور الاصل
 الثاني مفعلة في الامر والنظر عليه وجهين احدهما ان في الوقف امر مفعلة
 احدها فيه قريه على ذلك والثاني لا يريه فيه في عامه فيه قريه وفي مسله مفعلة
 واحد في طور الا في ان القبره معدنه في مسله في الارضه في مسله
الاصول المال المأهول الذي يستبد به وهو قوله اذا قال اوقفه لله
 على البيع والحق في لا يشهد فيه فثبت للناهد في ذلك العرويه ومن مسله
 انه في مسله وقف على مخطور في الشاهد من السل في الوقف ثم ذكر مفعلة
 لا يريه فيه فلم يبيح للمعروف اندرج عن الوقف وثبت لولا اسم الشاهد
 لانه محقق انه وقف على مخطور كما قال اذا قال اوقفه لله الله ولعنه ثم
 بطل لونه **الاصول الرابع** ان عدم لفظ وقف في وقف واحد هذا
 فلما عرفت بطله اذا لم يملك اليها ما سطلها وقد قال لو وقف على مسجد
 في حقه عصة بطل الوقف مع ان لفظ الوقف قد وجدت واما بطل لفظه
 الوقف وعدم اذا لم يرد لا اذا ختم اليها ما سطلها **وقد** وسئل ان كان
 مفعلة في وقف مفعلة على طلق في مفعلة في الوقف **مسألة** قال في الوقف
 جميعه على القبر الا ان خرج لم يبيح وقد عرفت ان القبره **وقد** ومن احكامها ان
 بعد ملكا هو صاحب الوقف بعد الوقف **وقد** فلا العشر كان وقفا

في الثاني لفظ
 الوقف قد وجد

حاشا له فتنه فالصبر في الوفاء على أهل الله وقال الهادي يجوز
الوصية لم قال طاهر بن الحسين في الوفاء على أهل الله والاصل في ذلك
قوله تعالى ويطهروا الطعام على حبه مدح على الطعام الاستحسان وقوله لا تأكلوا
أموالكم بالربوا بل بغير الربوا إلى قوله أراهم كيف المفسدون وطاهر الاستحسان
أن ما فعل الله من وقوفه على روضه وعسوقه بصدوقه وقربه إلى
الله تعالى وقال المذاكرين المذاكرين الوفاء عليهم إذا كان على طاعة
معتبرين يكون المراد بعد من لم يوافقهم في دينهم ولم يوافقهم
في نظر الله تعالى ولا في الحق لكن يقال إنما نحن إذا وجدنا العبد لا مطلقا كما
لو وقف على الاستحسان مطلقا لم يقع وكف تكلم على معتبرين للبعد عن الاستحسان
ذكره والله سمي مدح على الطعام الاستحسان في الدين والاطعام في
ذلك المذاكرين فإما مدح طاهر الوفاء على أهل الله وطاهر المذاكرين
لم يبعد من حيث أراهم وقربه والله سمي بالمدح وكما أن المراد
حاشا لهم بالوصية والوقف وأما العتيق بظاهر الله أن عمو
الدمي قريب ولهذا الوجه إخراجهم عن الكفران وكذا نور
وتصور أنه الطاهر والعتيق في عموها خلاص كان السلف
بعد ما لا يمان فاما الله عليهم فالإيمان النصاحون
عليهم أما على الصدقة بظاهره أو إطلاقها وأما العتيق

ما لا اله الا الله محمد رسوله فاما النور في النور
النور والادوية والادوية النور في النور
ما لا اله الا الله محمد رسوله فاما النور في النور
النور والادوية والادوية النور في النور
ما لا اله الا الله محمد رسوله فاما النور في النور
النور والادوية والادوية النور في النور

عما ورثته ههنا ههنا الهادي ونعم الله لا وفيل للمصالح بعد موته **والله** اما
 عرف من شرط الواقف الاخر ان لا يخرج من هذه له الاخر فيقول المروءة
 بطر لا يصرح بالمالين للواقف ههنا ههنا وقاله اذا كان لا يطر ما يجوز ان
 يشترط خيره ما لا يفسد له به ما لا يفسد على السبع لم يصح **وقول** في اقل الموضع
 ويكون وصفا على العدا والمساكر لا الظاهر فيما قال انه لانه لا يصرح بهم
 وعدمه للمصالح لا للرقبة فكانت معها لله وما كان لله صرف في المصالح
وقول فان ذكره مضافا بعد ذلك خارج من هذا خارجا خيرا للمروءة وفيه نظر
 لم يصرح بالخبر في المصالح واما لم يذكره مضافا فاذا عرفت مضافا
 وليس هذا الخويل بل صرفا **والله** رجع الى الواقف الى ورثته لانه صاير
 فهو ورثته احصى في ورثته من الورثاء انما هو وقف على الورث فلما ما
 احصر الورثاء علم فقال رجع لك صدقة وكسبه الله اجمع فحمله له اما لانه
 الوارث له الله الواقف **والله** وان لم يذكر له سلاحيه او ذكر له سلاحيه
 هما واحد **والله** في الاول اذا وقع على ورثته في مثله على احكام الاول **والله**
 صاير عن الواحد والجمع والذكر والانثى **السائر** انه يدخل فيه من تولد
 له من الاولاد وخرج منه من فوت فكانوا لورثته لان هذا وقف الخس
المالك انه لا يدخل فيه اولاد الاولاد معهما واما من الاولاد لان هذا
 حصته او لا يحد محاربه ولا يعمل بالمحاربه اما ان العمل بالحقيقة ولكن
 الميم بالمرات الرابع انه يسوي فيه الذكر والانثى وقال ابنه كما طهرت
 للراغب من ميات قصص الخيرة الورثة وقد سبق خلاصه في المعنى وهو اذا
 تمام او قال **والله** فان من ماتت قصصه لورثته الا ان يقول اذا ابرصوا
 فعلى اولادهم او فعلى هذا السادس اذا مات احد الاخوة على ورثته ههنا
 ويدخل فيه الروحانيات والاحياء وعدمه للمصالح وخرج ابن النوارس
 لمحي ان من ماتت قصصه لو انتم **سابع** اصله ان يصاحبه الوقف لا ورثته
 اصله في كل وقت انقطع مضاف **والله** في الناسه وسيله من العلم قبل هذا
 قول الواقف في المصالح الوقف على **والله** لم يصرح بالمصالح فاما السيل
 فلا بد من ذكره **والله** في الناسه وهذه المسئلة صاير مثله وذكره ابن

الا يخرج الورثاء من الورث

كان موجودا من اولاد الاولاد مع الاولاد دخل في قولهم ومن ولد بعد لا بد
 كقولنا **والله** في الوحد المال لا خلاصه يعني في انه ما سئلوا او الا في خلاصه
 من موطا في الرية **والله** والصح من احكام الوقف ذكره الطبري الاول وقد
 اشار الله في الرية **والله** في الوحد الرابع هل يحتاج الى ان المتولي اعلم ان واثقه
 الواقف الى الواقف الى الوحد او من جعله اليه ههنا ههنا في هذا الوقف من
 كان الوقف على جماعة محصورين او غير محصورين لم يعد ذلك الى المتولي وعلمهم
 المحصورين هم اولي من المتولي الا في وهو الذي لا الامام او الحاكم او حاكمه
 المسلم **والله** اذا لم يكونوا محصورين الى الامام او الحاكم والمتولي من جهة موقوفه
 هل يحتاج الى المتولي في معنى الا في والصح من الاحكام انه لا يحتاج وقد تضمن
 فيه وقف مخصصا على الفقهاء فلا بد من ان المتولي وان وقع على مخصص لا يحتاج الى
 ان المتولي وان اراد الوطء بالمتولي الا في احكام اليه فلو اريد **والله**
 جعله له يحتاج الى ان الواقف هذا الكلام متاخر لانه علم على المتولي في العمل
 انه يحتاج الى الواقف **والله** واقف واقف في الخلق الله من غير رد **والله** قال
 ابن الورثة لا تورث ولا ملامه من هذا ومن فاقله لان الاولاد المتولي والموت
 الواقف فلهذا الوارث وفيه قولان اصحهما الاول انه **وقول** او من ياذن له الو
 اوفد على المتولي الا في طلب العمل لله وقال المعنى بعله لا اجم
 كانوا اولي كما لو طلب المراه اجم الضاع ووحد الروح من صبح بعد اخذ
وقول على رجل مخصص او المتحد فاذا وقع على المتحد فوصفه او من جعل
 امر الوقف له اولي بالوقف وعما ربه والعام بمقتضى من جعله العمل لها
 الى متولي المتحد ولم يصرح له ان يصرح بها على المتحد **والله** فالصبر
 اذا وقع على اولاد رجل دخل اليه **والله** الا ان المتولي وعلى السبع خرج السات
 واحيى وعلى السات خرج السور والحي وعلى السبع السات هل يدخل الحيوان
 وعلى الذكر او الا ان لم يدخل الحيوان وعلى فلان **والله** معه كمن علم
 دخل الذكر والامان وعلى العبد المتولي واليه والاولاد ما سئلوا
 دخل ولد الناسه على صبيته الله او على صلبه لم يدخل في قال على اولاد

فان انتم صوابا في الخبر هل ولد اولاد اولاد وحدها الا انتم لم تدركوا
والثاني نعم انهم سموا اولاد اولاد اولاد فان انتم صوابا في الخبر انتم
قوله في الرابعة وكان ذريته من الطرفين صوابا او كان من الطرفين في الاما والالا
ولاد الطرفين في الاحد والاحد **قوله** لاها اوت الى الميت فنه نظر فان خبرها متوا
ونظر الاول ان يقال لاها اوتى **قوله** الم وان ابن ذكرته وقوله صعب لان
مرتبه السبع اوتى واوتى ولو تعدت وسائطها ولا تعد منها سرعة الوصول
الى الميت لاها اوتى وسبع احدهم م م م **قوله** فالذي يسمونه كلام السادة
سوى الجمع وفالج يكون للاوتى فالق من ذوى الرحم المحرم **قوله** اذا كان الاوتى
اسم فصاعدا فارقا واحد فقط اصفه الميراث من الميراث **قوله** واذا
قال وقيل على اقراره في بلاد مرات الاول الاوتى فالق من ذوى الرحم المحرم
السادة الاقارب فعالمه وعلى جملته الاول الى ان افارت جمع اولادته وهو اللغ
وقال ضرب من الميراث في الوصايا انه للميراث كالميراث وهو المعروف والاجماله
فراى اوتى فراى بالغا وسمي انه للميراث وقاله للميراث **قوله** في كل
وفي الوجه الملاء كلها لا يحا او الى السادة لانها وقته نظر انما هو منها
وقال من ولد من اولاد السادة التي اشهر وانه وعده ان اولادها جميع حوالته
انهم حصوا الى السادة الى السادة في شهر وانه وقاله في حوالته او اذ افي
ان جمعها في الاستلام الى اخرها تاسلوا الى الاجماع **قوله** فاما قوله سوى سبعة
السنه هذا الفصل الثاني **قوله** كما اذا وقع على اهلها كاه **قوله** في كل
فيما يطول في وجه السادة الكاه وحيث السوءه وكانوا كالمختومين لا يفتد
والخصم من ان كانوا بعدد ومانى عنهم جاد وولم يحد كل حال الا
ان يفتد اعانهم كان لهم ولو انفلوا **قوله** فان اوتى ميراثه قاله الميراث
في الميراث في حال الوقف والوصيه والنفقة ما من يفلوا وقاله في الرابع
دار **قوله** في الحامه الاستفهام الرابع وفي عرفهم مع ما عساه الناس
ولا اعاد برمانه العباد فاقال لاسر الناس وعرفهم من يفتد او غيره
او عرفهم في بلد والا كان الرابع من عرفهم في بلاد **قوله** الميراث في كل
شبه هذا من خبرهم الذي في قوله ومجانبه الميراث في كل طرقة هذا

لا يكره ولا يدخل تحت الاستطاعة ومن هو وورع الورع ولكن ان كانت
عقد كل فعل وعقد كل قول فان تعدد في كل ساعة من ساعات اليوم وان
تعد في كل حضور وكل مكوث فان تعدد في كل يوم من عده لحد محضه وفي الحديث
لحان الحاشية العبد لعنه لا حاشية الشريك ميراثه وعلم من ان ميراثه مطعونه
ومشرويه **قوله** في السادة على مسلمي اهل البيت وهو قول من ذكر الاسلام
فيه وقاله لا يكره بالوفاء على الناس والمخالف الذي احر كلامه هو راجع الى هذا
وقوله وكان الوجه الذي قصد الواضحة هو وجه القرية من زما ولو وقع على السبع
والخامس بقصد القرية لم يكره **قوله** او عاريا مع العنا وكان قصد ما ذكرنا من
فيه وجه قرية الاسلام او رده او علم او نسب رسول هو قرية ولا ساقه كونه عبا
وقوله وسرايع من بعد ما لمضا وهو قول وجعدي على وانها سمى وان عدايته
وشرايعها وقوله وهو قول **قوله** في معنى راسل المسألة هو الوقف على مسلم
امل لا ال شرابع وقوله فان امكن حصرها تكون وقفا عليهم يعني ولو لم يكر
فيهم قرية وقد القرية معدة قول **قوله** في السديم في ذلك قول ان يجر احداهما موضع
واحد كالحجر والنا في اهل الجمع وله في اهل الجمع قولان احدهما ان السادة في
قوله العلوى او الادعلى والمعدى او الادعلى فاد اوتى على العلوى فهو
كل اولاد على الميراث العرفي وقال الوضوح العاطس فقط وقاله العرفي
او اولاد العباس على فقط ما عدا هذا اللفظ في الميراث عليهم وقوله الاسم
والمع المع المع المع لا ما لا يكره وقوله وهو الاعباد والاراء والعمال
مدانها والى يكره احاد الميراث والاسلام في اللغة الاسلام والامان
الصدوق والدين ما داره والاعباد والاراء والطبع والعاق **قوله** فان عكبات
مسلمون في هذا الى مصر ومنه للميراث وامام معدن **قوله** في قوله فانه
يكون كالحال ان يكون ميراثه **قوله** في السادة ذكر في الوصايا وقيل في
بعض الخلف ولم يكره فضل العلة وفي نظر من قاله لا يكره الا انما او اجافا غير
بانه ليس كل واحد من عليهم فلو لم يكره فانه العلة عليهم

أوصى بها لهما بالوصية صارت واحدة والاسناد حمل كلامهما أنها وصية لهما
وصى الله والامير الحسن أحاراً لهم الوصية والندى والوقف المطلقا على الفقرا
والمطلقة **قوله** في الناحية ضرورة الغلة الى فقرا سائر البلدان سواء لم **الوقف** حفظ
الغلة حتى يفسد منهم احد كما لو وقف على هذا المذهب الفقرا والرجل الفقير كما يقع
لم يصر في غيره فليس في الرجل الفقير وقف على غنما والعين باقية ولم يفت
علمها بشرط الفقير وفي ملبسها وقف على من هو لصفة الفقير فلو اعلم الفقير
وقف لم يقطع مفرقه فصر في سائر الفقرا **قوله** والقرية سعلون يصر في
غيرهم بلزمت هذه الغلة حوازي الصوفى الغريب وحود فقرا في البلد **قوله**
لأنه عن الموضع في نظر لأن الموضع لا يستعمل للفقير إذا كان ملكا او حيا لخاله
المستحق في أن المقصود مصلحة أهله وهم المملوك **قوله** على حيا لخاله
الموضع فيكون مفرقه في غيره لأنه وقف وما ذكره مفرقه فيه وهو
الفقرا ذكره ذلك المرفوع لا في غيره فيه وهو الموضع فلغا وعليه سواء
الاول **قوله** أحاراً على حيا لخاله في غير ذلك الموضع وفي الوصية إذا عثر عليها
موصفا الخوف في غيره فليس بالشرط ما بشرط في الوقف أن يجوز فيه
والأمكنه لا تقابلها القرية فاما الوصية فيصير بالملاح **السؤال الثاني**
المروى من هذا ومن وقف وما جعل عليه تطعم في محله لا يطعم في
غيره **قوله** المستحق احتياجا لما سرقه فيه وعمان له والطعم معهم ولا في
اجتماعهم في غيره إلا أن يكون من مباحات المملوك **قوله** إذا وقف على الفقرا
أعز واحدا دخل فيه الوصية وأنه وهل يرسل هو اذا فقرا لم يزل واحد
ومجرورواه في الوصية من الغنم لا والنا **قوله** في الناحية والوقف على الفقرا
لا يصر الى الله لم يكون فيه كما أن وقف للركن فيه وقد صرح الله من طعم
الاسر وقد قال لا يباح لهم من الله لم يعاملوا في الدين **قوله** أحاراً في
ولاه الله الى عداوته عدو الله من يد الصبر ما ولياه وهذا لا في الوقف
والركن الى الله من طعم الطاه وكب الصاكن
لا في سائر الله أو إلا أن يشاء الله أنه يقع في الناحية في موضع محصور

بيع محاروا حاكم او مشهود من شاهد الصالحين ادلوم من كسب ليطر هذا
الشرط وكذا إذا كان وقفه في ذلك الموضع أحاطا بطريق عامه **قوله**
شرط أن يكون الموقوف عليه معناه أنه قال ما دام في ذلك الموضع إلا أنه حيا لخاله
شرط او عقد فإن أسهل الموقوف عليه فقال الوصية شرطه فوقفه في ذلك الموضع
الوصية **قوله** المذهب فما يقع مطلقا ومفردا **قوله** وهو مفسى
مذهب حتى يقع فيه الوقف المشروط عنه فكذا في المذهب **قوله** في الراعي أحار
وقد ارفق في المطلب ذلك بها لأحار الحقيقه الملك خلا والعشر **قوله**
في أن يقع وقف الوقف في العشر على مذهبه وفيه سواء **قوله** أحاراً في العين
ثم المستعمل في العين والأرض ليست في ذلك **قوله** أفدت أن رجلا الوصف
العشر الى عمان مستحق فاندت يرى ما يحتاج اليه للشيخ للعمان **قوله** وحار
وعينها لما كان يقع للشيخ من الركن كسب في هذه المسألة كأنه اشترى
الأرض من نفسه ما عليه من المطام للفقرا وأما ما فنقول في ملكه مذهب
الملك وقاية الوقف لو طعمه صلفا له فتمت للفقرا أحاراً في ركنه عند رجل
ولم يفت لاحد **قوله** فهذا قد اختلف **قوله** حرم الله أعلم أن يهاجم عيا
طريق في هذه المسألة فيقول هو **قوله** أحاراً في العين **قوله** في الناحية
بيع **قوله** واحد او ماول **قوله** لا يقطع في الحال وقابل لا يقع **قوله** واحد او هو
التي وقاوا واحدا في ذلك ومنهم من يقول بل هما ثلث **قوله** أحاراً في العين
منهم من يقول نعم الطلان من يقول لا يصح بقاوا أحاراً في المسألة **قوله** الراعي
لأنه ليس له فله المطالبة وكسب في الخاف لوليه وانما صد ذكر في الوقف
صرح في باب الركن **قوله** فله المطالبة **قوله** الفاق لم يدره الفقرا أحاراً في
لحقوق وفي هذه المسألة قد ذكر أن الوقف على الفقرا فلا يقع أن يصر في كسب الفقرا
العله من يوقه وقد ادعى على الفقرا أحاراً في العين أن يصر في العلة لما ش
وقته في الوقف ومنعه في الناحية **قوله** والنا في ذلك صرحا في الفصل
الاول في بطلان ما ذكره في قوله في الناحية **قوله** في الوقف وان يطرأ

وما ذكره الوهم هنا من بطلان الوعد على الكافر بما تقدم وذكر ان سجد
المشبه ملك المصالح في المانة على طوبى يعني في الهوا والطوبى والوهم في
مراد في ارض الطوبى فالمراد اذا كان صفا فارقا استغفار وساء على
حوار صفا اموال المصالح من جهة الى جهة لا يظهر ان العضة تصير مستحدا
عرفنا انه مراد به السجد وقد عرفت شروط السجد في الصلاة وقوله جاز وصر
مستحدا فقد احاد السجد من غير ما ذكر في المانة او قطعها بالسجد في بعض
لبن القطع سنت للملك كاشرا وقوله جاز لو دعيها غيرة لانه الاول في كفاية
في ثبوتها احكامه فسادها هو او غيرة من غيره مع وقوله الثاني في الاصل
لا تصير احكامها ان دعيها غيره وقوله الاول ما ذكره هنا انه يصح لهما ما يصح لغير
الا حكمة لا يخلو فيه واراد ما ذكره الا حاكم في الاخرية وقوله في ههنا متناه
اسرارها وههنا كذا ههنا من غيره وقوله لا على وجه الوجوب ان اراد الاحكام
ما لو اسير اهنا حاز له سعة وشرعته احدا من هذا حوا مع الهدى بعد
ورما خسر من قبله اذا اوصى بغيره بعد سعة تطوعا فاسير والعقد موه
ما لم سعة ولو اوصى بغيره لكانت حاز لم سعة وغنا الجملة بعد الاحكام
كحاج الى نظر وقوله في الصلاة اشبه به نظرا له ولو دخل في الصلاة لم
يلزمه على غير فاسر ان الفاسر ان الوعد لا يملكه في اللفظ وقوله فاما اذا
سانا لعله محذوف احد اختلف في قوله وقال القصة كذا قوله واحد في قوله
قد صار مستحدا في الظاهر وحيث والتم بصر محذوف فمانه ومن الله
ادام سوف الكلام من اوله الى اخره على هذا الاصل وليس يقول ولا حاحه
الى قوله لوى ولم يوصل في الظاهر وقوله فاذا كان كذلك لم يوجد
ظاهر صعب في الظاهر حاصل في قوله هذه المسئلة كذا احدها في الظاهر
والناظر في الناطق اما الظاهر فاذا ساء ما هو على ضد السجد لو وضع ما
العروة لا يستقل منع من الرجوع في الظاهر الناحد وجهين اما ان يكون
عائده فعلة لسعة او شرط في فعله انه فعله السجد وامساح
الناظر في قولهم احدها خرج لغير الله عز ملكه والناظر في السجد

لفظا ونصه الوعد اما محذوف لما نصه على لفظ الجمل الى قوله صحة
وقوله كذا يوضع عليه حرم الما والفتحة طوبى وقوله الما على وجه الطريق
قوله هو العاقبة والمغير المستوفى بوجه الى السعة وقوله سلم في
الراية ما ذكره فيها عن وشرع قوله لها واما الحقة فقالوا لا يفسر السجل
مع الصنف فسل ان يصلوا في جماعة وقوله لعله واحد وصر واحد وخو
لغيره والمسألة شرط ام لا وقوله قال في هذه السعة والوجه في انه يصير
محذوفه ساء او شره للمحذوف ان السعة قاربت فعلاسه القرية فكانت الخواص
قوله لعله القرية في الاولى والاطراف في هذه نظرا فارجح اذا خلا السجل بعد
بطلان المقصود بعد ادراك الحاجه كاللحم اذا سيع الحنت والقاصد كاز من
الضمانه عند سعة في الما الى ما في العهد الا جماع وقد ذكر القسم والواو في سعة
الى ما اخر في المانة وهذا هو الوجه في قوله مع غيره باينه او متوليه في سعة
لم يمتنعوا النفاذ من الله وبطلت ولا تته ولو كان له سعة امر اراد تو
سعة فان علم الظاهر لا يضره منعه واذا انضه ام وصر وان علم الظاهر انه
بعد حاز تركه فلو عرفه الام عليه ومما اذا اراد وارباه فقال طوبى
الانبا وعلما واصلاحها وشرها من علم الاول كالحور من علمه حرم الما
والخلاص الا ان السناد الخور ان لا يملكه الا في هذه المسئلة ومما
اذا حرت محذوفه نفاذ على ما يمكن من له او اصغر ولو ماسع واحد او اذا
يمكن اعانة سئل المونه الاول في ما يمكن ومما ان ساع لعمارة
ما اسرى بعلته لا الا وفاقلا ساع لعمارة كل هذه حوا في الامانة وال
الوهم وكذا توسع السجد من الشارح ما ذكره الامام الا لم يصح ما ذكره
في المانة او تعلل على الطريق الممارب ولا يخسر بالظر واذا يحصر
السجد بل يجوز على مراد من المتول في الاخر ان الخور الا ان سعا في المتول
واذا امام هذه مضطربا حتم في حصر خيال بيليه غلبه كلفظ الما
طعام الغير لعموله وكما ان لا يفسر كالمسعر الضمن الوج ولا ما
بعض العارية ولا لعله غلبه غلبه حصل من وج وقوله فعله

صلها الملقح القنعة لودى حصصاً هامة مثل فمه الملقح وهذا على
 ان الحصر ووقته على المجد او لست في المجد فصر فمته للمصالح وهذا
 المجد احصها لاه الموقوع عليه وشرا مثل الحصر او لم يسله الموقوع
 الموقوع في سائر مصالح المجد ولو صرح في مصالحة او حار واما اذا
 كان الحصر من مال المجد وعلاؤه ومدونه او مدونه عليه فعليه قيمته للمجد كل
 حال **في الرابع** ان كان الماسر الحصر في الما بعد الدار او قد ولودها مال
 والفضة واركان في الحصر زمر دون حكمة ولا واركان في الحصر الاثر فلا وقوله
 ولود لودى الى حصر الحصر فكلما لودى الى الحصر فعليه لودى سائر مال المجد
 كما ان هاتين العتات في الفضة وكنه كالمركب والمطامير والمساكن والمنازل
 والحصر والنفق والخزير واطعام من نجسها بالمرأه **في الخامس** حار
 للمنتولي بغيره ولو كان وفقاً لاه فدل على السماع به في الوجه المصنوع وكل لا
 حوز اذا كان وفقاً وفي الكافي اذا استلجحه الموقوع في حصر الحصر الى
 الموقوع عليه التي في الاثران قدما وكذا الموقوع في اثنان وحسب المجد اذا
 ملئت سعة وقصر فيهما في الموقوع وكذا الدار اذا اهلها في الاثران في
 المصالح قال الوهم في الدار اذا اهلها مع اخرها دون موتها لكونها الموقوع
في الاول لا حوز بغيره ولا يعل عليه قدره ما كلام ج فاما ما هو موقوف عليه
 من حصر وعثرها فكذلك الاثر في حيزه فاما ما هو موقوف عليه وبغيره
 فنه حصر او بغيره في غيره لست وفقاً عليه سائر المصالح مع الوقف اذا بطل
 السماع في الوجه المصنوع ولا المصنوع في المصالح ما دام الموقوع في المصالح
 وبها وقع المصنوع **في السادس** خفي او قام وعلاؤه في الموقوع عليه اما
 وهو يسمع به فنه فعل الى غيره على ما تعلقه في حيزه **وقوله** ان كان في حيزه
 موقوف عليه فاما اذا اوقف المصنوع وقال بغيره في هذا المجد فادخل في
 عينه وكذا ان كان احد لا يدخله **وقوله** في حيزه في سائر المصالح قال علي
 حليله او اهلها مستحق بغيره فكل فان حوزة الموقوع في المصالح ما دام الموقوع في المصالح

في المصالح

فحق المصنوع الموقوع في حيزه من علاؤه كالوقوع في الموقوع على الاسامير طين
 من حصره ولسن يستد انما في الموقوع والنفق طين ما ان لا حصر له في المصالح
 العوض حار الى حصره **في السابع** ذكر من يملك وضع الطين في المجد للصف
 فقط بل لا امام فقط **في الثامن** ان جعلها الموقوع في حيزه حار او قال لا يطعم الا
 المالحين او الاسامير وكوهم والمصفا وعقاه المالحين من الاسامير الموقوع
 اطعام غيره حار او هو عرو المالحية فكل وكوهم لصف المجد ما كل في حار
 عنه ويطعم غيره من اهل الموضع وغيرهم وكل الخور **في التاسع** حار الماله وقد
 ما ان الاوى حوزان بغير حوز السع وقيل بغيره وصايق الشراذم ليعرفه
في العاشر لا في طو لار حوزا من الاسامير وكما ان احدهما حار حار والآخر
 حار لاجل حار **وقوله** حوز قدر الحوز يعني من مال المجد وقال من يملك حوز جميعه اذا
 كان في ماله سعة فاما ان لا يدخل الموقوع من بغيره حار جميع المجد لان المصنوع
 يقطع سائر الماله والنفق عن سائر المصالح **وقوله** ما كان في حيزه المصنوع والنفق
 عن الاسامير من حيزه بطل اموال المصالح من حيزه الى حيزه على ما كان عليه على وجه
 المصنوع **وقوله** فان كانت المصالح من حيزه المجد فمعه عليه واما ان لم يكن عليه
 ولا حوز موقوف موقوف في المجد سواها كان سواها او اسرع في حيزه او بغيره
 الصاروح المصالح في المجد عند ان يدخل من المصالح موقوفه وهو موقوف ولا معنى
 لقول من قال من حيزه الموقوع لهما لا تغرد الى اذن المجد **وقوله** عند الموقوع
 ويرفع يعني على ما به الذي يخرج من المصالح من حيزه او اسرع في حيزه او بغيره
 حوزي حوزي الربل واما سائر المصالح فان حوزها حار او اسرع في حيزه او بغيره
 اثنان فعليه **في الحادي عشر** ان كان المجد والاسامير في حيزه المصنوع
 سومي فنه ويرى وكذلك الحصر سطي والمصنوع لغيره من غير اذن الموقوع ولا
 بغيره فان لم يكن متولياً لم حيزي موقوفه وعوضه باله عكس **في الثاني عشر** حوز الملاك
 يعني لم حيزه الموقوع في المصالح من حيزه او بغيره او لا حوزه **وقوله**
 ولله المراتب الموقوع والمصالح كنه في حيزه المصنوع فاما الموقوع في المصالح

٧٩

والفوا من ومهما الحاج السار قال الخلف لوامر بعد طاسا بعد
حاز قال التومر التور الثالث اما في المصدا اذا كان بعد رخص
لم يكن ايقاف الرابع اذا قام امام فقال وقاضي القضاة و
المستوفى قال التومر وكذا اخبر على قولهم انه الحكم للمدعي وجود المدعي
والمعلم ان اسقط الحكم استر لو شرطوا عليه شرط او انه لا يصر في الخصم
لم ينعى كالا امام لو شرطوا عليه خلاف الوصي والوكيل مع الشرط عليها ان يرها
مع منه فعلى ما امر به خلاف الحكم في الخامسة والاولا ان يكون واحد قول
لوريه الوافي بالولاية وهذه المسئلة في الثاني مع في الثاني ان كان
للملوك ان يعاد وصاها المبت دون الوقت فلما الر الوصا موقوف على الموت
فيما في الورثة في خلاف الوعد فعند المدة وادار مله عنه في المدة هذا وقت
غير الوار فاما وقت عليه فامر الله حلالا في المدة لا يتولى من جهة المدة واما
سأكون المتوا في المدة في الاول ان كان له ان يصر بها ما لم ينعى في المدة
والا فالورث واحد او ينعى ما حال حرمه او هذا على اصله لا يصر بالعدو
وكان حكمه ما ذكرنا وندم هذا في الاحار ان لا يصر بها من بعده
لما حذر لها حذر ينعى بعد شرط لا يكون ان او ينعى حتى فادها من يد
فاما حال القرص في حذر فقصه مد لها حذر في حذر الموت في المدة
خود ررع ينعى بعد شرط بعد الاجرة وسوى العمل بها في قولهم
لسا ولير للرجح احار هو اذا قدر الاجرة ولم ينعى وجميع فهو عند
في الثاني في كون المدة للغير او هنا سوا كالمسئلة في المدة في المدة
لا و قول والبرم العشر الخارج ساه على المدة اعرج على المدة لو كان العمل
عن جرحي فالحق في المدة وتحت العمل في على ملكه في حذر بها كالا ووصي ام
خرج عنه في حصره او غيره في عواما في يد الوصي في كاهها والله اعلم في العشر
مد على ان العمل اعرج في قولهم لما حذر عوده او لا ما حذر ان خور اما اذا
كان ما حذر طاهر واما اذا نوى المدة في ان كان العمل وطاهر فكان مدعي بالصب
للمعرا وصب الطعام وحصره على ملك الغير فان كان غير حصره وتكفي

ان يصرح وحصره والله تعالى لا ينعى المدة فيها فعلى المدة حذر بها الله العشر
لانه لو كان عن حرمه المدة وهو ملك المدة وحصره وهو ملك المدة ولم يصر
لما حذر المدة ان المدة في حذر الله لا ينعى لاحار الى اليه وندم كرم في حذر
استفاد عن احكام ما وعلمه دون كل يصر في المدة عن بها فقال اما في يد
الام حذر واما في حصره ولا فعلك ان سوي المدة من يصر من يصر في المدة
ينع المدة بالمدة المدة لانه ينعى ان يصر في المدة المدة في المدة في حذر عليه
ينع ينعى الوصي في حذر بها فدخل المدة في المدة وحصره وهو في حذر عليه
في الثاني والافرا ان لا يصر في المدة في المدة الاحمال فان كان يصرها المدة
الا في المدة في المدة الرابعة فعند في الاحاطة في المدة هو المدة وهو من
دوان المدة والخامسة من عا ان العمل اعرج في المدة او وقت المدة وكذا
في الفله ولو كانت المدة واحدة في السابعة فكل بعض المساح من المدة
من الاجرة فقال التومر الاجرة في المدة والمدة على في المدة لا يصر بها
حصره المدة والمدة فقط عندهم وقال القضاة في المدة في المدة في المدة
لست الغلة عن حذر المدة ولا ماله لا في المدة ولا ماله سوا عا فوله لم قال
هذا والاول ان يصر بها منه ولم ينعى في المدة في المدة في المدة في المدة
كما قال التومر لا مال فلما المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
لم الى المدة هو المدة وهو عا في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
وفي السابعة لم سلم الله عن ما استحق وهو المدة في المدة في المدة في المدة
هذه هو الاجرة وليس الاجرة عن ما استحق فلهذا احار ساطة عا لا يصر
له والاولا فقصه منه لم ينعى اليه او الى عا سوا الثاني فوله في المدة
احذر لم قال اجروا ما العشر في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
سقط عنه الاجرة فلما من حذر ماله في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
لم ينعى منه عا المدة ما احار المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
فان حذر في المدة فاذا حذر الذي لا حذر في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
السابعة لا ينعى المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة

الرفقة طالعهم محو سلا
حرواد اكا ز الحار الطاع وقالوا
حار را اورد الامر فهو محو شط
بدا المهرى لا ستا حق عم وديس
ان الرافعه لو سلم بعصر الدنزل
مطلو حو الحسن كذكر الناع
اذا سلم بعض المهر لم يطلو
اكثر و احكام بها تون
كل واحد ما محو سلا

١٢٢
لما كان قصد لعمري بعد ما
عاشه ذو هو سيدنا غيبه لعمري في البلاد و
وروه في مع المساح في الاصل وحي
لعمري وسيدنا بحق اب الرابع التي لا
تسبح في الفتي ما عطا في والا ورايه
في احمد في احوال وازع ما في معيه
والطوار بعد

والفاد من مذهبنا الحاج الساري قال الخلف لوامر الله تعالى انما
حاز قال يومئذ النور المالك اما في المصدا اذا انكر فان بعد انصاف
لم يحيا فان الرابع اذا قام امام فقال وافي العشاء والتخفيف ع سلطان الله
المستوفى قال يومئذ وقد اخبر على قوله انه الحكيم المذيع وجود المبدأ قال
وحيث ان اسطق الحاسن لو شرطوا عليه شروطا او انه انصرف في الخصومة
لم ينجح كالا امام لو شرطوا عليه خلاف الوحي والوكل في الشرط عليها امرها
مع منه فعل ما امر به خلاف الحق في الحاشية والولاء لا نور واحد قول
لورثه الوافد لولائه وهذه المسئلة في انما مع سائر الامم فيه سوا لم كان
للهمزة العاد وضمنا المبتدأ دون الوقف في سائر الامم ما موقوف على المورد
فيما في الورثة خلاف الوفاء بعد المدة واراد الله عنه في المصنف هذا وقت
غير الوار فاما وقت عليه فامر الله حمله في المبتدأ لا في المبتدأ واما
سائر المتواليات في الاول والاخر ان يصر بها ما لم يصر في المصنف
والا فالورث واحد او يصر ما دخل حيزه او هذا على اصله لا ان يصر بالعدو
ول كان حكمه ما ذكرنا وبقدر هذا في الاحكام **ول** لا يصر بها من بعده
لا حذر لها حذر مع تعريضها لكونها او يصر حتى لا يها من بعد
فاما حال القرص ففي حيزه فبقضه بدلها حذر **ول** حذر لكونها في ذلك
حذر رجع يصر عند رجع الاجم وسوى العمل بها **ول** فان لم يصر
لسا ولر للرجع احار هو اذا قدر الاجم ولم يصدق وحيث فهو عند
ول في المصنف كور المصنف للقرص او هنا سوا كاست العمل فمناه للحقوق
لا وول والبرم العشر الخارج ساه على المصنف على المبتدأ لو كان العمل
عن حو فالحق في المصنف وحق العمل في ملكه في غير ما لو اوصى ام
خرج عنه في حقه واوله ما وحيث اعواما في يد الوصي وكماها والله اعلم في العشر
مد على ان العمل العشر وول لا حذر عوده او لا ما خزان حذر اما اذا
كان واحد فظاهر واما اذا الوي المصنف فان كان العمل فظاهر كما يصرح بالصنف
للمصنف او سب الطعام وحده وهو على ملك المصنف وان كان غير حقه وكيفية

ان يصرح وحقه والله تعالى لا يصرح فيها فعمل الامر حمله ان لا يصرح
لانه لو كان غير حقه المصنف وهو ملك المصنف وحده وهو ملك المصنف ولم يصر
بغيره المصنف ان المصنف في حق الله لا يصرح لاحصاء الى اليه وقد ذكر في حل
استفاده عن احكام ما في علمه دون كل يصرح بما فعل اما في ديون
الامر فم واما في حقه ولا فعمله ان سوي المصنف من يصرح من بعد ويكر ان يقال
يصرح المصنف بالملك لانه يصرح ان يصرح في ملك المصنف دون يصرح عليه
دون يصرح الوصي فكذلكها فعمل المصنف في ملكه وحده وهو له في حقه ماله
ول في المصنف والافراد لا يصرح في المصنف في الاحكام فان كان يصرحها لم يصرح
الا المتوالي في المسئلة الرابعة فليصدق في الاحكام في المصنف هو المصنف وهو من
دون المصنف والمصنف منه عما ان العمل العشر حقه في كل طوع او دفار في ذلك
عن العمل ولو كانت المصنف واحدة **ول** في السابعة في كل بعض المصنف من يصرح
من الاجم فعمل الوصي الاجم عن الحقوق والركن والمطلة على قوله ان لا يصرحها
حقه المصنف والمطلة فقط عنده وقال العمل بها في حقه ولم يصرحها
لست العمل عن الحقوق ولا مطلة لافها في المصنف وام سوا العمل فعمله لم قال
هذا والاول ان يصرحها منه ولم يصرح في المصنف فعمله في العمل بها عن
كما قال الوصي لاهال فله المصنف في المصنف العشر في المصنف فله
سلم الى المصنف هو المصنف وهو غير ما استحقه فلم يصرح ان يصرح منه اجم ولا غير
وفي السابعة لم سلم الله عن ما استحقه وهو السبعة من اجمها منه فله في
هذه هو الاجم وليس الاجم عن ما استحقه فله اجا في السابعة منه لا يصرح
له والاولا فقصه منه لم يصرح اليه او في غيره سوا المصنف في قوله في المصنف له
اجم ولم قال اجم او ما المصنف في دفع اليه الارض ومن اراد حرقا منه سم
سقط عنه الاجم فله من حذر من علمه في كل حقه في دفع الى المصنف داره
لستكها منه عن المصنف ما احار المصنف ولو احارها منه يد راجع ليراه منها
فان حذر من فاذا احار الذي لا حذر في الاجم فالاجم فاولا فله حذر وهو
السابعة لا عمل المصنف والاعشار لا يصرح فيها حقه المصنف

اعرضوا هذا الوجه احد هال المطلة من كامل في وجه القصر الذي يقص
ولا تمام الدافع مقام الكامل على قول كحي م السان والتمسك من لهم مد
نص انه لا يقع الرافض المطالم الثالث ان كحي قد يصح لا يقع الرافض القصر ما في
نصه من الركوع قد لا ينافي ان لا يدرج فيه الملك الا في سهم التسل
عند كحي انه لا ينافي الملك الرابع اذا قدرنا الاحم ذراعهم والركوع
طعام او عكسه كمن يكون الساقطة هل يحد من مائة فيها أم لا نعم بذلك
فكمن ساء الامراض في المطلة والركوع والمريم على هذا من غير من الركن
شامطاع الملك في الرافض في وجه الفرسطاف والرافض في
الوجه من الركوع والمطلة ولا يقع وخمس ذلك ان الوافض عليه مطلة او ركوع
وعا هذا الرابع له الاحم ذراعهم ولا يجوز اسقاطها عنه من الركوع والمطلة
فقد احله ما اعترضوا به على الرافض هذه المسئلة وما يمكنه قول
ان مضمونه ان يقال قد يحد من مائة كحي وجه الوقوع الركوع والمطلة فعرفنا
بعد ان يحد منه كذا حار ان في حصة الملك فاذا وجدنا ان لا يقع الرافض
الركوع على ما ههنا ما في فقره لا تمام عن الكامل واذا وجدنا من مائة كحي
الوقوف على المطلة عرفنا ايضا انه لا يحد منها حصة الملك كما قال
الومر وعما حله فاذا وجدنا ان لا يقع من الامام ان يرى علمه اما ان
الميراي واما ان لا يقع في تمام مقام الكامل **قوله** اذا امر الامام من علمه
المطالم حار **قوله** لا يجوز ان لا يحد من مائة كحي وجه الوقوع الركوع والمطلة
والوكيل في السائر اليها صرح في فضاء الى الامام صرح في فضاء فليكن يحد منه
قوله في حواشي الا فانها لا يجوز ان لا يحد من مائة كحي وجه الوقوع الركوع والمطلة
على حله ليرى قد حج امر المتوفى من الاحم انه من اهلها فلهذا هناك العروبان
المطالم شرط فيها الملك فلا يقع الرافض منها والاحم الرافض فيها الملك خاصة اذا
قلنا ان الملك على حواشي الوقوع هذه المسئلة على قوله ان مرجع المطالم الملك
ودرو القصة كحي من ان يكون الميراي على الاصل في ذلك الحار اراء ومن القصة كحي
اراد من علمه ولوراد على انصاف فان لا يجوز الا بالغير الحواشي الا
دونها فليسا ذلك فما قصه بغير عشاء وهذا السقاط لم يضر فيه ولا ينافي

عنا **قوله** لا يجوز ان لا يحد من مائة كحي وجه الوقوع الركوع والمطلة
فلهذا هناك العروبان المطالم شرط فيها الملك فلا يقع الرافض منها والاحم
الرافض فيها الملك خاصة اذا قلنا ان الملك على حواشي الوقوع هذه المسئلة
على قوله ان مرجع المطالم الملك ودرو القصة كحي من ان يكون الميراي على
الاصل في ذلك الحار اراء ومن القصة كحي اراد من علمه ولوراد على انصاف
فان لا يجوز الا بالغير الحواشي الا دونها فليسا ذلك فما قصه بغير عشاء
وهذا السقاط لم يضر فيه ولا ينافي

قوله في حواشي الا فانها لا يجوز ان لا يحد من مائة كحي وجه الوقوع الركوع والمطلة

قوله اذا امر الامام من علمه المطالم حار

قوله لا يجوز ان لا يحد من مائة كحي وجه الوقوع الركوع والمطلة

قوله والوكيل في السائر اليها صرح في فضاء الى الامام صرح في فضاء فليكن يحد منه

قوله في حواشي الا فانها لا يجوز ان لا يحد من مائة كحي وجه الوقوع الركوع والمطلة

قوله على حله ليرى قد حج امر المتوفى من الاحم انه من اهلها فلهذا هناك العروبان

قوله المطالم شرط فيها الملك فلا يقع الرافض منها والاحم الرافض فيها الملك خاصة اذا

قوله قلنا ان الملك على حواشي الوقوع هذه المسئلة على قوله ان مرجع المطالم الملك

قوله ودرو القصة كحي من ان يكون الميراي على الاصل في ذلك الحار اراء ومن القصة كحي

قوله اراد من علمه ولوراد على انصاف فان لا يجوز الا بالغير الحواشي الا

قوله دونها فليسا ذلك فما قصه بغير عشاء وهذا السقاط لم يضر فيه ولا ينافي

قوله المطالم حار

لم يسمع ولم يرها في سائر امواله ووصي بعثها اليه في وجه من اطار العار
ان العار بعد وفاته فلم يسمع بل يسمعها فاسلمت اليه فانه ان يرحم عارها لا
لو انته وجده الثاني ان بعد الوقت جمعها فصار بعد الاحكام
اذا كان حال المصلي بعثها اليه فانه يسمعها اليه في وجه من اطار العار
اليه يسمعها او يرها في سائر امواله او يسمعها في وجه من اطار العار
فذكر كثر من العلماء في الاقارن وفي مسئلة هون في المنازعة وغلل المستعمل
اذا اخرجت اليه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
استثنى ان يسمع في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
هون في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
الوادى المتخول في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
صرفه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
الاخير في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
استثنى في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
واحد وهو انه مال في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
اليه يسمعها في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
حاله فلا فرق بين ان يسمع في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
خو في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
وقا في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
وقا في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
المعنى في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
خو في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
اليه يسمعها في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار

كان له وان في سائر امواله ووصي بعثها اليه في وجه من اطار العار
او يسمعها في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
وان كان في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
او يسمعها في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
بل يستقر الغلة في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
قد العبد في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
بعد فاته في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
عاده او حابط في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
وكان له بعد وفاته في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
قاله من اسان رحا في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
ودفعه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
ضبطه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
من السقف في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
ودفعه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
وقا في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
فلزم ان يسمع في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
الودعه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
فان يسمع في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
الاربع في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
لا في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
الودعه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
من وجه في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
الاربع في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
فلزم ان يسمع في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
ش في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار
منه وهو قول في وجه من اطار العار في وجه من اطار العار

فقد تقدمت في هذا الموضع وحكمها بالاحكام وحكمها بالحصر وحكمها بالحق ولو وضع
في المقدس وهذا هو الذي ذكره ابو جعفر وهو الاول والاحد والعاشر **واما**
ان يحتمل موصفا فاما ان يكون ذلك الموضع حراما لان لم يكن حرزا كالتحريم واما
الما في فعل الحكم للمعصية في نفسها لانه حفظها في حرمتها لانه قد عارت
ودفع في من حفظها حفظها مثلها فادبرتها عن حرمتها فليست حراما وان لم يكن
انه الصبر كالا حراما وكما لو كانت العارية ما دون المعصية حرزا فليست حراما
انها الامور فقامت بالسياسة بالحفظ وهذا هو الثاني والادع فقامت بالحفظ
لا بالسياسة **واما** اذا كان الموضع الذي عنه حرزا فان حفظه في حرمان
عدا فاما من اراد ان يار او من ميراث الى ميراث كان الادب من لم يمتصوا من ان
يكون كانه فيما مضى واما في الحرز سواء الامور فليست حرزا وان عدل من ميراث الى
ميراث في الادب من له احرز من لم يمتص في الموضع في المصدور او اوقد او لونه
حظا فالاصح وان هذا الى ادب في قولهم **ول** في المال و ذلك ان الميراث في المال
والداه اذ اركبها لا يتصور فيهما هداية بطر والادب من وسر ان تركه ويعتبر
ويجوز في اشارات الى نصه **ول** ان يمتص في المعصية هذا احد قوله
البراه في استبا المدة والاولى استباها **ول** في الخامسة من الكا في اذ ادع
صحيصا فاما لانه لا اعسا ريدع الدافع فكان الاحد احد بعد
احد وكذا ان احد من صهي سام من الله صهي فالاحكام **ول** فان ادع
عنه عدا فليست من ان العمل لا يساح والاحد من كان القبح فلو دعي الساب
لم يمتص لان هذا يساح ولو قبل العدا في الحرز انما في اذ عدا الما كولا في من
كان الصان لم يمتص ولو جرح او زوجه وودعه الله الصان لان الصان
حرص على ما لو **الشان** **ول** في النامه عدا الما صرح لا يمتص في السحر
ووجع من اركان يحتملها مونه والاولى في المصدور عن الواو اذ احرشته
فخرج الودعه مع ماله ووضعتها في حرمان فليست من يمتص في اذ اطر لانه
سحاره لان عزم الحرق ودمه فارقا في نفسه فخرج في اول الودعه
اسما استكها لم يمتص في الكا في اذ احرته الوفاه فاحكام له تركها عدا لانه

عبد الحسني اذ اضرع

من وحي او عتق حكاما الاحكام فالكا لو اراد استرا في السحر **ان** حفظ
من حبه اذ عتق او عتق فليست حراما وكذا اعلاما لان كذا في ليرط وودد حريم
لو حفظ في السحر فاحتمل العارية صهي فالالومض يعني ساجدا في العباد
وفي الكا في ارضها في حبه او كانه هو حرز ودمه عزم فالالومض يعني حال
لمضي الى الله واللذوم فان حفظه في المعصية الى الله لم يمتص لان من
المعاصي كالعبد والشد **ول** لانه لا حكم لعقده الا ان يكون ما يحتملها فليست كمنه
ول في الماله وعلم الثاني بها وادع الما شرط عليه لرجوعه الى الاول فاما الما
فله مطاله اياها شاعلم الما وادع الما يعلم او حكي لا رجوع له وحي **ول** في
ويرد والنامر ووجه مع الواو ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه
طرية في الاول الادع من حبه حرزا ودمه عزم على السحر واذ اتم مع الكا
فله رد عتقها الى الاول وان يمتص لسن له رد الما الى الاول والاول فليست
به ذكره في الكا في الله عتقها من اياها كالدل في سحر من زبد في وجه فوط
ان حصر الما في حصر الاول وهو فرض واحد لانه انما الحكي الثاني من الصان رجوع
على الاول والخور تطلق الصان على امر يمتص واحد كذا الخور تطلق الصان
واحد في جمع المعتمد عليه ولا يمتص عاضا الغصه وهو دعه لاما فليست واحد
وهذا في صان ويحتمل هذا ان يمتص واحد ولا يمتص واحد فاما ان كعقد
سعلونه فليكن كمالا كذا **ول** يتولى بغير عتق الصان يعني وازالة
الدمع فيها **ول** في الرابعة لا يمتص عن غير ما يمتص في ليل يمتص **ول**
في الخامسة اذ ادع صرح اعلم ان روح المعصية لانه السد والملك الاحد
حصل كلها او انا من منها صهي وان حصل واحد فارقا في القتل لم يمتص لانه ليله منه
ولو كان السد فاحد فويل واسر سحر الصن **ول** في قوله ان يمتص فارقا في سحر واحد
الكل صهي الكل وان يمتص احد لبعض صهي ففقا وقال سحر من الكل من المسوي
معين لان يكون من احد من غير عتق الثاني **ول** اما ان يمتص من لا يمتص من
احد فقط وان دقا ما اراد يمتص واحد او دله ان لا يمتص من غير عتق
وطوح وعدم كذا خرج صهي كذا حاكمه واراد يمتص فاما ان يمتص من لا يمتص

لن الذي لم يدر في غير ذلك المافع انها مصنونه عند كى وان لم يسمع لكراما
 لها حصل في ذلك انهم خرجوا من تلك الرهنة وهو ما يسمى لولف الاصل
 يد وبقية العنق من وال العنق من الة فكون فاعه الخلا وما دامه الارض
 باقة ولكن بعد زدها ما ان عصبها منه قان فعدم بعض وعبد كى النصف
 واعلم ان المذكر من اجلها لاجل العنق قال الومض و قال انهم
 من لسان عالج فما الاستقلال وما نقل وال العنق من كان تحت لسان يقول الكبد
 حي صدر ما لم يلى في الامان في رجل اصابه حره ارضا وضهاه فغلط وحرث
 عندها كان عاصاة احكام الدساد و لا الام تفهم العنق و زدها الام
 لوجا ليس حلو من ماله لم يعمم يقول الام لم حصل استلا ولم يصفها لم
 نصتها وم يقول نصتها اذا كان على وجه الاسلاف وان يكون وحده الا ان كان
 زدها لم نصها المريم يقول ان هذا مع ما طرأ على الحمله فله يكون قما
 فلم حصل استلا اذا وجد الود بعد م ارضها في فعد بعد الحو داو لمت
 بعد الاوار لان هذا كان القية يعنى نصان القية فان الحاء فحور
 كالحاء عليها وفان الحاء في وان لم يوجد نقل كثر في داء العنق بعد
 و نشه هذا اليهود ما لا اذا رجعوا بعد الحكم صوا وان لم يوجد منهم نقل
 لكر من حار كما دهم حاشه عليه وان شملت فلو نقل مرجعه للعنق لما وجد
 الود بعد فكانه نقلها الى ملكه ولا بعد والريد كما تم نقلوا المال الى ملكه
 فعلا معنوا ما فاعلل الاول الملبس باه حاشه وفي الثاني ايه نقل معنوي
 كان ضانه معلو باول احوال الفعل المتعبر مع السلعه فان عاصا
 وحر دخل الارض اصبر عاصا فاذا كان يصبر هذا ما اول احوال الفعل الهذا
 لم يصبر العنق بالثاني والثالث والرابع لان لم يوجد في المكرر الا ملبا واحد
 في الاول فليام بكر الاول عضا كذا فاعده دم تحت بان العنق حصل الاستلا
 وفيما بعد حصل الاستلا ما اول الفعل وفي العنق الا حصل باول الفعل في المكرر
 فعد حصل الثاني والثالث لم يحصل الا في الاستلا وفي المذكر فله لم يكن
 الدار احد فلا بعد كونه عاصا بالذوال الاول والى به حصل في الدوا والاستلا

[illegible]

والعنى هو الذي يحل على كلامه في اى الماد انه منسب بطاله لا ان لا يكون
الا لله وهذا من اعوان الطلح جمع ما احدث من اموال الناس بغيرهم وقولهم
وجهور القضاة انهم انما قضوا لان الامور ان فعل بحار لم يخرجوا الى الله
واركان مكرها فالأكره لا ينجى الفعل فاذا فعل بعد فعله فله الحق وذكره
اسا الهادى عليهم ان لا يصرحوا بالحد انما لم يصرحوا وقادريه **قوله** في الله
المراد ان الله تعالى في كل وقت في كل مكان ومعنى اسأله **قوله** في الرابع على اسأله
احلها ولو لم يمانعه في كل وقت في كل مكان ومعنى اسأله **قوله** في الرابع على اسأله
مفتوح فلا مانع عليه في سوا الموضعين لانه لو كان سوطا في البرق فلا يصدق
منه عليه وان كان في مكانه فله كماله **قوله** في الرابع على اسأله
قادر في كل وقت في كل مكان عليه من وقته عليه فلا يحل له الا يحل له العبد
مع الاوى **قوله** فاما عدم فان كان الخلق على واحد الاسلاف
هو ان يورث على قوائم من بعده اليه فليعلم ان لا يكون معروفا في الخلافة في ملك
المالك والغاصب كما قد مضى او حصل ما رعى المالك **قوله** ولم يسلها عن مو
صفيهم بل انعدم الى اخره الاسلاف ما لم يمتدحها في امر بعد ما او يمتدحها
المالك او ان يكون لاني من صاحبها على قوائم من بعده اليه او ركنه على السج
الاراك السج كوصف صاحب المير ولا يحل لم يورثه بعد عدم لعدم الاسلاف على
قوائم من بعده اليه فليعلم ان لا يكون معروفا في الخلافة في ملك
لم يورثه فانه بعد الاورث فله الوارث عود بعد او عارته او مضارته لم يورثها
الورثه سا حجة الورث ولو طولوا ما لم يمتدحها **قوله** واما الاسلاف اذا لم يورثوا
الى اخره طاهر كلامه ان الله اذا وضع على عتق او ساطة او عادات او في سنة
شيء فله ارادة ويكون له ارادته وهكذا عن الخلفه والاسلاف وعنه وعنه له ارادته
وركن حفظه ولا يمتدحها ارادة المالك عن ركنه فله المير من بعده وعلو المير
من اهل بيتهم فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
او كان لغيره فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
في غير هذه المير فاما ان يكون اصعب ماله او غيره اركان المالك

فاما ان يكون من غير هذه المير فاما ان يكون اصعب ماله او غيره اركان المالك
المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
فانه ان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
سأله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
لكن دفعه اليه كما دفعه اليه المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
يكون امانه عليه حفظه الى ان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
فانه لو كان يورثه من الوارث او غيره فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
فانه عليه وارثه او غيره فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
وذا في العتق والورثه من غير موت وميراث من الورثه والامانة وكيفية العتق
فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
الهدية اليه لم يسل الا ان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
قوله بوجوب اليه **قوله** في السابعة لانه على ما لا اله الا الله ان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده
ان لم يورثه المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
المالك في نفسه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
فما سوا ذلك من التورث فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
قوله ان الله التورث الى رد العتق اليه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
والرأى في هذه المسألة ان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
صاحبها لان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
وفيه من الرأى لانه اذا كان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
ورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
مضاحها لم يورثها الى الرأى **قوله** في الثامنة الاحل او في سنة لانه اذا كان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده
او في سنة لانه اذا كان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
احد المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
اذا كان يورثه فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده
مع **قوله** في الرأى فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده فله المير من بعده

انه راو الدين ما اتى على الرقعة والعنف فاما على المسح **قوله** في العارية
بأنه الكراهة او لما وش وقال المصنف اسفع ام لا لكن ان كان في ملك المصرا
وصدق به لانه ملكه موجه بطور ذوقا كان اسفع له الكراهة الا فلا ولو
له لصدق على ان يراكم في دار البع بصفته في الخمر في بار الاحار او لا في المصروف
فلهنا **قوله** وادان في القاصد الى اخره لا يعرف انه نص ام خرج بوقفي العلق
بعلق اسن الفوار من قول له الكراهة لا في ذوقا **قوله** وذلك لان احار
اركان من كرام كلام للعلوق في على فله استعمال اخر فهو ظاهر فانه على
العقد القاسد في لاف ان اسجل له الكراهة الا ان لم يسجل في ملكه الخرف
اسجل ولو فانه على العقد الصحيح له الكراهة استعمالا لا في ملكه بغير ماله
وهو ظاهر في الخمر وان كان قوله وذلك لان ذوقا في اول المسئلة كان في نظر لانه
عند النص للمنافع اسفع ام لا كالعقد الصحيح فلاح فانه على العايد في
الحق الذي في المصنف انه فاس للمنافع على الاعان في العقد كمالا فاسفها
في العايد في كمالا فاس الاعان بالعقد حار ان في ملكه العقد الاعان
كل واحد منها بحدله الاحد والاسفاهة والاحق في الاعان في المصنف
المنافع العارية والاسفاهة في الاعان اسفع وفي المنافع الاحار فاحقه
منه مراطل ووقع وعلم وحكم والاسفاهة الاعان في المصنف والمنافع
ان كل واحد منها بحدله العقد والحكم ان يصح كل واحد منهما بالعقد
لكن لا يسمي الله الا اذا فاس على العقد الصحيح حتى يلم الاحد اسفع ام لا
قوله حسن الخرم منعه من المصروف لم يتركه الكراهة الشريفة الا ان لم
تم ملكا استعمالا في ملكها لانه لا يضمن بغيره استعمالا في ملكه
الا ان لم ينجح فان منعه على ملكه من ماله احد فاما في الخمر
استعملها في لافه الاحد عليه وحده العهد والاراء والدار والحوال
ان اسفاهة الكراهة في الاعان لافه الاحد في ماله والوجه ما ذكر في الكتاب

في المصنف

وان حقه ولم يستعمله وهو ذو حقه فقال المصنف بغيره الاحد واسفاهة
في الرأيا حيث قال في المصنف واحده ما تعلق بالامام ولله في المصنف
في هذه الفرق منه ومن بار المصنف من سبعة العبد ومن جهين
احدها ان السبعة منعه على الرقعة ودفعه العبد من ماله في
القاصد كذا اسفاهة ودفعه الخمر من ماله في القاصد كذا اسفاهة
الساني في الخمر حاله من السبعة ولم يملكها ولا سبها منه خلا في العبد
فانه حال من السبعة من سبعة فاسفاهة العبد والدار في العبد
المنافع في ماله ودفعه في سبعة الخمر في العبد فاسفاهة الاحد فاسفاهة
منه لانه عليه في المسئلة **قوله** الاحد المصنف فان من ملكه سبعة على
والواحد من جهين احدهما المصنف ان كل سبعة من سبعة المصنف
وام الولد على ذوقا في سبعة المصنف والاسفاهة في سبعة المصنف
بورت والواحد في ذوقا في المنافع فان في من عصبه في ذوقا في
منه في ذوقا في سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في
والدار في ذوقا في سبعة المصنف وان في ذوقا في سبعة المصنف
او في ذوقا في سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في
اوله فلا يصحها القاصد واحده ام لا على طاهر للذوق وقال المصنف ان حله
من جمع ما عليه **قوله** في المصنف ان كان في العبد في ذوقا في
سبعة المصنف والدار في سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في
لطف في ذوقا في سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في
واما ان لطف في ذوقا في سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في
قوله لان سبعة لافه لافه سبعة بعضه او في ذوقا في سبعة المصنف
لخو طارة ولا يسمي لافه الاحد من سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في
والدار في ذوقا في سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في
اذا كان في ذوقا في سبعة المصنف اما في سبعة المصنف او في ذوقا في

وريد والامر ونج م **قوله** وكسك لو نجلدها مع دجهاو في دانه لانه
قوله الاول ليس هو في م مانه نقول فيقول من كان بالبحر والاسم لكن
معظم المانع ما فيه ليعاد بالبحر كثر من البحر ما بالاسم وهو كونهما حوان
او شاه بعد زك النكر في دور والاسم لا **قوله** اذا قطع الا بها والبا
في فان هذا لا يكون استهلاكا كسك الدج حوان كما بالبحر فان من جسد الدج معان به
البحر في الدج انش لكر من الارض لبحار وقطع الارض والارض حوان معناه
معان في الغرض من الارض دون البحار وقول كذا لو دجها معا كسك فاس
للدج على الدج على انش في العاصي على دج المالك في انه لا يرسل المالك وقه
نظر لانه على ذلك لو دجها المالك وطحا وقيل بان السبع على الدج في بعض
البحر كذا **قوله** ولين كسك اذا شوى لانه والاسم معظم المانع
لا بها ما عاد يعالج في سوانك **قوله** وان حار حثتها فله فله حله في المانع
منها ما عام وقول كذا لو قبلها في فانه هو او ان له اخذ الفقه مع ان عاد
يعتبر في بعضها ان كسك هو في الاخلاص او في ان دجها شئ فله بالبحر خلا
منها بطل مع المستقل من المالك الصور والولد **قوله** مانع ان يقوم بالبحر
في ان يقوم من واحد وعمره من كذا لو كسك الحثه العصبه فله سامان
لنوم واحد واما الحثه فلا في العاصي عليها لكر كرها لا سلع في الغرض
والدج معان في الغرض **قوله** فكان العاصي من المانع ودعا في اذا اساله
لما لم ينف عليه في الارضه ان كان في عايد حاصه من تودى صله وان كان
عرضه الدج فقد حقل وكفي المنة **قوله** فان فصل الشاه اعضا فالبحر
كان استهلاكا ولا يضر لانه فان قطعها صغارا فاستهلاكي وعنه المنة
من وجد عن ماله هو احسن **قوله** في اخر الناس ان كان الارض من المصطفى
الصنف دون الارض والاحار دون كثر الحار وفيه سوال في سواله الحار
في دور المنة والاسم في الدج فله في المنة في دور واحد الارض ولا

ان شئ الدج حثه كانه الحار فاذا الحار احده بعد من الدج لان الغرض من
به في كسك وكسك في ارشه **قوله** في الماله عتق ليعتقها وفي العتق العتق وله
المدة حثه عتقها بل في دور السد **قوله** في الرابعه اذا سكر من جهة سعر السوق
فانه اجماع المنة مع رد العين الاعراض في دور فقال المنة وقول لانه لم يرد
العين كما لا دم بقول وكذا في الماله المنة العين وحلم في كسك المنة
من من ماله كما ان لم يصر الماله او عند المنة المنة انما ان لم يصر المنة
وقد يصر ماله ففان العتق من انش وان اذ لم يصر الماله انش في دور
خدا مطاله وعند المنة من ماله فان كان هو المنة من المنة انما اجماع
وهو من ماله **قوله** عتق عتقها في دور المنة او المنة في دور المنة
لما به بعد ماله في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
فمنه **قوله** عتقها في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
وقد في الماله **قوله** عتقها في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
ما كوله من ماله في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
المنة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
ام لان لم يكن معروف لم يصر شي وان كان معروف في المنة او المنة في دور المنة
عليه في المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
في منة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
لذي ارجلها كسك المنة فان كان صاحب المنة هو المنة او المنة في دور المنة
صاحب المنة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
المنة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
صاحب المنة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
صاحب المنة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
صاحب المنة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
المنة في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة
احسن في دور المنة او المنة في دور المنة او المنة في دور المنة

ادعنا ان اراد الله في الافاق الحلاوتى الوحي وعمل ان يلهمه الاكثر لموجبه
واحد كالمساح ولو عضه وهو سوى عشر فليته فمصر حبه على اقطار
سوى عشر زده دونه والى مصر بان العركا لعضه بالسوى عشر فليتم
بعد لعضه سوى عشر من الملهه الاعش **الماده** عصبه ثوبا فرد من سوى كانه
او ودي بعد فاسهل الخلالها ورد الماء وكل واحد وحده السوى الا درهم
او عضه لحدتها فبعضها الا فراق هل يلهمه نصف المائيه او مله درهم ويكون
العضان الحاصل بالمدون كانه لونه **الماده** عصبه اقطار صداهن
طال الله اريد العبد عليه فليكن لسهه ويلهم مع هذا حبه منه الاضطاد
الماده قاله دخل دونه بعد منضم جماعة كلوها فان من الاكل من
كل واحد ما اكل والداخ ما من فيها حبه ومدونه **الماده** من المربعا
ربا بالمعصوه او قدرهم ردها فانه لوان صر منها كما لو حبه او غيره
م ردها فانه لوانه ولو راحه كرها فانه لوانه لم يصبا اليها الا صير
بالعصب ولو حبه الا صير م ردها فانه لوانه صير ولو عضه حبه فانه
عنه لوانه صير منها حبه **الموضع الرابع** قوله ان رتا احده والى
بني المالك ان بعض الموت الصنع وكوه لكر الخيار فقط وكحل لاني للصاع والى
ما هو كوهها من الاحم **قوله** ولين للعاض ان بعد الصنع عنه فان علمه
النور كما كان هل يصنع الضع ان قال الموت قد كان الحيم ام لا لا فلا حبه
الا المصن الحليم فنه **قوله** ولا طوان صاحب الموراي حبه مصوعا
واما الحلاوت هل يصنع الضع عديا لا ولا حبه وتبين فحمله ان الضع ان راد
في حبه ما كان الموت سوى عشره فبعضه يصنع م ردهه سوى عشره فصار
سوى عشر من بعد ما حبه بعشره عديا ومن الناصر بعض لغيره فان
سوى عشره فليكن الموت بها اذ لانا وان سوى عشره م ردهه فصار
وان سوى عشره فانه بالذات **قوله** وان صار سوى كانه بعد الهوى ح
ان يصاحبه احد مصوعا ولا شيء وان رايته اصب وعديم وقول العام
لحد ان بعض قوله الثاني اوجهه مل قول الهوى في سبع **الماده**

احد

عن من العاض قطع الصنع **الموضع الخامس** في التلام في الرمان ايها اما صعبه
او وكعسا ان كان الاول كالتضاه والربع احد ما لك والى على ومن
العام من واحد الدرع وفي الروايد لو عضه م ردهه فبعضها فطارت
سوى اربعه كرها فانه ردهه م ردهه فبعضها فطارت ردها فانه ردهه
للصنع الى املها وان يلهمه صير الا ان حلاوتها لساير وتروا **قوله** ان رتا
واما ان يكون عضها من غير ارضه المعصوه ام لا ان رتا فليكن ان لم يصنع
بعد بقمه **قوله** فان كان الموت بعض م ردهه فقد بقمه بعد الحار من احده فقط
ومن بقمه اسف فليكن في صير النقه مع ح دكم في الموضع الخامس وذكر في البز
بعض من لوان طاحبه **قوله** في الاافان لحي الموت م ردهه لا حله العصب
لوان يحرم موضع الحليم فلو كان يعلقه العرض كان ردهه فقط ولا ان رتا **قوله**
في المائيه لاحه وفيه في الناطع من المائيه في الارض استهلا **قوله** في المائيه كان
الربع للدرع حلاوتها الميم وكحلها على صاحب الارض كان ان الولد من الغد
لحاحه الميم الحله الولد للدرع **قوله** ولحاحه الارض الميم الحله لاجب
قوله في كلام الميم وللعاضه الميم لانه م ردهه ولكن حبه حبه ردهه
وجله قوله الميم انما عضه الارض الميم ودرهه فالربع لمانه وللعاضه حبه
للمسك اذا رضى الميم ان يسم على العام عليه وفي هذا نظر ان العالم الميم في الارض
استهلا **قوله** وفيه لوله الربع لحاحه الارض لى الكرا **قوله** ولله رايه
اي ما راد على الكرا الميم وفي هذا الميم لعهه ولعهه ويكر لى ان رتا ان
صاحب الدرعه م ردهه عاضه م ردهه فحاله ردهه عاضه احيى لم يملك
الربع ووجهه الاجرم اذا حار صاحب الارض احده **قوله** الربع للدرع وان
كانها صاحب الارض وكحل للدرع فحله عليها **قوله** نادى الحاكم طامه الميم الحور
الطلع الا انه فصل من ان لو حور احده الطلع على العاصه فاما الطلع الحور فغير
اذا لانه ازاله المسكر عديمه قال المسكر عديمه ودرهه حور الاجرم ولو لعهه
لعهه حاكم لانه لانه على ازاله المسكر عديمه وقوله عفا لوشه الشرح
طامه واما العفله لانه لانه م ردهه دفع الميم عفا لوشه **قوله** لانه

فاجابها او عن عرونا بعد رواء السائل عرج ان السائل لا يكون هذا
 لا من بعد هذه الحجة **قوله** تنال العفة من بعض الناس بعد ترك الاجرة
 التي علم من عرج الخوار لغيره **قوله** وقال بعض الناس العفة هي التي
 والامانة وشرفها ورواها انه يوجد في الهمة لانه اذا حاز دجها الاكل
 وهو صاحب فادى السلم المعصون الذي هو واحد فاما الخور فاول من يدخل
 الغرض **قوله** واما اذا ذكر اللوح الفضة على السفة فان كان السائل
 اخذ كل حال وان كانت في العروها ان يكون كل حال او لا او لا المعصون
 اوله ان كان له حرمه وان كان فيه احوال العاصية فاما ان كان في عرج
 وكما اخذ لقا ولو لم يلقه وان كان المتابع لغيره اوله ولغيره في اللوح
 ما حرم الله **قوله** العفة هي حرم حتى يموت دانه حرقا فله ان اخذ لها
 من مال العروها بعد ريقها كما اخذت **قوله** هذا عند من العروها
 بل وعند الجمع **قوله** وعلى ما ذكره في الصدوق في المراسم بعد ذكره
 في المسئلة السابعة التي هي في حد في عالم الوجود له فان كان له هو لاقى السدر
قوله في الاول الاصل الاولاد في كل نوع لوعصها حلالا لموعصها حراما لاصنعهم
 بكن حال **قوله** في السراج وشرح ان مصر والخواهر وشهر لثمان لافرق بين بعض حباله او
 جاء لا لا بعض فقه الاولاد لاسم واركانا فواضو حرمهم في بعضهم في ذلك الحال فله
 فيهم في فقه الام لا بالانتم حراما وراية بعد تلك النظر وبعد الوصف
 وصورة لا بالانتم غير مصوم بعد ما لا يجد مطالبة بعد ريقها او حبابه
قوله كالنوب لفته العرج وكما لطف بغير المملوك الى اخره في شدة ان في النوب
 والظروا لانه في روع النوب في هذه الامتعة فيه وانما في بعض خلاف الاولاد
 فيقولهم في هذه سنة من جهة منقصة وهو عصف الام فالاولى الاحياح بئول
 يعلم على السرا احدث حتى يرد وهدم ما حذر **قوله** من غير ان يحرم المطالبة
 من له المطالبة بها فالتامة بحكم المطالبة في كل وقت لم لا يصير كالطية فانه
 لا مطالب في الطية الا الله في المعصون لله عودا لطلب المالك ومطالبة المالك

احسن فانه يطالبه بغير **قوله** وهو ان بعضه من عفة **قوله** قال الله
 وان يقر في ولد المعصون اعلم ان الولد اما ان يلف بحابة العاصية لا ان كان
 حيا من عاق واركانا لانه فاما بعد طول الام لا ان كان بعد من عاق
 وان كان قبل فاما ان يكون قد مر وقت من عاق ام لا ان لم يمر بعد احوال
 والامر وان كان قد مر وقت فاما لم يمت فقه مصر وامام المعصون الولد هو سفة فاما
 ان يكون قد مر الزمان لا ان لم يمر فقه مصر انفا من العاصية وان كان في الوض
 مصر ونفون وكان قد مر العاصية اذا مات المودع وللغار وعلو لا الهيم
 عبد التكر والاصها وعرض ريد **قوله** في بعض **قوله** اذا عفت مكر شعها صرعا
 او في ما شعها صرعا فاما لم يمت الولد ذكره في الثاني قال ابو عمرو وهو اجماع
 وهذا ان عذر مصر الولد **قوله** في الثانية اعلم ان العرج ان بعض العلف
 العرف المعاد الذي لا يمتد لم صفة العاصية وان كان في السوط او في
 الذي يلف من العاصية من فقه لوفقه الطرف من فقه على هذه الحالة
قوله في الثالثة فليس له طه فان فعل من فقه العاصية فليس له طه
 وهل للمالك ان يطالبه بطلبها مع الزمان قال ابن سريج وهو مروي عن عرج في بعض
 المواضع فان لم يرد ولم يفتق فله طه في الطهر على ذلك وفي عرج ولو
 اطمع ما قدم لقطعة الارتر وقال في حواشي الرادان في طه كالمواضع العرف
 في المسح **قوله** العرق ان المسح لعله كما وصف في المعصون بغير ما فعل **قوله**
 فله معصون من ان يطالبه بطلبه حوا لاسم صفة العاصية لا ان كان في
 الا لا في ذلك كما كان من عطف طاعة لا يقول ان كان يملك من طاعة
 حيز الذي ان يجر طه طه لانه ان لم يكره هو احصيه فاطالبه العاصية
 لما يصير لصفها وامتاع المالك القول في المالك لان المقام في مصر
 في طه لكر بعد امتاعه لا يصير من طه فانه كما ان في حيزها **قوله**
 التي من غير اصل المعصون **قوله** في الا لا وورد في المسئلة في المالك او في
 اخر المسئلة في المالك على المالك لا ما اذا قدر على المالك من الا حذر
 المالك في المالك والمالك اما ان يملكه وعلى صاحبها ان يحاكمه

الموضع السادس كلام في الاولاد والاولاد في كلامه في احوالهم ورحمهم ورحمة
 2 صون المحتز اذا كان للعسر من المال مع ودها فهو محتز فاذا رجع فماله
 مع وزو وهو يساكن فيكون العالم ترجوعه فارتفعته ودها مع العلم عارضة
 وعما قول في الاقارب وما بها وابن معروف انما رجع هنا اذا دفع لموص فاعلم هذا
 ان كان يوصي رجع كل حال وان كان بلا عوص فالحال وانما رجع كلام في ما ان
 عالم وكلام وطائفة حائل في الخلاف وقيل انما بها السهمية
 بالناسط ورحمة ودها لم يصبها رجع عليه لكن في الحال بها فاقعة **قوله** في النال فان
 كانت بلا ودها فان الحارفة رد الى اخر الاحكام وهي بقعة في الحار ودها وان
 الاولاد رجع بقعة الاولاد ورحمة العقر **قوله** الا بقا فانما في مصايله
 العقر وهو الوطي ولم يحصل له في مصايله الاولاد في رجع لم يوصيهم بوجوبهم
 2 فقلله فيهم لم يملك حصل لم يملك **السؤال الثاني** قد قالوا في المصدا رجع عليه
 ما لم ير ان علم بهلا كان مماثلة في رجة الاولاد طلبا بالسابع شبه الحرم اذا رجع
 له بالنسب فلا يملك له ما هو له خلا والى الذي قد لست في ما هو لعنه لكن في حق
 وهذا **السؤال الثاني** الواقع **قوله** واذا مات الاولاد قبل المطالبة لم يوصيهم
 لهم من ثواب العقر وفيه عدة مضمونة الاكراه او خذد المطالبة والرجوع لست
 خاشية انه معدة في ذلك **وعنه** رجع ام الوار لا يوصي بالعقر **قوله** ولا
 يلزم فيه الاولاد لست في رجع لا رجعهم الخوز وفيه نظر ان يملك لهم لم يملك
 الطاهر ايم لسوانا وادله فاذا ادعاهم فقد استملكهم استملاك احصيا
 فمصر كالا استملاك الحي وكما قالوا في ام الولد الذي اذا استملاكه في رجة
 لا بها استملاكه في حكمه الاولاد وما يملك في ولد المدين **قوله** ان كان
 بكر او طها مكرهه العاين لم يملك نصف العقر ولو طارعه لا بها ولو طارعه
 ففي سقط حوالته فلا يصح ملاوحي المطارعة فاسقط حوالته
 والعاين لم يملك نصف العقر في رجع الوطي بالنظر الى انه في سقط المهر والنظر
 الى ان حاشية في رجع في حال سقط في حال فله نصف **قوله** ولا رجع
 رجع بقعة الاولاد على احد لا يملك الساعوا فالصراة الاحصاء رجعهم

لا اعتبارا فالجبر طمان والعدم بحال لطالبه فان كان المالك مفعلا فاحد طالب
لغيره فان كان بوسيلة احد هم طالب نعمته فقط وان عسر بعد ذلك فالذكر معناه
في فعل السرج ولا تنحى للوحي لا يتم لغيره عتقا بالعدم فان طالب المولى لغيره
وهو بوسيلة احد هم لم يحكم له الا نعمته واحد فان باع المله بوسيلة مفعلة وهو
بوسيلة احد هم احد العقد كذا احرفا ما لو كان من مزيج نصف غير فاعاد كماله
مع وان باع نصفه لغيره لان المله بوسيلة المالك ذكرها في بيان ذكره في النص
عن الاحكام اذا اتى العاقل في وجهه مرتبة حافا فانه احد با واحد فلهذا
روحها ويكون قوله باحر الاحقاوا طيبا وهذا هو الصحيح كانه استعمله في
بالعدم فباعت الاستعمال الخشي كما ذكره في ام ولد الله في الاستعمال والاربع
فانقلبه في الكراهة وقوله كان في ضمان المسح لغيره فان نعمته المالك وعلى المسح الكراهة
فان يتلهم العلة وسواها حاز المالك الاستعمال اوله لم يفسله الا بعد ذكر المالك
لان المله في هذا حقته فلا لاحاق له المراج بالمان والحققة ان قوله العلة
الملي في لغيره هو الا لا اريد على كراهة المثل لغيره عليه كراهة المثل **قوله** مختلف فلهذا
الحديث الكراهة ووجه ضعفه من يد لقول طائفة بقوله كراهة ما على عدمه في وجهه
لوح الكراهة لاحاقه الى الاعداء من كلامه **قوله** فانما كان من الخلال بين السيد
فلهذا من وجهه **قوله** ما لو اريد العلة على كراهة المثل لا على العلة وحده المصدق
مما اريد لا يعد ط ولو اريد على العلة لا على العلة بغيره انما يعد ط لا يعد المالك
لأنه حتى يثبت الكراهة بغير العلة عند لا يعد ط **قوله** وفي ما ذكره من ضعفه الى
وهذه المداوون لا يعمر لحقه منه ولم يتروا بقايله **قوله** في الخاصة هو قول
ما في الهادي فتقولم لكن جملة ط وقوله في اهل العالار خبرهما متعلقين ببعض
المان فانما لا يحكم بالمان **قوله** في السلاسة اعلم ان عند المكون سوا ط
الذي عزم عالما او حاشا لا يعد ط كالمكون من ورا حقة الا اذا كان الذي عزم
عالمنا فزعم عليه لاحاقا لا يصر عليه في اسرار القيمة وانما هو عليها لا يحسن
رجح ما استوى على بعد رجح ما استوى على بالعدم ان كان عالما والاولاد هذا
هو في المعنى فالكافي وهو قول وجوه وعندها بعدا بعدا وطرح على
بالعدم وبالعدم على بالعدم حتى يهيى الى الاول فان سئل بعد قال في مسئلة

العبد لكونه حال من المال كونه في حقه المأجول **قوله** اذا كان في حقه
 المثل فادامته مع ما في حقه على الصانع وقد سوا **قوله** ان سلك ما في حقه
 القدر فليس له في حقه ايضا فانه اشرا ما عاينه **قوله** في القابلة بالناس
 هذا هو القاسر في القول هذا القول انما عاينه اسفا وهو ما عاينه قوله السابق
 مرادونهم الا ان يكون هو الآخر بتواضع وامسا عاينه قوله ان الامر للملك بعد ملك
 الميراثا ما عاينهم فرجع عليهم بالقية لا المال **قوله** في الضامن والمضمون عاينه ان
 المضمون عنه تبا وان امر الضامن برأعه عدم وقال الميراثا المضمون عنه لا يورث
 الى ان يستحق على الاصل حكم الفرج **قوله** وفيما لم يخطأ والعاقلة ان امر الثاني قبل
 الحكم عليهم بربوا بعد الحكم عليهم فلا يورثوا وان امرهم بعد الحكم عليهم بربوا
 عليهم لا هو ملك عليه وان كان قبل الحكم فله بطر وفضل ما في حقه الدعا وان
 الله **قوله** فليس للقاضي من حقه القية وفي احد قولهم يرجع الى الاطلاق
 كالايراد عليه كلام الراديات **قوله** التحليل لا يوجب الملك واحد قولهم توجب
قوله لا يرجع على الاول وفي قوله انه ملك يرجع **قوله** في القابلة بالناس اذا ملك
 بعهده او شرا او غيره مما قبله الرجوع بالقية على من طرأ الشيء في يده او اوصد اليه
 وهله ان طرأ من يده وفي قوله وان لم يحدما لم لا يرد قام مقام المال
 والثاني الا انهم يرضون اقل ذلك **قوله** في القابلة الرأفة عوضا عما اعتصب
 لانه قد صار في حقه حقه فيهم او دماير فاذا صالح بغيره او مثل فهو حقه
 ما عليه فكونه في حقه **قوله** الا بعد ما دفع لار الوالح حقه المستحق فيهم
 ودماير فاذا صالح من احدهما فهو من الجسرت فيكون **قوله** لصاحبه احد
 الرأف الاعا ولما الامر ملكه في الميراث **قوله** في القابلة الخامسة فان اخرج
 احدهم منه الى القية اطاقه هذا انما منى على هذا القول ان على كل واحد حقه
 ولو كان كذلك ما كان في حقه حقه واحد عنهم فالجواب ان هذا منى على القول
 الاول انه منى في حقه الميراث كلام ما في حقه الراديات **قوله** في قوله ان
 اخرج احدهم فيه الى حقه فهو منى على القول الثاني **قوله** اخرج احدهم
 عه اخرجهم الميراث في حقه لا يصح لكن ما في حقه من ان يرجع عليهم وفيه بطر

١٧٢٢
 ١٧٢٣
 ١٧٢٤
 ١٧٢٥
 ١٧٢٦
 ١٧٢٧
 ١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠
 ١٧٣١
 ١٧٣٢
 ١٧٣٣
 ١٧٣٤
 ١٧٣٥
 ١٧٣٦
 ١٧٣٧
 ١٧٣٨
 ١٧٣٩
 ١٧٤٠
 ١٧٤١
 ١٧٤٢
 ١٧٤٣
 ١٧٤٤
 ١٧٤٥
 ١٧٤٦
 ١٧٤٧
 ١٧٤٨
 ١٧٤٩
 ١٧٥٠
 ١٧٥١
 ١٧٥٢
 ١٧٥٣
 ١٧٥٤
 ١٧٥٥
 ١٧٥٦
 ١٧٥٧
 ١٧٥٨
 ١٧٥٩
 ١٧٦٠
 ١٧٦١
 ١٧٦٢
 ١٧٦٣
 ١٧٦٤
 ١٧٦٥
 ١٧٦٦
 ١٧٦٧
 ١٧٦٨
 ١٧٦٩
 ١٧٧٠
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥٧
 ٢١٥٨
 ٢١٥٩
 ٢١٦٠
 ٢١٦١
 ٢١٦٢
 ٢١٦٣
 ٢١٦٤
 ٢١٦٥
 ٢١٦٦
 ٢١٦٧
 ٢١٦٨
 ٢١٦٩
 ٢١٧٠
 ٢١٧١
 ٢١٧٢
 ٢١٧٣
 ٢١٧٤
 ٢١٧٥
 ٢١٧٦
 ٢١٧٧
 ٢١٧٨
 ٢١٧٩
 ٢١٨٠
 ٢١٨١
 ٢١٨٢
 ٢١٨٣
 ٢١٨٤
 ٢١٨٥
 ٢١٨٦
 ٢١٨٧
 ٢١٨٨
 ٢١٨٩
 ٢١٩٠
 ٢١٩١
 ٢١٩٢
 ٢١٩٣
 ٢١٩٤
 ٢١٩٥
 ٢١٩٦
 ٢١٩٧
 ٢١٩٨
 ٢١٩٩
 ٢٢٠٠
 ٢٢٠١
 ٢٢٠٢
 ٢٢٠٣
 ٢٢٠٤
 ٢٢٠٥
 ٢٢٠٦
 ٢٢٠٧
 ٢٢٠٨
 ٢٢٠٩
 ٢٢١٠
 ٢٢١١
 ٢٢١٢
 ٢٢١٣
 ٢٢١٤
 ٢٢١٥
 ٢٢١٦
 ٢٢١٧
 ٢٢١٨
 ٢٢١٩
 ٢٢٢٠
 ٢٢٢١
 ٢٢٢٢
 ٢٢٢٣
 ٢٢٢٤
 ٢٢٢٥
 ٢٢٢٦
 ٢٢٢٧
 ٢٢٢٨
 ٢٢٢٩
 ٢٢٣٠
 ٢٢٣١
 ٢٢٣٢
 ٢٢٣٣
 ٢٢٣٤
 ٢٢٣٥
 ٢٢٣٦
 ٢٢٣٧
 ٢٢٣٨
 ٢٢٣٩
 ٢٢٤٠
 ٢٢٤١
 ٢٢٤٢
 ٢٢٤٣
 ٢٢٤٤
 ٢٢٤٥
 ٢٢٤٦
 ٢٢٤٧
 ٢٢٤٨
 ٢٢٤٩
 ٢٢٥٠
 ٢٢٥١
 ٢٢٥٢
 ٢٢٥٣
 ٢٢٥٤
 ٢٢٥٥
 ٢٢٥٦
 ٢٢٥٧
 ٢٢٥٨
 ٢٢٥٩
 ٢٢٦٠
 ٢٢٦١
 ٢٢٦٢
 ٢٢٦٣
 ٢٢٦٤
 ٢٢٦٥
 ٢٢٦٦
 ٢٢٦٧
 ٢٢٦٨
 ٢٢٦٩
 ٢٢٧٠
 ٢٢٧١
 ٢٢٧٢
 ٢٢٧٣
 ٢٢٧٤
 ٢٢٧٥
 ٢٢٧٦
 ٢٢٧٧
 ٢٢٧٨
 ٢٢٧٩
 ٢٢٨٠
 ٢٢٨١
 ٢٢٨٢
 ٢٢٨٣
 ٢٢٨٤
 ٢٢٨٥
 ٢٢٨٦
 ٢٢٨٧
 ٢٢٨٨
 ٢٢٨٩
 ٢٢٩٠
 ٢٢٩١
 ٢٢٩٢
 ٢٢٩٣
 ٢٢٩٤
 ٢٢٩٥
 ٢٢٩٦
 ٢٢٩٧
 ٢٢٩٨
 ٢٢٩٩
 ٢٣٠٠
 ٢٣٠١
 ٢٣٠٢
 ٢٣٠٣
 ٢٣٠٤
 ٢٣٠٥
 ٢٣٠٦
 ٢٣٠٧
 ٢٣٠٨
 ٢٣٠٩
 ٢٣١٠
 ٢٣١١
 ٢٣١٢
 ٢٣١٣
 ٢٣١٤
 ٢٣١٥
 ٢٣١٦
 ٢٣١٧
 ٢٣١٨
 ٢٣١٩
 ٢٣٢٠
 ٢٣٢١
 ٢٣٢٢
 ٢٣٢٣
 ٢٣٢٤
 ٢٣٢٥
 ٢٣٢٦
 ٢٣٢٧
 ٢٣٢٨
 ٢٣٢٩
 ٢٣٣٠
 ٢٣٣١
 ٢٣٣٢
 ٢٣٣٣
 ٢٣٣٤
 ٢٣٣٥
 ٢٣٣٦
 ٢٣٣٧
 ٢٣٣٨
 ٢٣٣٩
 ٢٣٤٠
 ٢٣٤١
 ٢٣٤٢
 ٢٣٤٣
 ٢٣٤٤
 ٢٣٤٥
 ٢٣٤٦
 ٢٣٤٧
 ٢٣٤٨
 ٢٣٤٩
 ٢٣٥٠
 ٢٣٥١
 ٢٣٥٢
 ٢٣٥٣
 ٢٣٥٤
 ٢٣٥٥
 ٢٣٥٦
 ٢٣٥٧
 ٢٣٥٨
 ٢٣٥٩
 ٢٣٦٠
 ٢٣٦١
 ٢٣٦٢
 ٢٣٦٣
 ٢٣٦٤
 ٢٣٦٥
 ٢٣٦٦
 ٢٣٦٧
 ٢٣٦٨
 ٢٣٦٩
 ٢٣٧٠
 ٢٣٧١
 ٢٣٧٢
 ٢٣٧٣
 ٢٣٧٤
 ٢٣٧٥
 ٢٣٧٦
 ٢٣٧٧
 ٢٣٧٨
 ٢٣٧٩
 ٢٣٨٠
 ٢٣٨١
 ٢٣٨٢
 ٢٣٨٣
 ٢٣٨٤
 ٢٣٨٥
 ٢٣٨٦
 ٢٣٨٧
 ٢٣٨٨
 ٢٣٨٩
 ٢٣٩٠
 ٢٣٩١
 ٢٣٩٢
 ٢٣٩٣
 ٢٣٩٤
 ٢٣٩٥
 ٢٣٩٦
 ٢٣٩٧
 ٢٣٩٨
 ٢٣٩٩
 ٢٤٠٠
 ٢٤٠١
 ٢٤٠٢
 ٢٤٠٣
 ٢٤٠٤
 ٢٤٠٥
 ٢٤٠٦
 ٢٤٠٧
 ٢٤٠٨
 ٢٤٠٩
 ٢٤١٠
 ٢٤١١
 ٢٤١٢
 ٢٤١٣
 ٢٤١٤
 ٢٤١٥
 ٢٤١٦
 ٢٤١٧
 ٢٤١٨
 ٢٤١٩
 ٢٤٢٠
 ٢٤٢١
 ٢٤٢٢
 ٢٤٢٣
 ٢٤٢٤
 ٢٤٢٥
 ٢٤٢٦
 ٢٤٢٧
 ٢٤٢٨
 ٢٤٢٩
 ٢٤٣٠
 ٢٤٣١
 ٢٤٣٢
 ٢٤٣٣
 ٢٤٣٤
 ٢٤٣٥
 ٢٤٣٦
 ٢٤٣٧
 ٢٤٣٨
 ٢٤٣٩
 ٢٤٤٠
 ٢٤٤١
 ٢٤٤٢
 ٢٤٤٣
 ٢٤٤٤
 ٢٤٤٥
 ٢٤٤٦
 ٢٤٤٧
 ٢٤٤٨
 ٢٤٤٩
 ٢٤٥٠
 ٢٤٥١
 ٢٤٥٢
 ٢٤٥٣
 ٢٤٥٤
 ٢٤٥٥
 ٢٤٥٦
 ٢٤٥٧
 ٢٤٥٨
 ٢٤٥٩
 ٢٤٦٠
 ٢٤٦١
 ٢٤٦٢
 ٢٤٦٣
 ٢٤٦٤
 ٢٤٦٥
 ٢٤٦٦
 ٢٤٦٧
 ٢٤٦٨
 ٢٤٦٩
 ٢٤٧٠
 ٢٤٧١
 ٢٤٧٢
 ٢٤٧٣
 ٢٤٧٤
 ٢٤٧٥
 ٢٤٧٦
 ٢٤٧٧
 ٢٤٧٨
 ٢٤٧٩
 ٢٤٨٠
 ٢٤٨١
 ٢٤٨٢
 ٢٤٨٣
 ٢٤٨٤
 ٢٤٨٥
 ٢٤٨٦
 ٢٤٨٧
 ٢٤٨٨
 ٢٤٨٩
 ٢٤٩٠
 ٢٤٩١
 ٢٤٩٢
 ٢٤٩٣
 ٢٤٩٤
 ٢٤٩٥
 ٢٤٩٦
 ٢٤٩٧
 ٢٤٩٨
 ٢٤٩٩
 ٢٥٠٠
 ٢٥٠١
 ٢٥٠٢
 ٢٥٠٣
 ٢٥٠٤
 ٢٥٠٥
 ٢٥٠٦
 ٢٥٠٧
 ٢٥٠٨
 ٢٥٠٩
 ٢٥١٠
 ٢٥١١
 ٢٥١٢
 ٢٥١٣
 ٢٥١٤
 ٢٥١٥
 ٢٥١٦
 ٢٥١٧
 ٢٥١٨
 ٢٥١٩
 ٢٥٢٠
 ٢٥٢١
 ٢٥٢٢
 ٢٥٢٣
 ٢٥٢٤
 ٢٥٢٥
 ٢٥٢٦
 ٢٥٢٧
 ٢٥٢٨
 ٢٥٢٩
 ٢٥٣٠
 ٢٥٣١
 ٢٥٣٢
 ٢٥٣٣
 ٢٥٣٤
 ٢٥٣٥
 ٢٥٣٦
 ٢٥٣٧
 ٢٥٣٨
 ٢٥٣٩
 ٢٥٤٠
 ٢٥٤١
 ٢٥٤٢
 ٢٥٤٣
 ٢٥٤٤
 ٢٥٤٥
 ٢٥٤٦
 ٢٥٤٧
 ٢٥٤٨
 ٢٥٤٩
 ٢٥٥٠
 ٢٥٥١
 ٢٥٥٢
 ٢٥٥٣
 ٢٥٥٤
 ٢٥٥٥
 ٢٥٥٦
 ٢٥٥٧
 ٢٥٥٨
 ٢٥٥٩
 ٢٥٦٠
 ٢٥٦١
 ٢٥٦٢
 ٢٥٦٣
 ٢٥٦٤
 ٢٥٦٥
 ٢٥٦٦
 ٢٥٦٧
 ٢٥٦٨
 ٢٥٦٩
 ٢٥٧٠
 ٢٥٧١
 ٢٥٧٢
 ٢٥٧٣
 ٢٥٧٤
 ٢٥٧٥
 ٢٥٧٦
 ٢٥٧٧
 ٢٥٧٨
 ٢٥٧٩
 ٢٥٨٠
 ٢٥٨١
 ٢٥٨٢
 ٢٥٨٣
 ٢٥٨٤
 ٢٥٨٥
 ٢٥٨٦
 ٢٥٨٧
 ٢٥٨٨
 ٢٥٨٩
 ٢٥٩٠
 ٢٥٩١
 ٢٥٩٢
 ٢٥٩٣
 ٢٥٩٤
 ٢٥٩٥
 ٢٥٩٦
 ٢٥٩٧
 ٢٥٩٨
 ٢٥٩٩
 ٢٦٠٠
 ٢٦٠١
 ٢٦٠٢
 ٢٦٠٣
 ٢٦٠٤
 ٢٦٠٥
 ٢٦٠٦
 ٢٦٠٧
 ٢٦٠٨

فلا بد من ان يرجع عما هو عليه من قولك في قوله وفيه لا يرجع له المذهب وقوله
قوله الاول انه عار وقوله قوله في السابعة جمع المرفوع على الراجح وال
انه يرجع على المرفوع ومن اما ان يعلم او يحكي في السابعة عالما او عده عالما
والبطلان اوضح من هذا وقوله فان احدهم للعاصفة فمئة اعاوانه بله القية لكن
عند الهالك هي فئة الخالوة فقط وهو قول شافعي في قوله فان احدهم للعاصفة
المطالبة للقاصد والجرم ومن عار رجوع لما لا يكون الاصل والفرقة بينهما
الخاصة بالاول لان من العبد ان يحول رجل من حله ومملكته فملكه وعدمه والحقبة
ملكه يدفع القية فلو عار العبد لم يكن له المالك لان من العبد ان يملك الشيء ويملكه لكن
عبد هو قول الجمهور العبد يكون القوائد الاصل والفرقة من دفع القية للعاصفة
بطلانها العاصفة التي لا يحسنه كما تعلم وقوله في قوله في قوله دفع القية فقط
قوله رد على العاصفة احدهم من عن القية لا توارثها وما فيها الايمان ملكه
قوله فانه يملكه في القية وقوله ورد القصاص على المالك الموصوع
قوله في الاول فعله ضاهاها اذا كانا مضافا الى واحد او اثنين
وارخواهود المثل هل هو الدود فان اردوا كانتا مطلعين جملا السهود
عما ان لاه وانه قد رزم عار الله فمثل بعد عصا وقتل امانه وهو الصحيح
لانه لا وجه للمصنف في السابعة والسنة على المالك فان ما فيه المالك اولى
كما تعلم في السابعة فعلى قوله في قوله لا يحكم وهو قول ختم الذين
القول قوله انه لا يعرف الامر حجة قوله انما كان على ما كان في هو اياه ملكه ولا
خرج الا بدليل في السابعة والسنة على المالك فانه قد عار العبد وارث
ولت قد اساعا ان الدود والارض لما لا واخلاقا هل هذا العمل اوجه من ملكه
والاصل الساعا وعامد على خروج السنة وهذا بطر الى الاصل وهو قولهم وعلى كلام
حي لا بد من الايمان بالقول قوله لانه العرف الامر حجة في السابعة
المالك كان العبد على المالك او لم يسهه كذا وقد رتب او كانتا وقد رتب وانك
القاصد والقول قوله فله شرط ذكر المالك لم يصحها عند الهالك في المالك
فان رتب اعور او اقطع او التوريج واداء العاصفة كذا والقول قوله
فان اختلفا في ما فيه المعصية والقول قوله لا يملكه الا ان يملكه

المعرا بالملكر قد ذكرنا في العارضة والموجع ذكرنا اذا كانا متصين لم نقل قوله
الموجع بالماضي قول لا يعرفه سوى معين فلو ان السمن من جماعة محضين
 واحد قولكم يجوز لثالث المال الثاني والهدية لغيرهم ولو جعلت رطل
 رطل سوى رطلها خلطه برطله سوى رطله من هذا الخلع يدع وعزم لما حبه
 رطلان او رطلها وهي قولكم كذا الصانع لا يمكن ان يرد العبر ولا مثل الغير
 فصا ذكره في العلم فان اخلطوا غير خلط حاله ففقه بطر وقل في المسئلة الاولى
 لعمامة نصفه وقل في بيعه في المسئلة **اوله** تحسد يكون غير له وادب العلم
 هذا احد قوله والثاني وط يكون لهم **قوله** لا يبيع الشريك فيها يعني شركه العدد
 كما لعدم في المطارة **قوله** فانه اسهل في الامانة لمعني انه نوحه الصانع بعد ان كان
 امانه وقول ولست يهلك الخفاء يعني قد هو مضمون فلم يعد ضا حرو ووله
 لم يزل ملكا لما لا يوجب انه زال الاول وليس كذلك **قوله** في الاولى وقال
 فليس البتة اوجه هذا على القول الثاني بكونه **قوله** وقال الغني على وجه التعدي
 على فاقه لا يلزم مثله فاما ما لم يعين **قوله** يكون غير له الكمان يعني
 كفارة فلا يحطأ على جماعة **قوله** وقد قد صام اذكم على خيلكم استاوا لوضع
 دفع العدة ايضا **قوله** في البائة فمئة عشره لهما ستم منهم **قوله** والاحوط ان
 لو كل انظر فانما لا يبيع ان يوايه **قوله** لا يبيع ان يوايه **قوله** ولكنه ذكر
 في الاقان انه خص فيها الى المصالح لانه قد عصب في الاستداع على كل واحد ما له
 فيه **قوله** خلاف لما ذكره ط وما قاله ط مني على ان قد هو يعرف حمله حقوق
 غير المعروف من سبلان يعرفه انما نصف المال اولا تحسد يكون نصيب المعرو
 معروف فاما لو كان لا يعرف حمله حمله نصيب المعرو فزعموا ان الصافي يكون
 الكل مضروفا في سبلان المال عند **قوله** وهذا راجع وقوله يعني القسط
 من خواتمه وحق لا دمي وقوله والاطهر ما ذكرناه يعني لعدم حق الادمي
 وحق قول يحيى ان من الادمي لا دمي وهو غير والله العبي ولا يهاجم عليها
 ولا يهاجم عليها شرعا ومن الله يحسد عاقبة **قوله** ولا طوله العلي
 بعد وضه لوصيها او لم يعط من الادمي او من الله او مني او لم والحير
 انكسبه شبه من الله من الادمي والحير دل على انه من الله من على خلقه

وان كان من اوليهم واما الحج والضيوم فلا ينبغي وما ولا من الله مطلوب
كل واحد لا يخرج من خلافه من الادب والدين ليه الا المطالبة وله انما اجب
بعد المطالبة ولا له لصاحبها في كل حال والله لا يعطيه حلال الا
سليمه ودين الادب مع منه اسقاطه ولا من اقدم ما حاحه من مواعيد الله
له مال يكونه حبه من ادم والحج حاحه لفت وعياله فانه لم يلم الرضوه
وان احاحها ومن لم يرضه من الامم ان حاحه لم يحضروا اما بعض
ما اراد على حاحه **قوله** ولكن العرفان مردونهم في اسمهم عند الله واحد
قوله **قوله** فانها ما انما يعرف الى المطامح احد قوله في الشواهد والافاق في
الناس **قوله** في الناس وكان خصه كل واحد منهم من بعض وقول ان عصم في الا
سد اعلى كل واحد منهم ماله قد برضا ماله لا يستم فانه يكون للمطامح وان
عصم الاسد اما اقبله وفي هذه المسله الله لكل واحد ولكن مجموعته
فان كانا فانهم وان كانا لافاق لا يعلو للمطامح وان حضرتي وقال
سئلها **قوله** الحيا لا يحيا الا على الله **قوله** فعلى هذا اعلم ان
ما ذكره من ما مضى هذا ضعف لانه ما مضى عضه لكل واحد ماله **قوله**
حبه وحسنه في حبه وحسنه والمراد انه قد اقبله فان كانا فانهم
ولو كان حبه **قوله** في الرافعه ضروبه ما لكل الى العدا واحد قوله وهو
تسليم **قوله** ان كان حبه العمان في حبه او نفاصلها **قوله** الى ان صار
المسبب معوما ليه العمان الامان وكما لو كان للمعنى **قوله** وهذا هو الا
فستر له ما استهدى الاول لم يلم له في سقط حكه فله انما بعده **قوله**
تصير في قدر لطف الا اذا كان يساع به **قوله** احلف لنا في مصر والمطالم
هذه حكاية من المطالم للمطامح والفقراء او الحق ليعي لا مصلحة فيه فان
سئل بعد حكي ان حكر من الساع والصالحين الاعسا احد واما واحد
في الرافعه انهم يروى عن ابي جعفر في المال لا اعسا فسادا
في سواد الاموال التي من الحراج والزمه وخوها فانه لكل من اعسا وفيه اختلاف
المطالم فلا ينبغي فيها الاضمار او عني في مطامح وفي هذا الحواشي بطراز الدين
اخذوها الاول لم يروى في حبه لاهلها في مطالم والاول ان يقال انهم

اذا كان رعيه انه من قبلك الاجساد هو من مبادي الاختيار ولا شك ولكن
صواب السجده من الرباد ان اذا كان رعيه انه يجوز لانه من مبادي الاختيار والامر
وغير الله واحق في من يقولون امرها الى الامام كالركن وغيره يقول الامر لله
قوله من جهة ماله ودلالة الصالح لعل في نظر وصوابه من جهة ماله التي هو يجوز
لم امر حبه للمطامح وعصم من الله والامر للحج حكر ليم الدر المطامح وكسبه
الوضه وذكر العفة حكر لانه لا يصح الدر على الناسي لانه ليس في الصدقة
وما اوجه الاسار على لفت فخر عا ما اوجه الله **الموضع الثاني عشر**
قوله وقد تقدم حكمها وهو ما راعى العفة **قوله** فان عجز عن رضا الدين يعني المطالم
قوله والمعروف عليه هو قوله عظيم من ايام عن صلاه او سها في حبه حكر
قوله ذكر قدما وطان الحري **قوله** وعلمه في كلام العفة في كل واحد هو واحد
قوله ذكره عنه في الكافي والما في رده عنه في الركن ايهما على العرف **قوله**
الغرض في الكلام الا ان الرسول احب وحكم ان الحق والماله على العرف البدي
على الهراج انه لا ضرر على العرف ان حكرها **قوله** لا يستحق حكرها كالحكر
الصلاه الى الاضطرا **قوله** في الناسه فله في المدهور ان كل ماله الله
فان كانا ليدفع عن كل **قوله** فصل في حكرها حكر عطف المطالم في نفسه
مروله وعفته واما في بقاء فان **قوله** **قوله** في اللطف
وكما لو كان وكلا ما حراج في مفضا حاز في بقاء وقال **قوله**
لا يجوز لانه ضيق خلاص اللطفه وقد تقدم فاما بعد ما طارت اساعليه
ولا يجوز في نفسه ومربيه بقاءه بالانفاق لكن يقال ان حراجا من عطف المطالم
في نفسه ما الرعيه من عطف حكر فانه الخور حكر واحد منها ما ارم في نفسه
قوله في الماله تطعم ضيقه بعد الله ان كان عطف المطالم لم يخجبه ولا
بقاءه اياه او ملكه ولا غيرها من البات وان كانت تدعي فانها حكر
وحيه فله اقدم وبعد حكر الخور ان الله العفة حكر حكر رافعه للمرويه واما
ان كانت في رعيه فان في اليك اجرا وان في الاما حكر حكر في المطالم حكر
قوله حكر لفظ الاما حكر اعلم انه لا بد من الله بكل حال ولا بد معها من

والفعل ياول المفعول بضع من يديه مع قوته شهادته واحدة والقول قول
كان واول السند احوالها فلولوا الركوع وقال هو بطوع اجرا فاد اوضع بغير
لم يولى بغير هذه السند حتى يعم اليها ولا اقول كما ذكر في الكتاب **المسألة**
بعضه ثانيا فان جعلوا بعد خي مع الكراهة وعدا لما صرح به الداعي وط
لا يرى هل قد ملكه عن الركوع ام حكم الرد فيه فله فانه لا ينفع به الملك
صانع الله ان قال على ان ينفذ من احر الامه شرطا ما يترتب على الملك **المسألة** لو كان عا
فقد سقط الم فان كانا محاطين باحد هما لم يخز ولا كراهة مع الوحد وتوا
انفق من الواحد **المسألة** ادخل في الحاشية لا يملكها المعنى هذه على ضعفه بل
العله انما يكتفى مع الكفر بالكفر لا يقطعا والركوع لا يجمع مع الكفر
والكفر لا يقطعا فاما لو مات على قلة او قلة او كبره او لم يقط لان
الركوع لا يقطعا والموت لا يقطعا اما الذي يقطعا الاسلام وقد يرد
ما لا يكون **كتاب العاقبة** عند زيد والناسر والامام المهدي يخرج
المظهر بسرها ما بعد موته فلهما وله منتهى هي بعينه لا يملك
حرامها وجب لا ولد فيهم من قال للوارث سعيها ومنهم من صرح وقولنا مع
ان ولا له وضع الثلث والثلث لخص الوجه والمراد بالضرر الولد على ما
تحتنه الناس **المسألة** لا ينعى الا الاصول والفروع ودراد الاحكام والاد
حوات والادعاء عن الكفر قال ودعي العبد والفرق ان نقل الشراذم به انه
يعني من ان يذهب بها او ساع بها او يوصي بها لما فعله بها فانه لا يصح
الرجوع بتركها الا حصلا ما شاركه في القول كانه اذ قال وهو اذ اذن له بالستر
تقطعت عنه الضمان ويستحق العبد في جميع ذلك للترك وعلى هذه الجملة سواها
الا **المسألة** كان الصانع على المسمى فيه نصت بتركه وهلاكه ان على النامع ان
هو المسمى لا ان يخافه عليه لدخول العبد في ملك المسمى او يقال لو اكل
واحد منهما اتروى حوب العتق فصيان والحوار من وجهين احدهما ان
لفظ النامع ما اوجب عتقا بل الذي اوجب قول المسمى وحقوق ذلك ان
الصانع يترك على الملك والوثر العتق هو الملك والحكم اذا اعلن بستر العتق
بالحا ورضاه وفي هذا التوا يظن من حيث قد علم لفظ المسمى ومن قول الكرم عتاق

المسألة

والله اعلم بالصواب

بالحا ورضاه وفي هذا التوا يظن من حيث قد علم لفظ المسمى ومن قول الكرم عتاق
المسألة انما يقول المراه عليه والشرائط والاحكام تتعلق بالعلل
وتكون العاقل عليه لان رايته العلة وقد تعين الشرط فلهذا كان الصانع عليه
السؤال الثاني لو ما عتق عتقه من رحم للمعد عتق على المسمى في كل نفس
فلهذا قال في المرتبة لا يصح لان الحار النامع هو السبق عتقه والفتوى
المسمى انما يادر النامع وكانه سبطه عليه ولا يصح العبد والحيث ان
يعتاد ان كان النامع عالما بمرابه المسمى وعالما بانه يعتق عليه فان جعلها
واحدة مما وجد له الضمان والقول قوله اذ لم يكن المراه طاهرا ولا هو من اهل
العلم ومحال له ان يخلو فان كان يخلو لم يفسد قوله في الجملة بملكه اذ كان العبد
وفيه نظر لان في سقوط الحقوق لا ينعى العلم والجهل على علم في العبد
ومولاه **السؤال الثالث** اذا دخل في ملكه بالدر او الوضه هل يصح فلهذا
ان شرطها القول هو ما حسانه وان لم يشرطه فالقول ان لا يصح ان يملكه
باحاقه فان لم يملكها حسانه لانه يملكه الرذيلة هو ليعتق قبل التزوج
واما الا واذ فكل الدرع الماكي ومم مقافا لو كان عتق من اسرقا قر
احدهما سعة لاح العبد فان صار قلم بضم او زكوة او فوضعت المقر
لانه السبق في عتقه والله اعلم **المسألة** اذا عتق بعتق اذن بتركه لم يرد
ضمان في سوا الامر الا وقد ذكرنا في الطهارة اذا اعتق بانه صرح فلهذا
لا يملكها العتق او عتقه وهما كغيره من الكفاية فيسره لانه عا ووجه اما لانه
ان يقول بعتق بعتق مع نصي فيقول بعتق ولا يصح العتق ولا العبد لانه وكله
بالحا عتاق واما ان يقول بعتق العبد فملكه واما ان يقول بعتق بعتق
بعتق لانه لا يصح الشريك لانه اعترف بالان شريكه وبعتق العبد وبعتق الطهارة
بعتق لانه اعترف بعتقه فان قال اعترف بعتق بعتق فما ليعتق العبد كذا الا
ان لا يصح انما صاحبه **السؤال الثاني** لم لا يصح المسمى ولو اذن له الشريك
لانه اسقاط الحق قبل الشوب فصار كالواد زكوة بعتق في ان يتركه
في عتق بعتق المسمى فانه لا يقطعه الصانع انما قبل الوحد **المسألة**
الا ان يرى خطأ وهو حاة سمع به العبد وارى بالغرم من اياه لا ان يملكه
له ومنه لو حذانه نحو لو في محال العبد روح الصغار من ماله اعلى
سقوط ماله اذا كان خلاصا من الروح مطلقا لانه قد اخرج اصول

والله اعلم بالصواب

Copyrighted material

أحدها هذه من الله **السا** وأحارو اللاب روح الله الصغير أمواه
 من مبرسها للمصلح **المال** أحارو وأرواح الله الصغير أحارو من مبرسها
 الرابع أحارو اللاب يرى المعالج للمصلي كمان وعرة فإذا أحارو في
 المسألة أن يرى فاح للمصلي على المعالج للمصلح وأن يرى بعض في المهور
 كل ذلك للمصلح فكذلك في حلق الصغرة **وله** من جهة هذا الولد طاهر من
 حصة مما ورث من أبيه فحصة مع أنه دخل في ملكه بعد أحارو وقال أيضا
 محققا لهذا في آخر كلامه فإن لم تكن له عمة في أبي الوتره في أبي قيسه
 في أبي طوله من حصة أبي حصة لأنه نصير وطلوه في أبي الوتره على
 جهة الريع لا الوتره كقوله للعنق عن السعاه **وعند** من الاعتق
 ولله في كل شيء على حالها وبعد لها وعليه فبها فإن سلم هي له وعلى
 قولها لها السعة في حال عدتها وعدتها كحصار كالقوة السعة سبها
 الثاني كذا والمسر كحصة فإن البعض الحصار قبل سلم مولاها لم يلزم
 على آخره على أصله أصلا والعرف عنها ومن الحرم إذا سلم أحد الأمر
وله ولو أن مولا كالحرف إلى آخره أن خرج من دار الوتره من مولاه ودخل النسا
 ما كان من السلم مع عمة ومما في يده لمولاه وأن خرج لا ماله ودخل لا ماله
 ولم يلم وهو ما في يده في دار السلم قبل أن يطرده خارجة ومما في يده وكذا
 أن دخل من دار خرج النادر خارجة ومما في يده وأن خرج النادر دخل لا ماله
 فهو ومما في يده في **الموضع الثاني** الخلاف على العضو كالأول إذا مال
 بعدة من ماله على كماله بالاجماع ولا شيء عندنا وقال يدرج في الرأى على ما الحق
 السيد **وله** في الأول عندج وسر لا يطرده المحاكم إلا أن توبه وعند يدرج لا
 يدخل فيه عند عضو بعضه إلا أن توبه **وقوله** وعند عضو بعضه يوم أن
 العضو بعضه فعل أراد المحاكم التي قد أدى العضو فإن يد بعض آخر
 كذا **وعند** عضو بعضه ونعم بالمحكمة الذي لم يورث شافار لم يقد
 قال ولم يكن المحاكم أن يطالب بذلك أراد المحكمة من أدى فلما لمع
 العضو لم يورث محاكم **وعند** عضو بعضه **وقوله** أرادوا ما عاينهم من الحلف
 وقال في أراد عضو عليه وله من شفاعته من شفاعته السعاه هذا اللفظ
 وهذا بعد أن هذا اللفظ لا يستعمل إلا في **المسألة** **وله** في الثانية عقا
 جميعا لا معها في أحكامها من مع وجهه وغيرهما لأنه كالحرم منها وفيه نظر أنه

لو عتقوا له كالمهر لزم ان يعتقوه في اذاعته فالعله الصحيح انها لم تعتق حتى لان
 ما ولدته لأم حر **قوله** في الثالثة عتقا جميعا ليرثه اولاد ولدته من اول حمل
 او اول طلاق العان ان المراء لا تضع الا واحدا فاذا علوا لولد فكلية علق
 بالحمل وعتق الاول فقط **قوله** الا ان يكون زوى الاول امر الاسير فقط
 فان خرج منها فعتق حتى روح لعتق الباقي وعد الباقي ودفعة لا يعتق وقد
 نقلوا الحكم بالاول وطلد ام الوعلوه حكاه الغفر خوارجا فان كان اول
 ولد له امرأه كراخرج منها دفع الطلاق لعتق الاما **قوله** في الخامسة
 من المعققة ثم اسعدنا الثاني النوفانية لانه لو كان بالجمانية كان هو الميراث وليس
 به من النسب لانه اعتق واحده معنهم الست **قوله** فان علق طنة بانفلاء
 لزمه نسبا وصلى الناس في شكوكا فيها في احدهما ام لا ولا واطلة بالك
 وكذا الواعين واحده من طريق الشك في الاسير الباقي ولا يخرج من طنة
 بالشك في احداهما من غير صاحب الميع لعتق كل من ربي كذا واحده في بلقي
 فتمت **قوله** فان العتق في الدية وهل لا وطى جميعهم ام لا حتى يعتق قال
 على طلة وضرير وواو مصرع ان العتق في دية ولم يدر في مصرع العتق حتى
 يعتق وقال الكي الخوذ وقد تقدم ذلك في الطلاق فان باع من او
 ما با او وطها فولد مصرع الدائنة فان لم يلد لم يعتق في الثالثة عتق وحر
 من يدر يحر طنة المصير في امرها وعدم وصا له بعتق في الثالثة دكت
 في الصبي **قوله** شرح الامانة ولم هو قول البيان وور في **قوله** الصبي
 فان وطى من معا وعلق معا وادعى الاول اجمعهم وجملة الاحرم بينهم
 معا فان وطى الاحرم جملة فلا حد لثبته وار علم حدوا لما ثبت في **قوله**
 عليهم ان وطى الاحرم جملة لا مع العلم بحدوا احسب لولدها فان وطى طام
 وار النسب ياتر الاولاد بعد ان كانت امه معاوية فعد الوطى بدست
 اسير وتكون ميراثها منهم الا ما لا ياتر في نسب احكام المسلمين في الكا
 والاحتاج الى السعاية فلا تح عليهم ان الاول ليس اساه والآخر ليس امه
 والاماسعد عنهم في الحال لاجل الاسير بالوطى احب الاما قد
 صار رحمه وعلى كل واحد منهم ان ربي في بلقي فتمت **قوله** في الميراث
 كنت الاما قبل العتق للموتى وهذا اسمع على قول على حملك على قول الكي
 وفيه ايضا لو قال احدكم احرم لم قبلها رجل معا لزمه نصف فمده كل

عليه لم يقا له العبد للواحد الحو ان هبته اما كان عداؤه مولا
ملاك ان المانع معدوم فبها الماحه الخامسة لستم بعد فليعتقوا
رضاه السادس لو اعتقد احدكم قتل السر عتق وسق المعنى ليركاه في
فقه نصهم في الخدمه وان كان عسرا سخي الجوده ولا ان للمعتق فقط
السابع ان مات الاول قبل السر ولم يولد له اولاد فليعتق اولاد وقليل
ولا هم فان لم يكن له اولاد فليعتق لغيره ان الشرط **قوله** في العاسر عديج
الامام الكشي عن ابنه وله زمام واما عتق ويلات **قوله** في العاسر عديج
اما ما كنه او اما ما عتق واما قال الامام فسمع لا بها امام الاسبوع وروي
محمدا بن فزارة عن ابي بصير عن ابي ابي امام فليعتق لغيره ان الشرط
لعل فليعتق بل قال امام هو يطلو على الملات والاربع الى العشر فليعتق اول
ما يطلو عليه وهو الملات ويكون العتق من اياها فليعتق من اياها ان اذا
قال اما ما عتق العتق قد وهبها لانه انما سطلو عليها الامام واذ قال
اما ما فليعتق لغيره فاما دور ويلات وحده قول بصير ان الرواسي يعتق اولاد
حما او بعد دون العشر عتق العشر فليعتق فليعتق **قوله** في العاسر عديج
على اطلاقه لا يعتق بالصر باله فان كان او طعاما يمكن اسعاده لم يعتق
الا ان يموعه في وقت واحد وان كان لا يمكن استغناء عن بعضه وما ذكره
في ملة الطائفة من كل هذا الاعتقاد بالاحوال وما لها من فلت الاجر او لو احد
من كثره بقتلها ومن دخل بقتلها ومن قتلها من قتلها من قتلها من قتلها
في المقدار اكثر من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
ان اجزا درهم ومعا دية لا خلاف ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
رمانية فليعتق وكما اكلت تصفا فليعتق فليعتق واحد عتق لانه فليعتق
الملة في الطلاق فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
نصف فان اذا عتق فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
بعضي عتق فان فعل واطال فلا يهر لانه فعل واحد لو ادعى موصيه من الكس
حتى ادعى اخرى فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
اجمع موصيه موصيه ووجه الشبهة في الوطى الثاني انه طر ان له عتقه ووجه
الشبهة ان كثر بعد حكم الحاكم بالهوان طر ان حكم الحاكم مع الوطى **قوله** في
الامام عتق فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط

دوله في الخت فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
وعدا قوله فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
وحده فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
فان **قوله** فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
العبد فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
فهم وعديج اذا دخلوا مقام عتقهم **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
كلهم ان يتردد في حاله واحده الا ان يتردد في حاله واحده عتقوا ان يتردد
كلهم فلا يعتق ولا يشبه وهذا التردد من كلام العبد فليعتق لغيره ان الشرط
بما كان لو قال الله لا اعلم استعصفت الخوان المعروف في حارة الرطل النجاء
فاذا اقتصد حمل عليه فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
وكيف كان فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
ان الله انطوى ارم ووجه الشبهة في العتق على العتق ان بعضهم وقوله عليه السلام
العتق ان ارم ووجه الشبهة في العتق على العتق ان بعضهم وقوله عليه السلام
الامر كونه والله على الناس حجة السيد والوالد من رضى او لا رضى لعل هو عتق
والامر كونه في معنى العتق كونه فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
الحقيقة في ما وضع لذلك المعنى في اصل الوضع الذي وقع
والماز **قوله** في الراعي عتق السر مع ما الاول دور طائفة والصورة من العتق
وبالسرالة والكتابة والخرق مع ما وتواحد بعد واحد **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
من احد من اربع اقسام هو حر فاحده واحد كما دنا عتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
قدم هو حر فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
وان كان من جنس او شامي لم ينع ما لكانه وان يتول **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
او قال من جنس او عدوم ريد هو حر بشره او احده واحد غير عالم عدوم **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
قليل عتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
لهذا ان كثر من الله والله يعلم الاله فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
ضاد **قوله** فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
كما ان الله على كل شيء شامع وان كثر من الله فليعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
في العتق عتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
لا يعتق لغيره ان **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
موا عتق وان شتره واحد بعد اخر **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط
كون ما شتر من معاوه **قوله** فليعتق لغيره ان الشرط

[illegible]

بعد العتق فان خرج المأمور فلا شيء للموثر له وغنا الخاني عن المورث والمورث والمورث
 حتى للموثر له لان الحاشية فقط وهو حر فالموثر له لا شيء الغنى فلا يصح المورث
 لان يمكن ان كان في اليوم العتق وحده على الغنى لا ضمان الغنى ودع على غيره قاتل
 وان خرج المأمور فعلى الخاني المورثه وغنا المعنى فقد عتق يوم الولاية للموثر
 له **قوله** فدخل الولد في الحمله فلا يصح له شاعيا الا انفراد من سواها الفريضة
 ومن المورث في احد الركبتين الخارجه انما تصير نصف الولد ونصف الخارجه وهما دخل
 الولد في حمله **قوله** فما عتق الولد متفالا لم فدخل ثلثه في ماله لا نصفها
 وفي المهر كة عتق الام مع الولد لانه اسبغ عليه بالدمع فعتق به عتق يقوم
 وحده والامان لما بالدمع انه حر من اصله لكن لا يمكن يقوم الا يوم ولد فاذا
 كان حر من اصله فادخل حله حكم الام وان كان حر من ماله كخطبه داخل فيهما
 اما لو كانت حاره حامل من شركتين فاعتقها احدهما فدخل في الثلث لثمة
 الام لان استملاكها حصل بمقتضى ما اعلم ان العتق لا يقع على مورث فقط
 وسعي له **قوله** سوا صدق العتق ان هذا قوله مع كونه فقال ان لا يفتق ولا يند
 انكر العتق ولو انكر لم يعتق لانه اوار لا **قوله** وار هذا كله لانه ما عتق
 صاحبه الا اقره منه سواء لم لا يفتق للمسلم هو ان هذا اول **قوله** انما ان
 قال لرات الدواعف فالما في قد صرح قوله بل انما عتق تاريخ مسلم في اقرار
 مسلم عا اوار الاول فكل واحد منهما لهما من صاحبه المقتضى بالعتق لا على حال
 انما الهان والمعاد كلامه في ظاهر الشرع **قوله** فان كانوا لله فله
 اما على الثالث اعني في العتق الهان والصحح انهما لا يقع لهما اذ عتق
 عن انهما الهان **قوله** كان الهان باطله الهان لثمة من لثمة لانه لا يودي
 الى منكر فاكتر ما فيه انه انا حله منافع لثمة بغير من حله لودن الى بيعه
 وهو منكر وعدوه في بيع الهان عليه حله وسكان الحله على الهان والمات
 وذلك الدور والاصح والوفى حله الاصل وحله الامه وحله العتق
الدين قال في الدرر اوصى لكره فذكره بروفه
 وفي الخاني ما يكون من اذا اصاب في موت يطلو فلو قال ابرار من موتى هذا
 او من موتى من موتى فليس له ان يورثه في الجوع وعنه **قوله** انما ان
 لعن العتق ما طوت اوده وما امر به اكره وحده فاما ان يطلق او
 بقدر ان يطلق فهو الدين وان قد صرح به مرضي او في سرى هذا بعد مقدم وان
 انما ان يطلق لانه ان يطلق هو الدين وان قد عتق من ابرار اما من مرضي فهو ماله
 وانما من عتق من مرضي فله ماله وانما من عتق من مرضي فله ماله وانما من عتق من مرضي فله ماله
 قال في الدرر **قوله** وانما من عتق من مرضي فله ماله وانما من عتق من مرضي فله ماله

كان مؤنثه واما آخره فيكون ما سحر عن الموت لا محالة او كره زعمه
واحد **ان** سحر لا محالة كقولهم اذ امتدود فساو وعلم فاسر فليس
مدر بل عتق شرط بعد موته من الملك في الميراث وان كان خور فقتله
واحد كقولهم بعد موت موت ردا وفرومه او كلاما لفلان يار بعد
فيك الامر فل موته كما ريد اذكر الحنف في البيع وماله في الميراث واراخر
قال في الميراث كان موروثا وذكر الحق كمن من ان يهسا انه بعد اجماع
الامر قال لا يتم قالوا اذا قال الميراث اذ اخل بالدار بعد موت في دخلها بعد موته
صادق جردا للورثه بعد ذلك الشرط الاخر الذي هو الدور في الميراث
ولو قال بعد موت يوم لم يعصى حتى يعقده الورثه وقال الا في يعصى ولو قال
بعد موت وانت فليس له رول لثمة بعد الموت فان شاعني من الملك ان
العتق الموضع بشرط كالموقع عند حو ذلك الشرط فصار كأنه قال عتق
صوته ان شئت فانتحره **وعند** دورو للميراث من دور الميراث من دور الميراث
وعند دورو سطر الموت **وله** لو دل الميراث من دور الميراث من دور الميراث
ولو كان يعقده وعند سطر العتق العتق والخطا وعند الحنفية سطر الميراث
وعتق فيها بالشرط وعليه فتمت وهكذا قال في تعديها بالشرط عليه
وفي الثاني عتق الناصر سطر العتق العتق والخطا عتق وعليه لما عتق
العتق والاشي في الخطا لان العتق بعد السطر فلا ينفك عنه من بعده **فصل**
فالوفا للعتق اذا اقبلت افاقت حرقه عتق وضمن اليه لان السطر وقع وهو
ملكه وخرج عتق ملكه ما حار **الموضع الثاني** ريد ورجع بعد
كل حال كام الولد والناصر وشيخه رايه كل حال كالموقع سطر ورجعنا
عن هذين اصلين احار الشاهد ما قلناه من القتل فان دمه اثار فاعتن
احد هاتين اما السح انما السح سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
مع اطلبنا ما انشده السح واشترى الحق الله على حق الادمي ولود برامه وانما
وله صغر ما حار الى فيه احد هاتين معا وواحد الى فيه بعض الميراث
الشرط فان راع الميراث بعد حار لانه انما هو السطر بها السح فان السطر
السح من ريد عليه حار السطر او الورثه حار سطر او الورثه حار السطر
وله ان كان فيها حوصا سطر في شدة خاها كراهه عتق فميراث
لحق الا حرق السح وانما كان عتق لانه سطر فيها الايمان **وله** كانت الميراث
فيعصى سطر الميراث والناصر وفي الميراث ان سطر الموت لانه الاقل

في الميراث

ميراث فتمت او لم يلق الكاهن **وله** جعله ميراث في الكاحل الحرق في حال الضرورة
اركانه صغرا عن الكاح وانه مال لم يجر جعله ميراثا وان كان ميراثا محال
الكاح حار ان يروح مالم يروا ان يجر جعله ميراثا وان كان ميراثا محال
الى الكاح حار ان يروح عا عتق يملكه في الدين **وله** لم يجر كراهه ان يجر
عدم الجوز وهو طاهر الاحراز وذكر من بالذات كذا الرجوع في يد من القول
ولا يجر عتقه يد الميراث وعتق الجوز عتق الميراث في الكاهن وعتق بالذات
لجوز ان كانت الاحصاء كونه **وله** او حث على عتقه الميراث بالذات
عما ان الميراث محل بعقد الميراث والافضل الاسم لم يجر والقول الثاني لم يجر
الميراث **وله** اولاد الميراث حكمهم حكمها ما كان في السطر حال العتق الميراث
في الميراث وما كان من قبل فلا وما حث من بعد دخل طافا لاحد قول الناصر
وقال **محمد بن** احمد روي عن علي بن حاتم عن سمع بن عبد الحميد قال ما قبل من سمع فاسد
من الثاني ميراثه انه فيها اربعه ارباعه لا يملكه غيره **وله** ريد
حمايه واعقبتها وروجهما ميراثه وماتت بعد الميراث ميراثه فيها
وم عتق ما **الكاهن** سطر طهاسه الاول ان
يكون الميراث بالعا والامطلو الميراث الكاهن ولو للميراث اوله والام
كون العتق بالعا او ميراثها الثالث لفظها الرابع راضيه لثامس
كون العتق بالعا ان يكون ميراثا **س** ان يكون ميراثا وما ذكرها من سطر
لظها ذكر الميراث في العتق كمن لا يجر عتق كمن لا يجر عتق كمن لا يجر عتق
خصناهم عتق سطر سطر سطر وقال الناصر من الخراج كاسع فانه لو قال
حده العتق فعلا احد ركي واعلم ان الكاهن حار كذا العتق
ميراثا حدها اهما معا وانه ماله **س** ان يجر عتق كمن لا يجر عتق كمن لا يجر عتق
ملك الثالث انه اثبات ريد واستطه من الروا الميراث ميراثا للميراث
الامر فويده مع انه عتق وروى في سطر **وله** من عتق العتق من هذا
احد ان السع عتق ذكر العتق سطر وهو اما ان يجر عتق او يقول
اسر سطر فان قال عتق عتق من سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
لان هذا الجوز بقوله كالميراث **س** وان كان يجر عتق كمن لا يجر عتق كمن لا يجر عتق
اراد سطر على ريد في يده كاه **وله** وجوده كاه في انه لا يجر عتق
ما حره العتق في الثاني والميراث ان يقول فاذ اراد ذلك فاحترق عتق

Copyrighted material

110

فيلسوف

حسب الله تعالى
هذه تعليقه الحار الرابع من الملح
مكية في شرح النخاع من السميرة
وسمع يقول سموة ام اسام

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or record, with a large watermark 'ght © King' overlaid.

عليه السلام
ليرد
ور

في التل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

يا من خلق الميزان والعدل

بسم الله الرحمن الرحيم
 حواله اسم الله تعالى والاسماء والصفات
 لسم الله الرحمن الرحيم وهذا اسم الله تعالى
 حقيقته الحق قول او ما في معناه مستقر
 قاله على فعل امر او تركه ساكنا واسما ماضيا كان او مضيا لا يدخل
 في هذه المعاني وهذه هي اسم الوجود كقائه والي الوجودها وعند
 الماضين مع اعظم الله كمالا والملك والحقه بوجه الكمال ومع
 له الوجود خلافه والحق كماله والعلم وحده الكمال لو حلف
 له الله على حقيقته لكان الحق وعبد الماض وحده الكمال اذا حلف
 بما فيه الله كمالا والحق كمالا والحق كمالا
 اذا اعتقد بقطعه كعظم الله وكلمته ما بعد من الاحاد محمول على الله
 وكذلك في الاما فساد المهيمنة في العبادات كالطهارة في بعض
 فاما في المعاملات فان كان له عندك الغزو ان كان لمعني ولا الحاسم
 ودال في المحذور والبعوض ورسول الله في الكلام قال فاضى
 الفناء والوعد الله الصري اخر المعبر والقرالى الصدى في الكلام
 وقول النبي بعد الله مني عنها فافاد الحزم بحرم الخلف بها واهلها
 لو حلفان لزموا كارسنها الاستلزام فمعا سقوا الكمال بظاهر
 الحق واخر بالخلف حتم يعتقد بقطعه كعظم الله والرسول قال
 احموا بيته ان صدق وكذا امر المؤمنين كان خلف بيته الا انه تعالى
 النبي باول من حلف للبعظم فكذلك الكمال ولم يهيئ ساو احدا ولا
 ولا سقطة الكمال لا يتبع ان يحسن السمع من عدم يعني لمن الخلف
 هذه الاسماء العظم فمع وحمل خلافه فحق ما اوقع من العدم فهو
 الوقوع الاعمال الواحد الذي يحسن واما ما في اسم الاطلاق احماله الوجه
 واعلم ان الغرض من هذا المعظم المحلوه لم يعد له حوز الحزم شوا
 حلف على واحد وصاح والكمال له المعظم وتعبه وعبد الحزم
 والكمال الاستقام الام الذي حصل بالحق كان الاول له ان حلف
 من هذا امر بالماله ان كماله الاحكامه التي الى الله احاد وان كماله المحال
 اقر الى الله كماله وقوله وتلقه اول الاحاد وعبد الماض
 والامامه الى كماله اذا كان الحق في الله تعالى لا يهزم رواد الحزم

وكفارة فعله وعلوه واسما على الاستحسان حقا من الحزم وليس الرسل
 عليهم امرا ما كماله لم يلم به الكمال وهو في موضع العلم في النابه
 احلوا امره حلفا كماله فمسل الكمال ام حلفه الكمال كماله ولكن
 وفل كماله فقال الوجود في الحال وقال الحق والاساس حلفه ووالله
 احلوا امره كماله لا يهزم كماله وقال الوجود حلفه حلفه
 كما فعل الحق عبد الله في حلفه الرسل في امر المومنين امر بالخلف ذلك
 ذكره في كماله الحق في امر الحق وقال صوابه من حلفه بالسعة وليس بها
 حلفه كماله فان يطوهر وطها فمعا ماضيا لو حلف به الله
 او صوابه لم يكن ساو الا بها من صفات الافعال من قال اما ترى من الله كان
 خادقا لغيره هو كما قال بى وهذا من قول ابي مضر ان من لم يلف كماله
 الحق ولم يعتقد كماله انه قال بى حلفه هذا حزم محرم النبي الاول
 مطلق ليس من قول فاما كان كماله في منه او في امره صري
 وقوله هو كما قال بى على الما وبل الاول وعزمه صري على الما وقوله
 فامر يرجع الى الاسلام الما بى بل قد حلف به بعض لكونه حلف به
 النبي او بى صري على الما وبل الثاني ان يقول لا اله الا الله ليس الما عليه
 كانت حلفه الما بى حلفه بى بى عظم الله قال لا اله الا الله كان
 كفال ليركبه السهام كحلفه طاشوا الله في الما له ان اعتد
 كفال احكامه الله حلفه بى الله وليس الا في الما له كفال وان لم
 يعتقد فلا حلف بى الله ولو قال الله حلفه بى حلفه بى الله في الص
 وفي الاول في الدار وفي الوجهين اذا اعتد كماله
 اسم الله الباوهي الا حلف الما وود صارت احكامه الما الثاني بالحق
 على اسم الله وعمره وعلى الظاهر والمضمر حلفه وى والواو لا يدخل على
 المظنر والمال لا يدخل الاعمال اسم الله فقط وقد روى الاخير من الكمال
 وسرر وط النبي الى حلفه كماله اذ بى الاول ان يكون الحلف بالحق
 عا فلا ماضيا الحلف الى حلفه بى الله الما بى حلفه بى الله الما بى
 لم يصدق معناه الرابع ان يكون ما حلف عليه مكن الحضور فاعلم ان القسم الحزم
 فلو تكرر لم يضر فلو رجع او نفض كان ساو الصا لان العزم كماله ولا يضر

حواله اسم الله تعالى والاسماء والصفات
 لسم الله الرحمن الرحيم وهذا اسم الله تعالى

لا لفظ العزم احسن الكلام والالزام وفي السامه ذكر لفظ العزم الطعام
دور الزمان والزم في ان لفظ العزمه احد هما واد واحد في ان لفظ العزم
منه لفظا طما والظهور والنازح لا يعمل باطما والاطاها ان يصره
جمعان او مفردان ههنا على ان منه علمت في الجمع والافراد مع انه لا
لفظ العزمها والافلاحت الا ان حصل الضرب من جمعها اليها المخلوق عليه الفهم
بحر حمله على انه قد لوى انه لا بد من حصول الضرب من فلولم يوجت
بواحدة اذا صرته عاملا ما قسم له في كتاب الاطلاق وقد قسمه صلى الله عليه
قال الله جل جلاله والى النواويس عاوجه العزم او المحصر والحق
رجحت والعزم ان يقول محتمل او كل شيء والمحصر ان يقول بصره وشكر
والله الاكل براسه اكانت له منه وجه في الياليه او لعضه او لسانه او
لعضها وهذا الناف ولو توحي من الكلام كان الخلاف وقول الله لا
اكل الطعام من افاق في السامه وعبر من ان يعلم او لا يعلم الكرم
العلم عموما مع الجهل العود كما في سرب طما واوله من غير مضمون مع انها
عام مسطر لكرانه لا يكرهه ولا يخلد في سرب طما واوله من غير مضمون مع انها
كوز الفيل وكذا ازاله المذكر ملكه ومن المحل وهو الساو سرب طما
وعود حتى من الكوز فصل فان كان يد حاسن المرمه ما فان
مضى ويكره فله حبه وان لم يضر ولا كذا في الكوز وعنده الحفه حتى من
صعود الساو سرب طما وفي قوله لفظ العزم المحرر ههنا المخلوق عليه وهو
مقدور الله في السامه عمن دور الام فانه لازم في اذا كان يعرف الفيل
من احصا الا ان قد حلونه المرمه في المرمه ولو لم يكن المرمه لم يجر
محارجه سحر احد العزم السلام بر لونها في سرب طما واوله فانه
الما قبل معنى اليوم يتقوا اليه كذا منه ما الله قد حصل الوقت اذا
احد الوقت لا يصره ولا تحت لم يحس فلو اطلق اليه حبه ادمنى ووجهه ان
سرب طما والنامه عمن والعرف يصرى ان كان الاسد اربعى واما
اللفظ فحي ليس سرب طما الا ان وقد بعدد واوله الحبه اذا لم يرفع
ما عر الا ان العرف يصرى ان عناه ربح الله ما دام عا ولايه وقال السرب طما
ان حله على لم يول فقد اخل منه وان لم يخل حتى عا ولايه عا
علمه المرمه فان اخلد المرمه لم يحس المرمه قال الله ولا يخلد

[illegible]

فيه الصلاة فالصلاة كغيرها من النعمان المستهارة وان كان حلالا قطع على
اهله وخزى الرضى وان لم يخرجه الصلاة ونحوه بالعلم والحق الى الفوارس
ولم يخرجه الله الا بعد الحرج وبلغ ذلك من معرفته ودكوط في حرجه
في كسب الصفات انه كثر اجراح فيه الكفارات وفيه بقعة الروح عند
الماضي اليك نصف صاع في كل حرج وعقد من يد والارض حرج وخروج عشاير
وقل وعنا وحرر في الارض من ربح وحرر ان يملك العشاء من عداه وحرر ان يملك
حرجه ويطرح حرجه واليوم من ربح عداه ثم ما نوال الوعا والامسقطه
في كل الاربعة عشر يوما في دارنا الصوم لعدو الارواح والو كثر ان الخور
بنا من الملاحة من ربح صاعا الى اسن وشر الحرج الامح والادم مشروط
في الاطعام بان لا يملك حرجه منته وجمعهم لشرب واحد ولو اطمع كل
واحد وما حاز وكذا الوعد واحد في عشاء بعد ايام في اللامه وشرط
الاكل ولو لم يملك العشاء الا اكل اذا كان شرطا فلم يملكه لم يخرجه وانه لو
رواه على حلال عرجي بها الاخرى مستطال وفيه من الحرام عرجي لا سطو لمن
في من الربيع بان مراد رواه على حلال في الاطعام ورواه الامم في الباحة
ومع قوله سطل في الدرر الذي اطمع عنه والى صوابه لشرب كلام كسبي ما
يوجد الاكل بل هو مستكوت عنه وان كان حرجا فبال وما حاز عرجي والسر
انه الفرج منها شاف لم يجر عشاير ولو لم يطره والامح معقدان لكسبي لو ما
ورث عنه واحررت في المال ادا كانا مطلقين لكل الوساخ الوسط
فما اكله الكاد وول ان دفع الى الضعف او الى الضعف بد الله لو اطمع
من عودته اكل التي القليل شعير لم يجر بل قدر الوساخ من عرجه فان اراد
يطرح من عودته الاكل العظيم فكذا اذا اطمع الوسط من سائر الناس حرجي
وفيه بدار وول دعه حرجا اطعام الضعيف في الذي ياكل شافلا
كاس سبيل واربعة هذه الاقاويل في المراهق والاهل بالحق الكسبي
فلا حلال فيهما الخمسة والاربعة والواحد وكذا ربح الى ام الضعيف
له ولها والاربعة في كسب علم والاربعة بعد من الطهارة في الخامسة لو ربح
الضرب صاعا وكلما هو موقوف على فادع له من عرجه لم يجر دور الموقوف
على دوحة احر على كلام الهادي ان ربح صاعا من حرجه صاعا لم يجر
حرجا في طبع حرجه وكسبه يجر وسوا حرجه في ربحه وول ان لا يجر
ان لم يوا القته والاربعة او دفع بالهوان فالج وول اذا اعطى

كل كسبي صاعا من ربحه يجر وقع عرج واحد وقال في ربح واحد
في النامه وعدم انها من جميع المال وكذا رواه في ربح لا يجر ويعلق الامام
عرجا لان ربحها في المال وعبد من حرج الحث بما هو اقل ان الصوم ولا
ان كان الحث معصية فالج والصوم لسا اقل من الذي هو يوم يملكه قوله
عبد الامام وكفايته معناه خمسين كفايته حرجه ثم ما يعلق بغير حرج
يملكها ولا احرص بها كالكوفه والقطر وكما ان السلف في الدار في
المنزلة الثاني من ربحه كالكوفه في هذه الاصول من ربح الله قال الطبر
وهذا ما احرص فيه ان كان المعصر الصوم والوجود في الضرر والحالات
في ربح الوافي شران الاعمار والتا في العصى فوافق ان عداه ان كان عا
اعقده من يملك حرجه من ايام بله الكفارة الاطعام وعبد الوافي
السارار يملكه في الكوفه والاصل بالله ويكفر له مع نور العرجي وول حرج
عليه وقال بعض الناصريه ما حكمه الى العلة في الشتم لما روى على
حرج المراهق اذا كان له صاعه وحل ويدر كرم ان يملك حرجه وول
اجراح الواحد في ربح الله ولعله يجر اذ الله في صاعه ان الكفاية
احد من حرجي ام الا انه لا يجر الصوم الا بعد ان يجر عرجه
ام فوت العرجا فبال عرجا لا يجر في الاعمار في العرجا في السار
الا احد ولو صرح في يجر في ربحه فان كان له احرصا معا وول حال احد
ول يجر فيها معا وشر لا يجر في ايام المراهق ولا يجر في الاسا وشرح
في الصوم
شروط اربعة كون المراهق بالغا
عاقلا بخلاف اهل الحث وان يكون المراهق عليه لشرب معصية وكون
المراهق ربه واللفظ وعبد من ربحه بالسب وحدها ولا شرطي في صرحه الحلال
للمراهق والاد والاد والمكسبي ولا ربحه حلالا ولا يجر على وول واحد
ولي شر ولا الصوم حلالا اذ كان لا يجر في ربحه ولا الحرجه في ربحه بالمال
وما يعلق بالربح الصوم ويكسب في ربحه فحرج الدرر والحرج يملكه
يجر بالدر المطلق والحرج المقدر والمقد صوران احدهما ان يجر
بصدق او بفحار او بصدق هذا النوع فبالا واما الاخر فبالله في يجر
بها النامه ان يجر هذا النوع طرفة او بعد حرجه طرفة او يملكه
فقد يجر حرجه عرجا وول يجر حرجه الا ان يكون المراهق لا يجر
معنى يملكه الممول لخلول الشرط واحد وشرطه في حرجه
الشرط كما بالدر المطلق لربح الصوم في المطلق مما شرع في الشرط

في ربحه حرجا من ربحه يجر وقع عرج واحد وقال في ربح واحد

في ربحه حرجا من ربحه يجر وقع عرج واحد وقال في ربح واحد

في ربحه حرجا من ربحه يجر وقع عرج واحد وقال في ربح واحد

[illegible][illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وصلى الله على محمد وآله
 السلام والمآد والناظر وعد زبور وشان لهما ماله وهو الله العبد
 الممل يا محمد الحكيم والعقا الكبر عذوب الفود عند السان وف ومجلد
 معطيه على العاقلة لسانك علم الفضا من ولم في الفضا ومن لم يظن
 الدنيا وما قاله يكون در بعه الى تعكها وروى زانراه صرة اخرى يعود فظا
 عالما ففعلوا بها الفود كالمادوا الحار الحاد فارسل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
 معطيه ان لا يفلن من العلم من انكر هذا الخبر ومن لم يعمل بوجه لاهم بوجوه الله
 يقع ان يكون عدا خطا فارسل الخطا لاهم لم يعقد موته وعد انه بعد من علم
 عن قاصد قلبه امة الفود فانه ان قصد الموت اعتبر به مسله خرج
 العمل والموت منه احد عالما كالعصا والحجر الصغرى من فاته ولا فود قال الله
 ك هو عدا الوحد لو كر عليه الصر سوط صغرى او حجر صغرى فاته فله

لا يظن الله الموت من انكر هذا الخبر ومن لم يعمل بوجه لاهم بوجوه الله
 يقع ان يكون عدا خطا فارسل الخطا لاهم لم يعقد موته وعد انه بعد من علم
 عن قاصد قلبه امة الفود فانه ان قصد الموت اعتبر به مسله خرج
 العمل والموت منه احد عالما كالعصا والحجر الصغرى من فاته ولا فود قال الله
 ك هو عدا الوحد لو كر عليه الصر سوط صغرى او حجر صغرى فاته فله

لا يظن الله الموت من انكر هذا الخبر ومن لم يعمل بوجه لاهم بوجوه الله
 يقع ان يكون عدا خطا فارسل الخطا لاهم لم يعقد موته وعد انه بعد من علم
 عن قاصد قلبه امة الفود فانه ان قصد الموت اعتبر به مسله خرج
 العمل والموت منه احد عالما كالعصا والحجر الصغرى من فاته ولا فود قال الله
 ك هو عدا الوحد لو كر عليه الصر سوط صغرى او حجر صغرى فاته فله

واحد لا يظن الله الموت من انكر هذا الخبر ومن لم يعمل بوجه لاهم بوجوه الله
 يقع ان يكون عدا خطا فارسل الخطا لاهم لم يعقد موته وعد انه بعد من علم
 عن قاصد قلبه امة الفود فانه ان قصد الموت اعتبر به مسله خرج
 العمل والموت منه احد عالما كالعصا والحجر الصغرى من فاته ولا فود قال الله
 ك هو عدا الوحد لو كر عليه الصر سوط صغرى او حجر صغرى فاته فله

واحد لا يظن الله الموت من انكر هذا الخبر ومن لم يعمل بوجه لاهم بوجوه الله
 يقع ان يكون عدا خطا فارسل الخطا لاهم لم يعقد موته وعد انه بعد من علم
 عن قاصد قلبه امة الفود فانه ان قصد الموت اعتبر به مسله خرج
 العمل والموت منه احد عالما كالعصا والحجر الصغرى من فاته ولا فود قال الله
 ك هو عدا الوحد لو كر عليه الصر سوط صغرى او حجر صغرى فاته فله

واحد لا يظن الله الموت من انكر هذا الخبر ومن لم يعمل بوجه لاهم بوجوه الله
 يقع ان يكون عدا خطا فارسل الخطا لاهم لم يعقد موته وعد انه بعد من علم
 عن قاصد قلبه امة الفود فانه ان قصد الموت اعتبر به مسله خرج
 العمل والموت منه احد عالما كالعصا والحجر الصغرى من فاته ولا فود قال الله
 ك هو عدا الوحد لو كر عليه الصر سوط صغرى او حجر صغرى فاته فله

وكلمة التبريد شرب او حذر السعة ونحوه من عملها في شرب الماء
كل لطفه ذكر الله وتوحيه اليه اجرا فاعلم ان هذا هو قصد السعة في قوله الله اعرف
الى الشرب في قلوبها تسمى المرحى والمزج لا ما هو صحيح فلا يضر حركته
في فصل الم من حذرهم مد يوحه وبها حرا حذر في غير المرحى وحذر
موتها من المرحا حرم اكلها فان لم يرها حرا حذر الا الذي حذر اكلها اذا كانت
في دار الاسلام وكذا الوعد بها فداخذ بعض لجهنم في المائنه والخمس اذا
خرج من بطرانه عند رده العتيا دكانه دكانه لكسر شربا ردا فيكون قد
اشهر ليله على ركن الحذر في امه فليس معناه من دعه امه كبر الان
ففساد عتياها في المائنه ما يحكي حذر من صورتيان الا في حقيقتها وقد
قطع السبع او داحيا الاربعه ونهاجيه حكيها ما حذر ما حذر في
فقط حذر في قوت في حذر لا يوتها وتخل المائنه حقيقتها وقد قطعها
وبها حياه فانه يكتفي وتخل ما دكانه الحذر ما عداه لانه ما ان كان يلبس
او كبر او الاوداج ماقه لان ذلك ممكن وان لم يكن وقد ما حذر حذات
الوقد لو قطع الكلب يفر وما حذر وذكره المرحى ما شاء ذلك شمس
الا في غير المرحى في السبع اذا مراما طاشه وكبرها ودحها حيه
وردا فاحذر واكل اذا كان صلاها من الامه الا بالفضل المائنه
عن التبريد شرب قطع الذي حذر بها وودحها وهي حيه نظريا لا مريدها
واوداجها فطقت والادك مرموضه اكل الدب وادك الشيطان
المراجه اذا دعت الى وان يفر او قطع جميع الاوداج فان وقع في المرحى
كالمسح ونحوه حرم دكي ام الحذر به وهو المرحى او ان وقع في المرحى
وحده التبريد حذر المرحى حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
سبع مرمولم وان رجه مرمولم او عدل عن المرحى حذر المرحى او في المرحى
حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
الحذر ما حذر في السنة المائنه ونحوه مرمولم او في المرحى او في المرحى
ودخل في السادس والسبعه ما حذر في السبع والوحام الحمايه في الكافي
اجماع حذر حذر في الاذي في حذر الحذر واما في حذر المرحى او في المرحى
في ارمات العدو وعذر حذر الحذر في المرحى او في المرحى او في المرحى
وقال ابو عبد الله في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
الحذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى

وذكر في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى

وذكر في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى

وذكر في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
الشرب والسعة في الادب فاما في طرهما طولا او عرضا طائفا
دون الملك لانه لو قطع لم يضر فاول اذا نفعه او شقته وقال الله والعنقه
لحور ساعده العنقه كثر او في الطحاوي وقال الاذن لها حلقه في العنقه
حلقه المرحى وعجز اذا المرحى لها اذن حلقه المرحى ومنه عرك وتر في شرب
الانابه واحذر اذا المرحى لها اذن حلقه المرحى ولا حلقه المرحى في حذر
ولاح في مملوكه الا في حلقه واما ما في النبي عليه السلام لم فيها الله قد قال ان
العنقه في الادب وسيله واسمه ولانه لم يضر بها كمالها في حذر المرحى او في المرحى
بلغ المرحى طاهر ولو شرب العنقه وسيل على الاربعه وقال شربا كماله في حذر المرحى
المرحى اذا كان يرد دور الملك رواه في الكافي وذكره في المرحى او في المرحى
حذر وعجز الملك في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
عذر في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
نحوه في الحمايه وسيله وسيله فقط في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى
وعجز عتيا ولا يلبس ما كان وسيله وسيله في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى
نحوه حذر في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
للمرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
وعجز المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
فلان المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
قال طاهر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
وقد بعد المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
كان لا يلبس في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
هو وسيله المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
الامام وفيها مرمولم مع فان قدم في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى
وكالحا حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
اشترها وسيله المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
الوحيد المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
ان يضر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى
المايه وسيله المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى

وذكر في حذر المرحى او في المرحى او في المرحى او في المرحى

حاشية قوله في الاسم من الموضع من الما في مراد
 الهواء او قد اريد فاضلا الذي يقطر من دوز
 في ارباب الكلك هو عا وحسن لا صر من
 النكس في معنى عا عا فاعا فاعا عا
 صد الم لو كلاله ليزن والآن الصد شرط
 الجامعة للشر في فاطنة خرافا فاعا
 حاشية **فكار** صد اخل في حمله
 وارز في عا في وقوع الصد في الخلافة
 حمله اما ارباب صد ارباب كبر المحسوس
 المحسوس صد ولكن لم يصد صد ارباب ساه
 صد الرابع في المحسوس غير صد الجامعة
 اصابه انما ليس في الهواء غير قصد في

المعلم
المعلم

القصص الموعظة
القصص الموعظة

7. 11. 11. 11.

الارز في وقت ما عا ما ذكره في الهدى اذا ما خرجته وعلى الصدقة الموقنة
توكل في الحرام **في** الحرام ما حدث بها النقص لم يورث ان جعل اصح ما لم
يتم له حراما احمه اذا احادتها وبلغ الحرام في كل ما كان ينجس من حوله احرأ
انما **في** فاربعا وحاز به في شلها وحمل ان يكون المدة لغيره مسلها يوم
ناعها وحمل يوم استفتى شل قول الوافي بنقضي بها اذا كان راجح ولغيت
واراد سران لها لم يمسها لوم سراها الا يوم لغيت وناعها وان كانت
تطوعا احرأ اقل من الاحمه **في** ولو ناعها واسعا حراما خارجا حمله
ان شرا الحرام عدل كما لو حشي عليها ولقد افات على الهدى وطاهر قول الوافي
لعدة كونه مطلقا للكره فاسته على الهدى ولا الخور والاعدية هو محله
في الناحية لم يقع عن الاحمه فعدم مطلقا في الوقت ولو شئ عليه كان
يقتر هو قول له في الاحراق وان في قول الثاني ان على المداخ الغنية كالحاقه
طعن وجهه ان ليس هناك من راعي او عدلته واما قول يحيى بن المالك لانه لا يورث
بلا ارض من ربتها وطاع النقي في الشفعة واما او رد الى التمسس انما عا
ولا يقع بالمعصية فلا تخفى احمه وحل اكله عند حلس العفنة شه وقال الحسن
وراد ذلك لهل الطاهر واجبه قبل الخور بعد ما عا التامع والناحية قال
الاعام بحج رجع ونعصر من رجع وكعدة الفطر **في** ان شه فلا ذلك
قال اذا ما صار ميراثا فلا يصحوا بها اذا كره بعضهم او كان صغيرا ولو راضوا
عما دخلها لم يصح عن الميت عند ح ليع عز الميراثية ولم ارضوا بها ولو هم صغير
بما لما فعله مورثهم وارثاوا استعوا بها التمسس وولما ووضعه كالوقت معناه
ان مودة العذر حكما لم يعمل بها العفنة ما كان التمسس **كتاب**
الطهارة العداوة لا يقع حرام بلا اشكال والمحو حلال لانه يلبس الخولا
تودي العبد والاهود ومحب واما عرا بلا دما تحتل حوان لانه يلبس ولشرا
محله ويحب تحريمه الدودي المعبر والمحل في الطهارة كما دام الرسول وما لا
يصفر في طهارته من تصد كمال الطهر وقبل المتعار وحرم الما ووث المراء
ما لم يمس من صايد تلم والشرة العداوة عرا الروع قولان وعمره يحول حل
الطهور وانما دالهم في الراديات الاما وردد حرم في السالبة في حبه فلا
ما في كل مع ان مفسداتها تحريم طهارة وحلها في الاعمال لكن سلك الشيخ في العفو
ومنه اقدم ان يزوج المحدث المحرم من غير ما في الطعام النجاسة وقول يلقونها
حولها وهو محاور ورد قول اذا علم ان الله قد جاز وزجره شل علم ذلك راجح
شرا لحدما ان يراها والساني ان يركب فيه ساعة حتى يواصل احدا النجاسة

بعضها بعض ولو بعل في الحال مع المراهق وزلها حاز لا بها حاله وقوعها خسة الخ الحان
لها ومحاوره فاذا مكنته بواطت النجاسة ذكره بحسب حشر والبره من ان الانا
النجسة وان كانت خفيفة اذا وقع المانع نجسة وان لم يفسد منها شي كعظم العبل
ويجوز في النجس لمان اذا علم ان الله قد جاز وزجره حشر في ان لا يفسد منها شي
اذا سرفق من رها بحسب علم وضو لها الله في النجس حشر في ان لا يفسد منها شي
العفنة نجسة في قول اذا علم ان الله قد جاز وزجره حشر في المانع الحامد من ولله استاذي
كالتمسك فاما ما لا يحل فحسب اذا وقع فيه لزم الا انما هو حامد في كل حال مع المراهق
ومنه ادات كل حال كالحامد في كل حال ومنها حامد من ويد وراعي وهو مفسد النجاسة
فاذا كان حامدا للنجس ما حرمها وادان كان راسا فعدم علم انها حاد وراعي **في**
في الناحية للوقت الطهر في الاومر والوجوه وعدها ما كان من السلكه فلو لم
ولعبر الى حلال ما عدا ما فيه حرم ومافيه احدها كره والسفر ما كان في حد الطهر
حرم وما اختلف طهارة حل فالصبر ما مثله في الرعلا الفكة ان الحرام حرمه
في الرعلا حرام في الحروف في الرعلا فمستعصم بالله وان طار اليه والحرر حشر الما و
لما راعى حبه **في** في الناحية ما عا في الملة دبع ان يكون قصده الملة فاما ما
حصل من اللعة فلا تاتر وقال في الخور الشفع قال الوافي ان يكون سري والعاد ان
يكون سري سري عدوان في هذه الاما ويدر والتمسك في احدا وامل الباص في التمسك
والا يرفع نجاستها في حق المصطر وقد اشارم في الراديات في موضوع **في** الناحية
ما كل الحرفي دون الذي له ان كل حكم في دم فاكل الحرفي حراما ومقام منه الذي
بم منه الملة ولا ياكل مرفقة ولا راصت في احاد ط او اكا يحيى **في** الناحية
وكعدة اذا كان اعلاها اكله في حق الحرس فان قبل ما القوتين ما اذا كان
اعلاها اكله اكله وسته اذا كان اقل في ان الحرس في حله اذا كان عليها اكله
حرم اذا لم يحرس ولا ياكله اذا كان عليها اكله لانه ليس كل شيء نجسه مكره كما
انه نجس ما حشر العلفا كره وان اكله من غير حشر اكله في الطهر
الما في كره **في** في الناحية النجسة اذا خرج من روضا بر منقطة انما قول اذا كان
عاقول لم يلا روع وحرم على منقطة الدجاج من ذلك حرم في ارضه ليرعد روق
الدجاج نجس في العاشر في شرح الامانة الخور والاضطلالا معصية ولا
التمسك منها حلال ومن استقامت رواج نفاه معصية انما لم يعمل بها حراما
المعصية واما احراقها هو الكسفة في اللون فقط وهذا انما في السطرى
المراء والساكن المعصية **في** ذكر من الله من رعي رزقه او لم يره ما حرام

واما النجاسة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

ولا تفرحوا من الغنى
لا يسعدكم على ما في قلوبكم
صنف من أموالكم وصلوا
أن والدكم خالكم
م العبد على
بالفضل بعد الله
بالتقوى

1957

[illegible]

ادعى شامو صوفانا وصا وشهد واما لا قبل ترجل مطلق وهو
 رجل على اقل ما يكون اقل ما يكون لا يكاد يوافق ذلك الموصوف في ملك
 الصفات فليس المتر من شرط الشهادة مطابقة الدعوى كشهادة
 الشاهد من لا بد ان ينفق الضر من شرط ما شهد وانه ان يكون قد دخل
 في الدعوى واشتملت عليه فالذي شهد وانه السهود هو بعض ما ادعى صح
 كما لو قالوا لو ادعى عليه ميه ولم يقر بسند الاجرة كما لو ادعى ملك
 دانه او شهد وانه لا قبل ترجم لا يثبت له دعواه كما قال
 م لو ادعى انه حرج بقرته وشهد الشهود على اقراره بالخروج مع ان
 دعواه على الفعل وشهادتهم على الاول ترخلاف الشاهد من شرطها
 ان ينفق القطا ومعنى قوله في الثالثة الا ان شهد وانه على هذا الوجه
 ظاهر هذا انه لو شهد غيره لم يصح وقال م بانه يصح دونه كالحال
 في هذه المسئلة فاما بعد ان يثبت على قوله في الرابعة حتى يثبت ان
 في المدعى عليه اعلم ان من شرط المدعى عليه ان يكون التي في يده من
 ادعى عليه دانه ويثبت بها يده بالسنه او يعلم الحاكم فاقرا وقات
 عليه السنه حكم عليه وان يثبت بها يده باقراره حكم عليه حكاه م
 ما بها يده وان لم يثبت بها يده فلا يحكم الحاكم للمدعى السنه فيها
 ولا ما قبل من المدعى عليه لئلا يتواطأ كما ذكر في الكتاب لا اذا
 ذكر في دعواه انها عند المدعى عليه ود بعد او عامته او غصب
 او زهر في حكم عليه ليسفده ان يمكنه والاصل منه قوله في
 الخافه وان لم يثبت اطلاقه بالرد قال العزالي لا بد من ذلك حتى
 يحقق دعوى المملك لا قوله في الاحتفال لا بد ان يضم اليه المطالبه
 فهو مروي عزم قوله في ايا دمه كان محجولا على ومز البلد
 وكذا في السع وعنده هذا عند نقد البلد واحد او محلف ولكن
 سعن واحد فان حلف سعن وقت وفيه اعلم حكمه وان
 احلف بقود في انها معاملة بها ولكن سعن ها محلف لم يصح
 الدعوى ولا السع حتى يبين منها واحد فلا بد في ذلك من بيان
 النوع والصفة والسع لموضع المسبل والطريق الى مالك

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء من دعا إلى ما نزلنا

المهر والعرس في المهر
وفا على صر رفوع لا تلو كان
لحوز السطو كان لا حاضه الى خبره

الدائر ووسع 2 قدم العرف فان حلف فقل ما يكون
 وان كان وان قال الحق فشره الى الحي حسن وشره الى
 2 ملكه تحويله امرنا على وجه لا نضر ما حدهما قال و
 كذلك من هو له وانه نظروا هو شبه الاحازة لموضع الميز
 ولا يه تودي الى ان من له الملك اذا نقل حاصقه
 ونقل وما شئت على ردهم ولا يه لو كان محور النقل
 لكان لا احاحه الى تحديد الهز او الطريق في الميز
 وعدا الهدونه لا بد في دعوى الميز من بيان موضعه كما لا
 بد من صفه الجوار والالم مع 2 النامه وانواع
 متقاربه المتعارف مستوي القبه والمعاوت محلف القبه
 فالاعتبار ما يتولى القبه وان حلف السوع والصفه
 ويسترا المدعى عليه اذا اقر
 عند نقل قوله انه موجل لانه صفه كما لو قال يزوف
 وان ثبت عليه بالسنة لم نقل قوله انه موجل لا سلم
 ان لنا حلف صفه يعني ان الصفه ما ترجع الى ذات
 الموصوف مكتوب

ومن مظهر في امانه فاما الاحل فاحتم مطالبه فقط 2 وروى عن
 الرجوع الى هذا القول لانه روى عنه في السرح في لانه من الميز في الميز
 فربما من الميز في الميز فربما من الميز في الميز فربما من الميز في الميز
 او يقول الظاهر ان الكمال موجل لانه لو كان موجل لكان موجل في الميز
 الى الكمال 2 في النامه وله القبه فاما اذا جاء واحد في نقل قوله **قوله**
 في النامه فالبس على من احد الراي بها ما اخلفا في حقه ما امر به وجعل
 القول قول الاخر فلو ان الامر بغيره لو كان موجل لكان موجل في الميز
 فربما في القبا فافق لا يمانا وحلفها ان لا احد اما ان ثبت فيه اسما بالصفه
 او ان الدافع لو يثوله او من الرد او لا ثبت فان ثبته اما انه ملاحضه منه
 ومن الدافع الا ان يرد على الدافع حاشه حلف له ولا يثبت في الميز
 ان الدافع لو يقطع عنه المعامله متى فعل ما امر به وان لم يثبت حاشه اصنافا
 الخاصة منه ومن الدافع ولا يثبت حاشه منه ومن الميز في الميز
 ان من رد ذلك لا يثبت عليه تودي الى اخذ ما طلبه اطلاقه بها القبه
 اذ انها عند الدافع الى ان لا يثبت عليها القله 2 **قوله** واذا ثبت ذلك
 فقول في التمام فعلى الاحد القبه وقوله الصانع عليه السنة في الميز
 البس على من احد الراي بها ما اخلفا في حقه ما امر به وجعل
 معاملة قد انقطعت بالفراق فاما ان يرد رايه غير امير فلا رايه
 يودي الى التا طلب الدافع رايها والميز اما اذا ثبت حاشه اسما هو محمول
 على احد جهتين اما ان الموصل له او كله فاما الدافع الى الميز لانه
 لسم عليه القبه فاما ان الدافع انحران الاجد قد لم المال الى الميز
 بالميز لانه لم يزل غير الميز فاقام السنة على السلم لا رايه السنة
 يدفع عنه الميز لانه على الحق فيهما في وجه الميز لانه لم يزل سمها على الميز
 الميز فاما اذا لم يثبت حاشه فاما حاشه عليه السنة اذا ادعى عليه
 الميز فاما اذا لم يثبت حاشه او يكون الشيء دونه لا **قوله** في الميز قد
 قد روي في الودعه وفيها سوا الميز حلف السنة على المعاصر وقد روي ان الراتب
 القول قوله بعد ان يقول الميز انما روي في القصر في الميز في الميز
 على الخات الصانع لانه روي في الميز في الميز في الميز في الميز
 ما روي في الميز في الميز في الميز في الميز في الميز في الميز في الميز



قوله ما أن حرام مكانه حواجبل على سائر الزاهب من
 مكة الى مكي بينه وبين مكة ثلاثة اميال يحد ويقصر ويوث
 على ارادة البقعة فيمنع من الصرف ويذكر على ارادة الموضع
 فلا يمنع من الصرف وان مع معموليها فاعل لثبت مضمر شئني

1957

وضع الاحلاوه هل يصرف في المال على انه ما وعلى ملكه ما قال القاضي اوعلى
 ملكه كما قال المال كجعل العول قول المال كوضع الاحلاوه هل اسوي مباح
 الدماء على انها منه عامه المال كجعل عارته او على انها له فتكون احواله كما
 قال المال كجعل الخوا ومنه نظر ان الركوب مما يبيع لغرض ولا يبيع لغرض من المصلحة على مدعي
 الغرض لا يمدعي الغرض ولم يوجب هذه المصلحة في ملكه المال كقول في السادس وهو
 لفظ الاحده الا في قول من قال انما يبيع على ما يبيع في ملكه الاول
 كان ما جود انما لا يملكه منه سوا ان الاول ان قوله هو على وعلى فلا يملك
 هو على كله وعلمه كله من طرف البضائع فتكون ما وما لا يملكه هو على وعلى
 فلا يصح اذا احملا ذلك فالاصل براه الدفء فيله من الاول فيله فلم يملكه
 الكل قلنا الامر كما ذكرت للكل لما كان ذلك عرفت على الاول عليه دحده
 كان اذ ان مطلقا لا يملكه على احملا على البضائع فلهما دعوى الاول
 ربح احد الاحمالين ولو كان ذلك لعقبت دعوى طارئة الا انصفه السوال
 الثاني قوله ان يبرأ الحريه تعالى اذا ابرأ الحريه فطه عن هذا ما كان
 المبرع قوله بل الكل عليك قلت معناه ان الحريه اقرته لربه تسليم
 المصنف للميراث الاول والا في مطلقه بالكل السوال الثالث قوله او سئل ذلك
 بالنسبة تعالى فكيف المنة هل على ان ما عليه الا انصفه فهذا في ولا يبيع او
 على ان على ولا يصف فعي لغرض مدعي ولا يبيع قلت على على ابرأ الحريه
 او ما على الميراث منها الا انصفه قوله واما اذا اقرته للغرض الحريه
 قوله لم يبيع الا ابرأ الحريه او لا يملكه الحريه الى ان لا يمكن مدعي دعوى
 ولو اقام منه لم يملك لا بها لغرض مدعي وفي المسله سوا الاول قوله اذا
 ابرأ الحريه و اضاف الى سئل و اقام المنة قلت كيف قلت على لغرض مدعي
 وهو الغايه قلت على لغرض لا يمدعي لينة حقا وهو حسن الرقة وفي
 من المصلحة في الاطراف والعاربه والحفظ له ذلك قطع عن الثاني
 الفصل السوال الثاني لو لم يسم الغايه ونسبه هل يبيع دعواه وهو
 قال او دعواه رجل لا دعواه نسبه ونسبه السيد السيد و قالوا
 دعواه السيد لا نسبه ونسبه السيد السيد قلت لا في حج الا انه
 انه لا يملك ما في ذلك قال في مسمى مدعيهم سوام محمد قوله ودفع الحق
 عنه ومنه ذكر صرح في الجامع لم يبيع هذا الاول الدعوى وقال ان

وله انما يحل العاقل ان يعيد في هذا نظر لان لم يرد فيه
لظهور ارضه من داخله بل هو ارضه ان يحكم بما يريد عبدا لاول
والعلة لاما لا من ان الذي لم يلد هو ارضه واولا واما ان
هو ليس المال في حوزة حكما انما هو المال في حوزة عبدا

والله اعلم
بما
يخفى
عن
الغالبين
والله اعلم
بما
يخفى
عن
الغالبين

ولا يصح ادراجه فلم يرفعه اليه خلافا لو قد مضى وهو يجوز ان لا يرفعه
فيه صراما من المصنفين وانما صح ادراجه على الاس في المصنفين قوله قوله عليه
والله اعلم بالصواب

هو ما رجع حقه في كل الاحكام ومما لم يرد له الاخر واداد احكامهم بغيرها
ولا لما ان يروح لغيرها انما له روحه ولا ينفقه عليه ولا يكسح احتياقي
العدة **في الدائنة** وكيفية الحكم ان يرد على بعضه الذي هو احد طرفي
والثاني لا يملكه بل يقوم السنة في وجهه ولو كان ثانيا كان في **سوال الوصي** **في النكاح**
عند احده وروحهما في عهد واحد فطال بها والثاني لم يطال فاحكم
بما كان الاخرى هل ينفق عليها الفسخ لا يرفع العقد بعد عصي وصي والمبايع
الاحكام عن المهر ولا يكون ذلك الا في حق المهر عنه فقط **في الحوار** ان يكون
في حريتها عهدا حريتها عهدا في **سوال المهر** في النكاح **في**
الثالثة المهر على الزوج مع عا او ارضا فقط لا على اهلها من حصول
التوبة ما روي له لا يرد على وجه الرجعة فقال القول قول مدعي الرجعة
فصوابه مدعي بوجوب الرجعة وقوله فعلمها اليان الا ان لم ينفق منها انما لم
فلا ينفق اليها شيان **في الحقيق** **في الدائنة** ماله على حق او قيم اللام وهو
يعرف الاعراف او اوار **في الدائنة** لم يرد على ذلك في السهام وغيره
لا نقل وذكر في سراج الامانة عن ج وشي لا ينفق في السادة والثامد وما سوا
فهو في السنة على الاقارب وقد قالوا اذا ادعى دعيه فقال ما ادعيتني
فاقام السنة بالادعاء فاقام الدويع منه باللفظ لم ينفق منه فلهما طاب
في الدويعة ان كان كذب هو لم يصور ان كان ما ادعاه وهو دالك
يهدر في الادعاء فعوله كذب لم ينفق فله القضاء فانه قد نص في السنة
عليه كما ذكر في الكتاب **في حقه** ط في الدائنة ان ينفق له لا غير في حقه
مدعي التوبة على من لا ينفق حقه **في حقه** م ان ذلك تعالى ما لقي في دفع الحصة
والا سداد ولو كان اياه او اياه او كان العرض نواطة وقضاء بالاراء غير
مواجبه او يرد لا عرفك هذا هذا المال في حق من الموقوف الى شخص **في**
الوصي على هذا الخلاف **في الاول** **في حقه** م هذا هو وصي والى
اريدون فقال طاعة سنة فاقام المهر والسنة على البيع فاقام الدايع منه
انه اراد من الوصي فله من المال في كل ذلك في حق توريه وقدرته بها
المهر في مالها وتكسب مع شي فاقام المهر والسنة فاقام الوكيل سنة لم
المهر في حق توريه **في الثانية** م هذا هو المهر في حق توريه فاقام الوكيل سنة لم
وعند الناصر المهر في حق توريه او يرد له ارضا طاب الا ان كان في السنة
صار لورثته فصار مدعي الاصال السنة **في حقه** م على ارضها وحيثان

احدها ان يزوج السهام مطابقة الدعوى والوارث اذا ادعى ان اياه
مروا له فقد اذهاها لبقه فادال المهر على اهلها كما طاب لا ينفق منه والى
بل لا ينفق فكانت لغته مدع فلم ينفق ولا ينفق الدعوى ايضا الا في حق
لم ينفق لبقه بل لا ينفق **في الثانية** م الثاني ان يزوج كاسية شيان على طاب
كان في البيع عند ذلك طاب في اول الموضع الثاني في حقها راد وكر في
شرح الامانة ان شهد الشهود ان الدار كانت في يد المدعي من اموال او شهود او سنة
او اكر لم ينفق لاهان شيان على طاب كانت وهي الاصل عند المدعي وادال
لنقل لسان المذنب في الحال فان ادعى المدعي عليه انها كانت في يد المدعي
مدام من او مد شهود او مدته امر يرد لها بالاجماع لان الاوار حكم
منه على السنة خلاف السهام وكذا الواطام للمدعي السنة على اوار المدعي عليه
ما ان التي كان في يد المدعي من اموال او شهود او سنة (ف) له بالاجماع **في**
واما السهام **في حقه** م كان فصل عند الناصر وج واحد في حقها من اموال الملك
بالامتنع في حقها من اموال المدعي في السنة في الحال وفي حقها من اموال الملك
ومله دكر في المهادي اما لو لم تكن في الحال في يد احد حكم في السهام سنة
كانت ملك كان في كلامهم في الروايات ما يدل على كذبها كانت في حق في الا
فان انه الفهم **في الثانية** م فادام الدويع منه التي السنة الى ارضه قال المهر في
دما على السنة وانما قد كان استل ان هذا من السنة راد طاب الا ان لا ينفق
على السهام **في العاشرة** كانت السنة على الدايع هذا احد ارضه من السنة
منه بالعب فان لم ينفق في حقها من اموال المدعي في السنة في حقها من اموال الملك
وهذا المهر يرد في قوله لان الاصل في السنة فادال م ان السنة على المهر
في حقها من اموال المدعي في السنة فادال م ان السنة على المهر في حقها من اموال الملك
ينفك اما من الدايع والمهر او من الرسول والمهر او من الدايع والرسول
لم يكون الحكم من الرسول ومن المهر سنة فادال م ان قد حضر الرسول للمال وقوله
فعلى الرسول السنة في **سوال كسبت** م وقد جحد القصر في السلم
لجحد القصر في حقه م هذا مضمون وقال الدايع لم ينفق دالا هو مخر بالاحد
اخر انه ولو جحد القصر في حقه م لا ينفقها على المهر سنة فادال م ان السنة فادال
م انه رسول لم يزوج المهر على المهر الى وادال م زوج عليه م زوج هو
على الرسول **في سوال الناصر** م قوله فان لم ينفق منه وانه رسول او ادعى سلم المال

وذكره في ارضها راد
ما على ارضها راد
ادال م ان السنة فادال

Copyrighted material

ما حده فعله الله هذا السهم مع قوته ضامان تعطينا او مكرها
عنا او لا او لا مكرها او لا مكرها فلما اذ اعطاه مصداق فله
ولم يحط به الله فلما اذ اعطاه الله او دفعه لا بما سعيه ان
معا واما بعد الودعه فلا يسه عليه لانه غير ضامن لغيره اذ اذ
فكانه سلما الى يد صاحبه فانقطعت المعاملة من الرسول والرافع التوال
المال قوله الله يحري حريضا والركب لعل صار والركب لم يزل في المعية
فله الله من المال والارام او يعال هو في المعية لم يزل في المعية
انما اذا عار راعا ان ياتي في دفع الدافع للمرسل في كان المرسل اذا رجع
الدافع واحده من المال واحدة من ظلم وسكنه المرسل للدافع ما احده
فا وصلها بعد المعية الى الله فما زل في المعية الله قال السهم لسه
بمعينه في الحق فاما في الودعه فمن كل حال لانها متعديان الله
فمنه نظر في الودعه ومنه نظر في العوض عن السهم لانه يضره الله
من الدافع والمرسل ليهن من الرسول الله في اخرها قال الله
طاهرا واوقاهه انه يضره لانه جعله في المعية فادخله في المعية ولو لم يخل
بغيره في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
و الله في الودعه فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
قوله الله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
عزم اذا اعطاه المال مطلقا من غير شرط السهم الدافع لم يضره الله
العالى ترك الاسماء بعد الاضافه الله في المعية فادخله في المعية
بمنه والمصلحة عليه على اربع مبادئ الله في المعية فادخله في المعية
وصدقة فالاجل الله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
ادعائه ومنه المصلحة فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
ان الاصل ان لا يضره في الودعه فادخله في المعية فادخله في المعية
والعدو لعل ان يضره في الودعه فادخله في المعية فادخله في المعية
جميع لعل له السلم فان يضره في الودعه فادخله في المعية فادخله في المعية
قلنا وادعوت المال وضره في الودعه فادخله في المعية فادخله في المعية
هذا اولى ان يضره في الودعه فادخله في المعية فادخله في المعية
ذكره في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
الى الودعه فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية

الله يحري حريضا

الله

ما وكل به وهو التسليم الله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
وتجرها الى عشر فقط وفي الساج وواحدة الله في المعية فادخله في المعية
عشر قوام قدما وصن الله خور الساج على الخمر والطاهر مردود معرفة
سنة الوجوب كالاطال وقوله اخيرا وحكي الخور الاعني خمر وهو ان
لغيره السهم يد راد عنه اوسع الارض واستناه لار الملك لا رعيه
لاحد ولا الارض ضاحيه شئ قيد لاحد واما الخور ضاحيه من بار الملك
لغيره فلو كان زحمه ومصلحة طاهر اذ دعاه ملكا ففعل العول قوله
ومل الاصل لانه لست معدا الا مجرد المردود والمردود في بيت بدور الملك
ولا حد السات الملك له بعد المد التي يت بدور الملك وهو الخور على السات
الردحيه فان يضره لونه ان هذا المولد من المراه لما كان الله في المعية
التحاج وهو السهم الله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
لا طاهر للمهر والاحاء خلا والهمز والمثل فهو طاهر واليد عليه فانه
الله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
اخرى والذي لا يسكر كالساج والمطلوك لعبد والدار بعد ما في جمع هذه
منه الخارج ادلى لاهما شهد على الحق في امر باطن ومنه الدار لعل
بالطاهر وهو قوام واحد دافع الله في المعية فادخله في المعية
في المضا الى سنة لسكر كالساج والودعه وقال سنة الدار اولي
وقال سرك والسم في ولاية الدار اولي في الكل لا يضره الله في المعية
قوله الما في سنة يصغر نصف الدار لسه ونصف في الودعه الله في المعية
والانزوم عليه اذا دار رجل على اخرانه مملوكه هذه ادع مساهل حارة
عراقنا اخرجنا علما بها الاربع الاولى الطاهر الحريه فتحرر عنه السهم
اولي لاهما كالخارج لغيره لعل ان يضره في الودعه فادخله في المعية
منه العبد على الحق في هذا في دار السلام واما دار المردود فادخله في المعية
الرق على الحريه فيها الله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
نظر لاهما في دار السلام فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
هذا السهم في دار السلام فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
سهم في دار السلام فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية
بالاسلام والكفر والكلام فادخله في المعية فادخله في المعية فادخله في المعية

موال

Copyrighted material

وان اخذها للكم بالكتاب فطلاق وتخرج الى وجه الله اذا كان الاصل هو
القتل او بطلانها اذا كان الاصل الاثبات واوله الثاني انما يثبت له على
هذا القول ولا راجح فيها حكمه بالنسبة الى حكم الاصل فحكمها بالنسبة الى
وبالنسبة الى القتل وهذا القول في عتق هذه الصورة واما فيها فمقتضى القول
انه حكمه بالنسبة الى القتل وهذا هو مقتضى القول في عتق هذه الصورة واما فيها فمقتضى القول
سهدروا الى القتل وهذا هو مقتضى القول في عتق هذه الصورة واما فيها فمقتضى القول
اولى لان الشرايع حارة على خلاف ما يهدي اليه الحق اوله ودر على ما يظن
العتق لما ارجح اليها مثاله لو ورد خبر بحكم في حصة واحدة وخبر خوار
فالمسح اولى لان الاول يطلق القتل وفي احكامه الخبرين لا يمان ويمن
ومنه الشهادتين في وقت واحد وفي العتق والاصل في هذا الباب انما
كان في بعض العوض وغير عوض اعلم انه اما ان يكون الدعوى في مسعة او
او عتق معاوضة فان كان في مسعة كالتجارة والاعارة فله في الراجح
فيها والهدية المسماة في العوض واما ان كان عتقا فالسنة على من يهدى
العوض العاق وقد ذكرتم في امره اعطيت وجهها منه ثم قال انضربا
فيكم ادع العوض والقول لولها ولم يظهر عن الهدية خلافه فاما
ولم لو ساءل من المانع انما يعود لها ثم طالسده العوض لم يلزم طالسده
والعان في هذين الوجهين تناوله على وجه التساوي من غير عوض وبان
الوجهين وكذا ما حرت العان منها ان لا يطلب فيه العوض كتاب العتق
وتساوي ما يعطى بعد ذلك كونه زائدا وكذا اما تقطع في الكتب العان
ان هو من وان كان عتق معاوضة كالهبة والطلاق والظهار في
م واحد والهدية ان القول قول من في العوض ومثله المسألة في تقديم في
السوق في الحاد اما حوت على عتق هذا الصريح بان هو اولى لان
حقوقه في المنة عشر ولا راعون ظاهره وورث على القول الثاني في
النزول للمار سهدروا بظاهر المروءة الطويلة من غير مسأله كما في
في الملك انما في رهن او احواله في نظر لا يظهر علم الرهن او
والظهار فيها نور المروءة او ابدعها عند الاوراع في الامام
اخذها ازمنة والاخرى سهدروا فيها انما على عدد الشهادتين وهو

عن امير المؤمنين عليه السلام في ان طاحا الساهد من ادعي كذا في ان ادعي احد
في الاخر الملين وسبق الحكم بالساهد وروى الساهد ومن
مخاضا روى ان الرسول عليه السلام في الساهد ومن وعده علمه انه قال ان تسهرت
في الحكم ساهد ومن فاشا على وجه الحنفية الامم وليس فيها ذكر شاهد ومن
والخبر لا يستحقها فليست مع الشاهد واليهن ما خذ من مضاهها وهو مطهر
فان ربح الطع بالخبر المظنون في الواو كما الحكم المدعي عليه بالسنة لغيره
كذلك الحكم المدعي بالسنة فلان كما ان حكمه باصا مع رجل كذا امر مع رجل
لن الخلل ضعف في الحكم بالساهد ومن لا فاما هو مال او نودل الى المال
كالمسح والاحاق والعصبة والهدية والدين والارار والوضه وكالرهن واليكاه
والارار والودنا لغت المراج والسمل خطا لا الطلاق والكاه والخلع والرجع
والسنة لا معنى بها في الحدود والعاص والحق لله كما لو قف اجمع وعقد
حكمه باصا ومن قال امير المؤمنين وكذا الحكم برعين ومن لا ركلها صفت
وعقد صا لله حكم قال ان من عرف وكذا الحكم برعين وامر من وهو الاول في الضعف
لا يسل هو لو كان من عدل لم يسل وما لا يسل فيها في حال السنا خلاف الا
وعنا بعد كونه بها كماله الاوراع غير على اصل من خلاف السن وال
بان في الاول ان سهدروا من علمه لورده رجل واحد فكل السله بها ثمة من
المدعي ولو كان عدلا وسله او ادا وسله في الدرر والوسا والدرار
في المنة لا حكم في ذلك الصبر يعود الى ما وقع فيه الدعوى وهو الوقت وهو
انما والحكم فيه الا ما سهدروا من غير ان يرجع الى الفقه فتكون كما قال ابو بصير وكذا
لسر من هذا اذا لم يملوا في المنة ما يدرك على الحكم بالساهد من طر او اما المنة
فمن عتق الهدية ساهد ومن لم يسل سنة الوقت انه غير منطوع سطلاه واما
الحكم بالملوك في وقت الحكم به لانه لا حكم الا سنة او من في هدها حكمهم
من يلايه اوجه الا واما هو الذي حكم فيه بالتحول فخرج السداد من حكمه
في الاموال والعصاض دون المنة ودون فالحكم في العاص فيما دون السنة لا فيها
وقال سهدروا فيها ولا فيها دونها لكن يجب الا يشدوي عن الاصل حال الدار حكم
به في الكاه وهو ما سهدروا من وقال صرا لله الحكم في الكاه والطلاق وفضله
في غير فليل المرح لرجعه في اعاج حوت قول لا معنى في الكاه والطلاق وراج
للكاه من الرجعة والحق السنه وعنده لا لا معنى في فاشه الحدود ولا

في الاول ان سهدروا من علمه لورده رجل واحد فكل السله بها ثمة من
المدعي ولو كان عدلا وسله او ادا وسله في الدرر والوسا والدرار
في المنة لا حكم في ذلك الصبر يعود الى ما وقع فيه الدعوى وهو الوقت وهو

لو كان يوجد منه المهر لكان يوجد في الخواجا صرمد صلا الامير
منه لم يسمع وان جعل له واحد لم يسمع لم يسمع على علم السيد العا
من المهر الناحية وما اشار في الايات الى صل هذه الناحية فلو جاز
لقد هما ان المهر على محمد وعوا له لم يسمع حاج المدعي عليه الى دفعه
والثاني انه لو كان في شيئا فانه لا يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
عده ولو كان لا استحقاقا فله ان يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
جعل الامور مع المهر لست يسمع للمراة العكس كما في المهر ان المهر في
العوض عن الامور **اراه** عن المهر الذي اعيد شرط ان يخلط ذكر في الكافي
ان السنة سبع بعد المهر ولو شرط المراه عند ردوم والرد قبل الا اذا كانت المراه
مطلقة فالرد على القول الاول **الحاج** حديد دعوى عند اقامة السنة واعلم
ان السنة على اقسام **الاول** مطلقا لم يخلط فيها لا فصل السنة اتفاقا لتمام
لا ولا يخلط **الثاني** في ماله ان يخلط في حلف يري لا فصل السنة وهو المراد
بقوله في المهر عند ما ينع ليزال المهر استقاط في ما من يقول هو ملك ولا
يصح فصل السنة فلا بد من حلف له المهر على هذا الوجه لانه انما فيها الخلاف
ولا يصح الاها هنا ويكون قوله على ان يري وقوله شرط ان يخلط ليراد بها الشرط
للمهر اما هو عقد فلهذا فاته على السنة للسمع وهو فيها حلفا بشرط
ولا يسمع السنة **الثالث** المال بلفظ العقد **اراه** شرط ان يخلط او على ان
يخلط مما يسمي قبل او يخلط يري فان قيل وامتنع من المهر فله الرجوع في ماله على
قول المهر منه وكصل على حلف له وعلم قول المهر لا رجوع واما طلل المدعي عليه
المدعي ان طلبها بعد اقامة السنة وحلفه في الموكدة وعنده هو شرقي
والخبر ان الرجوع عند لا يسمع لان المهر على صيرر افعه وموجبه فالرد
عن المدعي عليه بدمع الدعوى في موقوف على حرمها والموجبه فلا انطو كده
والمردون ومع السامد الواحد معناه ان المهر لو لم يحصل هذه المسائل ما
وجب الرجوع اليها سمع وحده وطالم نقلت المهر وعلم لم نقلت الموكدة والمردون
وم لا قال المردون احدا من قوله المهر (ثالثا) المهر من وكذا او حلف الموكدة
والخبر الى حلفها **واما** في الموكدة **سبعة** و **الاول** ان يكون في حلف
لا في الثاني ان يطلبها المدعي عليه **الثالث** ان يهدى ولا يطالب كذلك الدار
لا على الحسنى كالسمع والرضى والمراة الرابع ان يكون المدعي من بكر خلفه

لو كان يوجد منه المهر لكان يوجد في الخواجا صرمد صلا الامير
منه لم يسمع وان جعل له واحد لم يسمع لم يسمع على علم السيد العا
من المهر الناحية وما اشار في الايات الى صل هذه الناحية فلو جاز
لقد هما ان المهر على محمد وعوا له لم يسمع حاج المدعي عليه الى دفعه
والثاني انه لو كان في شيئا فانه لا يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
عده ولو كان لا استحقاقا فله ان يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
جعل الامور مع المهر لست يسمع للمراة العكس كما في المهر ان المهر في
العوض عن الامور **اراه** عن المهر الذي اعيد شرط ان يخلط ذكر في الكافي
ان السنة سبع بعد المهر ولو شرط المراه عند ردوم والرد قبل الا اذا كانت المراه
مطلقة فالرد على القول الاول **الحاج** حديد دعوى عند اقامة السنة واعلم
ان السنة على اقسام **الاول** مطلقا لم يخلط فيها لا فصل السنة اتفاقا لتمام
لا ولا يخلط **الثاني** في ماله ان يخلط في حلف يري لا فصل السنة وهو المراد
بقوله في المهر عند ما ينع ليزال المهر استقاط في ما من يقول هو ملك ولا
يصح فصل السنة فلا بد من حلف له المهر على هذا الوجه لانه انما فيها الخلاف
ولا يصح الاها هنا ويكون قوله على ان يري وقوله شرط ان يخلط ليراد بها الشرط
للمهر اما هو عقد فلهذا فاته على السنة للسمع وهو فيها حلفا بشرط
ولا يسمع السنة **الثالث** المال بلفظ العقد **اراه** شرط ان يخلط او على ان
يخلط مما يسمي قبل او يخلط يري فان قيل وامتنع من المهر فله الرجوع في ماله على
قول المهر منه وكصل على حلف له وعلم قول المهر لا رجوع واما طلل المدعي عليه
المدعي ان طلبها بعد اقامة السنة وحلفه في الموكدة وعنده هو شرقي
والخبر ان الرجوع عند لا يسمع لان المهر على صيرر افعه وموجبه فالرد
عن المدعي عليه بدمع الدعوى في موقوف على حرمها والموجبه فلا انطو كده
والمردون ومع السامد الواحد معناه ان المهر لو لم يحصل هذه المسائل ما
وجب الرجوع اليها سمع وحده وطالم نقلت المهر وعلم لم نقلت الموكدة والمردون
وم لا قال المردون احدا من قوله المهر (ثالثا) المهر من وكذا او حلف الموكدة
والخبر الى حلفها **واما** في الموكدة **سبعة** و **الاول** ان يكون في حلف
لا في الثاني ان يطلبها المدعي عليه **الثالث** ان يهدى ولا يطالب كذلك الدار
لا على الحسنى كالسمع والرضى والمراة الرابع ان يكون المدعي من بكر خلفه

لو كان يوجد منه المهر لكان يوجد في الخواجا صرمد صلا الامير
منه لم يسمع وان جعل له واحد لم يسمع لم يسمع على علم السيد العا
من المهر الناحية وما اشار في الايات الى صل هذه الناحية فلو جاز
لقد هما ان المهر على محمد وعوا له لم يسمع حاج المدعي عليه الى دفعه
والثاني انه لو كان في شيئا فانه لا يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
عده ولو كان لا استحقاقا فله ان يدفع عنه لانه لو اقام منه بعد ذلك
جعل الامور مع المهر لست يسمع للمراة العكس كما في المهر ان المهر في
العوض عن الامور **اراه** عن المهر الذي اعيد شرط ان يخلط ذكر في الكافي
ان السنة سبع بعد المهر ولو شرط المراه عند ردوم والرد قبل الا اذا كانت المراه
مطلقة فالرد على القول الاول **الحاج** حديد دعوى عند اقامة السنة واعلم
ان السنة على اقسام **الاول** مطلقا لم يخلط فيها لا فصل السنة اتفاقا لتمام
لا ولا يخلط **الثاني** في ماله ان يخلط في حلف يري لا فصل السنة وهو المراد
بقوله في المهر عند ما ينع ليزال المهر استقاط في ما من يقول هو ملك ولا
يصح فصل السنة فلا بد من حلف له المهر على هذا الوجه لانه انما فيها الخلاف
ولا يصح الاها هنا ويكون قوله على ان يري وقوله شرط ان يخلط ليراد بها الشرط
للمهر اما هو عقد فلهذا فاته على السنة للسمع وهو فيها حلفا بشرط
ولا يسمع السنة **الثالث** المال بلفظ العقد **اراه** شرط ان يخلط او على ان
يخلط مما يسمي قبل او يخلط يري فان قيل وامتنع من المهر فله الرجوع في ماله على
قول المهر منه وكصل على حلف له وعلم قول المهر لا رجوع واما طلل المدعي عليه
المدعي ان طلبها بعد اقامة السنة وحلفه في الموكدة وعنده هو شرقي
والخبر ان الرجوع عند لا يسمع لان المهر على صيرر افعه وموجبه فالرد
عن المدعي عليه بدمع الدعوى في موقوف على حرمها والموجبه فلا انطو كده
والمردون ومع السامد الواحد معناه ان المهر لو لم يحصل هذه المسائل ما
وجب الرجوع اليها سمع وحده وطالم نقلت المهر وعلم لم نقلت الموكدة والمردون
وم لا قال المردون احدا من قوله المهر (ثالثا) المهر من وكذا او حلف الموكدة
والخبر الى حلفها **واما** في الموكدة **سبعة** و **الاول** ان يكون في حلف
لا في الثاني ان يطلبها المدعي عليه **الثالث** ان يهدى ولا يطالب كذلك الدار
لا على الحسنى كالسمع والرضى والمراة الرابع ان يكون المدعي من بكر خلفه

187

في الدماء ولم ينته السنت للامعاء وكان العاشر ثوبه كما سالت قصاصه وكان
 فيه الهن مثل او مران اذا كان بينهما واسطة **قوله** قالوا وهذه الهن ضعفت
 لهن السهوان افرقوا الهن ولا اله اما صادق فلا خلف عليه اذ كان وهو في روح
 مكره **قوله** والله الذي لا اله الا هو وحار العقل طمكر الصود وكذا تنكر الهن
 وعبر عن بطلان ما كان في الايمان وحيد على علم انه بطلان طمكر الكفر وسلكه
 بعض ان المذهبين وما ذكره في كنهه خلف الهن والصار هو المذهب
 فحلف ما عليه الحق والهاك كبر الخلف طمكرت كلف يكون كما رتب **قوله** في الاول
 المذهب هذه الامانة في المذهب في لم يرد بها السبع **قوله** وهو ان كان ذاك
 مرون وتخلل بها هذه العلة ايضا في كبر من الناس اذا دعوا الى الجمل بانه على كرم
 مسعود من الهن وسلموا كبروا في كبر واحاد قد شهد بهد وجوانه ان هذا
 قد ورد في النسخ خلاف الاول **قوله** في الدماء اذا كانا تلد عوى حتى واحد منهما
 واحد في اذ كانا تلد عوى واحد افاركا فاجابوا من ان الهن افار خلف كل واحد على
 نصنه فلما لم يزل خلفوا او ان خلف على الكلا ارجاعا الكلا ليرتد واحد من الور
 والاندكامة على ان بعض نصفي خلف واركا لاصراف الهن اربا على واحد من
 نصفي نصه **قوله** خلف على كل دعوا منسا ذكر سرج الامانة عن الناس ومو القهين
 انفسهم على واحد من **قوله** لم يكر للناس من افقعه وخلفه للعلة التي ذكرنا
 ومهم من علة على اهم وكلين ولست بشي **قوله** فانه يلزم بعد ما خصه وهو من عر
 على علمه وحيد الكلا اذا كان نصه ثوبه وساه على ان لكل واركا انه عاها الهن
 ولا مراء قبل الهن ولو لم يكن الهن الا حصته كان قد وردت الهن من بعض
 فلم يزلوا الهن **قوله** في الدماء **قوله** ومزاد على علة وجبته الى ارجاعها من الهن
 او ال فتولا ليرتد على كل الامانة على العلم وقول السعي والحق كلف على القطع وعند
 سار العلماء الاخطا المدعى اما ان يكون واركا واما ان يكون من بعض من صحت وعور
 له واما ان لا يكون كذلك ان كان افاركا **قوله** ودعا فبمنه مع هو على القطع
 وان كان الثاني فعلى القطع على ما ذكر في المذهب **قوله** جمع والنقبة فبمنه على ان المال
 صار لله بالحقان فكان يمكن ان لا يسلط حتى يحول اقله خلاف الوار فصار الله بعد
 احسانه وقال امر معروف والنقبة من حيا العلم لاهما مستقلة كما واركا **قوله** قال
 ابن معروف من ادعا سار يدرخل فقال من هو في يد ما سارته من فلا حلف على العلم ان
 صدم المذهب على الهن او اقام به منه وان لم يخلع المدعى على الهن فبمنه خلف المدعى
 على عا القطع فان لم يخلع المدعى على الهن فبمنه خلف المدعى على العلم وكذا في الوار

في الدماء
 في الدماء
 في الدماء

واعلم ان في الحنفية ان الهن على القطع من على العلم لانه ولو حلف على القطع فبمنه عر
 لا في علم الله فان القطع لا ينسب الى العلم به الا فيما اسد ان علة بعد ان كان صاها
 قطع **قوله** في الرابعه قال بعض حنوف الخوار خلف على عر هذه الوجه لاهما يكون عر
 ولو كان مطلوب ما يدعى عليه والاعتال انه حلف على جوا لاهمه كما ذكر في الامانة لير
 صال الخوار لا لاهمه خو لن خلفه لانه عدا او سار بعد في سار هذه الهن من الخالف
 وخو ان يصير ما احاز له النسخ ان يطره خلف ما قبله ونصير ولا يلزم في فصاص ولا
قوله في الخامسه بل سبع يعني سبع الهن بعد الامانة من الهن ساه على ان الهن ليس لير
 ابر من الحق وودكو او صر ان الهن ابر من الحق كما ان الهن الدعوى في احد من
 م ابر من الحق لير يعلق الهن بالحق اطلع من يعلق الهن على ما ذكر **قوله** في الوص
 في الامانة ان الهن من المدعى فخرج وما في الخامسة بقوله هو ادلى وفي خرج او مصر نظير
 وجود اجدها محالقة لمدار **قوله** في الخامسة في الخامسة الثالثة ان يجمع من
 وترع الخوار في حكمه الرابعه ان يخلص خورم الحكم بالحق على ولو قل ان هذا
 على في كونهما حقا المدعى كما في الخامسة ان الهن ما في الخامسة لو حو احد
 الحوالب لانه في من العفو المال انه الخلف الا ان رطله الرابعه انه خلس
 من الهن **قوله** هو احار الخلف عر بعد او عر
 قام مقامه حتى يلزمه واحله من الكا كرتوا او امير بلف سهاد الله ولو عر الحكم
 قال افرقه واحروا عر قوا ومن السنة انك زامك في الدماء حبر ما عر والقى
 ومن الناس من ادعى سهادته على العر فبمنه عدا او في الامعاء طامه فبمنه سار سولم
 صمد افراد الكدان **قوله** واما الطلاب والكاج والعو في من الهن زامك ليرتد ثاها
 لا افرارها وطامه الهن من الخوار عر عر الهن وان من حرك ساه بسع او حتى فا
 صال للقطع عر فاصد لعا كالمراج انه لا يجمع ومنه نظرو في العا في اذا افر مال
 وعلم اليهود او علة طهم لم يولج لمخران سهاد **قوله** وذكرهم انه بقطع ولا تصد على
 المال فقطع ان اصل عر منقوط بطلانه وهو الهن وعدا الحنفية بقطع وصدور المال
 فاحده المقلد **قوله** في سرج الامانة والامر على ما قلنا المكاتب انه في افران كحاه
 الخطا ولسها في الخال مع مال النجاة عداوا الحنفية لانه في يد عر ونصير من عر
 ادوا حلفه سهادته للادون في نذر الموت ونصير واداه فلا تخور افران حكم
 بلهم في الخال فان عر الحكم بعد افران كحاه الخلف فامواوه رد افران حتى يغتو سلم
 ما افرته وصال سار افران موثوق فان غتوا به وان عر ليرتد في عر **قوله** ومن عر
 لعبد شي دمر او دعه او عر هاج وذهبا عليه اركا رادوا فان افر بها الما كور
 لعبد عر ان كان عر هاجا اذا افر على عر بعد الهن ليرتد ليرتد **قوله**

69

انما ان يدعى عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها كما جاء في بعض
 المذاهب وهو يخرج ما رواه انه لا يدعى عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها
 والاراد ان يدعى عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها وانما يدعى عليه
 في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها وانما يدعى عليه في حال الارتداد والخلع
 الروح لا يدعى الدعوى عليها وانما يدعى عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى
 عليها وانما يدعى عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها وانما يدعى
 عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها وانما يدعى عليه في حال
 الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها وانما يدعى عليه في حال الارتداد والخلع
 الروح لا يدعى الدعوى عليها وانما يدعى عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى
 الدعوى عليها وانما يدعى عليه في حال الارتداد والخلع الروح لا يدعى الدعوى عليها

في الخامسة العدد الذي يخصه لانه اقره ماسا ولما روي ريدس على عر علي الملة لكلا وروا
على ما لو قام السهان وعلمج وروا للبرطيه الجمع اذا وادوا بقصدته كما قدسنا في
السادس اذ رادوا لكل على موكل جابر عندنا والحفنه لانه وكله ما روي معاه وهو
في هذه الايراد والاكرا عندنا موكله وعندنا الناصر وروا له لعله على الهادي
وفي الاصحى رابع لانه لو كان موكل الايراد وروا وكل فله موكله في خبر
عالم الايراد مع مالا في ثم ضا هذه النوب في موكله لعله في فله فله فله فله
نصا لعله لا يور موكله لعله طسا لانه على انه سفلت اذ الحكم اذ الحكم ما قرار
الوقت في اقرار التوقيع الوكيل لعله بالجماع في ذلك لو اذ على موكله
وربما القاد او صي له نصا لعله الرمي الكل وهو لعله الاحصه فله
مسي على انه لا وارث نواه اذ ان الالف معا اقرار له عنده اذ ما او وضه في وه
القول على العاشر نصي في قوله لا اذ في نصي الاسي ربيع من تلك لعله التي كتر
واعلم انهم استخوانا لانه في موكله بالادار وانه في ان نصي عليه الادار
وانه لا في ان نصي في عا وكل فله وانه لا في الادار في الفصا في ان نصي
لوكل لعله لعله وانه لعله ترك المحضوه فالع على طيله لانه في عا مجلس
الحكم وف بطر عديج وفيه رابع وعندنا المار في سوا الكف في عا اقرار الوكيل
الوصي فله ان الوصي نصي على عا عا وروا في الوكيل على من وروا في الساعه
لم يكن ذلك اقرار الوكيل لانه لو كان كانه قال قال فلان هذا فله اقرار نصي عليه
لروحه من هاهنا الف وما عا عا فقام الورثه عا العا لم نصي لانه لعله وهو قد
اقر خلاها فله صورة التوقيع من مجلس في الفوا من اخصر هو اذ يقول لم اريد
ان اقرها هاهنا اذ انا طلا لعله كما نكذ لم اقرها قال من طلا ان اقرها لم نصي وسمع الساعه
لكل قال وهكذا السعي في السع وعنه قال فارقا في مجلس اقره فله لعله ان يقول
لا ذلك اليهود لانه في الادار ما قد وافقه عا في الوافي وعنه اقرار من المجلس
وعله ان لا في نصي في كان لانه في ساعه الهاز اذ ان
شروط الادار بالسعي الاول ان يكون للمر بالاعطاء لعله في ان يكون
المقره محمول للسعي لعله السعي السال ان يولد لعله لعله لعله لعله
الراعي ان لعله ان كان كذا فارقا نصي اقراره قال الوصي فاد الما وكر
بطل الا وروا لعله في بلوعه في الساعه لا سطل لعله السعي في ساعه
لكل في ساعه الساعه السال اسفل لعله السعي في ساعه الساعه
اقراره فله اما ان يكون اخوه ام لا ان قال له اخوه فاما ان يكون او يكون
او يكون نصي اذ يكون لم نصي في ساعه السعي في ساعه الساعه

وارصدوه كلهم من التمسث والمبرات ذكره انوار العوارض وانسان الله في الخامسة من هذا
الموضع وقال شرح الامانة ان كانوا اعدوا لادخلك الحاكمة يقولون من التمسث بالاجماع
وان لم يكونوا اعدوا ولا فهد الحفنة من التمسث يقولون احسانا لا فاسا قالوا وعدنا
لا نبتدع منه ذكر الوضوء لانه حمل التمسث على التمسث ودل عليه كلامه لانه قال اذا كان الوضوء
واحدا لم يجر اجزائه وهو منه كل الوضوء وما ذكره انوار العوارض فهو قول وسر واصفة
بعضهم فارقا من المصدر وسر على الوجه الملقط السهاة عند الحاكمة سلسل واما ان لم
يكن للمفرد احد من الاجزاء فواجب له فقال في الزاد ان الوجه في شرحه ووجه وحكاية
الطحاوي عن اصحابه لانه سلسل لانه اقرار على الازوال وقال بنو وادان في العوارض
استهزاء من المفرد ان يكون معبودا انه ان يكون فاقرا ان لم يجد اذا والاطوف
في الخلق لانه في نفسه من بعد وفي الامانة الاخياح دعوه يوم تولد اذا اصدقه المقتلة
لحقى الكبر فاما الصغر فلا اخياح لكن كل هو على حجة اذ الملع قد تقدم وقوله اذا اصدقه
ان الصدوق شرط والسكوت لا يملك ويحمل ان يكتفى وتقصه قوله وهذه الاساطير لا تسع
الانكار فدل على انه اراد بالصدوق ان لا ينكر وكذا اذا اقر الصغر بماله اقر واورار
المراه كل ذلك جازر يعني اذ لم يكن قد روي قط او بعد الروح والفراس ما لا يمكن
وجوه فيها او اقرت في حال الروح او الفراس ما لا يمكن وجوه الاولها ويكون
هذا بلعفا من كلامه ووضرب يد ويكون هذا مع فواظ نصي اقرها من الخاف
التمسث بالروح واعبر من هن يد على طابع وكذا قوله ان اقرار الرجل بالولد ضمن حمل
التمسث العاد وفي الروح ضعه لانه يجر ان يكون مع غيره فادان تولد الروح
كونه منها اذ لم يكن مرامه او شتمه او غير ذلك فتمتبه اقرها ما اراد ان لا يجر
قوله في الاول الخوار اقرار التي بعضهم سطر على الموتى كجسمهم في
الوطى والانه سطر عليهم المبرورين في البيع ولاهم اذا عارروا ما روحه اطلوا على
الوطى بالملك وفيه نظر ان المكاح قد انعم بالنبي والان عوام الى امر الامصار ان في
نوروا الحمل فرف ما نحو من دار الحرب وما لذي يعرف من الغد فحمله على العذر كالاخ
لعمري ولاه نوح كغير الولد الذي اقره الوضوء قوله الى السرح ولاه لو لم اقرار
بعضهم بعض لو ادواوا سقطوا الموتى وفيه نظر لانه يجر اقرار الرجل ما اراد ان لا يسطر
الاخره دكن القصة كمن قال ما الاوى ان الاوار اذ انضمت اطال حتى يات للعد
في الحال لم يجر ويكون الاوى في الوضوء وما لم يجر في ذلك ويكون الاوى في قوله
وفي طابعه اقره اطال حتى الغد فلا يجر كان قبل العنق او بعد وفيه من الاوار
ما لا يجر على العذر لانه سطر الاخره وفي السرح يجر بعد العنق قوله في السرح

في أربعة وقال بعده والمراد بذلك ما لا يتصور في الأول من الأرواح لها والبالغة في
 المروحة **في الرابعة** سمع الله وطلب الأرواح وكل روح الله يطير الوضعية
 وتقل ذلك إذا كان التولج في حال الصحة فهو وصديق الله إذا علم أنه لو لم يأت
 لسترا وأدب ولا يملك حسدا فلم يكن الأوصية ولم يترك في الملع إذا لم يكن لم يسهل
 خلف المقره وقد أوحى المربي في أسيا المسلة فقال في رسل كونه لا يسطر الست
 لأنه قد استقر سكود فهاض فجد أنه لا يذصر المصدر وما قد صدق أو كان عاسا
 أو صغرا فملع فأدعوا عليه عنه عليه التولج فقال الأدي فطلبوا خلف فكل
 أدولم يكن كذلك كان لا يدر عليه أنه لو كان لم يسطر الست **والأثر** **في الخامسة** المرف
 له إنما أودى حواحد منه سوا الأرواح الأولى كانت منه على القطع والموسم لا يلبس
 بل هو عليه أسدا وليس مقبله لأنه لم يكن في على الأرواح الأخرى أن الأرواح إلى الأكار
 لم يدره من السات في كونه لخط على القطع فلبس أحلا الله على الله والصدق
 هذا كما قال في الحاد أن خلف على الساب ولا علم في الملتن **في السادسة** وهذا
 كان خلف عشرين سنة في عمر الأرواح له وكذا الورى كإمرائه وأما وأحوه أم وأحوه
 لا وأما فاد الأرواح مع الأرواح معا وبعد الأم في سريتها كما لا أوصى المراد كان لها
 الأربع عا دهن وكان المسلة من أربع عشر قع إلى عشر **في السابعة** إذا لم يكن سائر
 الورثة فإن صادف فيهم الأربعة الستة فكل في نصيب **في الثامنة** دفع المال
 إلى المقر له وعقد وصيته والناتية للمال وصحح في كل من هو في الميراث يكون
 المقر له لا يقطر لو سمع مع المهور ولا يصغر من الستة وقول أحواديه يعني وكانت
 لقول قيل يقول إن من الميراث **في أول الثامنة** نصيب واحد يعني إذا كان
 من أمهات ملوك أو أمراء أو أمين بعد الحكم كما يأتي في العقبه وكذا قوله في كل واحد في
 بل في معنى إذا كان من أمهات والأربع الحكم **في العقبه** بالدعوة لا بالسماحة يعني
 ليس معهم موقوف على العامة بل قد عموه بعض الدعوى وقول **في كل واحد**
 منهم إلى جهة لا يسم الا إذا كان من أمهات **في ثلث** من ورثه وليس للورثة
 أن يسوا الأوصياء إلا في التورث وقيل أيضا وصلة الكتاب سألها أنه قد يرمي دفع الست
 من مير واما أن لم يترحم في مات فإنا في الستة فمات من عرسى وإنا في المرحوم
 الستة أو من أم واحد في نطون يعني وقد علم أنه الآخر أدولم يكن كذلك فبعد الحكم
 في أربع من الأرواح في السابعة كما في الستة ومنه سوا المال فلا علم لا يدره إلا
 المهور وبسط المسكوك لأنه لا يجوز على من عليه الحق بطلونه **في ثلث** منهم بعد
 في العقب والستة والميراث وعقد ميراث لا يسم من بعد الأعمى واحد بالفرقة وعلم
 العقب والميراث من الأرواح الستة لأنه لا يسم في ثلثها وأما بالسار فمعه علم

کتاب

هذه المسئلة هي الخروج لعلم الجدل من الاول وهو صريح انه ما عرفت دعوى لا
تصل الى الوفاة بعدد من يدعيه بل لا بد من اقراره بغيره من غير ما راجع فان
والفوسى من يدعيه عشر في عشرة وفي المسئلة الاخيرة الحاكم يعنى اذا كان صافا فلهذه
لا يطل وصاته او يحل على الحاكم ولاه ليعين المصلح وهذا اذا ذكره المقر له او اقام
اذا صدقة فالتسليم للمقر له وصح للاسام الفقه في المصدق
والصلح في الخطا المضي وقوعه ذكر في بعض القوانين والاساس انه عمل على الخطا ليس للعد
صفه رايه وقال ابو جعفر الظاهر من فعل كل واحد العد في الحكمه امر او
امر لم يكن اقرارا او قد يعدم في الحاشي للمدعي وحده فمثل في خلافه ودليل
الاولى اضاف الفعل الى يده في هذه فسلما من ادعى بوجاهة احد لم يكن اقرارا
في الناحية على في رضى وعلى للدين وعدن معنى في معنى صدور كسب المعنى ووجه
او عصية فعل قولها بما فسرهم لغيرهم وعرفنا في عدن معنى بطلانها فبما ليس في
ما بالدين ايضا كذا في حال الصواب والنظر لو قال هكذا او هكذا فليست له خالفه فليست
في كتاب او في حاشي او كسب لم يكن اقرارا لانه قد يكون ذلك للحر او لغيره او لغيره
او استا او عا لظا وصدقه مسالك الاولى ادعاء عليه فلما فعل اعطى كفاية
سلك الحكم على اقراره اذا قال بصدقها او اذا كان يكون معنى ذى المسئلة ادعاء البر
ارحام من غيرها فاعمال الروح حاشي ثم اقام سنة اثنا عشر كسب وصدقه لانه سنة
ان قوله صالح اقرارا بها مودعه ذكره م قال واراد عا رجل على رجل ان يمدح ابي
فما لظن لم يكن اقرارا قال ابو جعفر فيهما مسلكان فكل لا يصدق الا الظاهر الا ان
ميران الثالث قال ابو جعفر ان القليل على ما اعلم او في علمي او في ادي او في راي
او على حكمه وان في حكمه او في حكمه او شيئا من علمي او في حكمه او شيئا من
فان اراد الرابعه فان قال عليك في الفصال او حياك على نفسي فليست يا اقرار فان
قال ردوا بعد موت النبي الملائكة لفلان قال ابو جعفر فيهما مسلكان فكل لا يصدق الا الظاهر الا ان
لعشره فان اراد ان يقول بطلان الحاكم من الحاكم في ان قال اعطى في الحكم فليست
لم يكن اقرارا لانه صدق العا لم يكن فان قال احده في حكم الحاكم فان اراد السادس
نوب فادعاء لغيره فاعماله المأمورة منه لم يكن اقرارا فان قال واسترته فان اراد
السادس وله في الحوزان يكون بطلان فكل الا ان يكون بطلان الشرط
ما يعمد في الصواب اذا اقرار من السهرج الاقرار وان لم يكن صوابا لانه يكون
في رجوعه في الشرط لانه حوزان يكون من زمان لم يعلق بطلان هذا
الشرط في الوفاة اذا قال على لفلان كذا اذا اقراره فاعماله المأمورة فان اراد

حاشي لظن ان اقرار من سهرج او المظن او الا ان يدعي ما يطل في الكافي فان قال
انتم هو عليه عا من اقراره بغيره من غير ما راجع فان قال
واعطوا اقرارا العام ما في وجهه الخال فاذا اراد قوله ان شافا فلا يدرى
قال طوا الا ان يكون هذه المسئلة محمولة طاهر حاشي لظن الا ان يكون
حمل على لان ذكره من سهرج كقولنا والخفة في كافي ورواها وذكر في الكافي
عن عوم والقبول ان علمه القدر عن العدم لا يصرح محمد سليمان وفي شرح
الاسماء عن الماصد القدر ان القول قوله في المعنى انه لم يصرح خلافه ووجه
في وطير المعنى وعنه انه اذا لم يكن معناه السبع فاستدل بالعلم المسمى بالعلم الذي
كالمعنى القادر هو مدعى سلم المداور وهو لا يكون بطلان فكل لا يصدق الا الظاهر الا ان
السادس حوزان يكون المعنى فلهذه الى اخيه هذا سهرج ما قد صارت من حمل سنة الورع
انما هو مدعى على ذلك حده بعد منه الشرط السادس في الاول عند
الناظر من ثقتهم ولو ما يمول وعده عشره ووجهه فان لم يصرح بالعلم
وهو في الله في مواضع كالمهر والجمع والكامه فليست لانه مادي لا يحكم بطلان
وصدق اذا قال عليه لم لا صدق في دور بصلاب في المامنه ندام كسره في نظر في تمام
لانه ان يطل في الاعلى عشره فدومها ووطا بطر الى كسره في المسئلة على قال او في سلك
ولو يطل في الاعلى عشره في مال قول اخر لا يسل الا بعد جد من هذه او فضه ووجهه
فصلها يعني بالعرف فليست في هذه المسئلة كما فصلها من على تمام لا يسل في الروايات
تقدم في الدعوى في الرابعه قال ابو جعفر ان قال كذا في علمي او في حكمي او في راي
من غير ان يصرح اقرارا كذا كذا في علمي او في حكمي او في راي او في راي او في راي او في راي
من احد عشر الى سبعة عشر فليست بغيره كما في قوله بطلان اما كذا كذا
فهو ما يكثر من وهو كذا في هذه الاربع بطلان اما كذا كذا او كذا كذا
فهو بطلان في اللفظ الاقل اكثر ما او حتم هذه الاكثر وهو كذا في العلم كذا
فان لفظ ما به اقل من لفظ احد عشر في الخامسة سهرج والاسماء لانه الاتصال
وان لا يصرح وان يكون من الحسن وعنه من من غير الحسن وعنه من من غير الحسن اذا
كان محل بطلان الله كونه بطلان الاصابع من اوصاف من الادب المسئلة
معنى على سائر الكسور الجرم والاعلى العربة في سهرج واول الاصول في
اسماء الكسور الجرم كسره من حوزان في الحوزان العشره والمائة والالف وولس

في الكافي فان قال
اعطوا اقرارا العام ما في وجهه الخال فاذا اراد قوله ان شافا فلا يدرى

في

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

طاولا لم يزل يسميهم من دون بعد الاصل ولم يزل يسميهم ايضا
سمايا لان قلوبها هوانه السما عن الاصل في المعدل واما في التوالف
الما في كيد بعد بلها ولم يزل يسميها الاصل في المعدل في التوالف
المتين يكثر للرجح لا مع الهمام فلم يزل يسميها في التوالف
صحي طاد الم بعد لا يظلم المعدل من غيرهما وهذا هو الذي يسميها
فالم لا يسميها الاصل في التوالف وفي المهاد في التوالف وفي التوالف
متم والمهر عن متم لان السمع قد يظلم وقد لا يظلم وله وحى من العذر في كونه
والان الحكم في الحقيقة هو سمايا الاصل في التوالف وفي التوالف
عما او اقول ان يسميها لان يسميها على سمايا في التوالف وفي التوالف
ان في الامامات **الموضع الرابع** قوله غايبا في التوالف وفي التوالف
شمايا ومن قبل الموضع سمايا في التوالف وفي التوالف
واطلا لانه لا يظلم من سمايا لو كان الاصل في التوالف وفي التوالف
السمايا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
فولما مطلقا وولما لا يظلم مطلقا **فالح** سمايا في التوالف وفي التوالف
وعكسه لان التوالف في التوالف وفي التوالف وفي التوالف
عاما في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
شرح الموضع **و** في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
حضرة عبد الاوراع في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
لا يظلم مطلقا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
لم يظلم في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
عما في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
المصلحة على الاسا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
وحد في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
بعد توبهم كسمايا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
ولكن يسميها على قسمايا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
مطهرات في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
وعما في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
فان العلم محمول في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف

في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف

في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
ما في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
السمايا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
الجزء في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
مطهرات في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
ولكن في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
ولعلمه قال في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
فعل في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
وقال في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
من سمايا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
لم يظلم في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
فهو في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
سمايا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
فقط في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
عما في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
شمايا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
هو في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
لو هو في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
المهم في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
والعدو في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
احد في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
ان في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
عدا في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
بالاجماع في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
ان في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
وان في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف
لم يظلم في التوالف وفي التوالف وفي التوالف وفي التوالف

ملك السبع في الواقي اذا قال ارحضك في مالي حاراً رخصه وقوله لعلهم و هو انه
حامله للتعيم وما ذكره مما عساه يجوز للمدعي المسئلة والعلة المسئلة هو ان
فاما التلاوة فيمنوع على خلاف العاشر في الثاني شرط واحد في السبع هو في البيع
فكلما اعلو فانه يكون بالوكيل لا يتولى طرقة واحدا وما لا اعلو به سواه واحد **المسألة**
الاول لا بد من صلحها وللأحد وجهان اما ان يوكلا احدهما الا ان يصرح باللفظ العام
معقباً بقول العايد **والسبع** وشراؤه كونه ما فيه غير معد و صلح الكفاية والاقام
والملح والاطاعة والعلة تعيم والعقود **والسبع** ويجوز ان يصرح في **الوطء** **الثلث**
السبع باحدهما كالمسح والافاضة مسعى لغير واحد من الموكلين او هو في الثاني
لا بد من صلحها **والاطاعة** المأذون او الذي فيها اكلها لهما او لاحدهما وقد تقدم ذلك
في السبع فلم يصح ان يصرح بالاطاعة لان الخصم انما يحل له ان يصرح بالاطاعة
مكرر الصانع او لا حاجة لخصم بالاطاعة وهذا صحيح لان المدعي العلة في السبع
ذلك **الاول** في الاول او ليس للموكل ان يصرح بالوكيل لخصم اما ان يصرح بصلح
فالمطالبة فله علة هي سببها وانما بالمطالبة فانها رخصة لطلبها احمى وليس له ان يصرح
خاصة ام لا وان يصرح لا في وجهه وبالمطالبة فانها رخصة لطلبها احمى وليس له ان يصرح
خاصة هي علة وانما منعه من علة بعد ما خاصه لانه لو دى الى العايد احمى وان بعد العلة
فلو لم يكره اذها ولا اجام منه بعد من الموكل علة لانه لا يصرح على اخصه **للك** في
الثاني او يصرح بغيره فله وجه في العلة في الذي يصرح به الموكل واعلم ان عند
من لا يصدق جميع ما فعله وهو العايد لان ما لم يصرح به هو الاذن وقد رآه ولو لم يعلم
ويطلب الاثامه وعدهج سببها جميع وهو الاثامه ان كان او امر الله تعالى وبما فيه
الامر بها حكماً ما لم يصرح به الا بالوهم الموكل على الموكل ما لم يعلم ذلك اما ان يصرح بالفسخ
ما لم يصرح بالاجازة ان اهلها فاصطوى الى سببها من قبله على الاجازة الى الكعبة
وخرقها الطلاق ويحق على العايد من علة في السبع وكذا في السبع وكذا في السبع
وقلنا في السبع ويحق ما لم يصرح به عدمه ودر كل لا يصرح لانه لو العايد كان يصرح به
في امر الثاني عندك اذا لم يعلم ذلك لانه لا يجوز للموكل ان يصرح بغيره **المسألة**
احد في اجمع العلة وكل الطلاق ويحق ما لم يصرح به قبله على الطلاق في السبع
ان يصرح به اعلى الاصل السبع في الثاني **المسألة** في الثاني **المسألة** في الثاني
واما الموكل والسنن ان يوصي بغيره ولها اكلها **المسألة** في الثاني **المسألة** في الثاني
فصل في بيعها المجرى بعد الام او المأذون انه على طرقة عدمه ذلك الوصي في اعلو المدعي
في السبع في المعاملات واحد في السبع مع العلة لا يصرح به في السبع في السبع في السبع
انه العلة العلة والاعدهج بعد العلة لا يصرح به في السبع في السبع في السبع في السبع
فلهذا اختلفت في العلة في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع

[illegible]

في الكمال وظلال الشرح للحق شرطاً للمعرفة ذات الله هو ناطق **وإن**
كان العمل معلوماً حاز للمتكول أن يطالبه بطلبه مسألة كماله شهره انطال
فيه لا بعدة **وقوله** إذا لم يكن الكمال أرادته كماله أنه سلمه عبد الله هذا
يتوفاً إذا قال كماله إلى شهره هذا كماله حتى أخذها من بردان اسمها السهر
اسمها الكمال وهذا مثل الأول بطالك السهر ولا يطالب بعدة ومضى سلمه من
والله التكرار إلا أن شرطه عليه وفي شرح الأمانة على شرط **الـ** أو أن بردان
اسمها السهر أسد الكمال لظلاله فمضى قوله ولا يطالب فله وهذا هو المراد بقوله
في الكتاب إذا لم يكن الكمال أرادته كماله إلى آخره **إلا أن** كماله شاملاً يكون
كمالاً مطلقاً من الأثر وهو قوله إلى شهره وهذا هو قوله مطلقاً أو إلى شهره فالملوك
ظالمه وإلى شهره غير مقصود وهذا وراوداً وانعاان بردان أسد الكمال آخر الشهر
فكبر الكمال من أحواله وجعلوا قاعده بحسب الرجوع فله في آخر الشهر واما قوله
والله اسمها شرطه والشرط لا يقع الرجوع فيه ومعنى شهره مع معنى شهر
ولزم التكمول أنه أن يقبله نفع إذا لم يكن له محض في آخر الشهر **في الباب**
عندك وأمر شريح إذا جاز لم يكمل المال **في** الرواية إذا قال سلمت بعتي فلو لم
يقبل عنه لم ير إلا أن المكمل أعنه ربما سلم نفسه لا من شوى الكمال **في** الخامسة ريت
المال كماله كالوكاز المضمون فالأصله أحدم ومصر من موال لا يرون كالوكاز المضمون
ما لا أصله أحدم وفيه بطل **في** السادسة كان له نفع مقدار مجلس الحاكم
بمط **قال** وهو لا يظهر نفع إذا لم يكن قد حلفه فمضى كماله لأنه أمام قاعده
بعد الحلف فلا يكمل العذر مجلس الحاكم فقط أو على ما يراه الحاكم لأن الحق
صعب وإذا لم يكن قد حلف فالكمل الكمال **في** السابعة ولو أن الشهر من الحلف إلى غير
ذلك أو مصر **في** الكمال لا يقع الكمال في الحدود **في** الثامنة **في** الكمال لا يقع
نعم في حدود العذر المحض وله في التردد والعذر في العاصم **في** العذر ما ذكرنا
في حد العذر وخيل واحد هما أنه بطالك الكمال في جمع الحدود وهذا العذر
الذي ذكرنا في حد العذر وهو قدر مجلس الحاكم **والسابعة** لا يطالب في سبب الحدود
إلا في حد العذر وقدر مجلس الحاكم **في** السابعة على قوله **وقوله** والوجه في
سبب آدم كالعاصم والعذر على سبب **في** وهو عام للملكة المذكورة على أن العاصم لا
يصلح الكمال فيه **إلا** ليس حد يملكه لعام من غير عام **في** حلاله ضابطه
الملك على العاصم وأوجب بطالك كماله **في** السابعة **في** السابعة **في** السابعة
صالحه **في** الحدود والعاصم **في** السابعة **في** السابعة **في** السابعة **في** السابعة
آخر عمل على البصيرة **في** السابعة **في** السابعة **في** السابعة **في** السابعة

[illegible]

كان من غير عا وعود له ارجح ومسله عركي في سرج الانانه وحمله عا انه يحس عليه
الغرام من جهة الدين ومكافاه الاحان لا انه حكم في المسامحة لمعوله شرط العفو
في المسامحة الا ان الله لم يملك خصم خلاف الامر املك واستقاما فربحت انه
ملك سلطان الرد ومن حيث انه اسما لا بغير العفو **في** فادام الملك بالرد
وتخذ الوكيل لم يقرر بطلب الله **في** والثالث في الوجه الاول بطر امانا تعليله
في الاوسط بان المال واحد وما عا دمه هذا هو الذي عا به هذا بطر وبله منه
الصاير الا اصل براه الفرج **في** الخامس وكان مع الحق له وعده من لا يصح
في يكون بلفظ الخوالة **في** السادس من الاختلاف في المسامحة شرط وحظر
وجماله لا بها عند عده **في** سبعة المعامضة لا لكل واحد ضامن عن الآخر مع انه
لا يدرى كم يتركه الآخر من الدين ولا ليدبر او لا يدبر الى غير ذلك من الجاهل **في**
في المسامحة فانما ضامن يعني بغيره وعده الماموس والبيع الحار فيل وجوز ان يروى في
سرج الانانه عن المسامحة كقول من وعق بحصة كقول من وادعيا الماموس حصة الحار شرط
اذا كان في ما في اياها من اهل لم يوفى ذلك سدا الى راس السهر فاما ما من خصه المسامحة
اما ان يصير الى اية او مكوك فيه او ما لم يوجب بالمال اما مطلقا او مشروطا بخوان
سلم الكفيل ان سدا الى راس السهر فاما ما من خصه عدها والماتر جلا في العسر واليسر
فيكون ما في ذلك على فلان فاما ما من وعده في اول الماتر كل ذلك يصح ولا يجوز فيه واما
الذي كان قد وجب فاما ان يصير عده معلوما بخواتم الرضا فلا او وعده فانما ما من
مع طلاق الماموس وسرولة الرجوع فلا اراض للبع واما ان يصير عده معلوما
لخواتم عده عليك او ما بيننا وسيرق او عرق او احدى النظم لم يصح فان قال الق
ساعتك المروا ما من حيث هناك عرق قال بالبا والركار له حصه **في** في المسامحة
كان الضامن ياتر الرجوع عن العار فلا الوعد والوعد ولو كان اما ارض فلا فانما ما
ضامن بع الرجوع ولا لك وفيه نظر **في** العاشر اذ عتق اقامه للادرس
المالك ورجع نص من عده ما لم يده في رة طولته في الحال لا معجل
لكن بغير المطالبة كحي السد فادام الضامن مخالفا من عده من موكل له فوجلا
ويعلق الا فان في اول المسامحة لا يطالب الضامن حتى يعفو العبد لانه موقوف عليه واما
الخوالة فهي الما لا يرضى به الى رة اخرى مع مراه الاولى ورضا المالك بطلانها
ورضى المالك بغير عدها هو الاول او دل الما من اجله على فليجمل وشرط رضى
المالك عليه وعده لا يسل الخوالة كماله **في** فانه لا يرجع بع الما عليه قول
عنه وهو الما لا يعا الما انما **في** وكنت الخوالة فلو اله المراه ضررا راجدا
المدة في الكبار ارجح من عدها في الما فاما ما من كان عليه دين الما لا

في المسامحة من غير عده

ولا يترار في غلبه من ولا يرجع عا الما فارجح به وهو مع قوله لا يرجع الى من قبل
لكن العنة **في** المسامحة من الما في ارجح من غلبه الدين الى رجل ليس عليه دين
وهو الاحالي ولا يملك بغيره وفي هذه الصوة نظر لانه من حيث سلم بامره له
ان يرجع عليه ومن حيث انه لو شاء اضيق نفسه المده **في** في الاول اذا عا الما
والعده بان يقول له انه عني او بوجه انه عني او بطر الما ان عني فوجده عدها
الرجوع لان هذا عدها عدها وان لم شرط **في** في المسامحة لم يكن له سدا على الما
وعدها عدها الماموس من رجوع مدينه عليه **في** يعني علم هذا الماموس وهو مسقم
فالموا اذا اسحق الماموس رجوع المدين على الماموس ولم يجعلوا رجوعه في الشر او ازاله
بالمالك فلو اذ حوله في الخوالة ليس او اراشون الحق على الخوالة عليه والعقود من
صفت حيل الامور وقال بل دخول في الخوالة اعدا فضا صم من رعي على رجل ما لا
ما بينه في رجل بخصه له عا ولم يعلم سوت اكي لا يقد اعنه ويحوله ان له عدها
ففي ذلك عا الما والمسله للهادي مع عدها لم يملكه الماموس اذ اسحق **في** في
الرابعة اطلق لك هذا المال على سدا او كاله لا بها عا اختلفا في ثبوت الماموس كان
الرجوع اما العكس مع عدها عا الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
مع ثبوت الدين **في** والمسامحة ان عا الما الما الما الما الما الما الما الما الما
وهو انما لا يطالب به ارضا لا سطا في العده **في** في المسامحة لا يقد بامره ان
المدين من عدها الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
ما حوله من الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
عده اعلم ان عدها الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
كما لو وعده فلو لم يغيره عا الما وقد تقدم في الرد وكمن يدعي على ربه
الموسر نفسه وهو عا الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
الذي وان اذ عا الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
ان عدها الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
عدها الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
الطاهر من رجوعه في اية عدها الما الما الما الما الما الما الما الما الما
في الخانات وقول الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
وجود مال يصرفه في الاول وطور العده الخاصة في الما الما الما الما
المما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما الما
الاناه عن الما الما وعن الاحكام كقول من وان كان ظاهره العده اركا

179

المسرى بالوكيل يسمع وله اقل الح انه ساعد كلما فقل من بعد الشراء الذي يدل
فوقه حواله مع انه سطر تصرفات المسرى كلها من مع وهو ووف وعرضا خلاف
ما لم يسمع المعلق ولانه في المنع لا ينفذ قدر العضان الذي يمكن اذ ان العند
وهنا لا ينفذ اذا كانا فافهما به لا ينفذ على المسرى او مع لزوم الشفعة المسرى
كالوكيل ينفذ ولا ينفذ ما ذهبت منه بعد فعله خلاف ما لم يسمع المعلق في رد عين
ماله فماله منه ذهب حصته من المثل **فصل** في الرد للمعلق والمعلق في الرد
الوجه الثاني هذا وسقوط الاجرة وانه لا سطر تصرفاته وفي العند على ذلك
فاذا است از ملك المسرى للمعوض ضعيف لانه اذا كان معقولا اراد ان يرد
على حطر الاستحقاق لا يرد رعت في ملكه ضعف والمعلق اراد في ملكه قوى
منعهم خرج من ملكه لا ياحسبه ولا ينعدي منه في الرد ولا كرا عليه مع انه دخل
والعند على ضار فيه العند لا قيمة المنفعة تسمى عليه هذه الحكم ولا على عليه
فيه المنفعة **فصل** في المانع فلهما الاجرة على قولهم ان السبع سلمه السلم مع خلا
والملك الاصلع الرزق وما لا يتم الواجب الا به ففرضه كقولهم ان السبع سلمه السلم مع خلا
الضرب من ضرر المانع ولا يطلع ورعه وضرر المسرى في وجه له ان السبع اوج
ملك الرقبة والمنفعة فسله للمساخر اذا احضر زرعته **فصل** في الرد
على العواقبة ما احبته المشتري والقيمة فتمت يوم ما حده الا انه لا يحو او اما ان يرضى
الدار بالانها ادب الا منه ان كان ما لا يرضى رجع لغيرها بكل حال وان كان
بالانها وموتها فاما ان يرضى فتمت ما كانت قبل القبض ام لا ان لم يرضى رجع
عدمه اعاد ما بها وان اراد رجع بالرايد والاضمنه ضمان الهدم لانه من
الفنيل الذي لا يضمنه المسرى فلو اس **فصل** في الرد بالمانع وما رجع بها ما به لم
لوم الرجوع ساوت ما به فقط لا كما ادفاه من طرحه فيها ولم يكن فيها الربان
وكم فتمت ما به الربان لم يضمن ما به المشتري **فصل** في الرد بالمانع
الاطلعة والرجعة والاكثر والمهاجرت **فصل** في الرد بالمانع ولم يسمع فعله لولا
فاريت انه يولي كاز فوضه من الملك **فصل** في الرد بالمانع استار الرجعة
فيها جميع عليه ومنها محلت فيه ومنها لم يملك المحرور ومنها لم يملك غيره وهي الصعد
والحمون والرقق والمردود السدر والرهن والشفعة في ذنبه او ماله
مقتلا بالصغر والصغر والمردود حرق العاق لا يسمع معها في الرد وحرق العنق

في الرد بالمانع

فله ما اقره واما المردود اذ ابعده الموت في جميع المال للمدبر المسروق وفي
الملك الحق الورثة واما السدر بعد كونه غير سدر فلهما كمنع عند الناصر
وفيه وثق لغيره المردود من طلبة من غير ان يحرق على عبد الله حرقه وقد استمع ايضا
تشر العاوي من رص صعبة في السدر فتمت ما به عبد الله لا يضمن حرق الحرجان
من سقد فانه كان ينعن في الحمار وطلبة اهل من اليرك ان يحرق فساله اليرك ان يرك
السبع واليرك اذ لم يسمع فامر ان يتول احلانه واما الرجعة في ذنبه واما
الرجعة في ذنبه واما له سقها مطلقا بالصغر بعد ما لا يسمع من الرد وعنده
شراذم لم يسمع له ذنبه لم يسمع له ماله قاله قاله يعطاه كالعاقبة النكر والناكر
لخافه قال شراذم منها فان كانا فليس اهل السهان والرواية **فصل** في الرد بالمانع
لم يسمع له قاله قاله لم يسمع له ذنبه وعنده سقها مطلقا بالصغر بعد ما لا يسمع من الرد وعنده
قوله لولا ولا يوليها الا بها اموال الاية وقوله فان كان الرد على كذا **فصل** في الرد بالمانع
للمدبر في رد عدا والناصر ووفيه وسكر من معاد وعنده لا يحرق ومعنى السدر هو
العاق والمال ووجه الرد والسبع والعند نحو عدا الهام في الاعيان وكونها
واما الشفعة فهو الذي لا ياتي بالغرض فاما ما واشترى اولئك فلهما الى العاق
والرخصت نعود الى كلام الخاتبة في المنع وكجور وطلعا وكجور فتمت اما ما كان
كسبه واما ما كان كسبه في الرد وعنده واما في الرد معلوم واما
السبع من رد بعينه فان كانا فتمت ما به السبع فتمت ما به السبع فتمت ما به السبع
بحر حتى يرضى العنقا وما يرضى المحرور فتمت ما به العنقا ولغيره غير ذلك
ان احاط العنقا والمحاكم **فصل** في الرد بالمانع اني اذ اراد ان الحاكم يرضى عنه الحرق فتمت
لغيره حار بالاجماع **فصل** في الرد بالمانع الحرق هو المنع عن وجود عاق الى اخره عاق
ان الصغر ينعقد الى الحرق كانه قال الحرق هو المنع من وجود عدا الحرق فتمت
الحرق هو المنع عن المصروف المنقوت **فصل** في الرد بالمانع الحرق هو المنع من وجود عدا الحرق فتمت
اربع عليه الدرام والدرام اذا كان ذنبه احدها واما سائر العروم والا
مولا بعد ما يوفيه من سقها ايا كذا ان اتمتع فهو من معها وقاله لا
يكره الحاكم ان يرضى عن سقها وعنده يترك له مباح العنقا من الكسب والكم
والغلام وعنده يترك له ما هو عاده **فصل** في الرد بالمانع الحرق هو المنع من وجود عدا الحرق فتمت
لا يخلو اما ان يكون من كسبه ام لا ان لم يكن كسبه ترك له منزله وحاله **فصل**

فانه في سعيها لا ما ان يعاها فاما ان يترك له ما كثر به فذلك لودي الى
صاعده وقد قال علم الاصر والاصرار واما ان يترك له ما كثر به فذلك لودي الى
اسعد او التمر ان يترك له ولا يها به فلهذا قلنا لا ما اذا كانا قد ركبنا
وسق له ولعاله فوهم فقط يكون كذا الفقره **واما** ان كان يترك
مع منزله وخاله اذا وجد الكرامه لا وخاله لانه يكره من كره وسق
له فوهم له ولعاله ان كان يترك لوما سقم وان كان لا يترك الوعد او
شهرته في ذلك حتى يتعلل ان لا يسمع نفسه والعنه ولولم يترك له فلهذه
هذا القدر لم يترك من الكسب فصرفته وهم وهذا كما سئل الله الصاعه
بها اكرم في الكافه فقول **في** الكافه ساعه من له وحاله ما ازاله كسا
وان حر العان ما سحر الناس مع لوباه واسو حله مر كره **والساعه**
لا توارى لغيرها لقوله تعالى فظم الى صوته وعزاه وحيي واحر كما سئل
العبد في صوته او بعضها اذا اعطى اثره في المعشر فلهذا **واما** ساعه
خلاف الاصول فلهذا من يترك الصنع والعلم واللاه فلهذا **والساعه** في
الما ساعه طوله عزم اسرع معهم فالساعه لا يفرج لانه يفرج للحكم انهم
صار لهم الحاكم مع ان يحمله خلاف فاقترابه ان الامام اخطاه فوجه الى
نعمه وخطاه في مسائل الخلاف لا يطلد الحكم فاما لو ادفعه الى عزم مع علمه لعزم
اخر لم يجر اذا كان يرى في الحق **واما** علم الحاكم الى من حصر كما مشروط ما
يكون عزمه كما لو لم يورثه فلهذا **واما** في قوله اذا سئل عن العرفه
لم اسحقه هل يكون المشي او في مثل التمر او يكون سوء العرفه او لا للمش
في المسئله لعنف او فيه فلهذا **واما** في قوله العرفه هي من المحرود مع
معنى المهرور وكذا عدا طار كانه فضل لم يجر الى الابد على قدره كما
قال في الرور كما قالوا في عقوق الرور المسعوف وعقوق المسعوف فلهذا **والساعه**
في العاشه لا يخل بالحق عدا ان لا يخل بالحق الموت والا فلا سرحه
خل بالموت والمش في قوله ما يجر فلو ان وجه لا يجر **واما** السعوط في المال
والموحد في حق عليه سلم كل المال اهل الخاله ودمته ما في اهل الموحد وجه
لموت فلهذا ما له من الخاله والموحد في اهل الخاله حصره وهو في اهل
الموحد في ما لورثه من عقوق الى ان يخل بالحق **واما** في قوله لا يجر
الموحد **والساعه** في احر الخاويه عشر على ان عليه **واما** في قوله **والساعه**

ومن اعز مدعي وهو المهرله **واما** في المصنفه وهو المحرور عليه للمال
فلهذا في الظاهر هو الغرماء الظاهر من المحرور عليه مدعي له الحق منه بعد ان
دون المهرله فوهم له في الغرماء المهرله فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
مدعي لغيره لا للمهرله **والساعه** في النامه عشر بعد فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
وقال ط والواي فخر صاحب الحياه شارك الغرماء وسوا الذين المصنفه على المحرور
والساعه حكا الخالو في الصنع فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
لم يدخل المحرور عليه في المهرله ليعاوض العرفه كذا المحرور فانه كما المهرله فلهذا
حياه لم يعلو كاله ليعاوض المحرور ليعاوضه فالرور في مال المحرور لم يعلو
للمهرور المحرور في العرفه فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
منع من حصر حياه في رفته وليس المحرور على المهرور من غير العرفه فلهذا **واما** في قوله
مهرله رفته العرفه فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
سعه فاولى ان يعلو مال المحرور لان فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
اولى من يشهد بالحق **واما** في قوله في المهرله فهو
المالك خلاف العرفه فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
السعد في الرور المحرور ليعاوض المالك وخلفه كلامه فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
في حياه علمه سلم الله في الخلاف **واما** في قوله في المهرله فهو
العفاض فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
فالسفر في الحال ولا يجر حتى يعنى المهرور فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
العرفه فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
المهرور ان دحا معا عا رفته فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
في رفته والبصا في رفته فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
حق اهل المهرور ولولم يجر **واما** في قوله في المهرله فهو
بطلانه واركانه فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
بطلان الصوم لانه ساعد عليه السعوط في المال **واما** في قوله في المهرله فهو
فالرور في رفته فلهذا **واما** في قوله في المهرله فهو
كان المحرور في الاحرام او بعد **واما** في قوله في المهرله فهو

University

لا ما لمع انه الواجب في الذمة **قوله** لما لمع ان المطالبة بتمتته قد تقدم حوائجها وادانها
 على طعام موطن المرمع لانه يقول انما سمع من هذا الله كالي كالي ليل الله
 واحده **قوله** كالوكان عليه عبد يعنى من مهور ونحوه فانه نطال به لما كان هو الذي
 في الذمة ولو كان في مملكتنا الذي في الذمة هو العرض لكان بطلان **قوله** على اكثر
 من ممتته انه يجوز الزام فاح واجتماع الله الخور للمخبر من اعين معصاه في عبد
 يوم عليه مائة من عتق وكسر ولا سطر **قوله** في المائتين ميم يحوي مطوي حاض
 ولو كان الصلح على مكل او مورون يعنى مكل او مورون **قوله** في الخامسة عبد
 صاحبه يعنى انه موجود عنده ودفعه او عدها لانه لو كان في ذمة لكان في الجلس
 الولد يعنى رضاءها ويعنى بالوعد من الحب و **قوله** ما لم يعلم السواوه قبل
 العلم الاول بالسواوه كاني ولا يصح ان بعد اكمله اسما بالاصل وفسل
 بد من اعان كمله قبل المطالبة ومنه **قوله** اذا توجب جوار ترك المعاصرة السع الا
 ان جعل اسمهم بغير انضواء المحل او ان هذا الذي يحق من صاحبه قد صار معه
 وفي سلة السوع الذي يتحقق من صاحبه عان مع صاحبه **قوله** في السادسة
 اما ان يكون اقراره بالوالة في الصلح او احازوه اما اذا ادنا او بعد صار ما صالح به في
 نعم وهو ايضا في ذمة الاحرازه ولا يرجع عليهم ان دفع الهمم لم يردوا بالان
 عما ذكره في البيع ان وكل الصلح بالعلوية المحمودة او لو علمت له الصلح
 صرام او رجع عليهم ادبوا بالان ارم او الاول ان المحمودة يعلى به ككل السع الشرا
 فمضى ولو لم يصح ورجع وان لم يردوا بالان بالان ذكره تحت سلكه وكلمة المحمودة ان
 طاله وان ساطاله الوربة لاسمهم فادبوا بالصلح **قوله** اذا احازوا وظاهرا ان
 المحمودة بالعلوية فلا ينص الا ان يصح ان لا يرجع عليهم وللعمم مطالبة مع
 منه ومنهم **قوله** بعد صحة الصلح لانه يعنى السع فلو كان يعنى الا ان هو اخر الملة
قوله في الصلح والبرهم ضامه يعنى ضمان المضايع يعنى انه لا يرجع عليهم لانه البرهم
 صانه فاما العرم فله مطالبهم **قوله** هذا اذا كان الصلح يعنى السع في القصة
 حتى وللصلح مع السع صوران احدهما ما في ذمة من دون الامال وهو المرد
 بلسه الكتاب فادبوا بالصلح بطلان الصلح وان عجم وقد سوا الاول الذي
 المست والمطالبة الوارث بعد تصد العرم فبالا في ذمة الغير وهو الممت الى غيره وهو
 الوارث فليس له في ذمة الوارث وقد بطلوا ما سمع على قوله ان الوارث

قال في هذا من الكافي في الكافي فلا يصح طلب الكافي الى ان يكون مقاني في ذمة
 وهو ههنا في ذمة لان الذمة في ذمة المست والمطالبة في ذمة الوارث وهذا الخوارق من الله
 سطر حوالا السؤال الاول ولو جرح الاول كان سطر الله الذي في العون المائتين
 ان يصلح يعنى من مال المست في الصلح فانها ولو بطل الصلح ولم جرح الوربة ونصح
 حاز العرم وهو ضمان المورد وكان من ممتته ذكره حتى حسن **قوله** في الصلح الذي
 يعنى الاموال وقد ادبوا له في ذلك يعنى في الصلح **قوله** مع الطان في ذمة العدم يعنى الذي
 به **قوله** لانه قد لزمهم ماله في الصلح عليه نعمه ان لا يرد الصلح اذ ان الصلح قد بطل
 ان وكل الاموال بالعلوية المحمودة مع ان مفهوم كلامه ان الصلح لو كان يعنى السع
 وادبوا بالصلح فقط لم يكن اذ ما كان فكيف هذا ويكره قول طائفة اسم ادبوا له
 بالان ايضا ويكره هذا مع قوله وقد ادبوا له في ذلك يعنى في الصلح والصلح
 وان لم يجر للصلح ذكره لعل عليه قوله في الصلح في ذمة العدم قد راعى اسم قد ذكره
 الصلح ولهذا لا بعد لانه قد لزمهم ماله في الصلح عليه وقد قال ابن معروف ان
 هذه اللفظة وهي قوله لانه قد لزمهم ماله في الصلح عليه يدعى ان الصلح اذا
 كان رادهم ومنه بعد اذ لم يرد الماله في الصلح في ذمة لزمهم الى الصلح وقال
 القصة في ذمة الصلح فاما عان الى المال ومعناه لا شيء عليهم بل الذمة في ذمة المست
 وماله والبرهم اذ انهم قد اذوا في الصلح وضاخوا في ذمة العدم او فكله
 اذا ادبوا بالصلح عنهم فان اذهم بالصلح وحصول الصلح لو جرح صراما في ذمة
 في ذمة ومنه فاما كان في ذمة الصلح استل الى ذمة من ذمة المست فلهذا في
 الصلح ان يضمنه عنهم لانه قد صار عليهم ظايف لوصا في ذمة اذهم ومنه عنهم لم
 يعنى الصلح والبرهم ولا شيء لانه ليس عليهم شيء بعد صرام الا ان الله الا ان
 يصح عن المست في ذمة القصة الملة حلاله من وطع عدا الذي سلق
 بده المست وماله لانه ذمة ماله لم يضاخوا او عديم سلق بده الوربة انما فصح
 الصلح عنهم ولو بطل الصلح في ذمة لزمهم ماله في الصلح عليه
 لانه وجوه احدها ان يكون الصلح للصلح ومعناه لزمهم الصلح لاسمهم فادبوا
 به الثاني لزمهم الصلح في ذمة الصلح فانه ان يعرف الماله لزمهم الصلح
 لاسمهم بالصلح ولم يكن لزمهم من قبل في ذمة الملة وان بطل الصلح يعنى
 الا ان يرد لهم قال لا يرد واحد عليهم وفيه بطلان في ذمة المست على قوله ان الوارث

قال في هذا من الكافي في الكافي فلا يصح طلب الكافي الى ان يكون مقاني في ذمة
 وهو ههنا في ذمة لان الذمة في ذمة المست والمطالبة في ذمة الوارث وهذا الخوارق من الله
 سطر حوالا السؤال الاول ولو جرح الاول كان سطر الله الذي في العون المائتين
 ان يصلح يعنى من مال المست في الصلح فانها ولو بطل الصلح ولم جرح الوربة ونصح
 حاز العرم وهو ضمان المورد وكان من ممتته ذكره حتى حسن **قوله** في الصلح الذي
 يعنى الاموال وقد ادبوا له في ذلك يعنى في الصلح **قوله** مع الطان في ذمة العدم يعنى الذي
 به **قوله** لانه قد لزمهم ماله في الصلح عليه نعمه ان لا يرد الصلح اذ ان الصلح قد بطل
 ان وكل الاموال بالعلوية المحمودة مع ان مفهوم كلامه ان الصلح لو كان يعنى السع
 وادبوا بالصلح فقط لم يكن اذ ما كان فكيف هذا ويكره قول طائفة اسم ادبوا له
 بالان ايضا ويكره هذا مع قوله وقد ادبوا له في ذلك يعنى في الصلح والصلح
 وان لم يجر للصلح ذكره لعل عليه قوله في الصلح في ذمة العدم قد راعى اسم قد ذكره
 الصلح ولهذا لا بعد لانه قد لزمهم ماله في الصلح عليه وقد قال ابن معروف ان
 هذه اللفظة وهي قوله لانه قد لزمهم ماله في الصلح عليه يدعى ان الصلح اذا
 كان رادهم ومنه بعد اذ لم يرد الماله في الصلح في ذمة لزمهم الى الصلح وقال
 القصة في ذمة الصلح فاما عان الى المال ومعناه لا شيء عليهم بل الذمة في ذمة المست
 وماله والبرهم اذ انهم قد اذوا في الصلح وضاخوا في ذمة العدم او فكله
 اذا ادبوا بالصلح عنهم فان اذهم بالصلح وحصول الصلح لو جرح صراما في ذمة
 في ذمة ومنه فاما كان في ذمة الصلح استل الى ذمة من ذمة المست فلهذا في
 الصلح ان يضمنه عنهم لانه قد صار عليهم ظايف لوصا في ذمة اذهم ومنه عنهم لم
 يعنى الصلح والبرهم ولا شيء لانه ليس عليهم شيء بعد صرام الا ان الله الا ان
 يصح عن المست في ذمة القصة الملة حلاله من وطع عدا الذي سلق
 بده المست وماله لانه ذمة ماله لم يضاخوا او عديم سلق بده الوربة انما فصح
 الصلح عنهم ولو بطل الصلح في ذمة لزمهم ماله في الصلح عليه
 لانه وجوه احدها ان يكون الصلح للصلح ومعناه لزمهم الصلح لاسمهم فادبوا
 به الثاني لزمهم الصلح في ذمة الصلح فانه ان يعرف الماله لزمهم الصلح
 لاسمهم بالصلح ولم يكن لزمهم من قبل في ذمة الملة وان بطل الصلح يعنى
 الا ان يرد لهم قال لا يرد واحد عليهم وفيه بطلان في ذمة المست على قوله ان الوارث

أمر من الطوائف بغيره **الحكم** ما قال الأمر من الدعوى على شرط صيغة لا يصح له
تفصي المقتضى ومن السعة به لانه استقامت محض **الباب** من دعوى رضى كل
دعوى من دعوى المهر لم يرد دعواها إذا كان في كلامها ما يفسد دعوى المهر
فقد سقط ما الأمر من دعوى من أن المهر سقط إلا ما من الدعوى **باب**
الأكره وله الذي يتبعه حكم اللقب من أن ما يتعلق بالانهاض من السبع وأ
لحاج والطلاء وعثرها حتى لا يفسد من الأكره ما يكون مجعما كالأكره
على شرط المحرم وأجل مال الغير وقد اشار إليه المصنف أو قال إن الأكره على
بالزوج من المملوك الأكره بالقتل وذكر في الأمانة وأمر في النوازل وأدعى
فهو في شرح الأمانة الإجماع أن الأكره في العتق قد يفسد فيه ما يخرج عن حد الإ
حسار وعدمه مع جمع أو الالمكة من طلاء وعصود غيرها **الأشع** والأكره
وأدعى أن ما كان عليه المملوك أن يفسد أشا **الأول** الرضا والقتل فلا يفسد
الأكره حال ونفى لما كان عليه في **باب** الأكره على الأمانة والأمانة
قالوا لا يخرج قتله والأصح حواره كما يجوز الكذب المجاهد ليرى كلامها مع
عن لفظ المصنف **الباب** منه وقد فقهنا في شرح الأمانة كجزء كاحد ماله
وكتب الله والقدر والأصح أنه لا يجوز لأن له شبهة في ماله دون غيره والله
مصرف المثلث والله عز سلطانة لا يفسد وهذا القول ذكر في شرح الأصول الصفة
الباب في الأكره على المباحات من العتق وحلها فقهنا في الخلافة في أول
المسألة الصفة **الثالث** في الواجبات كترك الصلاة أو العتق فيها أو
صومهم أو صوم رمضان في الأكره على هذه السلخنة الصفة كما حازوا
الهم والعتق في الصلاة وكما عثرنا عند حشنة الصفة وذكرنا في القضاء أن كل
أماح العتق في الصلاة مع كل ما أحسن عليه الصفة **الرابع** ففعل في طوره كما ذكر
والحرمة المنة وما لا يجوز ولا يفسد الأكره الله كما قالوا من اضطر إلى المنة
أو مال الغير يجوز له عند حشنة المنة وقد تقدم قولنا في معنى القضاء وقال
المصنف أنه من اضطر بالسل على الكفر فالأولى له أن يسل لما فيه من إغراء الدين
وعلى الإفطار وأما الأكره لا يعلمها فإن دللنا **باب** الأكره في
نفا الأمن أكثر وقلبه مطمئن بالأمان نزلت في عمار والوجه وحسنه حتى يفسد
من المملوك من رعى أن الأكره على الرضا لا يصح يعني أنه إذا رآه فهو محاربه
مكرم أن خوف الله وحل مع مؤمنين الذكر فلما أفسد ذلك أنه محاربه وقد نظر في

الشيء ما فقهنا ما قاله لو قبله أن يمت قتلها كذا فانه هذا الموضع من
وقد ساء ما في الرجل أن يكون معلوما على الإجماع كما طراه بأن يفسد الحركة ويضع المراه
فرضها في ذكر من فوق أو من تحت **باب** ما قوله تعالى الراسه والراي وحدها لا أن يحد
بدرار الشبهة وهذا الموضع شبهة وقد افترق في حقه دعوى إذا ادعى الأكره وعند
الهدوء العالم مكرها لعل الذي أكرهه وعند كسر الدليل والأمر على أن لم يفسد
أن يحد مكره لأن العالم كما لا اله الا الله لا يفسد في أن الأمانة يفسد ماله العتق
الغير ولا يصح أن يفسد ماله العتق **باب** من أن العالم هو الدليل صفة وحكما
لخصه أن صرنا الرقة فعلة والحكم أن الأمر والكمان عليه فقهنا القول **باب**
مال الغير شرط الطمان وعدمه والناصر إذا أعطاه الطعام لم يفسد منه شيء قد
سد الرقوى عتقا وما في القضاء **باب** ولا يفسد عند الأكره على القتل
هذه النسخة الصحيحة وفي نسخة بالسل ولا يصح **باب** **السبق**
يكون لنا الفعل وصفا المال لما خردنا من الماشية ما إذا أحسن من طار له ففسد
بأنه لما حقه فله صاحبه أرغاه ما دام باقا ليرى له المنة فله السلم لا يفسد
وقوله فما ما كان بل يفسد لأن الله تعالى قال وأعدوا لهم والرسول عليه السلام
من علم الرقي بهم بركة فليس من أفسد روى فقهنا في فعله التي علم وكان في قوله
العضاء وكان لا يفسد شي كان علم إذا سبى وحاشي بعض النوازل فله المنة
علم فقهنا الإعراب في فعل علم حتى على الله أن لا يفسد من هو الله بالوضع
باب في حر اللام وهو محظوظ ليرحل واحد منها لا يفسد من عيم أو عتق وهذا هو معنى
النفاذ فلو بعاهه رجل في شيء في الرقوى كل واحد منهما لما حشنة شارة حر أو كان حرا
أول مكره كذا لم يفسد وقد كان حارا وفعله الرقوى مع ركانه وفعله الرقوى فقهنا
الرقوى وقار من لم يفسد **باب** من مكره والمكره ماله إذا دخل المملوك
وهو حر أو رضى منها حاز الله فله ما أحسنه المنة فقهنا إذا سبى وأمر من هو
واحد منها ماله منة منة ما أحسنه ماله منة وفسد هو المملوك المنة
فإذا دخل المملوك حاز ولو كان الماله منة وذكرنا في الكافة أن ما أسار الله فقهنا
أنه أن شرط كل واحد منهما أنه أن يفسد أحدهما أو يفسد على وليس معها منة
وهو فقهنا في قوله لو كان متهما غيرهما وهو المملوك حاز وذكرنا في الماله الإجماع
لعله فعل القول أو في الأمانة على مكره مكره **باب** في الرقوى المنة
يعبر لا يفسد على سلمه وقوله في حرها العتق فقهنا في المنة المنة

كتاب في بيان الحق والباطل والحق والباطل
لما ورد في الامام ومنه فلما فصلنا عليه الموت اى حكمنا وحسننا ومنه الامام اذا اقيم
الحكم اى حكمه دافعه فسمى بالنقض العاصي حكمه لانه حكمه وسبقه ونسبته الحسنة
لعدة وسمى حاكما للحاكم هو المانع لما كان منخ الطام وندوه **في** تطرفه
الحكم بعض يكون محمداً بالطوبى السوسل معها الى معرفة الحوادث مردها الى الامور
الاصول الشرعية وهي الحكمة والاسد والاجماع والقياس لا ينفك اذا اخرج ما يهدى الى
العدم من الشرائع امكنه رد الفروع للحاكم الى هذه الأصول فلو كان يكون عالماً بما
حكمه لكان ذلك معدداً لانه لو كان يكون عالماً بمعرفة الحكم كذا فيكون كذا لا
حكمة يمكن وهذا هو المحقق في العالم بالطريق **وحسب** المميز هو الذي
مميز الدعوى التي هي الماطلة والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى
والباطل والملك ان يتولى عنه الدعوى والضعف والدرى والشورى
لا ما حدث في الدنيا لانه اذا كان هذا طبع فيه الدعوى فان امر الضعيف
هو في المادى ولو اقامه في الدنيا **انتم** تحضرون الى ذلك انتم فيكم المصلحة
من بعض فاذ اوصى احدكم بشئ مع واحد فاما اطع له فطعه من روى **واما**
المسلم في شرح الامانة ذكر الحاكم في الماص الى الحاكم مرجع الى امامه فما ليس
بالنفسه فيكون على هذا كونه مقلداً وفي المصنف ان هذا قول الماص في الحاكم
وجو وضاحه ومنه وعبد السم ومن الخيرة لا يجهل او هكذا خرج طوعاً وبغير
وضوح مقلداً ومن غير يعلل البصائر المعاه والطلم في بقوله تعالى كلام
لو سئل علم احل على حارس الارض وانه لسرفه الاسد الامر فقط وباب الاجماع
في جميع الامصار فان من ولاه طلمه ونفاه ولم يعرف الحاكم فذلك ولا البعض لبعض
ما حكمه ومن منع يحى بقوله تعالى ولا يركبوا الى البر طلموا وقد اركون وبانه لو
الى الاستغناء عن الله وبانه لو هم ان هو لا عاصي وان حكمه حكم الله **قال**
الومض حله من صف العاصي سعة الامام العادل في الله والمعاه ومن
لشي فعله والبر حكمه الخصال ومن سكت في امامته ومن اوصى المفاخر عند موته
لاز الحكم ولاه في جميع الى ان يوليها غيره بعد موته كولاية الاولاد وغيره
وكا كان من امر الى غيره فان **لا** اذا اخرج من صلبه فليعلم من نص
الطام الاما عند اهل الخيرة **والد** في جمع او بعد ان لا يولي الطام الماص
فاصافاً ان اعتدائه صار فاصافاً لحيته لئلا لا يامر الطام له وحركته
الا ان يكون في الامام ان الطام عاصي **وخرج** من مصلح المانع لو كان متابلاً

الاعتقاد هي حيا لا تطلد وقد قال الهالك يعرف من حكمهم ما وافي الحق وسبق ما كان
ماطلا ولله الذي يول الهالك في حلمات وحلف اولاد اصغار او كذا واولم
لوص الى احد جعل بعض البلاطين الطلبة اصغار الى بعض الكبار حاد
ذلك اذ لم يخف في تصرفه ولم سعة فاعنه الولاد والصرف وطرف على انه
حفظ فقط محال في الام الهالك **لانه** لو هم انهم يحقون فاذا كان فيهم فمن
يوم فكيف من تصح ما هم على حواهم هلينا السي علم وعلمه على الامامه وحلهم
في المحل المالك من الله ورتوله ان الاختصاص لكانا في نواحى ولا يدع بعض
الامام **والا** ان ظاهر الخالفة لكانا في نواحى ولا يدع بعض
والا ان زحكة في غير ذلك الموضع فان حكم في غير ولاه وسبع الدعوى او
السيان لم يقع فان سمع البركة فليعد البصر الهالك في رده ما واولا احداً
وج لا يسل روى ذلك في شرح الامانة والاولى ان يقال من جعله حرا فله ورجله
سيان لا يسله **الموضع الثاني** **وله** كل من لا خورسها له وامامه الطام
لاني لم يجمع الى الدين وعبدج ومن لا خورسها العبد كشيهاة واحاج
وصا المراه لهما في تنها دهاقه واحاج ان جرم في شلتي واحاج شرح الامانة
وصا الامانة لودى بالسبع دور البصر **والعاصي** من فليعلم اذا قلنا ان ذلك لا
يورد في ان يكون العاصي من فليعلم **والا** الحاكم من قبله وكذا من جهة من جمل
امام فاما الوفاق فاضى بعد لانه يعلم الحكم هو مختلف في كالعاصي من جهة الطام
وفي الصغى من الا ان يكون من جهة من جهة المعاه والامانة كسلة الاجماع وما ذكره
ان يجوز في مسائل الاجماع على جهة الاستعانة **والا** الوفاق المار به الحاكم
العادل لا الطام لا لو كان فاسقا وحكمه لو كان فاسقا **والا** ان كان
خاج الى قوله حكمت فلا رافع **والا** الى عدل من عدل **والا** خاج الى قوله حكمت
حاز الى حكم الطام لستعانة وهذا لا يطال الخور المرافعة الى حكم المعاه في
مسائل الاجماع اذا كان روى انه عاصي **الموضع الثالث** **قال** العلماء
للماضي اذا دخل مجلس حكمه ان يبع الحاكم من الملم ولا يخصه احداً ولا يشترط
احد ولا يبعد وطئته الى التسليم ووجهه الى اليوم كالحديث **والا** اصاح احداً
سهم ولا يسم له ولا يظن له دون عن ولا يفرق بالسلام ولا يسم له الى غير
ذلك من انواع الاختصاص **الا** ان يعمل الحقه مثله **والا** العبد من يملكه لا يملكه

انما قال السلام المدعى كما او يقول اما انما شاعرا او ما حاكيا وانما
سك ونظر اليها كالمستطون لها او يقول العيون لها هكذا والخبر بطل الدعوى
احدها فان ذلك من واحد من الخور **قوله** في المائة من مخرج وادامه
حكم وان لم يملك عليه او قد خرج عليه او استوارا حكمه كان ادلى وقد قال
عليه ما يروى من ان رصدا وقال على علم اعلم له حمان وذلك لا بد من لفظ الحكم
وكلام من يدعي ان في مائة الاجماع الخاج وفي مائة الخلاوي **قوله**
في المائة سوى من الخصم في المجلس الاستمال انه الخور لا خلا ولا يفسد لكن
لو دخلوا في احد هاتين ارفع من الاخر هل يجوز تفرقة في نظر داركا راجها
حاضر لا بعدد والاخر من المدة هل يجوز له تخصيص العينة سلام مثله فيه
نظر والافراد القاء من ارفع الرجل اذا سلك من ذلك وجادكم الرجحان وقال
اقر اذا الصقيا الارض من فرع **قوله** في الرابعة لا يرفع المسلم على العائنه وهو
العائنه وما ورد في الذي يحلوا العائنه وقد قال الفقهاء ان حكمه من اخرج
السات الله **قوله** في المائة للمدعي على وجهين احدهما على وجه البعق
ولطهر حجة على صاحبها في طوره كسدا الهامه والساني على وجه التسليم
والهيج المدعى لصعق المدعى في حرم عبد الماصر ومعه وثرة لثوبه علم انما في
ما السمع وهو اذا التقى فقد حكم بما قاله الماسم وانما وانما خور ان يقول
صح دعواك او صح شهادتك ولا يلقن اليهودي في الحدود والاساق فيها
وسد بالاستماع من المدعي على حاله وان كان هو الذي فارقا ما مدعى فيها
مدانا لا ضعف فان استونا حثروا الاولى ان يقر فانه انعدم البهمة **الموضع**
قوله في دراطس هذا على وجهين احدهما كنه الدراطس من وصلهم
فل يخدم من كان اولاد الثاني فانه الدراطس معرفة الاول للمدعي
والساني وهو ظاهر الكتاب هم كثروا والسن الاول يغترة او حوا
دفعه فاما لا بد من الرعة والدراطس فانه مقام الرعة وان راى
الحاكم التقدم على غير ما ذكرنا اصح فعلا **قوله** سلم الساع على حده
وسوا كان خصمها رطلا او امراه والخاد اصحاب المسألة في خنث الوقت
الحاكم حال اليهود الا انهم كمل كبر وبي حيث يعرف حاله من دون الحكم
المسألة وما في خبر على علم من كونه اضاف رطلا هو يسي صفاء لكل

العام **قوله** حضور دعوى الخصم الدعوى والمه والركن على نوا اركان من خصم
والخون كمال وان لم يكن حقا فان كان عام حار وان كان خاصة فارقا
من بعدا ذلك فكل الباطل وان لم ولا خور والبطر لو كان قد عدل القاضي من
ولما راه لرجل من الناس من ضيقه او هديه او غيرهما فحدث له الرجل ما يحب
المخاراه في طاماته ومخاتم او التي عليه للماضي هل يجوز ذلك فيه **قوله** دون
حضور خصمه وكذا مع حضوره ان لا تضعف قلبه وتورجحه والبطر لو اقامه
هل قد ركب مع العلم **قوله** حكم للاسان طلب القضاء هو على حده او لا
من معرفته بالعلم والعمل ويكون بالناس الى حله ولا تقوم عن مقامه
الطلب الساني في العلم والعمل بالناس للخاصة وعن تقوم دون مقامه
الطلب فقد قال الفقهاء وان حكمهم اما ان يروا ذلك الثابت على حكمه وحسن عليا
ومعاد القضاء بالناس **قوله** علم احد الاول في طور الزمان هامة وعنده
لنوم مقامه وهو مفضل بالسوى والدرست في العلم وحسن الطلب الحار
في العلم والعمل وعن تقوم مقامه ولكنة دو حارة فطامه ررافات
المال فطلبه صاح **قوله** بعدد خبر كبر خيل المدح كانه دمه بقدر
الله الماصر على هذا الخلاف الثاني كالمجاهد وله الامر الرسول علما للقضا
في الداي وبع المذبح وخيل الدم لعظم عظم ويريد ان يذله اسد العدا
كما ان عذاب الخوار المذبح بعد كبر اسد من عدا المذبح **قوله**
انك صغفد اعلى ان من يدخل هذه الاصة معي ان يكون فواصبور او قول
واها امانه في في النوم تنبئه لان من تولى امر اليسر عايد يد فهو امير ولكنا
لوم الفقه حر ويدامه الا من احدث في حقها كلفه سوطها وارز الذي عليه فيها
سار سربها وحسن الحس من ان لا امتناع للاجها دقه والساع الصبح
عد الوفا سوس عدل فاما عدل صحت العبر والاسكل لانه لوم انه
اذ اعد الوفا كان غيبك ولو كان في مافي الامام غير عدل **الموضع الخامس**
منها بعض تعلم على كل العضا او في حاله لانه الخصل له من السامه الا انظر
فعليه اقوى الا في الحدود والعاصي سوا العدا وقال في الميراث والى للحد
وقال الماصر واحد القول لم يوسم في الحدود والعاصي الصا والجماع
استوا على حاله وقال لا ينفي تعلمه حال وقال ما علمه بعد ان صار

فامسا في موضع قضاء حكمه وما كان قبل او بعد كثر في غير ذلك فمما لا يقضى به
كل الوسم اليهودي او غير ذلك قضاءه **ولا** في غيرها بعد ما يقع وعدها لها
من قبل ان يعلو **ولا** في الباب نحو القضاء على الغائب بعد ما يشترط في الاحار ان
الرسول علم في غيب في حيز وعده ربه والناصري واولي الخو لا ان
يورد ان الرسول علم قال فعل علم لا يجرى الا على الغائب ما حتى يسمع ما يقول الامر
والغائب ما سمع قوله و استمر في سلسله ان نحو الحكم على الغائب المبرور وان
الحاكم سمع ما حتى يمان من مال الغائب **ولا** فان كان الغائب يعرف في ان
الكلام الاول فيملا يعرف مكانه واحدا في نواحي جده الغيبه فقبل شهر
وذلك لانه انما انما وير من جعل العزم في بلاد او في بربر التي علم في
على غائب في حيز هذا اذا لم يكن مبردا مع ما فلو كان مع ما حكم عليه ولو كان
2 دون ذلك **ولا** ان كان في الغيبه من حكم مبرور ورائه وبقا من الحكم
حيث رايته **ولا** وكسبت الخا صر اد الواري هذا كلام الهادي وهو ان في قول
2 الرافعه انه حكم على الموارى وظالم به حل عليه **ولا** فان كان في بلد لا سال حكم
عليه وسيله سل الذي لا يعرف مكانه **ولا** فاعنه الحاكم بعض العباد يوجب حار
فاذا قدم الغائب فليس له بعض السع اركان مبرور فان لم يكن مبردا لم يكن يعرف
منايه او غزو وهو بعد من له بعض السع وسلم الدين كالوصي اذا اعاد من مال
الصغار ايضا او لست له ذلك في الفرق **ولا** في الناله الخو اقامه سنة / انما الغفر
مدعي ونحو الخلفه في حيز و سائر الم في الاقاله لرفايد الخلفه ان
يعروا وان يجمع هذا المجموع **●** سها في غير مدعي في الدعوى لغير مدعي
ولا الخو لا الجماعة لمن من حق الحكم ان لا يسمع على احبار احد والحكم له موقوف على
احبار لعله او برن كذا او عليه فانه ولو ان لم يسمع **ولا** في الرافعه والافض
عليه اذ لها في موارى علم انه في الموقر واخرها في محسني لم يعلم انه في المبرك العرو
من قولهم ونحو في حيز واحد هما عدم تاجه بلاد مرات ولو في يوم ونه لانه انما
الما وعدم بعد الملاءم حل عليه وعده حكمه عليه وهو ظاهر قول الهادي
واما المحتسني في سرح الا انه من حل عليه الساق فان بعد رفا الصار في الاجلا
ورما سمي م ونحو في المحسني **ولا** في السات الواري من سعي الصافي المحم
الا ان بعض حاربه والام في المحم ولا مانع فصلها وانهم في كاسه الخلفه
قالوا انكم الاخذ وروا ان النبي علم في حيزه وعلى وعمر وعمر واداد الصل

الذي لم يرد وان بعض النعمه فحشي ما شربهم للمحمم المحم و قد دخل الحسان المحم
لام الله عليها قبل واداد السوء غير سوء والمهاد والهي الكل لان
الخطاب للفقهاء ودل المحم على اسرار احاد المظاهر والكرامه لمر من
المحم **ولا** في النامه / انكون حكما في الماطر وعده نحو حكم في الماطر محل
الوطى بعده حكم الحاكم في العمود ونحوها في الماطر حكم في الماطر فلو اقام
يهود وروى على كاح حل الوطى او على طلاء وحكم الحاكم به حل احد يهود
الروى كاحها وكذا في السع والاقله والفتح **●** اوله علم انكم محمور الى
المحم و قد علم واحج ح ما روى ان رجلا ادعى كاح امره وحاساه من
فعلت والله ما روى حيا من المؤمنين انهم ساحت اجله فقال يا هادي
زواج قلنا لانه لم يصدقها فعلى هذا في اقام احدا العود ونحوها
وبها هذا الخلاف **الس** في ملك المال واليهان بالمعاصر وجماع لا
سعدا طما الثالث في الاعاات سعد في الماطر اساق الرابع في سائل
الحلا وسعد في الماطر اساق الارواه للمكي وعم 2 ح موهي طولا لانا
ملقه واحدي حكم الحاكم بها واحده كاسه واحده عند المبرور واد الاخل له
سها على ان المله قطعه / احكامه **●** كاتقاع السع على مال المعلن
واركان الماطر خاله انه ان كان معلما في الماطر ظاهر وان كان موقرا
باطما هو مبرور في مع الحاكم عليه في الماطر والباطن **●** وكاتقاع
السع من الملاءم في كاح سعي طاهر او باطنا واما السعي في الملاءم
والسعي في الباطن / اركان الروح حاد **●** ويسوي فيه السع العقد **●** السع
فالعقد كالحكم بالصف وما مال على العاقله والعق السعي من الملاءم
وما ذكر في السعيه والعواقل فانه سعد طاهر او باطنا واركان في الماطر
وطله السعيه توجه وسقط المال عن العاقله الوجه فانه سعد باطنا اذا
كان المحم موم له بالنسب الذي اطل السعيه والنسب الذي اسقط المال
عن العاقله حاهل افا ركان زعمنا باطله باطا وسعي طاهر وكذلك
السعيه العام السع محج او فانه في محج على السعي سعد طاهر او باطنا
وفي العاقله الذي عد او خطا واصل الخطا لعله العاقله طاهر او باطنا

في الملاءم في كاح سعي طاهر او باطنا

فلو كان السمع بعلم الفساد او ان الرأى يقتد او الخى عليه عالم بانه قد
يعد ظاهرا اما ظاهرا **اول** انه ظاهرا لانها تعنى بمخاطبتها وهو اذا كان حلقا
فيها ومذهبه انها ملائكة وفي عالمه انه ما وعلمه هه وداكر للطلاوة والا
حاز لها فله ولكن لم يسمع حتى صار مغلوبه **ول** وهذا مستعمل في الحكم في الظاهر
لحكم في الما طرفه بطراره هذا السرحكم بل يقر في الحكم بخلاف المدعى والبر
المدعى عليه بقر الخال له كما كان فلو ادعى ادا وحكم لك الحاكم بها بعد احكم
ولو عجز عن اثبات الحق لم يقل ان الحاكم حكم بها للمدعى عليه بل قرر في يده وله
يعاير بغيره بعد ثبوت ادعائه في الاول لا يقع في المسئلة اذا احكم
لحاكم بالروح حله من ادعائه كما جهات فهو دوزن ذاكها احكام الروح حله
لها قلة او يمكن بغيرها منه فله **اول** المسئلة خلافه بعد هو كما في محله
علاج قد في زوجه له وعنده بالت له زوجه **ول** في العاشر اعلم ان
كان القاضي الى القاضي على وجه واحد ما سمع القاضي الدعوى او المسئلة وحكم
لم يكتب الى القاضي بل احرر بعد فاذا اوصله كتابه بعد بكل حال والى احكامه او
حالف ولا يحتاج اعان الدعوى او الهان ولا المعدل ولا اخرج ذكره في سليمان
الى سمع الدعوى او المسئلة ولم يحكم بمكتب الى القاضي بل اخرج ذكره في سليمان
و المسئلة ما حكم له على فلان فله في مسئلة الكتاب من اولها الى اخرها وطوار
ترويا احد عشر مذكورة في الكتاب ان يومه المسئلة وان يقرأ على السور ويكي على
كلام في هوذا الوضوء دوزن ذاه حوان هه من دوزن ادا احفظاه كما تعلم وان
يقول اسعد الله امره كما في القاضي فلان وان يهدى الى القاضي اسهه في مافيه
وان لا يتوزن احد ومصاص وعده موصوف وقال في حق من موصوف وستر
ح ودرعا الحكم وان لا يوتى الحكم لا سحر ولا يتفق خلافه وقاسه على موت
يهود الاصل ويحيى يقول السوا من له خطابه بل هو محمولون وان الموتى المكس
اله ولا سحر ولا يتفق وان يكره واحد والاراء للفقهاء وقال في الوضوء
لحكم في اللقمة وان يسموا المحكوم له وعليه الحاكم بغير ان به **ول** اذا
ادعى صاحب عاب واقام شاهد او قس الامر والمحكم عليه في بلد غيره بل لا
القاضي من حكمه الحكم بل يقول هذا القاضي قس هو في لاسه ام قاضي في البلد
بامر هذا القاضي وهذا **اول** في الرابع عشر وحكم على كل من امره امسال من
وان كان خلافه هه والطره ملى احدها الامام امره بسل كارا وملك

والما من العبد كونه بل بسل بعد حاله ما عده حلاله وهي ملى قطعته
لا بسل حاله امر الامام **السادس** هو دعوى رجل انه قتل رجلا فامر الامام
رجلا بسله والما من بعد ان القاتل عده وانه ما قتله انظر اماما مسئلة
الكتاب في امره قد من شر المستكر ولم يتكر والمثل او احدا من الركن من القليل
او من مال السهم او من رقة السطح والاولا وقت اليهود **ول** والاطراف
ففيه **اول** سوا القدر من الركنه امه ذكره واولا ان سائل الخلاوة العقب فيها
امسال امر الامام قد كرم في ركنه الاموال الناطقة وفي طريقه ان يطلع وذكروا
الهدوء في ملى روجه الهلال قبل الرأى والطلسم لسا هه فيما امر به في القدر
هي اساه وملك فيما سعلوه به **ول** وان كان فيما لا سعلوه بالولاهه فيجب
في العبادات الصلاة والصوم والفقرة واليام والحق والعقود وما لسه
فله **ول** في طاعة القاضي الحق على التمسك على المحاصير فقط وروى نعم
ان السالفة في احداهما العمل في طاعة بها الثاني اصول الشرائع كالسكن
والصوم فلا تحل لصاحبه الا الاماميه فالواحد لا يعدم الامام من بعض ما
عمد لسه وخر يقول الاول دليل العمل في كل ملى ما هو راسعالة وطريق
الالى السمع ولا يجوز نجه والمارقه سرا والبال سار وروع الفقه والخايعا
طاعة ان الطريق اليها الاحكام وهو سابع للكل وعنده الامامة لعرض
لح وورع العوام في هذا الاحكام قد بطله ووه الرابع ما يحض حده الا
بام يفت ملى غسل يامه وحده ملى ولا تحيط طاعته وكيفية ترويه والسمع منه
والخامس ما سعل من الامام الى تقود الى حق امره وامر المسلمين من الولايات
واي هو في الامور المعروفة واليهى في المنكر وسائر امور الدولة والاساسه
في الخاتمة ما قامه حده على معنى من الخاتمة الحاشي الخف بمسئلة
وفيه بطله ايضا **ول** او مع ما يرى في الخور في حاله الخور وهو سطر اذا
عبر عما كره امسا رما يعطى الكرم القته فمع بها ولا يعطى في ذلك الثاني
رما مع ما سعار الاسر ملى وكان الاصل لا يعبر راسا المال رما مع لغز
كرو وعذر اسد ان المهر **ول** ولاولاهه لفا سوه اعا احد قوله او المعنى
هو فائق حاسر **ول** في السابعة عشر خصمها امال من شرع الملاحم
او حاكم او حاكم فيها ان لم يكن فيها حاكم بعد اخبار المدعى وعنده كتاب
المدعى عليه وكذا الركن فيها كان وان كان زجها كها واحدا وطلب المدهى

كان
مك نفعاً من حشره واذ المجد المحمود من سعة المال الرضا او موافاة
لم يكن نفعاً من حشره قرضا المالك قال لم يجوز حشر الاداء والدعاء اذا اظهر
بالخاتشي ظهر بوسم طائفة او بغيره ولو حشرهم البعض لخصوا او
الواحي المعبود مع انهم جميع حشرهم في اهلهم واموالهم ودرهمهم ومع كونهما خاف
مطوبوا ويجوز ذلك للملأه والقاضي والمعلم **كذلك**
للملك اللغة المع د ليد انسي الواو النجار جدا او الخفصه حد الانهاس مع من
لجول غفرها فيها وجرح ما هو منها دسبي حد الانهاس مع من المعاضي والاسبي
المملكه حد ان لا يهم لا يسمعون عما الاقايه ولا يسمعون ما عن المعاضي وهو في الرع
عموده معدن بالضره بسوي في حق الله تعالى وعبد وطى الدين من طوبى
امراه بوحه العز فقط واد وجهد في قول اللش مع طوبى **كذلك** دانسوا الله خروا بالدار
سوا **كذلك** السوا ويدردي عنهم الخلاه بعد ذلك فلما كان لتمامه في فضه
واحد انهم في اخرى مع ان انباهم كان على فعل **كذلك** اما الله في سرح الانهاس على
علم يدخ لم خروا لا يوكلد على من انباهم فيها وهو قول للسر رواه الطي او
عرا حبانك لكن الاع عم رواه في ان كل ما مكنه فقط وانه لا حبان على اطيها
وهو ورايط ورنج الحريد وكذا ذكر في المجموع وبعين الاقايه في **كذلك**
مرو طوبى **كذلك** فلا يرحم الله السور فيه احضان خلاه والمرا وبقاه قد
لها العز بوطيها بالروح **كذلك** وعبد الله العبد على ذات الرع شنه وعبد
وبد الماص ورنج الله في سله بغير للعبد ورنج في حد صر ربا في رقصان
عندنا ووقا في الماله سلس ودر دكم في الكافي والقصر الله ان كان في المار
مظلم تحت طست او عصفه نوم فله قوله ودر كرم في بهور الاقايه مرو طوبى
علا طاد احد المهد والسد احد في المس في روض في بار حد البارت انه اذا
ادعي المهد والعلا في الجمع عليه لخدوج نفس على ما لو قال لم اعلم لخم
الربا لاسل **كذلك** شروط الاحضان اللوع والعقل والبره
والوطى **كذلك** محج ولوكا وقد طلبها عند الربا في الاقايه يكون محضا
بالقائد وقال العا دى انرا برى والروحه في حاله وقال في البرعاف
لا بد ان يطار روحه وهو باله فلا يكون محضا بوطه صعبا اذ اربا بعدا
بلغ الخامس ان يكون الروح عاقله صعبه كاست كره اذا كان مملها
وطا ورا دريد على الماص ورح الاسلام وقال العبد ورنج ورنج

في المار

شرط لئلا الرسول اعلم رجم **كذلك** هو كصها وعد ريد والمافرح
لا خصها بعدا اذا اجمعت شرائط الاحضان في احدها رجم وان لم تكن
الباي محضا وهو قول شر وعندهم لا بد ان يكونا مقامين بالعرض عاقلين
حرين وفي الموشد يجب ان يكونا مسلمين حرين واما اللوع والعقل فاذا وجد
في احد طارح **كذلك** ماله عاقل اهل الاسلام ولو كان كاحيم مع عده و
هم رجم وعبد كالحكم باطله كل حال والا فطاهر كلام المرحي ان الشرط
ساي الاحضان **الموضع الثالث** عودك وشر ينك الاوار من لسا حمر
فان الرسول اذن حمر اذ ارتقا **كذلك** في ارضه عاقلين في كل حالس الاطام وثل
محاسن لعم وهو الاول الذي دل عليه خبر طاهر وهو ان بعض الناس في حشرهم في
وكذا ذكره للنفه وعبد الماص دم وار طلع الخوز في مجلس واحد **كذلك** او معبد
عبدنا وشر قال حمر لا بد ان يخطى في مجلس واحد وسهدوا في ذلك المجلس سوا
حوا واحي معز او واحد بعد واحد فان جاءوا على حوا او يدك لم يسمها لهم
وحد واللعده **كذلك** في الاول كما ان السها باطله والحد السهو دلسها لهم
فذلك **كذلك** بها في الدوي ولس الحد حوا الله وحقوقه لفظا لاسلام وقول
صر في الماله معج ودر كره الكافي بحر الحواي ان السها لاسطاطا لم يكمل
اوانه اذ بقا في كل بطل السها وحدثا واره ودر كره على هذا فاندس الاول
لورج السهو بعد رجه لم يصور الله رجم ما اراه الماله **كذلك** لورج بعد اوان
الربا ذكره الحد وكذا ذكر في سرح الانهاس طه ههنا طال تحت لسان الارستا
نوا السها **كذلك** عليه حد في الرابع **كذلك** مذهب كعولج وكذا الر احلقوا في
و درين وفي الخامس **كذلك** كقول او در كره لا بد ان يقع السها في هذا على فعل
واحد ركن في اوله ولسا رجم في اخره واعتصموا بوجعه في رجه هذه العله
وقال هذا احما لا الحد ودر ما السهه كاحلا في في الوقع المكار وقول
الماص كقولج لا ما لوجله عاقله فله سهد طه كلفعل الاسر وهرا
وي **كذلك** في السادس وعما ودر الاكره رجم عاقله الارز في اذالم يكره له فعل
وخصها انه لا حد لها ما اوان ولا السها لان بعد السها لاسطاطا لاسطاطا
وهو لاسطاطا في حقه وفي العاص ودر كره بالسنه الله الحاج ملسا واما

والله اعلم
بما لا يعلمون

في المار

بالاداء معقولا قد بالسيرة واحتراف الاسبق **في السابعة** رجل وامرأتين
عند الناصر وشرا لاسل النصارى وعدل الحشر لانه من اربعة رجال وسماهم بالو
طبع الاوار او عا واحد المعناه **الموضع الرابع** عند داود عند العبد
ما به والامه يحيى قال ان عيسى بن ابي عبد الله عليه السلام في عهده اجمع
وعند الرضا في جماعة من صفته اجمعين في احضار حيا وعنده في حشر
المخات كالعبد ورجوعه في المعقب قال ذلك بعد الرجل الى الامراء والعبد
قال الناصر وسرير يجمع لك عند من طرد سنة من البلاد وعند الناصر حسن
سنة وعنده وسرير في خطه الخلة مع الرجم وعند الخوارج الرجم **والدوق**
وجوز الحد على النافذ ورجوعه على النافذ العاقل اذ امكن ليعتقها فساد
محمولم خذ لا ان تشهد شئت اليها وهي كالا له والناصح العاقل اذ اربا
لصفه حد لانه النافذ بها **ولم** يكن احد ان يعم عليه الحد قال ح امر
الامصار خذوا وزادك النراط والحرس والاحلاف اجمع وخذوا الامام لانهم
الحد الامارة **ولم** الاستد طاهر هذا ان السد حده اذ لم يكن امام وان
كان امام فهو الذي حده وهو المذكرة في الحر والسرج وطا وصا لله وقال
لخده كان اماما ام لا وهو طاهر الاحار وقال الحد كان اماما ام لا فان
كان موت النافذ عليه ما واره فباعه الى سبعة واركان بالسنة فسل سبعة
سنة قال في السرج وهو خلاف الاجماع والامم ان الذي سبعة بالخام وان
علم السد ان ربا لم خذ بعله كالامام والصغير احمر الاسا ولو لم
وروي بصدره هو محل مسئول من شئ من سائر احاد **سما** حله امراء
والروح لها قال في الحد لا اراد في احرازها او شبهه قال في حشر وسر الخد
لا يملك احدا ولا يشبهه ولكن علم الامارة واحد بالعلم وقولنا انه خذ
في اجرام الخ والو من قولات **السادس** ربا الامام فلا حد عليه الا بالجم
فتوبان لغيره روطه في غير روت امام **فان** كانت غير ولاه في
بلد ولاه امام قبله وقوله او قبل ولاه في الامم واما امامها من صوبان
لاحد فيها عند الحدود وعدم خذ في الاولى وقوله ولكنك اذ وقعت
في مكان لا يطيعه هذه حاله باله وعدم خذ في الامم روت في ولاه
الامام وحسنه امن في حده ما كان في الارض لم العهد في رجم
في الحد بها له عند الحفنة وعند سارا ربا واما امام وما قبله ولم

لم امام نص المموز في الحد **ولم** ربا عن المسود عليه هل هو خراو
عند محضر **في الحفنة** ومن حمله ما بال غنة المعروف اليهود عن ان المكان
والعاقل ان كان المسود عليه امراه وعن المعروف بها ان كان اليهود عليه
رجلا لم يجر الحد سقوطه خلع الحشركان يكون المكان اذ جرحه غير
ولا له امام وان يكون ربا الزنا فلا الملوغ او وقت حشر او غيره واما لو قد
طال مدة او كان يكون المعروف بها حارة او مكره او حارة **ولم** والحد
المحدود من ثبته وخلقه فاما والمراد فاعده وقال في ربا وولي قايه وخطا في
ج والاولى صر الرجل في العرق والحد والمراد في الكف والطهر وحسن
والعرق في صر الراس عند ما ودفن في الح لا يضر **ولم** من الدنو والعلق
في الكا لا يكون خطقا ولا حد ولا من الخلاطة والحقن للسوطا ثم اعلم
علم امر الخلاط بقطعها والحد كالسوطا اذا كان لها الخرج وهو طول
وطول السوطا لراعي وكان الربا الشد بالحد فيكون حيا وبعد الح لانه
ازالة العقد والمعبر استدل بها بقا عنده **ولم** اول من رجم اليهود وان سها
سقط الحد فان قالوا او عاوا او مرضوا او نطقوا بدينهم في سرج الامانة للناصر
لا سقط الحد كقول في الح وهذا الذي ذكره عن حلاله لعدم للحد كتاب
الشهادات اذا مات الساهر من الحد الا في الرجم والحد الحفنة سقط بالموت
واما اذا لغوا او نطقوا بدينهم صالح وكم سقطا ولا سقط **ولم**
كما استخلف رسول الله حبه قال اعد عاين الامراء هذا فان اعدوا انزنا
فارجمها احازك في المعبر في المحدث سوطا الى اربعة فقط **ولم** في الباس لم
لم عليه الحد قال في رجم قال الناصر رجم لا سماع منه ولا سكر ولا طهر ولا
سج في رجم منه وفي الكا في انه قول الماكي واجمعوا انه يعص منه ثما
دون السج في الحرم وقوله خارج مكة فسل يعني خارج المدينة وفي الخارج
الحرم الحرم عند الناصر لم لا يضر في حال دنفه والعكول عفا دالم بعد
ما يوجد منه المرفا لم ومعاقبه انه لا يصل الى جمع مربه لكن لا يدار لا سعي
خنه في الهوا وقل لا يدار يصل كل واحد من احضنه الى الحد في الامم **ولم**
في الحافنة مبرور رجمها في حفضه فان لم تقرب منها او انقطع حصنها
لعارض استظهرها اربعة اشهر وعشرا ثم حد **ولم** فان كان يضر

حدها قال في شرح الامانة بعد ان سألنا عن الامراض وقال في خمسة
 عشر في الالهة والادوية والاطراف فيه يعني في محرم القود اذا لم تنم
 منه فانعام منه هو على وجهين احدهما ان يقيم منه انه لم يملك دفعه عن الربا
 الاقتله بعد الاشي عليه بالاجماع والمالي ان يقتله بعد الربا ويسمى السنة انه
 ربا في الثاني الكلام في هذا ان سألنا عن الموضع الخامس ج واحد في
 شرح الوحيين على الراجح حد العرف والمالي في حب وعيد على الثاني حد
 العرف ج من ارش الضرب الربح لا فرق بين ان يقرضه انه بعد ان يسهل عليه
 او اضطرار لروم الارش وعيد لا يسهل له فاعلست في معنى ج ورج
 ارش الضرب وعيد ورج من اجل ارش الضرب في ربع الدين وكذا في الضرب غرم
 ذكره في شرح الترتيب ورج من سألنا انه لا يلزم مع الرجم وعلى لما سألنا
 لم يدخل ارش الضرب في حرج وطلام قلنا في الحال لا يباح حاشه واحد
 ان الضرب كان في يوم والرجم في يوم اخر لئلا يسهل كعبه اذ لو كان في يوم واحد
 تراحلا وذلك ان الضرب حاشه وحده لانه لا يموت منه فلو قدر ان كان
 يموت منه لوم يترجم يراحلا في الضرب عن هذا الاحكام انما لا يراحلا
 على ما قلنا في ان صادقا على الخطا والا في قتاله ذكره في شرح الامانة وعلقت
 امر الد الفوارس في معنى محمد بن الحنفية في آخر الاول بعد ان سألنا عن كون جمعها
 حدها في الالهة لانه يكون بعض الحكم وكل ذلك الخوف وعند خمسة حد الراجح
 في المانة عندنا يهود الاحصار اذ ارجعوا والحق للخطا صهيون
 الدين وهو واحد او ليس والمالي في الماصوح لاشي والمالي في الضرب صهيون
 امر كون ولا يصحوا عندنا وقال في صهيون في الحد ودون الاموال في المانة
 ولا يلزم الماكل لما روي الماصر ان رجعوا الى امه الموصي لسهل والمالي
 في صهيون لانه دور الرابع في المانة دور الرابع وحرار من اليهود عليه في
 الرابع ولا على اليهودي لانه لو لم يسم شي كان اما حد واحد او اثنان
 وكلاهما لا يسميهان السخا حاشه وهذا نعم الحكم الى السماء لكن يطرأ
 سهر يد لك رجلان ورجل واحد واحد ولم يدخل الاول بها فوجد
 رجا او روجها الامام فعلم كذب اليهود ما تحت تلك اما ان السهان في
 ان لا يطرأ بعض اما الامام فحد العرف عن تعلم الامام لكن لا حد على يد رجا

اول قبل نزوحه قال الحزب داود واخذوا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وعدك ونزل على عافيه **سوال** **الثاني** **الوجه** على الامام وحده ولم يخاصه فيها
 كما يخاص اليهود فلما لانه قرض في الحزب فاذا اقدم من غير ذلك
 حوز فهو الذي اوجبه العمل واليهود هاهنا غير ملحقين فكون هو الخاص بالداخل
 في علمه وهو النبي **الوجه** كما لا بد على اليهود من ان يسموا بغيره ولا يسموا
 الاضغان للمخاطبه ان الله عليهم كلها وليس كذلك لسطم كيهود الاحط
 وفلذلك كلها من حيث ما لا يلهي في السؤال المعلوم وفي حكاية وفي هذا
 شهد اربعة عا رجل انه وثان امره شهد اربعة ارجوز على اليهود الاربعة اسم
 الذين رواها هي ثمان الاخر من وجد اليهود الاولون لا اليهود عليه الاول
 وذلك لان موت الفعليين غير ممكن لحوار ان الاول انما رواها اليهود الاولون
 بعد ثمانهم عليهم فان اربعة ماله شهد على الاربعة الاول له لانه اسم
 رواها بعد الاربعة الناس ان الله الحرف اسم عليهم الروا لجد اليهود عليه
 الاول والامر ان ثمان الاولين **الوجه** وفي نظر للصمد وكلام في التوارث
 في العلوك كولج 2 يهود لجد فقط والروا في الروا ان المرحوم من ماله شهد
 من غير معرفه من شهادته وعليه ومن غير حصونه **درو** **الوجه** **الاحصان** من علمه
 الرحم فلهذا من يتوه والعدد ليس من العلة والاصل ان يتوا فداستج
 يهود الاحصان والركبة في انه لولا ما رجم الا ان يهود الركبة لم لو حوا ان
 راجد اعلم ما شهد يهود الروا يهود الاحصان ارجا ثمان راجد اعلم ما شهد
 به يهود الروا وهو الرحم فيم كثر من علمه الرحم **الوجه** **الثاني** في شرح
 الامانة لم يسطر العقد عن الروا الا في وهو فاس في الماضي وهو ظاهر الاية في
 قوله مع وفاته شهدوا به وان لم يسهل منه فعلة وفي شرح الامانة اترى
 المقعد من ربه انه راجد في كماله لجد فقط وقال في شرحه وهو فاس في قوله
 اصحابنا انه يجوز ان يهود لجد الا ان يكون شهورا وعدك لجد فادام
 الولد والصبي والمحور في الخبر ان الام الولد ولد من سدا هاجر فادها وال
 فلا وج من اجد من يهود كما لا بد فينا والاسلام هاهنا شرعا في المقعد وولا
 بعد عصا الامه وكان القاسر كذلك في الروا في الخبر ان الروا رجم لجد
 في الخامسة وعدك على ذلك فلو لم يكر علمه **الوجه**
 قال ابو جعفر من الصرخ اما احبوك غيري ومنك من الروا ومن كالمصرح عند

المسفل **اول** في اخذ النافذة عن لم يجد وعنده من بعد ودواه ثم لما عرفت
وجه الدعوى على القول الاول ان المراه لو ضمت لصاحب المذبح كور حاضرها
عزل واما الرجل فانه رجل عليه الاثبات في العلم بالنسبة كعلمه وسببه
في قوله ما راسه كانه قال انه كثر العلم بالونا لانه كثر الرنا **قال** اذا قال
ما نطى او ما نطى او ما نطى **اول** في الرابعة عشر فادعوا الى ان يست
الروا الى حال الكفر وكذا في اطيحارتها فتركة هذا الى ان يقول ما اذا في
مخارطة المهركة **وقال** في الوحيه بعد في نسبه الحيوي لانه الحيوي عضاضه
الموضع الثالث عند لايحه العنود في الرمد والاعد وعنده من بعد قد
ولقد سادوا في علم تقاوا الحدود فيما سلكهم ما ربح الى بعد وحيه في حد
النسبه والعقد **اول** سأل الامام النعمان فان طلبه الماحل لا فامتها احد
ملاه امام في قولهم للعلم وقال **وع** **د** **خ** قد رخص الحكم فقط فان اقام
منه بعد ما حله حد المعدوف فاما لو اقام النسبه فطلب المهره والى الماحل
لمخرجها فاحله مجلس الحاكم ففقط الحق قد قوى **اول** في السهام في طين
ار لانا في لفظ الهدف بل لفظ السهام وان يكون في مجلس الحكم وان لم يكن قد
ارادته اذ الشها **اول** فان عدم احد الشرطين لم يسل شهادته **وقال** في الروا في
بطل حال وضع ذلك في **اول** **قال** العاد والمعدوف ابعده وهو مجهول
الحال **قال** كانه عا العاد **وع** **د** **خ** **و** **ش** على المعدوف كذا السبع
اذا قال الدار التي هو ساكنها له وقد عرفت **الثاني** **قال** قد عرفت وان صرنا
حيوز او عند او اما كنهه وقته كان كنهه فلا يصح من جهان احدهما في
مسله العمل الا الاصل العقل ووجود الهدف والنا في الاصل الا في
هذا اذا كان حاله ملبسا **الثاني** **قال** امره طهها ما لو كنهه فارجح حد
وعند فعرز خلاص من رايها امره طهها ما لو كنهه **الموضع الرابع** عند
الماض وشرايه **اول** وهو ما من العباين وهي التي تترك الحدود عليها
فان كثر بعد ما حد له حد ارجح بالاجماع وعرف شر لا في اذ اقدف من ذلك الرنا
اول **قال** في الحد العاد لانه لما راي احد المهره عا لعنه كما قال الوفا لانه
الفا واصل فكل سقط الحد عن العاد لما كان كونه ماله حجه طانه لا
سقط رايه كما لا سقط مرتبه بعد ما قدف مسلما فالاص من فيه نظر الى الاعمار

بحال الوحيه في حال الضرب كما لو قدف كرا فله حد حتى احضر او ما لو كان قدف
الحد والاص من لا في انهما اذا ارد المهدوف **اول** لم يسقط الحد عن العاد في هذا المخرج
ضعف لانه فاسر راي المعدوف على نسبه بعد الهدف وهو لو قدف فاسر احد
فكلا اذا فسق بعد الهدف ولو قدف راسا لم حد وقد اذا راي بعد الهدف **الربيع**
الثاني **قال** في العاد الى معناه ان حده ما روي وقال في ان تعين **اول** في الاول ان راي او في
وروايتها معناه وروي **وقال** ان العاد السام من الارض والرجل من المراه هذا هو
مع النكران اما الحد فلا يحد بكم ام لم يتكلم من كراهه **وع** **د** **خ** **و** **ش** لا
حد بالنسبه والى وجه احصى على علم انه امر كنهه **وقال** لانا سقاها من شربها وكان
مازم من هذا ان حد المراه اذا حلت ولا زوج لها ولا اذعت شبيهه لولا لو وحد بالشرية
مع اسان لا يقطع لانه حوزا بها معه ودرعه او عرو ودرعه **وقال** في السامه
وهي لا يتايل اوح الحد فيها مع اختلاف السهام **وع** **د** **خ** **و** **ش** الحد والواي مع
الوسطى وهي اذا شهد احدها بالشر والاحري بالى فلا بد من حمل لونا انما استدالي
فعل واحد او اطلما حوزا في قول احدها ان الشراجه وهو **قال** الاحري مشكرو قد انفق
عيا عنه او قال احدها شراجه **وقال** الاحري انما شهد انه شرب هذا الشراجه **والاعلم**
لكنه ساه فمرا وكنهه في السم فاما ان كان على طاهره اهما فعلا ربه **اول** في الرابع
حيي لانه لا ساه ولا علمه مدع عن عرفت شبيهه **اول** في السادس فلم يقطع شره
وهو وضع الاما من فيه فاما السعتر فليس يقطع وضع ذلك مثله **اول** **قال**
التاوي والراي ما سقط الحد لغيرهما الا الساري العاد **الراي** **قال** في العلم والحق
ما لغيرهما **الثاني** لا سقط الحد بالنسبه بل خد انا ما روي في الرمد او بعد **وقال**
الماض بسقا ولم يفسد بسقا ان تار قبل لا بعد **الثاني** **قال** بسقي ليهود اذا
راوا ما يوجب حد ان يقتلوا اذا كان منقوعا وكان مقتا المذبحه واليه
الربيع الرابع **قال** في السارق من احد ساه ما عر املا كما يحسب حقه لانه لا سبه لانه
ونقطع الاصح والاحسن والاعمال **وع** **د** **خ** **و** **ش** لا يقطع الاعمال ونظر على ولما لا قطع
الاحسن لم يحد للمراه بالنسبه مع ان كل واحد منهما بعد ان يقوم به السد الحد
حيي لغير ما سقطه الا ان يكون الاجماع **وقال** في ساه عثره **قال** في ساه عثره
ومم مروه او ما مته فكل ولم يشرطها الهادي مضروبه **وع** **د** **خ** **و** **ش** **قال** في ساه عثره
والله من وان من عود من مروه **قال** في الطاهر والخواج ما لعلل والذكر واصل

احلهم من المحر وقال ابو داود يقطع من جرد دعه **قال ابو داود** من ط
 المهر ان يكون احل المارد فيه **نظر** **في** الشعر المحمدي المشدود
 على الارض واوله بعد ذلك انها تكون حررا في التي هي سبلا حرة قال الخوا
 حر يقطع من ثمنها او اخذها اذا كان صاحبها عدها وكنت عده الكرم اذا
 كان الربط من داخل لا من خارج **والسالك** حر **في** الاواني اطلقها ان
 حر ينع بالمت المولد الواحد الدار فان تداركها في العلو والبار
 السلك من معلوم من السلك حر في عرو الناس وحماس من يدوي لحي ان صاحب البيت
 فيه حفظه فمقتاعه ولقطه في الاواني لقطه في الملح واليد من اثباتها كما هو
 كوز في السج لانه لم يكن فيه والا كان له باب او كان محتو حلالا لم يكن حررا لانه
 لا يبيع الا حلالا لظلاله وهو قول المأثور بالله وحمله انه لا يمار له من حيث
 ولله ما من سعة او قصه وطحاها على طاهرها ذكر ذلك في الخا في
 هرا من يهر لا او لخدمه في دفا وعلو عليه كان حررا وعاهد يكون
 الدر حرر اللوازم وعثرها في كل ذلك **نظر** **في** الماله لا فوام مسرقين اعلم
 ان العر اما لو احدها لجامعه ان كان لو احدها لقطع على من سرق منه من الحر الى
 وسطه في تحريمه ما به الخارج وان كان لجامعه بالسارق اما احدها او احس
 اركا راحقا فانه ان اخرج من الحرر الخاص الى العام قطع او من العام الى خارج
 المصير قطع وان كان بالسارق احدهم فان سرق من الخاص قطع وان سرق من
 العام وهو وسط العضم لم يقطع لانهم قد سوا **في** الرابعة فعليه القطع
 شرط ان يسرق الكرم ولو سرق فرا هو او حواهم معه فسل لا يقطع ذكره حرر
 فان كرم عشرة اوار فسر ولاه في نظر السارق ان يكون العرمين العرا او في
 المهر العامه فان في ثمنها او حده لم يقطع ذكره **قال ابو داود** من
 من ان يكون في الصخر او عثرها فمقطع ويحكي في المدق **وعده** لا يقطع
 السائق حال ان العر للموا را لا للحفظ فلما لم يقطع بل للمخجل الارض كما
 احاد او اما ولو كان العر الموا را له كرم في سرقه **في** الخامسة
 القطع عليه وكذا في المهر عن كرم واحد في الماصر والنا في وهو الاصح وروى
 وج وس لا يقطع واعلم انه ان سرق النصارى واحد على واحد او جماعة على جماعة
 او واحد على جماعة او جماعة على واحد ان سرقه واحد على واحد فاما دعه او دعه

اركان دعه قطع وان كان دعه في الروا ان علم ان المهر ليس له دعه
 يقطع وان لم تعلم قطع وفي الاواني لا يقطع ولعل مراده ان المهر ليس له المهر
 صاحبه فيه وان سرقه جماعة على واحد قطعوا عده كرم وفي النصارى
 وقال ابو داود وج وس لا يقطع وان سرقه واحد على جماعة قطع ان سرقه حرر
 لا من حررين وان سرقه جماعة على جماعة من حرر واحد قطعوا على واحد
 وعاهد النصارى لا يقطع **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 مع انه اخرج من حرر مهور لا يقطع صار مقبولا **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 الكل ليس له دعه كالمباشرة السرق وقطع الطريق وكذا عده في السارق
في السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 تحت لو اعلموا ان كان للماع صر دا فله فالدفع على الدار وان كان في لواعق
 كان للماع من خارج كان القطع على الداخل **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 المت فرمى بالتور فوقع بعضه من خارج الحد وبعضه من داخله فان كان
 الخارج بعد عده داهم قطع الداخل وان كان الداخل بعد عده قطع الخارج
 وان كان في العثره وذات العثره قطعاه فانه يطرأ له لسرقه حرر هذه الى له
 اذا كان سارقا خارجا من الخارج **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 دعه في الروا ووالج لا قطع عليها **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 ما حده لم يقطع **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 يقطع ودد ذكره الغزالي لانه افعل للمهر وقال في شرح الامانة القطع فانه
 عباداته وقادها واثباتها او طر سرقها قطع لانه فعله وان حجت سقمها
 فقول ان الصر من احدها لقطع لان عاهد الدار اذا حمل عليها قطع سارق هذا
 ارفع له والنا في لا يقطع وقوله في شرح الامانة وشبهه بالما وفي شرح الامانة
 فان اكل الطعام او حلقه بظعام دخل به او اذنه في العالم لم يقطع لانه اسلمه
 ولم يخرج منه ولو قطع الدار لم يخرج قطع **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 ملكها او اما داهم الاصل فله عده **في** السارق **في** السارق **في** السارق **في** السارق
 سارقا في الحرز في احدها للماع عا طهره ثم حمل احد الخامل للماع فلا يقطع

الخامسة اعلم انه اما ان يعقود عن الوجه او عن الواحد او عن الموضع هو الفصل
سقط العود والوجه نحو ان يقول عفا عن رجل احد اودم احد وان عفا عن الواحد هو
العود والوجه فاما ان يعقود عن العود والوجه او عن القود فقط او دون الوجه او عن
القود وحده عن الوجه او يعقود مطلقا فهو عفا عنك في الاول سقطان
الثاني وهو ان يقول عفا عن العود فقط او عن العود دون الوجه في الوجه خلافا
الى الج ان يعقود لاديه وفي الثاني لا يسقط الوجه عفا وقال في سقطا وفي الرابع
لا يسقط الوجه عفا بالاربعين المطلوب عملها وحمل من احد ما سقط العود
لا يسقط بالوجه ولا يسقط الوجه لا يسقطها فكله وعدم سقطان
اذا انزلنا اليها اصلان على الدلالة اذا سقط احد ما سقط الثاني وانزلنا الاصل
العود فله ان يعقود الى الوجه فابطل وان قال عفا عن الوجه دون القود فله العود وله
ان يعقود الى الوجه لا يوجبها ما هو هو القود **قوله** في السابعة الا بعد ان يحكم عليه
الحاكم طاهر سوا كان بالما هذه او الاراء والشان لان العاصر من عفا
لرعيه من المحترمة لاديه من الامام كالجرح لا يفسد بالمقتل ومثل ان اذا كان
بالشأن لو اتوا ما عفا **قوله** في الثامنة من الفصل الاول في سوال **قوله** لا يقطع لهما
معها لهما فاسحقا كما حذر في رجل من موثا او قطع بدن من موثا فليس لهما
صاحب الكوع من حق له وصاحب المروى من المروى فليس له ماله صاحب الكوع
بل يقطع من حيث قطع ولا يقطع من موضع لم يقطع **قوله** فان جازا المحرم عليه ما لا
يرقى من ان يكون قطع بدن من المروى بعد قطع بدن الذي قطع من الكوع او فله وقوله
اخرها لا شيء عليه في سوال المتقدم ومع ذلك ما يل **قوله** في قطع ما من الكوع
فتمها احر من المروى فله ما من قطع الاول وكل واحد من المظهر لو احر من قبل
بعد ترينهم الخامس مع العود قال وهو المذهب يلزم الثاني لانه انما يرد
الاول واذا لهما الاراء لا شيء ويرد اما حذر شافيا يقطع الثاني ان يقطع عمل
الاول **قوله** في السابعة اذا كانت المراجعة مما حذر في العاصر فترت الى ما لا يصار منه كان
يقطع من الوجه فري الى نصف الساعد سقط العاصر ووجه اليد وحكوه الرائد
وان كانت ما لا يصار منه كان يكر من نصف الساعد فري الى المرفق ووجه العاصر
من المرفق كما لو حذر حذر احد لا يصار منها فمما يصار منه ذكر في سح الامانة
قوله في قطع اقله وسقط من لا يملكه لم يفسد منه لانه ما حذر في سح اقله ان يملكه
العليا ان يفسد منه كما لا يفسد من حذر ما حذر حتى يصح ذكره من قال لا يفسد كما لو قطع

في السابعة
في السابعة
في السابعة

من ثلثه فلا ياتي بالثلاث من هاهنا واحال الحامه ووالقاعع الا كما صححه
حال قطع السلام ثلث من بعد **قوله** قطع كما يافقه اصعب من السبعين وهو
كالمل الطامع ولو قطع كامله ولقد يافقه فالس اصعب منه ولحدوا الارش
عن الاصع كما لو قطع اصعب من ثلثه احد ما قال لا ارش **قوله** من السبعين من يد
المنشئ لا اذا قطع مساحجه واحد المحمي فله قطع السلام كما لا شك ان كان لا يملك
في العان من ذلك **قوله** في السابعة عشر من فقرات الخال **قوله** في العاشر جمعهم وانما دم
فالشرار فيهم واحد بعد واحد فله في الاول والما فله الدمار وانما دم
اوع منهم فله من حذر حذر عنة والما من الوجه وكذا ان السبعين لم يملك
ان يجمعهم وحقه فله منهم ومن غيرهم فلو طل احد منهم فله معر داقه **قوله** في ثلثه
فله ولو بالمثل له دفع للمضرك الذي يرد من يفسد لفسد له **قوله** ولا
حلا فله ليعر ان احدهم لا يفسد لفسد ليرتو ليعر ان احدهم لا يفسد حتى يفرع
قوله في الحادية فلا شيء على المفسر له عفا وسر ووقته وعفا فله المفسر
الما ان كان من المفسر لكرهات المفسر له فلو ربه اسما العاصر من الثاني وكذا
شي عليهم من اشر الخ لاديه الاولى وانما عفا من حذر الرنا وقطع السبعين لاني له
وكذا عفا من حذر من حذر من حذر من حذر عفا له الامام كما لو صر له
ادرو حذر كما كانت **قوله** في الثامنة عشر لم تتم فله سوال **قوله** انما ان لا يقر
انه لم يحر عليه فله معلوم اد من حذر الثاني لاديه الوضه اعلم من المثلث
فلسا من حذر ان المروى لا يقر ان الورثة تقبوا منه انه حذر وهو فله وانه
لم يملكه فقد اكد بها وقال بالخطا منوجه عليه **قوله** في السابعة عشر من ثلثه لا
عفا لاديه على الامام لانه تشد فابل الخطا لا يرد من الوجه **قوله** في السابعة عشر
وكذا العفا ليعني ان يحر لكان رد للمعفو ورن لاني كالسبعه والعوق
قوله في الحادية عشر لفسد له ذلك لان القصاص للشي ولا يملك الحار لاديه اذا لمع
قوله في السابعة عشر من حذر لا يقر في ذكر الحصر والعاصر كونه في ذكره
ولانه ذكر في التنش ان عفا لا يصار منه الذكر واللسان وهو قول الجمهور خلافا
للسبعين ط ووقعت ما عفا من السبعين ان السبعين لا يوجب حذرهم وقد ما ان
هذه الاعضاء الاربعه الادن والذكر واللسان لا يوجب حذرهم ولا يوجب حذرهم
ورد السبعين بالاعضاء من الادن في حذرهم في السبعين والذكر وعفا الحصر

في السابعة
في السابعة
في السابعة

تصريح الكرم وعرضه بالنسبة الى الكرم اذا امكن الوقوف على قدر الحماة من
عمر ريان ولا يعطى وهو انما يوزن كذا العبد لانه لا يريد ولا يصغر ولا يهبط
والاصغر **في** السابعة من القصاص وهو قول في الجمع والتعقبات على
هما ملين احدهما ان الحماة على نية وانفقوا ان المود سقطت قال
ج ومحمد بن النضر بن دينار **في** النسخة الثانية على ولد ولا وارث له سواء قا
لعترا انه بخلافه واحملوا في القصاص فاحد ج 2 رواه والآخر في
لا **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه وكذا في سرج الامانة عن الساج
وفي المسئلة فانه احرى لو قطع منه فله فله من بعد قبل البر ونعده ولو احرار
الدية فله اخذها كاملة لانه ما حدث في حال كان في القود كما لو اقله ان احده
بذله وهو لاديه كاملة ولا يسهل عليه **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه
والكامل الواسع في القيل من لرمه البود ومن لا يسهل لم يسقط عن يده وخرجوا
لنفسه ان لا يجوز من ملين احدهما بعد في سرج الامانة لو قطع منه من الكوع
ثبته الى ان ينفذ القصاص **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه
ولا في الحماة الواحدة والحماة في ماله وبذله **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه
واما النسخة ثالثة في قوله المحل الواحد لا يسهل عليه عن ان الحماة الواحدة فاما اذا انفار
المحل اجمعاً ولو كانت الحماة واحدة فمرو قطع اصغر رجل عمداً لانه ان يضر
بأحدهما وبأحدهما **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه ودكر من الواجبات في تعليق الاقان
عن جمل قولهم حصلها **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه حال الرضا او بعده او كان حاله
فاما ان يدفعه من قبله او لا يدفع **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه
بالايقاق محضاً كان او غير محض وحسن مع امرانه او امته او اسه او غيرهم
وان كان يدفع بغيره فان كان محضاً لم يسهل عليه الخلاف ان في الواجبات كالمرتب
وان لم يكن محضاً فان كان بامرانه او امته او ذل به حار له فله عتد وشر ذكر في
تعلق الاقان كمن اطلع في دارهم فقتلوا عنه وعدم الخبز وان كان يغيرهم
لم يخر افاق وان في **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه فانه محض ان كان في
الوقت ايام حلاوم **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه وفي سرج الامانة من قبل محضاً
بعد حكم الامام عليه بالرحم بعد امر الامام بغيره المأموروم وعتد وشر وتعلق
لحقه لا يسهل **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه في هذا اذا سقط الامر الصحيح بالحق

وارباع وقيل او اراد الدهر او سقطا فامارتها وكان يكره دفعه مدوها
قال ج فمن في الى اخرها فله لانه احوال تعد من روح الاعسار بالاسد او دور
بالاسها دور مجدد والوجه في الروايات سقط كان اسدا او اسها ذلك الوطع
بعدم فاعقته ماله ثم مات او ضرب بغيره فمطل فاعقته ماله ثم مات او ضرب
حامل ماته فالاعتقاد في وقت الحماة **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه
والامم الذي جرى في هذا نظر ان من الجراح ما لا اثر له ولا موقع ولا الم فله ان يكون
هذرا ونسب من الكرم في قوله وسر لا يسهل عليه في السجما وارتعون فطره قطع من اللحم
فان كان لصفه وحسنه من ذار كان له او رعه فحماة وهذا احد الكمل للبر
في القصاص الذي قدره في النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه في قوله وسر لا يسهل عليه
المراحم من بعد العدد ولا من يرفع العضو وقوله وكلما بقى من سبع ذلك العضو
قالوا بعد من القصاص بعد البر وحصل بعد ان الجراحه اما لها ارس معدر كالموعدة
ام لا ان كان لها ارس معدر وجب ارسها كاملاً ولو انما لم يجر ولم يظهر بعدة شئ ولا
بعض وان لم يكن لها ارس معدر فلا تخلوا ما ان حكمها بان ارس قتلها ام لا ان حكم
به لوم والاسطى صلاح العضو ورجوعه كما كان وان لم يكن شئ حي برار عا د كانه
ومن اللحم والشر ولم يوقش ولا ينقص منه وحسن ماله احدها في ارسه فله
كما قال الكرمي والماني في المحسن ذكره في موضع ولم يوجب للامانة والمالي الحب
احد الطمس ما حشر من الله او العلاج وما قام من صفة منه وعبد من الكرم
صلح المرم **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه وكذا الفعل الذي لا يسهل عليه
في القاد اذا فعله غير طاله فله دلاله لو قصد فله بالاسلخ العانة كان عا
فعا هذا هو عا وجوه الاو اصره بامسه بسل فاصدا للسل بعد الساق بالاسل
غير فاصدا للسل في خط المالك بالاسل فاصدا للسل بعد الرابع بالاسل غير واحد
للمل فاحل المالك في جعفر الامام كجره في الخط ان يكونان بالاصادة
الى المحسن عليه كان في ما طبه صدا او كان في دار الحرب وما الاصاد الى الحماة كالص
وان في بوزن الاصاد الى الحماة كان خير بالاسل غير فاصدا للسل **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه
وسقط الرطاب طاهر القوط عا اقامها وقال الوجه في قوله وسر لا يسهل عليه
سقط عا ما به المرم له شئ به سقط بغيره **في** النسخة ثالثة في قوله وسر لا يسهل عليه
وحد في لنا ان كل واحد سقط بغيره وفعل غيره فبصر ففعله كانه ما كان وسقط الطان
حله بغيره كمن تار في جرح في برعد ولم يعلمها فهو مبرر كمن مع ان لوضع رجليه

١٢ السقوط كذا في ملنا الا ان لم يبق ثاب وضعه تحله لا بعد فيه وحده الجبل
وهو يعرف انه سوله من السقوط المسمى الى الله تعالى سوا كان الخلد او لها وحده
قوله ان الله يولد من فعله وفعله فمهد ما قبل فعله وحده ما قبل فعله ولو
فقد على طرف نور غيره فقام صاحب السور بالخرق في السور فقام صاحب السور
بعض القاعد الكماله مفعلة ليعرفه ولا بعد من العلم والخلق ليعرفه ولو
بل لا يضر شيئا ليرقام صاحب التوثيق هو الذي يولد عنده خرق التوثيق **عنه**
سبحي الارز لير القصد بل انه اسام مهم من رب والبعقل فط كالتا ومهم من بعد
ورث بكل حال كالتا من مضمين من بعد ولا يرت كالاحوج مع السور والاعام مع
الاحوج والاعام مع الافار وبعد من الاعمال بل ان يضاف **و** وحده صاحب
الخلق فداسته على ان الانسان دفع من طالت شيئا من ماله ولو بالقتل ولو كان للماخوذ
تأفها الاضحة لحد دك في بعض النوازل وفي بعض طوائف العلم السلي والى على الا
خوفا ان يكون لخاله خطرا وهو دليل كنه محجوب عن حده عليه ولا بد ان يكون
المدفوع به دون المدفوع عنه **و** في الناس كما ذكر في كتاب الخلق هذه النسخ
على قولهم نظر فانهم هاتوا في حوزة كمال الله ولا يهدر شيئا منها ولا يفتعل
وهو ان كان المحزون لها الملاك فحق في شدة محاربه الخلق لير يعلمهم **و** فعل
الكل السعدا احرى دار كان المحزون لها الملاحم لم يدرى على قولهم وعيضا
لير يعلمهم ليعرفهم لا يهدر واما يهدر فعلمهم بانفسهم فبعض كل اهل غنة نصف
فيها ونصف على الاخرى لما كان يعلمهم فيها جميعا والذي يشبهه مسلة المحاربه
العارضة **و** واملكتهم ان يردوها عنها فلم يفعلوا فشرط للمصاريف طر ان يرد
وهي الاسد او ان يكتهم الرد بعد فقهه قال فان كانت الرخ سار بها لم يضرها واطا
هذه تاملكتهم الرد ام لا فانه الخيع عليهم الحفظ في الخي كما في الرد المباح في احد قوله
فبعض هذه الخلق من كلام طائفة انهم ارشدوها اليهم صنفوا شرط ان يكتهم الرد وان لم
يبروها للكر الرخ لم يضرها ولو امكنهم الرد لانه الخيع الحفظ في الخي كما في الرد المباح
فعل في هذا يكون المسلة على وجه الاداس **و** بها الرخ ولم يكتهم الرد ولا يكتهم
الرد ولا يبروها واملكتهم الرد بعد واما الاداس ففعل بعد الاداس **و** بها الرخ ولم يكتهم الرد ولا يكتهم
الرد ولم يبروها والاسل في طائفة الاداس **و** بها الرخ ولم يكتهم الرد ولا يكتهم
واما الرد فلا بد اسام الملك والاربع والسور وخرقها واما الخي لحد
كالصافي والعار **و** الملك فلا بد ان يرتكبه ويركض دانه ولو صدم احد

لم يصبر اليه من فعله ما لم يصبر الصدم والمصدوم هو الذي جعله حفظ القيد
سوا امكن الرائد الحفظ او لم يملكه الا ان يصبر الصدم او يرضى به او رجل او ياحد
لنهما وارطارت في هذه الحالة وهو عليها او فليست عليه حتى وصل السور او ان
في فلاحان عليه لانه غير متعلق في الاسد اما كرضه ملكه **و** اما الطريق والسور
فله ان يرتكبه ويصبر فاحسنه الناس فان طارت في هذه الحالة حتى جسد وهو عليها او
لا عليها فلا صان عليه فان ركبها في الشارح فمريض كالمحت **و** رزق وبعد
حروجه امنه وكذا لو طارت صبر كما لو لم يصبر عليها وحدث **و** رزق والسور الحفظ
بالاجماع فاحسنه من قسدا ورجل او هم اذا كانا في نه صفة **و** اما المباح فبعد
طكا الملك الامور في الحفظ وعدمه وذكره النوازل من يحيى ويحيى وهو قول السبها
انه حتى في الحفظ فاما الركن فموجرا ليعا والكر لير الحفظ على الخلاء ولو طارت فلم
يملكه ردها لم يضر ومع ذلك سلمان **و** على علم اسرته بعد على برعد وروى
احدهم حديث لما في الماء والماء الرابع فبعضها للاول ربح **و** ربح على الخائر
ولهذا رده لانه ارباعها المصافى للملاة الدركان مع طم نسبه والماء في ملكه الاول
ويستطيرع المير من حرمها لير عوطا مسند وحده للمالك يصفى على الثاني ويستطيرع
بعضه من حرمه الرابع وهو وحده وحده على الثالث ربح الرابع وقال ان صم هذا
و اما بعد والى رسول الله فعدوا فاحان فالصبر من هذا الخبر صفة السور وقيل
هو مسج وقال علماء واما هو صم لا حكم وله اقال ان صم ووجه صفة ان السور
نوحه الاول ربح ربح على الخافر وربح على الثاني والثالث ربح على الثاني وحده
للمالك ربح على الثالث وحده الرابع لان الاول ربح ربحه مع المالك الثاني ربحه
ماله ربحه ربحه لا يحدده وحده ربحه ربحه للمالك وعلى الثالث ربحه ربحه الرابع
لم يكت في السابق **و** للمالك على الاول ربح على الثالث وحده الرابع ويستطيرع
الذي يبرم المالك ربحه ربحه وحده للمالك يصفى على الثاني ويستطيرع ربحه الرابع
جميع ربحه **و** صور الصور الساسه سبط بعضهم على بعض الخدر ربح ربح
الاول على الخافر ولانه ارباع على اللانه والماء ربحه ربحه الرابع والمالك
ربح على الرابع وله ربح الرابع الصور الثالث سبطوا الى ارباع المير ربح
بعضهم على بعض فاولا ربحه الاول على الخافر ربحه الثاني على الاول ربحه الثالث على
الثاني ربحه الرابع على الثالث المسلة عن مدمه الى رجل السور فلو فقه ربحه ربحه
انه ان لم يرتكبه لم يملكها معا والارسله في بعض النوازل **و** ربح ربحه لانه اولي صلا كنه

الكره الامور

١٢

والايج ان الجوز لانه الخوذ له حفظا من شدة غيرة كالمصطر والمكرو **في الرابع**
وكان الذي سقط في سحر او شاعر نفع من سحر محمد واما الشارح فكيف سقط
منه وهو علو له لخطه موضع محض سقط اليه او نفع سقط في السارح وهو
قام عاين وقال سرح الالمانه الاعمار موضع المسقوط عليه فان كان له الوقوف
فهو كسحر سارح وسقوطه عليه الساقط وهو الساقط وان كان في ملك
السايط فالسايط مضمون غير ضامن **وخلص** لهما انه ان سقط عن صهيها صهيها
واما ان سقطا عنه فهو هدر وضامن ولا فرق هدر من الوجهين في الحكم كسقط كيانا
كان موضع تعدي ام لا وان سقط الماحيان ولا نفعه اعين من كسقوط عليه
لما سقطا كان لهما الوقوف فيها او لم يساقط فكل واحد من صاحبه وان كان احدهما
الوقوف والآخر هو مضمون **في الثاني هدر** في السادسة او عن نفع او غير المعلم
ادع الصبي في ذوقه انظر كسقوطه في الماء او في النار او في النار كسقوطه في
اربع مائة الاولى من امره ان يملك لا صان عليه اذ لم يحاور المعاد **في السابعة**
الطبيب المصروع في اذ فعل المعاد فليكن الترتيب **في الثامنة** اذ او طوع كما في كسقوطه
فان لم يمتنه طاعا كان ما دام بالقطع الرابع **في السابعة** ان
كان المراه كن محمله للمخاض فليس عليه شيء **في الاثنية** او اذ فاق في المصلحة
اد الكرية او صيته صيته وهما قال لا صان عنه قال هما فعل المعاد طوعا و
صبره هناك يراى على المعاد او فقال له هذا الفعل وليس له ان يملك الثاني يقال
هما هو فعل المعاد ما نوله للمعاد اذ حصل اليك بالانسان فعله لا المعاد
الان يكون الترتيب **في احرها** ونحو خطا الارملة لا يفسل ولا يقدره القتال
في الثامنة ان كان يتعد فعله القود فمما امر اعطى اناسا او طعنا تسموا
عالمها فاصدا قتله ولا تعلم الا حرقا كله فعله القود ولا يرمي على هذا الوامر بسك
نفسه او يعلم الحد لانه هاهنا يعلم المثل فليس له الاقدام وهما كالعلم المثل
لا يعلم التسم فان كان غير اعطاء الطعام المسموم فهو في التسم كان كالأوامر
نفسه **في القول** الاخلوا اما ان يعطيه الطبيب سالا او غير سالا او اعطاه ما سالا
ولا صان عليه ان كان الحد يعلم ان يعطى فان كان العود والمسول لا يدرى ما يترتب فلا
شعيرة وان كان يعرف ما كلفه فليس صير له عار وان اعطاه غير ما سالا فان سالا
هدر وان جهلا او الاحد ضمنه عدا الر علم وخطا ان جهلا وان علم الحد وحدث
في اخر السابعة ان يخرج الارض لغير فعله تعالى وان لم يكن فعله فهو ابدانه **في**

والاول في العلة ان يقال لانه غير متعلق في النفس واما قوله ولا يكر الا حرقا من فعله
في العاشرة والعزم على العاقلة وكذا الدية فان سقطا عنه عمد طاعا
ولعدا خطا كالأوصير السقط فيها المانع ليس شر الدواعير المراح لان الدواعير
هو العالم بعينه وقال ابو جعفر ان يعذب فعلها وان صدرت الدواعير طاعا العالم
وهما ان يملان **في قوله** اذ زلها الروح فترت دو اول الوطى لما يمل طاعا فان كان
بعدا حملت لم سقطا صيب وادخل لادنه واولم لا تعلقها حمله او مصرانه ابراه
لعدا قوط او يد او قوط **في قوله** ثم يطرا مره فاسقط فعالمه صير يكره انكر
عليها السنة ذكره في الروايد **في قوله** عدا الا صير حاد الحداد الا لاسطر
ان يعلم صلاه وان يملك اطلاقه ورايح ان يامر الامام بسفقه وكذا الوسيط على دار
الغور في الحد **في قوله** الصدم حاد والمعد حار والوطى حار والعمى حار وفي مثله
المبرر بطران الخارج اعين عما كان الداخل والداخل بعينه ان الخارج الا ان يملان
كل واحد سقطا عنه بعدا انكره **في قوله** في المانه فصاحبها ضامن لا حرج من
صير ان كان معها بعد العزم والاول **في قوله** في اخرها لم يكر على صاحبها فان كان
يكون عتورا في جميع هذه لانه فاذا كان عتورا صير حاد ولو لم يكن عتورا في
وقته فانه فان قيل الحد والعقوبة كما في العزم في الصبر على كل حال فليس
العالم لم يخرملكها فاذا لحقت وفيها صير لانه امر فعله ولعنا رالا صير
عزم صير كما في التسم فان كان له كماله صير ما حاد هه اذ كره العقوبة
حتر وقه بطر لانه تعالى ليس له كماله نافع للمسلمين لان مثل هذا لا يحسن فكما ليس
له ان يطر دانه في ان نافع والوقفة فيه فليكن لا يصح هذا المودى **في قوله**
او ان يمل لانه صير ما عت سوا امكته ردها ام لا ليس رخصه بعدى فاما لو صدرت
واكبها من غير رخص لا يسي عليه وكذا الوطارت لم يصير ما حاد بعد ما رخصها **في قوله**
او في ملكه لم يصير جعل رخصا في ملكه وفي المباح يتو الله لا صير ولو امكته المحظ
وهذا كله مع انه راكبه وقد عزم في العزم والى العوارير ونحو المحظ في المباح
اما اذا ما لم يطر لانا لاسدا ان يتوفا حى صير الغدا وحسب عليه او رخصها
في الشارح والصبر بان يكرها حى صير الغدا في طوبى او يجرها او يكر المحظ
او يكون عتورا ولا يحفظها فالصحة تسمى الرعة وما ذكره طاعا من قولهم والى مصر **في قوله**

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

دستار عليه والمعاد **وله** في النسخة عشر من واحد ولد الحان له مائة **وله** في الزاوية
فالمكان على النسخ لانه انفعه وعدم على المسألة لانه ملكه **وله** في النسخة عشر
كان هذا مضافا للمجموع قال الومصر والوجه حصته فقط **وله** بعد حصته هو
بعد الحصص انما عدد النسخا ليس لربان الملك ماها ما تروا وحل اول المسألة على
ان قدر عدد نوبه وحده في حصول العمل ولو لما انه لا يقع العمل الا للمجموع وكذا قوله
في آخره بعد حصته حيث لا يحصل العمل الا للمجموع **الموضع الثاني** قوله المسألة
العائلة العمل والكم وسهم من مال العمل للملك فاردونهم العمل شيئا على العمار
والا ولا العمل العاقلة فبما عليه كلما ارسته نصف عشر الدهر **وله** فلم ياشتر
العمل حل الرأى مباشر والمافون له ليست فلما ساركن في الدهر وددوا لا يفرح
الماسر فلما لم يباشروا وما واحصوا الرأى الكمان لفرع ما تروا اكثر **وله**
في السالو لم يباشروا يعني كساشته الرأى لم يردون **وله** نص عليه لم يباشروا في
الفسر وحاشا له عدم محققه وعدم من في الحسب وعما الذي في المهور **وله** وبعد
المزاجه احراز النسخ الثاني هو عمل الله **وله** وقال في المسألة على العامدوم والعم
وشروطه الاول ان حقه ابلغ ووجه الاحكام الجمع عليه عمار في ماله ويده في حاشا له
وعند ستر الكفان في الاسرار كلها والمذهب وجوبها فلما كان من النسخ في معنى الله
كم خسر دابة او ساقها او ركبها لا من جبرها او وضع جبرها او سترها وطلعت الاولى
او حياها في معنى الله وراها السرفه في معنى الله الا سرفا عرفة من ربه فقال
ما الدور من السرف في الخسر من ان حل واحد منها ليس في معنى الله **حاشا له**
ع العبد في ممدوم من الاحكام لانه مال فوج مع المسألة في الواو بعض من ربه لم
عشر دابة وكذا ذكره الومصر والو العيم للتمسك الله ليس من مال الملك
ولا اراد الله عماره من هو اعلى منه وهو لم يوطأ له الرأى بلع (به لزم ولا ارادوا جمعوا
انه لو نصفه من العاما لمع **وله** واروسها معونة ليعتقها فاكافيه من الخردده فقه
من العبد بتمته ولما لا في هذه المسألة في وجه احدها ان الارس مقدار الدهر في الخرد
وعمد في حجر في الموجه والمخالف والمأمومة والمنقلة كدها ان ربه معذور في
سائر الاحكام ما بعض القبة مريد وغيره) فلما كان في الرأى كالموجه
وساير الحاج يعني الاربع في غير سائر الاحكام على قولها ما من قيمة صحي او صحي
الى **والثاني** ان هذا له ان يستعد العبد واحد الاروس ولوراد على قيمته وهو

قوله الثاني الاربع الشا حاشا له ما حاد ربه ولوراد على الله وحسن العبد لقيته
وهذا مع قوله في الاحكام وعنده في ان العبد اذا حاشا عليه هذه الخانات الى اخره فاما
في المد والعبد وقاسوى الاربع فلا تبا قولهم انه يحسن العبد ويحفظ الاروس ولو
زاد على القبة الاربعه هو ما بعض القبة فلهذا قال في الرأى كالموجه وسائر الحاج
يعني الاربع فمما سائر الشا حاشا له الاربع فاعرفه **وعنه** حاشا له حاشا له
سلكه وما حاد الاستاذ ان كان الاروس من ربه او اكره ومن ارسله ولا تبا في ركان
الاروس دون قيمته حاشا له سلكه مع الاروس او سلكه وما حاد قيمته **وله** فلهذا
في الاحكام فقه فطر لا يخفى لم يذكره سلكه سده ام بل حاشا له المحي عليه وهذه له الخا
وله نصف عشر قيمته جباة هو قول ج اذا كان ذكرا وان كان انا في عشر قيمته وعنده
امه ذكر كان انا في وعنده ما بعض الام فان لم يصف فلا تبا في النسخة **وله** في النسخة
الحسن لغو وظاهره يسمى ان يحقها بها من ربح اليه من غير ان يعده فقه حكمه وكل
حاشا له حاشا له فاذا كانت له من المعاشرة في الرأى وفي العبد القبة وحده نصف
عشر قيمته كما سقى في الموضع عشرته والحسب يسمى النسخة من المذكور الاسي فان سلك
فالاصل الذي يسم عليه وهو حاشا له حاشا له في الذكر نصف عشر ربه وفي الاسي عشره وان كانا
عاشوا في المعاشرة لم يدر في ربح الدهر اذا كان فلهذا قال في حاشا له الامه ان كان ذكرا
نصف عشره وانما في عشره فلهذا ردهم الى الذكر **وله** في النسخة حاشا له حاشا له
والاسي في هذا الخلف بل الواحد القبة ولوراد في الاسي على الذكر اذا كان في النسخة فاما
ان يفسر على الذكر اعما الا في والد الى نصف العشر او في الاسي الحق او يقول الذكر
والاسي في الاصل اعما في الذكر والاسي في النسخة العبد والاسي في النسخة حاشا له
فما وجد اعما في النسخة على الاصل وهو السقوط لان الاصل لا يحسب في النسخة لانه
مستكمل في حاشا له واذا كان في النسخة ردها الى النسخة وفي النسخة على الاصل **وله** قال
حاشا له قطع وقوله هو قول اعما را بالاسي وقوله والاسي في النسخة حاشا له حاشا له
السرايه **المسألة الثانية** حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له
قوله السرايه في النسخة حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له
احد هما الحاشا له الى الشا حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له
البارع غير متعين في الاسي او قوله السرايه حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له حاشا له
في ملكه ما شاؤا لو صر العبد وقد صاله في كتاب المراسية انه الخرد في النسخة حاشا له

شين ليركل اصل وحده من ليقفه فانه سئل عما تحت فيه الى الخول البار والاصل
 اللد واللبان فاذا اردت على الالف ليقفه وحده وشين اذا اردت على اللين
 ليقفه وحده في بار شين **الموضع الثالث** عند الناصب وسر المحوسى بامانه
 وللدر عند الناصب وسر لثته مقلد عندك نصف والمرام على المصنفه **وله** او
 اعسا ليع بار ورا الباعديه عجاوه والعقوباتهم ورواى المقر ان يرضى شى من حسنه
 ولا يقفه **وله** ونظر النفا فالر من ربات ثلث وفي الكاف في النصف وحده والالف
وله في المصنف اعلم انه ان قطع الدكر والاسن لرضيه واحده وحده سار اريد ان قطع
 الدكر بالاسن فليس بار اريد بالاسن فليس بار ولله ذكر حكومه واما الاسن المصنوع
 فان قطع معافديه وان قطع احدها من الآخر وحده لا وانه ولا اخر حكومه **وله**
 سار من الخلد مع ما فيها من اللحم وعند الناصب ليرى الاسن المصنوع والاسن
 في السرج من طرف فان قطع الكافيه واحده والاسن سار ولا يكون اربع سار اربع
 رابعات واربعه سار واربعه صواحد واسن عشر رجا واربعه واحد وفي النمر
 يعا من قطع سنا فبذلك فالحسن فعله **وله** وقال صير **الخبر** هو الماء ان
 وصل الخوف يعني قطع الناطق الظاهر عدم وج وتر على السما حكومه الخاف
 ما يصل الخوف من نغم الحرا الى الماء وهي من السلي **وله** ملاذ بار وعند الناصب
 وكده واحده اركان رضيه واحده **وله** كرها فعلتا والاعان من سلال
 لانه عاصى بالعهد وسنة المال لا يخل معضه **ما في حكمه** وفي
 العين العامة حكومه ليع لا صوفها وفيها الخال وهي اعضاء هذا المانع الذي فيها
 وسى الاعضاء على حالها وحالها فيها اللسان والدكر اللذين يقع فيها في قطعها
 حكومه لعدم الخال وقال في انما الاحتم والرحل والبدن الكاملين ولا ينع فيها الد
 كامله الحل الخال الكامل واذن الامم روى هذا كرم الدواى عرط ان فيها الد
 كالا اذ عزم حكومه كالعين والعاسر في العين والادب الديه كامله كالانف
وله اذ لم يكن اشهر وكذا في سائر فليس كليم ودكه فليس حكومه وكذا كل عسر للصي
 لم يصبه من سلا مذكور في النمرات وح قال سر حكومه كامله ساعا على الظل
 محده الاعضاء **وله** وقد روى عن بعض الظاهر واعين سائر اللحم اذ لم يخرج
 يعني لم يبرز الخرجا وطا وقال في سرج الا انه سطره سنة فان خرج السرد الا وح
 ديه كامله **وله** وشعر الخلد من حكومه يعني في كل واحد حكومه في الاسن
 حكومه وفي الخلد من حكومه وعند الناصب وحده دكه الديه **وله** دو والاحكام

في حكمه

يع الا اذ نعه فيها ديه كامله وفي كل واحد ربح ويدخل حكومه الامم في
 ديه الاحقان **وله** نعار الديه ما دار على المصنفين **وله** وفي الظهر اذا
 ان حشر ولم يحرر ليعي فان حشر وحكومه مله ديه لولم يحرر كما قال الكافي
 في الغويه ثلثه **وله** وكسبه الموصيه في سائر الاعضاء احلقت في كسبه
 حرا حات الدز في حال سلبان من ناصب على المصنف حرا حات الراى وفيه نظرات
 سلبان قد روى عن علي علم في كسبه الطلع حله والكسر المبلغ من الانصاح كان
 لي على فاسر لول ان في موصيه الطلع حله وفيه ورا اجل الكسر مل ذلك
 كالماتيه لكسر سلبان الانصاح لا ان الانصاح لم يحصل في الطلع وحصل الميم
 لكسر انما لم يعمد واعا على علم واعيد الماصر ويحيى في الصنف حرا حات الدز
 يكون بالنسبه الى ذلك العضو الذي هو فيه مثاله في الدكر يكون حلا فتور في موضعها
 نصف عشره **وله** وهذا ربح من قول سلبان ربحا وفيه في الموصيه في الفصل **وله**
 ديه المراه على المصنف حال الخفي بها سوا وقال في امر المصنف في ربحا وعمر المراه
 سادى الرجل الى بله الديه لم يصف به ملاذ اطاع لها ملاذ بعد او في اربع عشر
 ولله عشره من كسبه في النمر ديه وفي الدز والرحل والادب والعصر ربحا مع
 النمر **وله** ذكر في نجاح الراى من جماعه مراهل الدز وفيه الله للصوار قد روى
 النجاح في الراى في الحار صده ونسب الفاشه ما لا يدى فيها حده سافله وفي الدايه
 اسن عشره سافله ونسفا وفي الماصفه ماضف في اللحم وهي الدامنه كسبه سيطع
 العروق الدواى فيها عشره والملاحه ملاون وهي التي لم يصل السمي او والسمياف
 اربعون الموصيه حور والماسه مانه والمسله مانه وهيون والامه التي يطلام
 القيس الموصيه حله رقيقه حاحرم على الدراع في العظم بله الديه كالحاشه
 الدز وحراج الدز على المصنف وحراج الساعا على المصنف حراج الرجال وفي حفر العين
 ربح ديه وفي حله الدز ربح ديه وسفله العصبه والدراع والعهد والاسن
 مسله الراى وفي العين اذ الطيه فلم يروى معها بله الديه العين فان كان معها لا
 حده الا انها دون الديه الاول **وله** ديه العين فان كان معها حاشا ما حشر ديه العين
 وفي الخبز
 وعمر من الديه احار ما ذكر في سائر الرقبه وفي هذه النجاح قال وان كان مدهه
 كده هم ان الخوفه عا راي الخاتم في سعتها وضعها **ما في حكمه**
 حراج على حده الفاسر ان الخبز غير موصيه حاشا وهي عدل الوريه كالم وعذ
 اللث للام وحدها لانه الحاشا عليها عده **وله** حاشا مانه في كل سوا لم سته

Copyright © King University

اسمهم لا يدخل على في الشرح 2 سلم المراه اذا جعلت لقط النيران اذا
سقط حبالها وارتفع شهر فتنه الدية 2 سواد المراه وعقد الناصب والناظر
والدهري فتنه العزة الناصب والناظر وسرع الاحمر اذا السطفا بعد موت الام وقد
الغرم وح مع الوافي 2 **المقام** هي جوار خلا والناظر
وحوم فتنه سبها انه مدعي العسل ونظير الخلف لعبر معلوم ومن سبها انه خلف
عالم العلم ومن سبها انه لوح الدية بعد المهر ومن سبها انه الغنم بالكو او من سبها
ان الما الح على من المدعي علم واحد فولي الناصب انها باطله 2 **المقام** في احراز الوافي 2
صله موالم فان لم يكن لم مال كان هدر الاله البتة 2 **المقام** في الناصب فانها كان
اقر الالعسل فالعامة لم يعلم اهلها يعني اذا واحد في صباح او طريق يركب كور في او
2 ملكه وما لاله الخلف الدية فان كان في ملكه الخلف البتة فالعامة عليه وان كان
الموضع اقر الالعسل الى احدهما الا انه لاهل الناصب ولا ير الورقة فالعامة عليهم دون
اهل العرفي 2 **المقام** في الرابعه فلا دية لانه يودي الى قيامه 2 **المقام** في الخامسة
فالعامة على اهل العرفي نعم اذا كانا في حلقين فلو كان واحد من العامة على
الصف الذي لم يعلمهم 2 **المقام** في السادسة في داره او امه او المراه في دار زوجها
فتنه العامة والدية فلم يترك على من وقد قالوا المنصبا الاحكام على البتة وقال
م الاحكام في فصل واحد في دار لست بها غير امراه وقال محمد العامة والدية على
عاقبتها وقالوا كلامها على عاقبتها فهي هذه الخلا وفيها وقد جعل قول الوافي مع
امه في الدار عنهما من الرجال وقد قال علماء الامام عام على الناصب وقالوا من وجد
2 بلد فلا لست بها الا الناصب لرم العامة والدية عوا فليعلم انهم مبرر فيهم
خلفون اليهم للريان فلم يقال هكذا في صلة الام والمراه 2 **المقام** في العلية ان الملك
لمر اجد وعقد تزوجه 2 ولم يجرم الا ان يرضى من المال من الدية 2 **المقام** ان الزوج لو حب
قله وكان اهل الزوج غير محصورين فلو كانوا محصورين معلوم من فليعلم العامة
2 **المقام** وكما يلزم العاقلة فلا عام في ما ما فوق الموصى فلو عتقت
لا خلة العاقلة ما لم يكن تحت وقاله الكافي عن الهادي وفي المعنى عن الاله ان
العامة تحت في كمال الم العاقلة من القسر وديها وهو قولنا الله 2 **المقام** في العتقة
فاسد لا رجون 2 **المقام** في العتقة فليعلم فتنه ومن فتنه فلا دية عليه ولا
له **الموضع الثاني** 2 **المقام** في تولد من كان من اهلها يعني العتقا وهو ان يكون امان
الملاء من اهلها وتولد او موطا ليع ولو لم يكن يوم من اهلها وتولد عتقا
يعني كان الا ان موطا وتولد او اصلا يعني اياه اللان كالتوا من اهلها وعديم

موضع الثاني في تولد من كان من اهلها يعني العتقا وهو ان يكون امان

دوام اهلها
عديم اهلها
خلافا ل...

انه دخل في العامة المضمون والخبر على الاحكام والاحكام الاحكام والاحكام
لا ينس من اهلها وعقد ارجح الاول ما يجلوا من كان عتقا من اهلها وقد القات
فليعلم ذلك وعقد لا عام على المكثري وعقد من عتق وله دار واهل في موضع
فعله العامة 2 **المقام** في الرابعه عام لم يلزم العامة فلا ختم مع موصى فقط وفي
هذه العلة نظر ان الموصى المصطفا ما بعد ان في حق الله فاما في حق الاله في قول الله
المخلف المحول لمرته الحق لم هو عليه فليعلم استقطاها 2 **المقام** في الخامسة مساعد
الاطراف وسج الاوطان وماله عام في طريقه او وسج جمعهم ومن لا مساعد احده
فعلهم العامة 2 **المقام** في السابعة ان كانا توحيدها في الدار فان كانا توحيدها في
الدار لم يترك في العامة وكذا لو سكر معة فليعلم عاقلة ساركن فلا فرق
لكن على الاعلى انه ساركن عاقلة 2 **المقام** في الثامنة تصور المدة على ارباب يعني على
عاقلة ارباب واما العامة فعلى الارباب فقط وظاهر كلامه انه مد حل 2 **المقام** في
جمع اهل الرافق اما اذا واحد في دار الرافق وظاهر واما اذا واحد في دار الرافق
فربا الا انكم في العامة اهل خارج لا يترفع من العتق فاما اذا كان الساركن فاما اذا
2 مدينة واسعة لا يمكن حصر اهلها او يمكن حصرهم الا انها مجمع للمدارس في مجموع
والساركون سيطر عليها للمدارس وغيرها فلا عام على اهل تلك المدينة
وفي الدية في بيت المال 2 **المقام** في محمد سلمان قال كما تصور امر واحد في جامع كبر 2
الفرقات ان وجد في موضع سركته المليون كالاسوان التي اخص بها عامه
وكذلك ان وجد في السورج والجامع وعقار المرد ليد والمرد عتقا
الساركنه فلا عام 2 **المقام** في بيت المال 2 **المقام** في العتق فليعلم في اهل العتق
الرد على المحرم احاطا بالعلل اجد في 2 **المقام** في الحاديه عشر لزم العتقا من اهلها
عليه وعقد المحرم يعلم من الماني في مانه من اسور كسط القود عتقه
كصفي خاطي وصفي **الموضع الثالث** 2 **المقام** في عتق الامان على المدعي عليه كسار
الدعوى فاذا عتقوا وحده الدية على اهلهم للمخر خلا والناظر وهو قولنا
عماز التي اذا خلعتوا فليعلم وقاله الامان على الاول المرحوم اذا كان لها
لوز وهو امان لعل الطر ميعها الرسل عتق هو لا المدعي عليهم كسار صفة
او عتق او سار واحد فليعلم فلو عتق او سار عتقا او توحيدها في دار اهلها
احد الا اهلها او توحيدها او عتق دخل من سوط موطا ومنه محصوره بالدم

Copyrighted material

في هذه الوصية واما ما ليس على المدعي فاذ لم يلقه او افعال او قول للسر في القود
والا في علمه الدية فان ذلك الاول ما ليس على المدعي عليهم فلهما او امر القود الدية
وارى كل الرمي الدية **و** ولو اقر به حار او اقر به اذ اصدق الاول ما لم يلقه فوا
لم يلق الاول ما لم يلقه فوا ان يكون القود منته دون الدية او الدية منته دون الدية
العمل ففقدت اعاقلة له **و** حسن الماكل لو جهل الحكم عليه احدها انما لم يمتد
والا في ايهما مع الدية حتى المدعي حتى لو قال المدعي عليه سلم الدية من دون ما حكم
و على حسن يسلم خروفا في احرها اذا كان الاول ما طالع حار طاهر ان الاعمار
ما الاول ما كان كواشيل من غير منس ولا في الرضا خلاصه من واحد لم خروان
كا الواسلة واحدة فلم يمتد واحد وكل لا اوق ارصوا من طارحها وان ظلموا
بغير علم ليدفعها **الموضع الرابع** لا يسئل احد بالساعة مع اذ اني اوتعي
اذا حلف المدعي اشارة الى طلاق واحد في **و** ولا ساء على المدعي في
الامار عليهم كما قال تراويع الاول لا يفتيمون لو كان العزم على الدية **و**
ع الرابع بعد وطلب الما في الساعة وحده الساعة دكم الوع ليس الساعة حتى لا يقط
ما لتهه فلا يقط ما ساط الفرض كالعقد واما الخوق وعلمه القود
سما كاعده في هذه المسئلة من حرج ان الساعة شبه الخوق ولا يقط ما ساط
المعص وشبه القود ففقط فلهذا لم يح و ذكره لو اذ عا العزم الاول ما لم يلقه على
معين في بعضهم طلب الساعة بطلت الساعة وهذا يدعى ربهه ان بعضهم لو
عفا بطلت **و** في الساعة لم يسئل بها كسهم متهمون في الاسد او نكاح الولى
عدا عن بعضهم في الدعوى بطلت الساعة عنهم ليس بها كسهم له على من ادعى
عليه وعدم يسئل له بعد سقطت الساعة عنهم فليس على من ادعى عن بعضهم
في هذا الوارث لو اقر بعد موت المور وانه لا يحى ما في بركته لم يهد لها من
الورث **و** في النامه ولا في الاول ما ان جعلهم له على هذه الصفة اعزله واكرم ام
ولم يخرها ان العالم طاهران على هذه الصفة بل الاجهاد في احقائه والجارا و
فلا يحل رجل على عاقبه او عاداته وهو سويها او نفوذها فالساعة على مال
ط وهذا الاساق ما ذكره في العالم فدرج المقتول على هذه الصفة لموارثه
كتاب الوصايا الوصية في اللغة الامرد منه قوله تعالى ووصي بالهم
منه اي امروههم وبعول الكوفة او صكر معوى الدرد في السراج اقامه الغنم بقتله
لعمومه **و** اسما ان توصي حتى اذ امره احد في من انواع الاربعه وكتب له الواس

ع

الوصية

الوصية والوصية وهو من اذ اذ افعافان لم يفعل عنه احد شي كنه لو ابا الوصية
كما ان داعي الى الله لو احدهما دون الاخر اتماما لعداوان كان يوارث
احد الحق لقوله صل الله عليه وسلم من ستره خسرته كما ربه احرها الحرة وهكذا فعلم من امتنا
ونعته لان الانسان الملحقه ما لم يوصيه لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى
وهو على اربعة اقسام ان يعلم عليه حواء له في الوصية او احر عليه ولا مال
في اوج ولا مال في الا ولا وعنه في **و** في اسماها الى الله
واسماها الما و من العزم من الما حواء لك **و** في بعض الحكم الدية وعنه
وم والعنه قد سجد حواء ما ماله الموارث وما كبر الوصية لو اقر العزم
اعطى كل من حواء وعنه في على ومجاهد والرهري وداودا بها واجبه للموارث والار
در من ذكر في سحر الاما بوقول من بعض تصوم عاشورا من الموضع الثاني في الوصية
من العزم ولو احر سده وقال في **و** في بعض في مع القول الا حرج
الموضع الثالث اذا حاد وطلبها سنة شهر هذا قول العزم في **و** وعدم دالم
والدقيق ما لم يضرها الطلاق فلو اخلها فقال الوارث كان في **و** وقال الموهو
له ملك ان يستجاعا الخلاق فيمن قال في **و** في انا ما لغه في الحار وبال ارج
كصعته فاما ما على الاصل الثاني الصودم بالاول لا يحج وكذا ما لم يتوالا
حلا في سنة كالا حلا في اصل العزم والهاك بقول الاصل النجى وبقوله الا
اولي من و في حكم في ارجوف و جد في ما من العزم الا ان امر اذ في **و** اية
في مصره والحكم بقوله في **و** واعلم ان الوصية صرا حصة وهي ما ساط الفرض
او يكون بلفظ الوصية فكون ايضا بعد الموت محاربه وهو ما سعه في المص طلقة
فاما احكام احد فانه الرجوع السابق ايهما من المصحي او مات الثالث سطر لموارث
له فلهذا موت الموصي في هذه الوصية في العا حصة المحاربه الرابع لا يحج لو اقر
الخامس ايهما من الثلث ارباة وهاها حكم سانس لو وهت مصره ما حله ثم
اوصي في بعد الموت هل يترك الثلث كما ذكره والوصية من بعد الما قد
وما في الما طارة الى بعد الموت ان يوصي **و** الا بطلت **و** فان اخرج ووصي والاحاق
بعد واسطا حوا علم واحد في **و** ليس عليه وقوله الثاني هذه وملك فائدة
في مثال احد فلو اقرت لو ابا الاحاق لا يوارث مال الناس لو كان ما حار و هو
الحس او العزم الثالث لو احر و هو من بعض من الثلث الرابع لو احر و هو

قد يعلم الملاقاة الوقت **قوله** ويدخل بها الوالد والولد دكم فقال هذه فبها الوارث
هو احد ولده او عاقلها او اباها او جده او هذه خرجت من العجم والقرية لا يخرج
الخصم منه والمهوع **قوله** والارثه لغرضه وهو الخصم والوصية لا يخرج
وهو الوارث قول في هذه الوقت وامام بعد ذكرها الا ان اباها واحد وجدها امان
بشرط العدة ولو لم يتولد من الوارث او كان له من الوارث من قبله بشرط العدة في الاول
يكون له وفي الثاني هذه حاج المولى منهم وذكرهم انما اذا اوصى لاهل بيته ولم
بشرط العدة وهم يرضون به ودخل في الذكر والاسي والعقود العدة ومما يرضون به
لم يسلط لوصيه وكان لورثه الموصى وارثا لو الاخصر ولم بشرط العدة يطلب
الوصية اذ اخرجها من القرية ولا يرضى فيها وارثا بشرط العدة وهم يرضون به
السوية اذ اقبلوا وان كانوا الاخصر يرضون به لانه او واحد وهذه الخلة اصف
قول في هذه الوقت **قوله** انما انما لم يرضى به الوصية لانه لا بد منها من العتول اذ خرج
القرية والوقت لا يخرج قول **قوله** في السابعة والوصية لانه دون راسه لان السار
ولم يرضى به فلا بد من هو ولد له او ولد له ولد له في الثاني في بطور **قوله**
كان الموصى له شركا للورثه فاما من المدة لم يرضى به **قوله** ان يكونوا معروفا بعد
المطالبة بغير الوصية وكذا اذا اوصى له بغيره **قوله** دبح الله اذ امان في طاعة
وليس لم ان شرهوا اذ امانه وقوله ابيهم لم يرضوا اذ امانا **قوله**
في الثانية من الوصية لم يرضوا فان لم يكن اقل من نصف راسه احيى من احد هما وكذا
لو كان كل المال لاسم الوصية وعدمه ومن رجع الى العدة **قوله** انكر من
السدين هذه الوارث وح ليرثه العدة السهم سدين والشيء علم في سدين لمن
اوصى به منهم لكن لم يرضوا من هذا ان يرضوا بكل حال وعدمه ومن يرضى الوارثه
وعده **قوله** له اقل الا انما لم يرضوا بالثالث وفي سيج الامانة او اوصى لغيره
بعض وسطر او صحت او نفي او حقا فرة الوارثه وروى المصنف عن الباقر ان الحسن
ربح للامه فحدا ربحه من الطير فصره من المدة **قوله** في الثانية من الطعام الذي
اكله ويكره على عاله فان كان اكل احسا حمله على الاعلى ان كان في اعلى ولا
فعل الا ان كان اكله فربح عاله حمله على الاقل وان كان عاده في حوته
حمله على عاله والساسر ان عمل على الاقل في جميع المدة **قوله** في المال المسمى على
لما كثر اعلان والمجهد امر كلام المصنف فاما الموصى فلم يكره الا المساكين والنجس

210
عمله وفلان في النجس فلو كان هو الموصى فعل الوارث **قوله** في الرأفة
العرف انه مراد بعد اللفظ الاستمرار على الاسلام وعلى العروة الى المورد لئلا
لا يرضى لها عقبا الا بالموت وما ذكره الخاتمه هو خلاص العرف **قوله** في السابعة
واما في وصية سعيها فالموصى به هو الميراث اما اذا اوصى بها للغير او قال دفع وضع
بها فمهم فالوصية هي العتق لغيره في الاول الميراث ما لم يرضى به في وصية سعيه فله
سعيها وفي الثاني اوصاه سعيها عنهم فالعقود لم يرضى بها ولو كان عتق او الوصية
بالميراث من سعيه **قوله** في السابعة كلما سعيها بالموت لعلة يرد الوارثا بالحققة
لا يرضى بها على ما اما المصنف وفي الثاني يرضى بها في المرض فمحل الوصية سعيها
فله في الثاني لا يرضى بها وما يرضى به ولم يخرج من الميراث بطل وكذا سعيه **قوله**
واذا اوصى بالثالث لفظ الوصية الحقة على ما علم من الملاقاة ويحكم ان يرضى
الكل في الميراث واعلم ان الميراث لا يرضى به من الميراث الى من الميراث فاما ان
يكره راس المال لما خرج من راس المال والميراث لما خرج من الميراث الا ان يرضى به
وان يرضى به الوصية بالامانة وامام اما سعيها من راس المال او من الميراث او من راسه
رأسا اذ كان من راس المال فاما كلهما لله او لا يرضى به او لا يرضى به الا في الميراث
والاعدم من في الميراث وهو ولا يرضى به فلا ولا مطلقا على راس المال او على
المال او بطل الميراث وفي الثاني ان يرضى به لان الميراث في الميراث والميراث
للميراث والا فليس واحد وهو الله وعلى حمله قال المصنف ما كره على ما انكره
والتومر قال بعدم المطالبة على عتقها لانه في الاصل لا يرضى به في المال الذي يرضى به
لله ورضى به الا في الاقوال الثلاثة **قوله** الفهم الثاني اذا كان اكله يخرج من الميراث
هو بلانه اقسام الكل واحد او بطوع او اذ اوقافا كان راس المال واذا كان اكله
وتفان الصوم فط واذ كان اكله بغير عا فاما الثاني فط او لا يرضى
فط او لا يرضى به لانه لا يرضى به بالادنى وان كان البعض واحدا والعصر
بطوعا فو يرضى به الا ان يرضى به الواحد وطاعة الميراث السوية في جميع ما خرج من
الميراث والحد او بطوعا وهو والادنى **قوله** الفهم الثالث ليعلم من راس المال
وليعلم من الميراث فلا سكال لعدم ما خرج من راس المال وما خرج من الميراث
من الميراث **قوله** في السابعة الميراث المسمى على الميراث والميراث
والامانة والاسيرة طاعة الامام وفتاوى الميراث من الميراث ولتسا

عن الفرار و قال بل اسم الكرار و اما فيكم و اهدم رحل من العادسة في المنة
الى عمه قال في من العادسة فقال عمر انما شئت و العبد معمل او مبرور و مكر
قوله و كتبت القول في حال العادسة فاس على اهل الحرب و قد نظر في الجار العسر
فان كان من المروج لزمه يعني الا ان يظهر و سبب الامر في صلاحه لذلك
ولا يلزم كما اعتد امامه من عار عامر الاله الماض كالله في الماضي و العار
ما شئت و صلاحه لاسم الله و بطلت معرفته من جهة الاحبار و غير الله تعالى
فما لم يات به و صاحبه عن جماعة و مدبر و ورعه و غير الله من الرباط
و قال عن علمه من راحته اهل كل فرع فيهم و قوله و غير الله تعالى منظر في
موضوعه و مصعبه ان كان من اهل الله تعالى فليعلم علمه و على قاضيه و آخر
للمواد من قولها فان لم يشك خبر الوار اجماعا في سراط الامامة فيه قال
تحت سلطان ظاهر المذمة لو من عالم واحد لم يعل ما حنة لم يكن اجماعا و لم يكن
للعامى الدخول في امامته كما يقطع و يحل خلاف ذلك في سلطان الله لا كاد
سقط لاحد فطرب العاد العادى الى الامامة احد و جهن اما و امر الاحبار
بصلاحه و اما اطباء و العلماء القول امامته فان يعي بعضهم فبعض ما ذكره في
ولا كما يفتق ذلك و اذا كان في فضل بالبرقة العاقبة في الجهاد و طار ان يكون
في ماله ما لا يفي حاضره و ان لا يكون له شيء على الناس بكن احده منهم و ان لا يمكن
الاقتراض من حيله الطرب القضا و ان واحد على قدر اخص و ان في اخص
المسلمين و هو عظيم الحقهم فاما لمصلحة واحد و اسر و جماعة فلا كما لا يستقيم
عن الاسر و العمل بالادب في هذا نظر فان حتى اسلحته و هو حوان كما في الجور
ابلا و اموالهم اذا احتسبوا يتقوى بها العدو و ان يتقوا المأخوذ فاصلا عما
يحتاج اليه المأخوذ منه و قد يستحق هذه المسئلة سائنا فاما الادلة الظاهرة
عن هذا المكان و انومر قال المراد بانما لم يكون في صاعا سائنا فان اراد
ان في المال سائنا بعد في هذا الحال الكلامه مستقيم و الا بالايح خلافة و فلهذا
حكم مخصوص يعني المراجعة و المناظر و لا يسطع الله فيهما و الثاني محظي
و الثالث يفتق و الرابع محظي و الخامس و هو كفاية فان سبغ و الله قال
من لم يخرج و لو اسبغ عنه قال ابو جعفر هذا غير صحيح لير طاعة الامام و الجهاد

قوله و الوفاء و معها الامانة اذا كان معها ما يحاخر و كذا الخرج للعلم و ان في
قوله و لا يغور و اعش الا لمصلحة فهو رغب و ما و قطع الاحبار و حرمان الدور
و لا تغلوا العاد و هو دعوى كثر من الحق و المقسم احقر من الحق و قوله غير تغلوا
لحق يعني بعد جود قوله و لا بعد و انما هو من حق و علم و و اولها ما يغفلون
من عهدكم في الحق من جعفر من حلال بعض الدم و اليهود كثر من الوفاء ما يعلم
و جوده ضرور ان الملع ما تعلم في الجور و من سبغها غير متحل في حق
لست في امكاد ان لا يدروا في سبغ الامانة عن ريد و الماص و الداعي و النفس الركة
واحد عن غنى و هو قول الامام احمد ليمان و صا لله قال ابو جعفر و هذه الخلافة
الوجوه فاما الجوار و طاعة الحق و حقه قوله انه قد سبغ الحق و لا لا خاد و حول
دارهم للمصلحة في العامة و اما عن و لا يغاه الى ان يرفع من رغب و لا يجوز
عند احكام الله الامام و قال بعض بالله اذا عور و ما عور و ما عور و سبغها هم
و عمنها في و و امام و عور و قوله و الامر من ركة العاد اهل الامان الذين لا يدينون
بما هم في و قوله و كان يسل من الحرب و في هذه المسئلة اقول بعد ما سبغها هم
العلم من له كما و من له كان من العور فاما من لا كتاب له فلا سبغ الا الاسلام او
السف و عور من لا يسل من عور و من لا يسل من كل كذا و عور و عور و عور
و عور و عور و في الكافي الصا و من ركة البطار اهل الكافي و الملع سبغ الكوف
و المحوس لسوا اهل الكافي ليعولوا الى الكافي على طاعة و قوله علم سبغها هم
سبغ اهل الكافي و في الاولي في الدعا حار و من في الدعا سبغها هم و قوله علم سبغها هم
له و عور و عور و في الدعا حار و من في الدعا سبغها هم و قوله علم سبغها هم
فلا ركة في المحظي و ان كان ما دوى و في الدعا حار و من في الدعا سبغها هم و قوله علم سبغها هم
المراه و الكافي و في الدعا حار و من في الدعا سبغها هم و قوله علم سبغها هم
ما حرافة فظاهر و ان حرافة الامام بعد ركة للصلاح حار و من في الدعا سبغها هم و قوله علم سبغها هم
الاربع و حرافة الدية و الكافي و في الدعا حار و من في الدعا سبغها هم و قوله علم سبغها هم
الاساد هم و قوله و حرافة الدية و الكافي و في الدعا حار و من في الدعا سبغها هم و قوله علم سبغها هم
معون و من كلفه فطعنه يعني المرونة ان يصد بالكتاب لا يصد هم و معنى كلمة
ان في سبغها هم و الاكدر و مع فطعنه ان يصد بالكتاب لا يصد هم و معنى كلمة

في الحادس انما هما نوعان اسراهما او ذنبا او احدهما بعد عقد وهذا حديث
مستدر او له سني حتى يحصل ولو لم يكن احدهما معونه كما تقدم للم **في** واخر المأنة وهو
الاولى في شرح الامانة عن اهل البيت وسر كونها من حرمها بعد هذا كما تقدم للاخر
الوضع السابع قوله في الاول اذ ان يجرى الولد من الوالد له نسبه هو سر اخفى
حجالة لم يوصل اليه **في** الثانية اسر وعصا هل يملكه من يملكه عليهم
احصاءهم فاما مجرد الخدمة معانه فكسبهم الضرر في احوالهم وامورهم ولا بد
اسر فاما **في** الثالثة لا تنفع سبب ولا يدار انما لا يملكه حكم حقيقة **في**
في الحالة يكون هذا في هذه المسئلة بل انه اولا فعند التام وتزويج لا يندرس ولا
مالك الا ان يملك العود والدية والعراصة كما في دار الاسلام سواء في الاول
مطاطة في دار العاشر مردون حيا طاعة او خاص ولاديه والعراصة الا ان يكون
وقد لو عقدت مسلمة ما لا في دار الحرب لم يملكه وحصل ما حاشي الوالي في امرها
الى المسلم من خلاف حيا **وقال طوح** في عطاء العاقل لا يملكه والعراصة الماروق
حيا في الوالي انه لا يقوم اذا اسلمت له ان يفتيه في سردها وفيه نظر **في** الاولى
سنة لا لا تندرى كذا ذكره في الكافي يلقط الكراهة ومعناه الوجوه ان امانته لم
امان لهم منه فقد صاروا موضعين في اعمار عليهم لا يملك احد فلاحول له ان يراه
من الخديرة والاحد سنة طالا ولا يعدا شرط ان لا يخدم عليهم او لم يشرط فاقط عليه
الخارجة التي في فاما حازله احدهما مع انه دخل بامان فلا يملكه ساه على انهم لم يملكوها
لا يملك احد اليهم لا انهم شيوخا ولم يملكوا الا امانا احد من بلادها هذه الحديث في
طوح محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد وقال في وثوقها ما يملكوها انما قلنا له
احدها اذا دخل بامان فها هو الذي في المسائل التي في هذه الخديرة فلهذا امر في
سر عبد الله في المسئلة من المال والخارجة **في** الثالثة واموالناضه الناصر بعد
به عن الذهب الفضة فاما هذا فحتم ان يدار ما سئل فقال اذا اسلم وهاجر
اولان الصغار وامواله الناصه **في** النكاح والصاح والعقار لم قال وكذا الولد
بهاجر لم قال يا اودع مع ذمي او مسلم لم نعم وطاهر مما سئل فكانه لو لم يور
ذمي عن خلاف ما تقدم الا ان يملك على انه اودع الدور والارض وانما يسلم
عاقول ان اذ اخرج لم يخرج من الا ما خرج به او اودع على او اوصا او المسئلة
الثالثة والرابعة احوال فعند سر ووقد احر ماله كله بالاسلام ما سئل وقال

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية
رقم المخطوطات

ام يهاجر واولان الصغار واولان الصغار واولان الصغار واولان الصغار واولان الصغار
مع مسلم او ذمي فمعهم جميع امواله وتكون اولان فوا وعقد ان اسلم وهاجر
اولان الصغار وكل حال وامواله الناضه ان خرج بها معه اولان معها مع مسلم او
ذمي او لم يكن قد خرج وان لم يهاجر فالتدريج ومعه معا **في** احوال الناصه
به الخزي برول عن الاموال بعد ظهور المسلم على دارهم فعلم هذا الولد يظهر المسلمون
عليها لكن جمع ما مان في هذه المسئلة في دارهم وحكم حكم مال الخزي فاقط **في**
فلسا لا يملكه الا ان يمار الخزي باطل وملكه وحكم حكم مال الخزي فاقط **في**
قد ان الخزي انما يملكه فاذا ظهر المسلمون على امواله الناضه لم يملكوها فليسا
سنة قد اودعها مع من لا يساح وهو المسلم والذمي وفي هذه المسئلة القول
ط ان المسلم لا يملكه في دار الحرب مسلم **في** الثانية في امان الصبي
يرد الى امانه فعند امانه ولم يصب الا ان الكافر لا يملكه في دار الحرب عند سر
امانة الناصه العاقل المسلم الذي له نسبه وعنده وعنده لا يجوز امان العبد
ومع صاحب الوالي امان المرأة قال سر بخور امان الاسر والناحر **في** الرابعة
والخروج على الناصه قال سر بالله تكلم من يملكه **في** الخامسة لا يملكه
لا يملك فليقلط الا امان سر بخور اسدك وابنه ومن في امان في امان الله وورث
وكسائه لا يملكه الا امان سر بخور اسدك وابنه ومن في امان في امان الله وورث
اليه لا امانه من يملكه او كلاهما امان **في** السادسة لا يملكه الا امان
الا ان العبد وامعونه الكفار وكا يصرهم مامونة حاز ذلك كله جماعة
امسا وطاع لغيره العاقل في حيا الخلل الى الهدى والاصح من جعفر بن محمد وهو
مروى عن عزم وطا والامر الحسب والدينه الى امان العبد المعونة وامر مصرهم
في السابعة كان يملكهم لم يملك حيا او امانه فلا يعنى انه كانه او امانه ورثه
وهو الاظهر **في** الثانية بعد تسليمهم على حكم دينهم لان امانهم يسمى على قوله
حيا او امانه في مسلم او سائر الخبيث ما هم ورثه وقوله لا يخرجوا الى الاح
يعنى بل يباع ويوطا امانه **في** الثالثة عشر من اهل البيت يعني ان الامام واطاعهم
سائر بقاؤه فلا يملكوا ولا يملكوا ولا يملكوا ولا يملكوا ولا يملكوا ولا يملكوا
في الرابعة عشر عن حذوفها لا يملكها لا يملكها لا يملكها لا يملكها لا يملكها لا يملكها
وقال في عهد لا يعنى في صحة طحا الوسا

خور ترك قال الكفار لا جد وحى بل الله اما ما كان لهم او منزه موده واما
 تعلم والصلح اما لمعنا كصل الحرسه واما القوسا كصل اليهودي
 ارادوا القدر سا واما ما كصل كحل **قوله** في الاول عالمه ساوهم ترك دارهم
 وذلك لقوله تعالى **قوله** لم تزل ترونه لعل الله عا الصعد والكر والي
 فقدم الخلام فيها **الموضع الرابع** **قوله** اذا السلم على ام ولد سلم
 وح على ما لهما ان يفتد بها فذ شهادت احد لا قد بان سلم والروفي
 انه اذا امته اعدادا وح ولولم سلم الساسي فوله وحان بعد بها حال
 هل اعلو الخو فبالله وح صيت المال وللتد فهو بالخار ان شافوا وارش
 ترك المال وحان بعد بها حال هل قد ملكتها الكفار فلاح احد
 منهم كالعدو والمال اولم ملكتها احد من غير فدا كما قال ام ولد
 بل ملكتها على الحد الذي ملكتها سوليه وادى لفتها حى وعلة حى علة ان
 بعد بها وحلفتها من مذكرا حذا الرابع لما وح صيت المال وهلا وح علة
 السعاه كما في سائر المواضع اذا اعترى التد فليس اياها اما سعي اذا الزم
 الذين سنها خو ان سلم ام ولد الذي سعي له او حدام الولد حاه وكذا ان
 كان التد من جهة خو ان يتولد الموهوبه وهو معسر يفتد بها ملكه
 وكسها له واما ما فلا سعي بالرم التد لانه لا سعيها ولا حصة بل حى ان
 علة سعي عفتها وخلصها من الرق **قوله** ان يصرحه سوا ما قبل السلام
 الثاني او بعد **قوله** لا تخور ظر سلم عليها ان يطاها وانها من معسر العق
 للرقوم ورسته معافه ان لم يفتد بها **قوله** ما كى علة واركان فدا كى البعض
 سعي الثاني **قوله** في ح الموضع وعليها ان سعي له في فتيها لركسها له فكلها
 استهلكه علة بالاسلام **الموضع الخامس** **قوله** العمار ما سحر وورده
 ورا كى بالحقف الوقت وفي حوار كونهم الخلف والرا بر شى عى حى
 فوالله اوله من اجدات السع والعل العاسر يهد كى الحرسه
 وقد سعيه فاصر يهد بها قال وارا داما مع في بعض لوا حى المرسعهم
 وول ما سواها عى في ح طهم لا فخطا فاما ما اسره في المرسعهم

على ما ذكره في كتابه
 في علمه

والاراضى فانه حار ومملك لم ولل امام ان اسره سعيها اذ اراه صلاحا
 وان لم يصره خطه المله وكما كان من حرس العرب او من حرس العرب
 ولكن احطه المتلمون كالصمد فلا كى لا هل الله قد سوا كان في المرسعهم
 الاراء الامام فاما فانس صغدا وعدا من المرسعهم الامام فدها لا سها لست
 خطه لم واما تركها الا انه لصلاح راد وفي الكا في معر من حمر المرسعهم
 وده وده واما رفع ساع على المله وفي المرسعهم لا يدهوا ورسا حدا معده
 حده **الموضع السادس** **قوله** الما كى علة والره والمارقون الخوارج والبا
 سطور معويه والهل السام وقد فاهلهم ام المرسعهم كلهم ولم يعرف ال من منهم
 من جهته وعامة المعاد افضل من حر الكفر ذكرهم ورواه لخاصه عرج 22
 الكا في عده والخفنه خور فبالا العاه اسد اللعام صحت العاهه الرابع
 كما فعل ام المرسعهم وقال من الخور الادفا على علة ولا سدا كى سدا كى
 حى سدا كى وذكر الامير الحرسه خور واصلها من المله من ذوز امام
 حرس العاه لدفع ظلمهم وذلك خو ان يتولوا عا بلد المله من ذوز اخذ
 الحقوق الخمار فلكل من ار كى علة المرسعهم لانه امر بالمرور ودفع المرسعهم
 ولكل سلم السام بها فاما اسدا وكم الى بلادهم الا طله لمرهم من ذوز امام
 فكم زعمه الداعى قال وهو فولى يحصل عدا حيا وقامى العصاد والحاكم وص
 بالهدا كى وعبد العسم والان الهار ورسو صا لعه احرا الخور وصحة
 الامير الحرسه قال العرسه ملكهم فليس لسا حارسهم احد فالى كى المرسعهم
 اركانوا فعلوه فانتكار المرسعهم في اى بلد كان وان لم يكن منهم سكر فصداهم
 بالمر ليعفوا بالاسفوا واهدوا بالمر فسلون على بلادها والله اعلم
قوله السعي في السريعه اسم لم خرج فله اربعة شروما كما ذكره الكا **قوله** علة لم
 يعلم معنى واعلم بطالار دعواه كى علة لم يعلم كالحوارج والدى علم حكمه حكم
 فطاع الطريق **قوله** في الماسه والام علة مدراه لولم كى اسم **قوله** في الماسه
 سها لعه عرسه ادا كا نوا ليهاده وصحة علة وح العمار بارغ ادا كان
 سلم حوران علة العدو **قوله** في الاربعه اذ اراى كى علة حا كى حوا الهادى
 كى حوران واسه الماسه حرسه رال دعاه ومارد علة طبع اعابها فاما

Copying University

وسعها فذكر في الحاشية والسابعة ان الاعصار خصور الو
 اما ان مرض او مات او قبل بعد الوقعة وتدل احرار العبيد اسميهم عند
 الناصر والعسمة ذكر في شرح الامانة **وله** في التاسعة قبل العسمة وبعد ما لا تد
 صا في دار الحرب ليعمل بقتله لا بخيارهم له ولو قهره على بقتله هذا اولى ما تقدم
 انهم لم يكونوا قد قهرناه وعدهم بظهور واحد بالشر وعدم وسر لا يكون
 علينا ما يدل ان كانوا قد ملكوه فلا سلب له عليه قبل العسمة ولا بعد ما لم يزلوا
 بعده وان لم يكونوا ملكوه احد كذا قال **وله** في سائر ما يكون وتبقى له فيه حتى وهو
 انه ما حله بعد عوض قبل العسمة وبعثته بعد ما حله او رد الخيرة واما ما ترفع
 المسلمي موضع موضع في هذه الاسلحة والاقبال وكيفية الوقعة للسمع والشر
 والاقامة في مدينة لشبهه بالمدنية والجماع هذه الاسلحة **وله** في التاسعة عشر
 ويكون الماني منه ومن العسمة يعني اذا احدثوا **وله** في الثالثة عشر ولكن لا يرك
 في دار الحرب فقال انه في الملة على انه لم يرك احرار سمي من ان الحرب فكيف قلت لا
 يرك في دار الحرب **وله** في الملائكة عشرة واحدا اهل العسمة في جهنم لا يرك
 والفا سوسه كس لا سمي الجنس والركن سوا كان قسوا او لا او صرح ولم
 من شرطه الملائكة المستمرة وهذه ما بعد عارضة فلم يسموا اهلها
 شاعوا وعادوا ويروم وجدر في حقون **وله** في الحاشية عشر ولا سمي لهم لا هم
 ليصرا ما فعلوا بخلاف صرا ما لم يفسد ما فعلوا بجرم من والي الملح ممن لم يفسد
 راسا انه تصعد المسلمون ويؤمنون منهم وسطر لو اريد حال الحرب فلا سطر له
وله في السابعة عشر من ان يسموا لا وروى قبل العسمة وبعد ما لا تد ا قوله
 لم يسموا **وله** في الحاشية عشر كسهم عن ذكره تعلم من روى انه لا سمي له لانه لم
 سطر ان الرسل احدثت مع الصبح وفي هذا الاحتجاج بظلاله وان لم يسم
 فهو احد العسكر وفي الرواية سمي الصبح وسمي الرسول وسمي العزلة وسمي
 كاحد العسكر **وله** في الحاشية عشر كراهه جملة الروي قد جملة في رسول الله اس
 الرجل بعد ان امرهم بطلبه وجملة الى الناصر من الهادي وخوفا به راسه وفي
 نعيم وجملة الى صرا الله من قبله لا اذ كان **المعنى** في الحاشية **وله** في العسمة
 دونه لا ان الراس لا عطا وكذا المروي بحكمة من له موبه وذكره او حصر ان ما الله

بعد الخوفا له بسمته وذكره او حصر ان المريد من قبله يكون ظنا اذا كان في دار الحرب
 وسقط عنه درسي الام وهو قول صرح به طاهر من يد عن المريد اذ الحق **وله** في
 حكا او حيا **وله** في الحاشية وقال اعلم يعني محمد بن عبد الله وقوله في احرارها وسوا دار الحرب
 طاهر الا او لا واولاهم **وله** في الحاشية وقال اعلم يعني محمد بن عبد الله اعلم ان المريد
 في الاعاود وله الولد في الاعاود واما الولد الذي حمله في دار الحرب بعد العسمة
 حري على الاسلام والاسي وما قال كلام محمد بن عبد الله محمد فاما ما حمله في دار الحرب
 ملام او وضعه في دار الاسلام فلا سمي بالاجماع **وله** في الحاشية امره بوجد من
 هذا ان المران لا سمي عند محمد بن عبد الله وروى عن العسمة المريد انهما سمي في قول
وله في الحاشية طاهر كلام محمد بن عبد الله انه سمي من الرزق والملك له الحوام الا لا
 ما فعله من رعي وسع وعبرها الا سمي الولد الذي له شهيد بسمته **وله** في الحاشية
 هذا ان فعله بعد الحق ولو فعله قبل الحق سمي كله الا ما كان رعيه كونه
 ويدر فعلا ولو لم يزل الممدولي الحق وعلى لو اطلق في الملة سمي للورث الحق **وله**
 فخره في لا سمي وهو في دار الحرب سمي الى انه هو ووقان عاد الى الاسلام بعد **وله**
 في الحاشية عاد الى الاسلام الخوفا ما صبح في دار الحرب باطل ولو عاد
 الى الاسلام **وله** فان قيل هل يرد ملكه بردد طاهر بول في دار الحرب او لا كما جرت
 قال الامانة اذ فعله بعد الحق يعني ما فعله قبل الحق سمي كما هو موافق على الحق
 الى الاسلام **فخص** لهما ان يعرفاه اما قبل الحق او بعده ان كان بعده فالرب
 لا يبع ولكن سمي عقود على قول الامانة الولد وقال طهرون موقوف فان
 عاد الى الاسلام صحى الا القرب وان حاسب قبله طاهر كلام محمد بن عبد الله لهما باطله
 في الولد وقال طاهر الدرر لسعد والسعد وسائر الصرافة راسا لم يسم وان قيل او
 لم يطلت اسارا في هذا في احرار الملة لانه اسارا الى ان ادالم بول ملكه هذا الحق
 بعد ما فعله اذ اسلم الا القرب وفي الكافة انصار جميع ما فعله قبل الحق وما قد
 اذ اسلم الا العسمة بعد اسلم لا **وله** في الحاشية العسمة في دار الحرب
 اذ حله دار الحرب ان المريد ملكا ما حار في دار الحرب **وله** في الحاشية العسمة
 وعسمة ماله في عسمة
وله اسلم او لم يسلم فلو دخل عسما ما لم يترجعه اذ انما **وله** في الحاشية لانه قال لو حلف

الحرق والقتال وادارة الدماء وسكا والدية بعضها من بعض خلا والامام
في الرابع ان اليهودي الذي يلف نفسه او عضوه هذه الشبهة الرابع قد حل
في الثالث لكن اعان له احد واحد وهو انه يجوز اذا كان يهودي وان
كان يودي الى اعظم الاله اعزاز للدين وم العباد الاعزاز لغير عباد الله
وصاحبه **قوله** الى هلاك نفسه قبل وكذا اذا فعله ما يودي الى كسر
حشمته وهو من اهل الرفعة وان لم يترك ما لا يفسد العلم ان العرو السبي
خارج حتى ميرا واليهما رخص ان حتى على ماله ونفسه فلا بأس
احدهما على الآخر وهذا هو سبب ما في ان في الجهاد لا يسئل المراه والصق
وغيره وفي المتشركون في مال **قوله** في الجهاد يجوز تركه سدا في المشر
الجزا المشاكسة عليه بالمع الاموال واعطى لها **قوله** في الاول فان لم يكن
حار ان يحاربوا الى القتل فان كان يمكنه منعه بالخرج او دونه الا انه حال
منه وسفح ايل من ما وجد او غيره فلم يمكنه دفعه الا بغيره وهو اذا
رماه الله هل يجوز فقه نظرو الاول حيوان ان المفسود ان السعد المملوك الله
لعمري ان اول ما لا يحارب ولا يقاتل ولا يقاتل في اخرها فان وجد احدها على الاخر
فعاينوا **قوله** ولا يسئل من قاتل في الله تعالى وعبد الله به يسئل طاه
والصوم والاعاقبة لعل في المشر ووق من بينهما ما ان العزم في المشر والسعد
وذلك يحصل بقتله والعزم الواحد ان يفعل ذلك سطل بقتله وتعلمه في امه لا
لقتل ان العزم لا يكون يودي مع الاكراه تعالى فهو مع الرجوع الى المشر **قوله** وجو
نوك السببه على الذبحه وهما يجوز ذلك كله اذا اخذ الشافع بعد رتبته وكذا
لو باع ام ولد من سبيها فاسرها من اسرها هل يجوز ام لا كما لو عدا فاسي
ما وقع في حاته ولم يسعد لا يجوز ان يعل في توبه هذا ولو روج متعة سبيها
فخطول لا لا سبيها ما حكمه او اسير عبد احارب شهر ومدهه فاد السبع
فويلات داعية فله فقه ما حكم العبد في العتق **قوله** ١٧١/١٧١ امام لما سكر
عليه وهو لا سكر على ذي شرب حرام وكل واحد منهما مد على اعطاء سكر عايد
ما احفظه المسلم احفظكم **قوله** والسكر ان صمته الى الصبي والمجنون ايه لا يكله
عليه او اعطاه وحده اذا شرب فيع طلاقه على خلاف القياس **قوله** ان كان العاقل

لذلك من حواره فان السكر على المشر من هذا العاقل ولا سكر عليه ولكن لا يملك
دنه لعله هذا فان قال هو حرام وهو مدعي حقه وان قال السكر منه المشر
عليه **قوله** ويجوز سراجا والسكر الحرام للمفسد **قوله** وفي كل احد فلو كان سبي
حاز دفعها عن مضر الغير ولو قتلها **قوله** في اول الماله حراما كما اذا دخل
لعمري حله ووجب وله ما في اخرها ان هذا السراج حراما فانه اذا وجب
اداعل طيه انه حراما فانه اقل طيه ان في الموضع فراق لس ذكر الوجوب في الجوار
ولا ذكر الجوار سراج الوجوب وهذا الذي يدل على خلاف قول القسمة في الجوار
والجوار **قوله** في الصاعا وجوز فعل واحد حتى مر عايد النص **قوله** في الرابع فان
المشر للحم عند الاراقه لونه فبها يعني انكرت نفس الاراقه وكان يمكنه من
الجزع من دون كركان منقدا ما انكر **قوله** يجوز كسرها مع الضمان والحق لا يكره
لحشي الضمان وفي المسله سوا **قوله** احدها فلم يجوز وضعه ولم اذا حشي احد طاه
عنه الا انكار وهذا حتى في مال الله لعمري القنه فلهما ان نقل الحشر في راسها
واحد طاه مسكر وكسره للحم حرام **قوله** في الثاني ان لا يقطع عنه صان اللحم كقول
المشر والمشر كما يقولون لم يد مع المشر المشر الا سله فلهما والصينه
فلهما هذا حكمه ورد الشرع لعله ان لم يد مع خلاف الاموال فلهما المال
الروين هذا ويراد الانتهاء فوق المشر حراما احد الاجم مع ان كل واحد منهما
وام واحد عليه لحقه سبه عزم في ماله فاسر العزم في ماله للم في ماله وفي
ملا الهان لم يد في ماله بل وحت له مدله على اليهود له فلهما قد مضى
ان المشر حرمه تقا فعلم كل احد يقوم به ولو عزم المال ولا يرجع به على احد
والعزم على الله تعالى خلاف الامم والعزم عليه فلهما سوا **قوله** في الخامس وجو
عنه وكذا في كتابه ما لا غير المعنى **قوله** في السائيه في ما سوا الاراقه فحقا
ويعين فيها يعني ان لو اتي بالاد او في بلادهم وسوا سبهم امان والافلاصان **قوله**
في النافه ان على طيه وكذا ان لم يعل طيه باحد الامر من المجران من المشر
على ان لا يله **قوله** في الله تعالى ان سبهم طيه والاختلاف في القول الايه
حقة - العنه تقدم في الصور ان يقول عيه احده المله ما هو فيه مما يكرهه
ما لا يصبه الله به يريه نفسه **قوله** في ما يكرهه ولا يقول كاد الله قد يكون عينا
مع انه صادق والعاشق قد يصدت **قوله** في احوال العاشق حارسا واجب

في الجوار
في الجوار
في الجوار

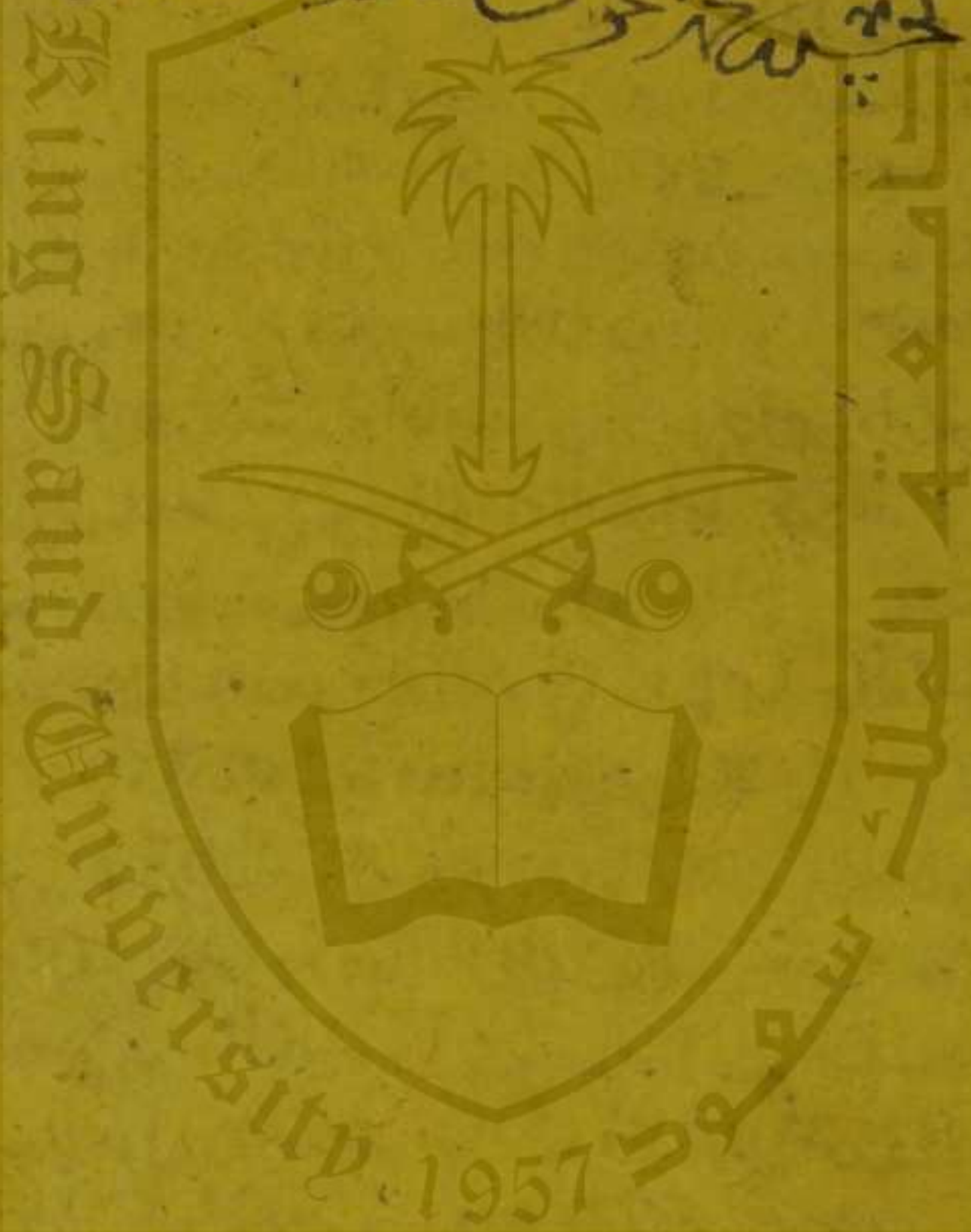
في الجوار

ادالم بعضه فامعافه اقلها ظلم فاذا لم يصفه راعاوتنه وان كان قد
دفع الظلم والمنكر جاز ولو حذر والله اذا دفع الاكثر ظلمنا بقوى ولرداد
طلبه لا يهدى كحر ولا نقطه ما هو حق من دفع الاكثر ظلمنا كصير
هذه المسئلة ان اهانته الاقل ظلم ان كان على دفع الاكثر ظلمنا فقط حاز
والنصف والاعانة وان كان على دفع الاكثر ظلمنا واحد الواحاح لم يحرز
فان كان على دفع الاكثر فقط ولكن لاجل حضورهم معه وهم يرد اطله
فان بلغ طله مثل ظلم الاكثر ظلم لم يحرز وان كان قد دفع ما هو حق
ما هو دونه وفيه نظر في الحالة غير موافقة وموادله لم يحرز وان لم يكن
عرضة لحد الوجهين للذين ذكرنا حازوا الصافيه من مكانهم الاحلاق **التي**
هو الموان والاصل في تولي الكفر والفسقة قوله تعالى الخدقها فاصون
الاية وقوله ما بها الذين امنوا الا يحذروا اليهود والساحل اولها الى اخرها واعلم
ان التولي يكون بحق منها حاز ومنها محذور **الاول** ان يحكم لما هو من المعصية
او حكم لما هو عليه من الطاعة ومنه موالاة الاول محظور والناظر لا يعلم
ذلك الا باللسان ويقول اما التولية لغير اللسان عن القلب **السادس** ان المصام
والمقاصد هي المحالقة فمنه موالاة كرم صالحة واجه ما زال هو اعلم لما قال
له العاتر هم مدزانه غير راض يكره معهم فقال طاهر كعلما فاعلم الظلم
دون ما في القلب لمن ما في القلب ليس هو الله ولا الملك ولا حرمه لانه من فعل
الله تعالى المكش فعمله دفعه **المال** ان يحكم له حصاله الخسة كالصرف والكرم
والعدل والنفق للفقير والحق والادب والرحامة والرجية المعصية فلا
يكون هذا موالاة مد مومنة وقد حازت الهدوء كاح الفاسق مع ما سمع
من الاوصاف عظم البقرة ولكن ليس لما هو عليه من الحق بل ان يهدى من
خبرهم ان التولي ان يحكم لما هو عليه من المعصية او بالمعافاة لا انه دور
او لحقا احسن فيه الرابع ان يطعم او يعطيه او يصون لصديق لفرجه
فكل ذلك ليس بنور لئلا **والا** ان الله اطعم الكفار وصرح من طعم الاسارى
وامر المؤمنين امر باطعام اسرى بعد الفدية والهاك في حق الوضوء لئلا يهدى
فذلك ليس بنور **والثاني** ان التولي ان يكون ظلم المحرم لعدو من عام
وقال اذا حاربتم من كفر منكم فاحرموا من كفارتهم سائر الناس **والثاني**
الوجهان على ما علم من الفصل ان فعل لسانه لم يحرز ولا طاح كحر والهدا

ولا يهدى كحر ودل **المال** في المصلحة معهم في حرب ادم وفارس كاح
الله تعالى وكساه العرب وكان لعنه اسارى مسلم وكان من عسده واسته
الكافرو هو الوليد لوم بدوقا من الرسول بطرح القتل في القلعة فاحذر
من خطر عسده والوليد لطرجه فزك في وجهه صديقه وهو المومر البقرة فقال الله
الرسول ما لك يا خديفة فقال عنه في ان ذلكا ولا فلكه احسان ليعرفونه
عما الاسلام فامر بتركه عليه الرسول اعلم ما عرف من بعد الله وضعه عليه والامر
ان الموالاة المحصنة هي ان تخرج بالخرج مدعا الاطلاء وتصون ما كرهه وتسلم على
الاطلاق **والثاني** في الماسة عسرى لو اقام لنفسه هذا مل فواض دار الحرب لو اقام
تكم **السادس** ان الرضا ما التصرف في الامور والامر بالكره والكفر والتسوية لقوله
تعالى فخذوه وعدوا ولا ولم يعرفها الا واحد لكره صوابا ما سمع وقوله لم
يعلموا ان الله والعاقل النعم والناظر راض وامرهما ما سمع الفاعل لئلا
هدا من رات العجوم المرادة المحضوف والناظر وقوله عليكم في الكمال الاية
وحده وجوز الله عز وجل ان يتولى من يوفقه الصانع فمهم فلو كان يظهر
الكره من الناس ولو لم يوتر فقد راعى رتبة الشهادة ذكره بعضهم فالعجم
حي لا من احد ما هدا والناظر انه خذ عليه عند الجمل فاحاله احكام الخصم
فما **روى** الاول **الراعي** عن عتبة بن ربيعة الرضا والناظر لا يكون في وقوفه
دعاه **والثاني** ان يملكه الخرج بقتله والهله فان لم يكن بالهله خرج منه اذا كان
لا يودي الى صانع اهله والرابع ان يكون ما يستل الى خالبا عما حاز عسده او اقل
منه **او** دفع عن ظلمة نفع واحد وفي الخبر عن الرسول اعلم ما معناه **السادس**
لغيره في الله لبعضه فطرح حو لفته او سئل وفي الحديث ان يرى من اقام في دار
الشك **السادس** انما الحكم عن الكفار واجبه بالاجماع لقوله تعالى الذين سوفام الملة
طالما انفسهم فالواقعة كتم والواكنا مصعصع وفي طاهر وفي وجوز العجم دار
الكره والله اعلم ثم يترك والجرى رة العالم اللوم الطه والظلم لئلا يهدى
الى ما يرضى ولا يهدى الى التناظر في عرو ووصا لما يخرى ووصا ما
لكنه وكفى انك سمع الدعاء وصا الله على من ولاه

Copyrighted material

خزينة مكتبة الحرم المكي عاونه الله عز وجل



Copyright © King Saud University



Copyright © King Saud University